وزارة التعلـــيم العالـــي والبحث العلـــمي

جامعـــــة محمـــد خيضـــر . بسكـــرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الاقتصاد

خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد

– دراسة إستشرافية لحالة الجزائر –

رسالة مُقدمة لنيْل شَهادة دكتورَاه العلوم في العلوم الاقتصَادية

من إعداد الطالبـــة:
سعاد حوحو

تحت إشراف الأستاذ الدكتورْ:
صالح مفتاح

لجنـة المناقشـة:

الأستاذ الدكتور الطيب داودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
الأستاذ الدكتور صالح مفتاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
الدكتور نور الدين حامد	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
الأستاذ الدكتور عبد القادر بريش	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة-الجزائر	عضوا
الأستاذة الدكتورة ليلى قطاف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا
الدكتور عبد القادر نويبات	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية **2013/2012**

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِى أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَالِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

سورة النمل ، من الآية 19

كلمة شكر

يعود الفضل والشكر والحمد والعرفان أولا لله عز وجل الذي وفقني لانجاز هذا البحث

ثم أتقدم بالشكر إلى أستاذي " أ.د. صالح مفتاح " على ما قدمه من نصائح وتوجيهات

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث

ونسال الله أن يوفقنا ويسدد خطانا وان يؤتنا علما ينفعنا

في الدنيا والآخرة

الإهداء

أهدي ثمار هذا العمل إلى الوالدين الكريمين الذين كانا لهما الفضل في تربيتي، وتعبا من

أجل الوصول بي إلى أسمى المراتب

إلى الذي اقتسم معي حلو الحياة ومرها، صاحب القلب

الكبير سندي وشريكي في الحياة، زوجي العزيز

إلى جميع إخوتي وأفراد عائلتي الصغيرة

إلى كل من يسعى من أجل إيصال العلم إلى الأجيال

الملخــص

شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات التي أدت إلى فرض ضغوطات متزايدة على البنوك الوطنية نتيجة للعولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالعديد من المخاطر المرتفعة والمنافسة الشديدة.

وتعتبر الخوصصة والاندماج من أبرز المتغيرات العالمية التي شهدتها الساحة المصرفية للوقوف أمام هذا التطور السريع. من هنا تظهر أهمية الإشكالية التالية: ما هي آثار خوصصة واندماج البنوك العمومية على الاقتصاد؟

بينت نتائج البحث أن عمليات الخوصصة والاندماج قد حققت العديد من الآثار الايجابية للبنوك كزيادة منافستها، تخفيض تكاليف العمل المصرفي، مواكبة التطورات التكنولوجية، التحديث في مجال التسويق البنكي، تحسين الجودة في الخدمات المصرفية المقدمة، تحسين وضعية البنوك وجعلها مواكبة للمعايير الدولية، والعديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد ، ومع ذلك فان قرار خوصصة البنوك العمومية واندماجها يعتبر صعبا جدا، خاصة المخاوف حول فشل برامج الخوصصة والاندماج من خلال عدم تحقيق الأهداف المرجوة والمنتظرة من تطبيق الخوصصة والاندماج على البنوك، وما لهذا من التأثير السلبي السيئ على الاقتصاد القومي، وما يمس بسيادة الدولة، هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية التي لا تقل أهمية من حيث المخاطر.

ومع أن البنوك في الدول المتقدمة قد تقدمت أشواطا في هذا المجال إلا أنها في الدول العربية تسير ببطء شديد، فمثلا في حالة الاندماج المصرفي، ففي الوقت الذي فاق فيه عدد حالات الاندماج في العالم أربعة آلاف حالة في التسعينات فانه لم يتجاوز العدد الثلاثين حالة في الدول العربية، والتي كان نصفها تقريبا في لبنان.

أما عن الجزائر، فان أول تجربة في خوصصة البنوك العمومية فكانت للقرض الشعبي الجزائري، غير أن مسار خوصصة البنك تعثر لعدة أسباب كان آخرها الأزمة المالية العالمية، رغم التطور في برنامج الخوصصة، أما عن الاندماج فانه ولحد الآن لم يتم اندماج أي بنك عمومي، رغم وجود نوايا لدى الحكومة بإنشاء قطب بنكي عمومي كبير من خلال الاندماج بين البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، رغم العراقيل والمبررات التي تسود النظام المصرفي الجزائري.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولنا معرفة الآثار الاقتصادية المحتملة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها في الجزائر والتي بينت أنها تشمل العديد من الآثار الايجابية سواء على الجهاز المصرفي

كالاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية، تحسين الخدمات وزيادة جودتها، تطور الصيرفة الالكترونية؛ كما لها تأثير ايجابي على الاقتصاد من خلال التأثير الايجابي على السياسة المالية والنقدية من خلال انتعاش سوق رأس المال وترشيد النفقات العامة، وكذلك تحقيق نسب نمو مرتفعة بفضل النمو المتسارع للقطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فان هناك آثار ايجابية أخرى لخوصصة البنوك العمومية واندماجها وذلك على التمويل من بينها التخلص من الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة، القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة وتجنب مخاطر التصفية.

وعلى الرغم من الآثار الايجابية السابقة الذكر إلا أن هناك آثار سلبية محتملة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد الجزائري من بينها التخلص من العمالة الفائضة وبالتالي زيادة معدلات البطالة وانتشار الفقر، ناهيك عن مخاطر الاحتكارات واحتكار القلة خاصة في الجهاز المصرفي، وكذلك الآثار السلبية الناتجة عن تعثر البنوك الكبيرة والذي يؤدي إلى مشاكل في الاقتصاد ككل.

Abstract

At the end of the twentieth century, the banking scene saw several developments that led to the imposition of increasing pressures on national banks because of globalization and financial liberalization in a number of economic risks and a high competition intense.

Privatization and merger consider the most important changes that the banking world view of rapid development, so, what are the effects of privatization and merger on the economy?

The research results have shown that the privatization and merger reached several positive effects on banks as its increased competition, lower costs of banking work, catch up with technological development, modernization in the field of banking marketing, improve the quality of bank services, improve the situation of banks with international standards, and several positive effects on the economy, despite that, the decision of privatization of public banks is very difficult, particularly concerns about the failure to achieve the desired objectives of the implementation of the privatization of banks, and what was a negative impact on the global economy, and what affects the sovereignty of the state. And social effects that are not less important risk.

While banks in developed countries have made progress in this area but in the Arab countries are going very slowly, for example, in the case of bank mergers, while the number of merger cases exceeded four miles to the nineties in the world it does not exceed the number of thirty cases in the Arab countries which was almost half in Lebanon.

In Algeria, the first experience of privatization of public banks Algerian Popular Credit (CPA) is that the process of privatization was blocked because of many reasons, most recently the global financial crisis, despite the development in the program of privatization. As for the merger to date there has been no merger of a public bank, despite the presence of the government's intentions to create a large public banking pole by fusing Exterior Bank of Algeria and National Bank of Algeria, despite the obstacles apology, which dominates the Algerian banking system.

Despite this, we tried to find the expected economic effects of privatization and merger of public banks in Algeria showed that it includes many positive effects on either banks as benefit from the exchange of expertise and skills administrative and banking, improve services and increase its quality, advance electronic banking is on the economy through the positive influence of the monetary financial policies such as raising the capital market and

rationalize public expenditure, also achieve rates high due to the rapid growth of economic sectors, more growth, there are other positive effects of privatization and merger of public sector banks on financing among them: get rid of monetary and administrative costs charged to the state power financial large projects, and avoid the risk of liquidation.

Despite previous positive effects, but there's a negative impact anticipated privatization and merger of public sector banks on the Algerian economy among them: remove surplus of workers and thus increasing unemployment, poverty, more risks of monopoly and monopoly oligarch especially in the banking system, and the negative effects the loss of large banks which led to problems in the economy in general.

فهـــرس المحتـــويات

كلمة شكر.....I

الإهداء.....II

الملخص باللغة العربية.....III

الملخص باللغة الأجنبية.....V

فهرس المحتويات.....VII

قائمة الجداول.....XIV

قائمة الأشكال.....XVI

المقدمة العامة [أ- ز]

إشكالية البحث.....- ب-

فرضيات البحث.....- ب-

تحديد إطار البحث.....- ب-

أسباب اختيار البحث.....- ج-

أهمية البحث.....- ج-

أهداف البحث.....- د-

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....- د-

موقع البحث في الدراسات السابقة.....- ه-

خطة وهيكل البحث.....- و-

الفصل الأول: الإطار النظري لخوصصة البنوك

[1- 51]

تمهيد.....2

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والدوافع والأهداف لخوصصة البنوك.....3

المطلب الأول: مفهوم خوصصة البنوك.....3

المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية لخوصصة البنوك.....5

المطلب الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك.....9

المطلب الرابع: الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك.....11

المطلب الخامس: دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية الخوصصة في العالم.....14

المبحث الثاني: أساليب ومراحل خوصصة البنوك.....18

المطلب الأول: أساليب الخوصصة.....18

المطلب الثاني: أبعاد ومعايير خوصصة البنوك.....25

المطلب الثالث: مراحل خوصصة البنوك.....27

المبحث الثالث: تقدير قيمة بنك لأجل الخوصصة.....31

المطلب الأول: تقييم الودائع المحورية أو الودائع الأساسية.....31

المطلب الثاني: تقييم السمات الداخلية.....32

المطلب الثالث: تقييم البيئة الخارجية.....33

المطلب الرابع: تقييم الأصول الملموسة للبنك.....34

المطلب الخامس: تقييم الأصول المعنوية.....35

المطلب السادس: التقييم بالطرق التقليدية.....37

المطلب السابع: تقييم البنوك التي تتداول أسهمها في السوق.....38

المطلب الثامن: مشكلات تقييم البنوك.....39

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك.....41

المطلب الأول: إيجابيات خوصصة البنوك.....41

المطلب الثاني: سلبيات خوصصة البنوك.....43
المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات خوصصة البنوك.....44
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك.....47
خلاصة الفصل الأول.....50

الفصل الثاني: الإطار النظري للاندماج المصرفي

[52- 94]

تمهيد.....53
المبحث الأول: مفهوم الإندماج المصرفي.....54
المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي.....54
المطلب الثاني: أسباب الإندماج المصرفي.....55
المطلب الثالث: شروط وضوابط ومحددات نجاح الإندماج المصرفي.....59
المطلب الرابع: الأهداف المراد تحقيقها من الإندماج المصرفي.....62
المبحث الثاني: أساليب ومراحل وآليات تحقيق الإندماج المصرفي.....65
المطلب الأول: أساليب وأنواع الاندماج المصرفي.....65
المطلب الثاني: مراحل الاندماج وكيفية تحقيقه.....68
المطلب الثالث: طرق وكيفية تحقيق الاندماج المصرفي.....69
المطلب الرابع: مناهج الإندماج المصرفي.....70
المطلب الخامس: نظريات عروض الاندماج المصرفي.....71
المطلب السادس: آليات الإندماج المصرفي.....74
المبحث الثالث: تقييم قيمة بنك بغرض الإندماج.....75
المطلب الأول: علاوة القيمة الدفترية.....75
المطلب الثاني: مضاعف سعر السهم لربحيته.....77
المطلب الثالث: التسعير وفقا لسعر السهم السائد.....79

المطلب الرابع: العائد على الإستثمار.....79
المطلب الخامس: التقييم المستند على العوائد.....80
المطلب السادس: التقييم المستند على الأصول.....81
المطلب السابع: التقييم المستند على العوائد والأصول.....82
المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للإندماج المصرفي.....83
المطلب الأول: إيجابيات الاندماج المصرفي.....83
المطلب الثاني: سلبيات الإندماج المصرفي.....86
المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل الإندماج المصرفي.....88
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإندماج المصرفي.....89
خلاصة الفصل الثاني.....93

الفصل الثالث: تجارب الدول في خوصصة البنوك واندماجها

[95- 165]

تمهيد.....96
المبحث الأول : واقع البنوك في العالم.....97
المطلب الأول: واقع البنوك في الدول المتقدمة.....97
المطلب الثاني: استراتيجيات المؤسسات المصرفية ذات الشبكات الكبيرة والمتوسطة.....98
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي.....99
المطلب الرابع: أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل.....101
المطلب الخامس: واقع البنوك في الدول العربية.....102
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك.....113
المطلب الأول: خوصصة البنوك في فرنسا.....113
المطلب الثاني: خوصصة البنوك في مصر.....121
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي.....132

المطلب الأول: تجربة الاندماج المصرفي في الدول المتقدمة.....132
المطلب الثاني: تجربة الاندماج المصرفي في الدول العربية.....142
المبحث الرابع: الدروس المستفادة من تجارب الدول في خوصصة واندماج البنوك وأثرهما على الاقتصاد.....159
خلاصة الفصل الثالث.....163

الفصل الرابع : إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية واندماجها

[166 - 228]

تمهيد.....167
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في الجزائر.....168
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي.....168
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال.....170
المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري.....171
المطلب الرابع: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري.....176
المطلب الخامس: الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري.....186
المبحث الثاني : مساعي فتح رأسمال البنوك العمومية الجزائرية.....190
المطلب الأول: تعريف الخوصصة حسب المشرع الجزائري 190
المطلب الثاني: المسار التاريخ لتطبيق الخوصصة في الجزائر.....190
المطلب الثالث: مبررات خوصصة البنوك واندماجها.....192
المطلب الرابع: مؤشرات البنوك في الجزائر.....195
المطلب الخامس: بعض جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي الجزائري.....199
المطلب السادس: فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال جزائري.....203
المبحث الثالث: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية.....204
المطلب الأول: تأهيل البنوك للخوصصة والاندماج.....205

المطلب الثاني: انعكاسات التأهيل على أداء البنوك.....210
المطلب الثالث: تطورات ملف الخوصصة في الجزائر.....215
المبحث الرابع: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في اندماج البنوك العمومية 221
المطلب الأول: معوقات اندماج البنوك العمومية الجزائرية.....222
المطلب الثاني: الحلول المقترحة.....225
خلاصة الفصل الرابع.....227

الفصل الخامس: الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها [229- 281]

تمهيد.....230
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الجهاز المصرفي.....231
المطلب الأول: تحسين الخدمات البنكية وإدخال التقنيات الحديثة.....231
المطلب الثاني: الارتقاء بالموارد البشرية وتشجيع نشأة البنوك الأجنبية.....234
المطلب الثالث: القدرة على مواجهة المصاعب المالية وتحقيق نسبة كفاية رأس المال.....240
المطلب الرابع: الانتشار الجغرافي وتطوير مفهوم التسويق المصرفي والصيرفة الالكترونية...241
المبحث الثاني : الآثار الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد..248
المطلب الأول: زيادة الكفاءة الاقتصادية وتطوير المؤسسات.....248
المطلب الثاني: مواكبة التطورات العالمية وتقليص دور الدولة.....253
المطلب الثالث: التأثير على السياسة المالية والنقدية وسوق رأس المال وميزان المدفوعات.....254
المطلب الرابع: توفير إستراتيجية اقتصادية قوية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....259
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على التمويل.....267
المطلب الأول: التأثير على الموازنة العامة والأعباء المالية للدولة.....267
المطلب الثاني: الاستفادة من عوائد خوصصة واندماج البنوك.....168

المطلب الثالث: القدرة على تمويل المشروعات وتجنب مخاطر التصفية.....269

المطلب الرابع: اثر الخوصصة والاندماج المصرفيين على المديونية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية.....269

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها.....272

المطلب الأول: تضارب الأهداف والأوضاع الاقتصادية بين البنوك العمومية والبنوك الأخرى.....272

المطلب الثاني: فقدان فرص العمل وصعوبة مزج أساليب العمل بين المصارف.....274

المطلب الثالث: زيادة مخاوف المخاطرة لعدم وجود تجربة حقيقية.....276

المطلب الرابع: انحراف البنوك عن الأهداف المسطر لها.....278

خلاصة الفصل الخامس.....280

الخاتمـــــة العامة [282- 290]

الخلاصة العامة.....283

نتائج اختبار فرضيات البحث.....284

نتائـــــج البحث.....285

التوصيـــات المقترحـــة.....289

آفـــاق البحـــث.....290

قائمة المراجع [291- 306]

المراجع باللغة العربية.....292

المراجع باللغة الأجنبية.....303

المواقع الالكترونية.....305

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
01	نسبة القروض المتعثرة من حجم القروض في بعض الدول	100
02	هيكل تطور الجهاز المصرفي في الدول العربية لعام 2000-2003-2006	103
03	أهم مؤشرات المصارف العربية في عام 2001	105
04	معدل النمو السنوي لموجودات وودائع وقروض المصارف العاملة في الدول العربية في الفترة 2003-2007 (%)	108
05	قائمة البنوك المؤممة في فرنسا سنة 1982	115
06	عمليات خوصصة البنوك في فرنسا سنة 1987	118
07	البنوك التي تمت خوصصتها وفقا للقانون 86-793 الصادر في 2 جويلية 1986	119
08	تناقص عدد البنوك الفرنسية من 2000- 2009	121
09	الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال خلال الفترة (1980- 1998)	134
10	الاندماجات المعلنة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفصول الثلاثة الأولى من عام (2003)	136
11	عدد عمليات الاندماج وقيمتها (المحلية وعبر الحدود) للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوربي خلال الفترة (1991- 2001)	137
12	عدد عمليات الاندماج في فرنسا في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008	138
13	حالات الاندماج المصرفي العربي حتى عام 1999	142
14	التغير في عدد عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني في تاريخ الدمج وبعد مرور ست أشهر على الدمج	154

15	التغيرات على إجمالي الودائع والموجودات والأرباح	155
16	دور البنك الإسلامي الفلسطيني في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين قبل وبعد عملية الاندماج المصرفي	157
17	أهم عمليات الاندماج بين المصارف العربية للفترة 1999-2002	158
18	الهياكل المصرفية الموجودة في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي	169
19	قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 02 جانفي 2012	188
20	مخطط العمل لإصلاح البنوك العمومية	189
21	نشاط جمع الموارد في البنوك العمومية والبنوك الخاصة	197
22	القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة	198
23	ميزانية التطهير المالي للبنوك (خارج صندوق التوفير و الاحتياط)	206
24	إعادة رسملة البنوك (بما فيها صندوق التوفير و الاحتياط)	207
25	تطور موارد البنوك العمومية بما فيها صندوق الادخار	211
26	توزيع القروض المباشرة للاقتصاد الذي قامت به البنوك العمومية بما في ذلك صندوق الادخار	212
27	مردودية البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة	213
28	ميزانية التطهير المالي للبنوك (ماعدا صندوق التوفير)	251
29	إعادة رسملة البنوك وصندوق التوفير	252
30	حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	265
31	حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو PME/PMI في 2004	266

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنـــوان الشـــكل	الصفحة
01	مراحل خوصصة البنوك	29

المقدمة العامة

المقدمـــة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي بما فيه القطاع المصرفي تحولات متعددة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب الصدمات والتطورات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال تحرير قطاعاتها المالية بعد أن عانت كثيرا من تدهور أداء البنوك التي تسيطر عليها الحكومة من جهة ، والتأثير السلبي السيئ على اقتصاديات تلك الدول. وكان لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تتبعه هذه الدول الأثر في ظهور الخوصصة والاندماج كخطوة نحو تحرير القطاع المصرفي.

ويبرز موضوع الخوصصة والاندماج المصرفيين كأحد الوسائل الهامة لإقامة كيانات مصرفية كبيرة، وسبيلا لتعزيز الميزات التنافسية بين البنوك، سواء على الصعيد المحلي وحتى الدولي خاصة بعد إزالة القيود وتدويل الأنشطة المصرفية.

من ناحية أخرى فان اتجاه البنوك نحو الخوصصة والاندماج سوف يؤدي إلى تقوية البنوك وهذا بفرض حدود دنيا لرؤوس الأموال ووضع ضوابط متفق عليها للحد من المخاطر بما يعزز اتجاه البنوك نحو تدعيم القواعد الرأسمالية من خلال الخوصصة والاندماج.

و الاقتصاد الجزائري يعتبر من بين الاقتصاديات التي سلكت فيها الدولة بعد استقلالها أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول إلى درجة متقدمة من النمو والتطور. ونظرا لأن عبء تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر يقع في احد جوانبه على البنوك، أصبح إصلاح النظام المصرفي حتمية سواء من حيث منهج تسييره وإدارته أو من حيث المهام المنوطة به.

ولقد انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر ثمانينات القرن الماضي، وجاءت فكرة التحول إلى اقتصاد السوق بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين، حيث تندرج الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، خاصة من خلال برنامج التعديل الهيكلي، الذي يؤكد على ضرورة الخوصصة في الجزائر بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من وجود بنوك عمومية وخاصة في تشكيلة الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنها تعاني من عدة نقائص كانت السبب في تبني سياسة الخوصصة والاندماج، حيث بادرت البنوك التجارية الجزائرية إلى إعداد دراسات لعملية تأهيل شاملة بناءا على طلب وزارة المالية، ولتاهيل البنوك العمومية تكلفت ميزانية الدولة الجزائرية مبالغ مالية طائلة.

ومما سبق ذكره وبناءا على التجارب العالمية في خوصصة واندماج البنوك، فان هناك جهودا ملموسة من قبل السلطات الجزائرية للتغيير نحو الخوصصة والاندماج المصرفيين، إذا ما أحسن تطبيقها في الاقتصاد المصرفي الجزائري، فإنها لاشك سوف تؤدي إلى تحسين قدرة البنوك العمومية على تنويع الخدمات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الملائمة وغيرها من الآثار الناتجة عن عملية خوصصة واندماج البنوك العمومية، بما يساهم في رفع كفاءتها وأدائها وفعاليتها.

ومن خلال هذه المعطيات، فانه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هي آثار خوصصة واندماج البنوك العمومية على الاقتصاد ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر خوصصة البنوك على الاقتصاد ؟
- كيف يؤثر الاندماج المصرفي على الاقتصاد ؟
- كيف تؤثر خوصصة واندماج البنوك العمومية على الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيـــات البحـــث

للإجابة على الإشكالية السابقة يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- تؤثر خوصصة البنوك على فعالية الاقتصاد.
- يؤثر الاندماج المصرفي على كفاءة الاقتصاد.
- تؤثر خوصصة واندماج البنوك العمومية بتحسين وتطوير الاقتصاد الجزائري.

تحديد إطار البحث

يتناول موضوع البحث دراسة موضوع خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد ولذلك فإننا سنقوم بدراسة خوصصة البنوك العمومية واندماجها في إطارهما النظري موضحين مفهومهما وأسبابهما وأهدافهما.

كما سيتناول البحث دراسة حالات وتجارب لدول متقدمة ودول نامية في ظل فتح الأسواق وتوقيع معظم الدول لاتفاقيات تحرير الخدمات المالية والمصرفية، للاستفادة من تجاربها، ومعرفة الآثار الاقتصادية الحاصلة.

كذلك سيتم دراسة حالة الجزائر من خلال تقديم الجهاز المصرفي الجزائري، مبرزين أهم الإصلاحات التي طرأت عليه، و مسار الخوصصة والاندماج فيه، وكذلك التغيرات والجهود المبذولة في ذلك، كما ستتم دراسة الآثار الاقتصادية المتوقعة من خوصصة البنوك واندماجها.

أسبـــاب اختيـــار البحث

- نظرا لحداثة موضوع خوصصة البنوك العمومية واندماجها في الجزائر وبعض الدول العربية.
- الإهتمام بالتطورات الحاصلة في البنوك التجارية فيما يخص الخوصصة والاندماج.
- أهمية الموضوع في المجال المصرفي، خاصة في ظل التوجهات العالمية الجديدة.
- إزالة الغموض حول مفهوم خوصصة البنوك العمومية واندماجها.

أهميـــة البحـــث

- إن التغيرات الحاصلة نتيجة العولمة وانفتاح السوق على الاقتصاد العالمي وغيرها قد كان لها التأثير المباشر على البنوك، من خلال خوصصتها واندماجها، لهذا فان أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في معرفة كيفية مواجهة التحديات والمتغيرات المالية التي تواجه العمل المصرفي.

- المساهمة في توضيح الآثار الإيجابية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها، وشروط نجاحها كإستراتيجية يمكن للبنوك التجارية الجزائرية أن تتبناها قصد رفع كفاءتها. و مدى تأثير التغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي على بقية القطاعات الأخرى.

- ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في خوصصة البنوك واندماجها لرفع كفاءة المؤسسات المصرفية وزيادة قدرتها على المنافسة دوليا وحسن استغلال موارد الدولة وترشيد استعمالها.

- توضيح وإزالة الغموض على موضوع خوصصة البنوك العمومية واندماجها، نظرا لحداثته خاصة فيما يخص البنوك التجارية الجزائرية.

أهــداف البحــث

يهدف البحث أساسا لمعرفة ماهي الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها، كما أنه يهدف إلى:

- التعرف على السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق الخوصصة والاندماج.

- اختيار الطريقة المثلى التي تحقق الكفاءة الاقتصادية للبنك الذي تم اختياره للخوصصة والاندماج.

- معرفة الآثار الإيجابية والآثار السلبية لتطبيق الخوصصة والاندماج.

- تحديد المتغيرات المؤثرة في خوصصة البنوك العمومية واندماجها.

- معرفة العوائق التي تقف أمام الخوصصة والاندماج.

- الاستفادة من تجارب الدول في عملية خوصصة واندماج البنوك.

- التعرف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التطورات الحديثة التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

المنهــج والأدوات المستخدمــة في البحــث

لدراسة هذا الموضوع وحسب المعطيات المتحصل عليها فإننا سنتبع المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتعريف الاندماج والخوصصة ومعرفة أسبابه وآلياته.

- المنهج التحليلي: وذلك لمعرفة انعكاسات الخوصصة والاندماج المصرفي ونتائجهما على الجهاز المصرفي وعلى الاقتصاد ككل.

- المنهج التاريخي: والذي استخدم لإبراز أهم التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي الجزائري. وصولا به إلى الوضع الراهن بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة.

كذلك استخدمنا هذا المنهج لذكر التجارب العالمية والعربية السابقة فيما يخص خوصصة البنوك واندماجها.

- منهج دراسة حالة: وذلك لمعرفة واقع البنوك العمومية الجزائرية، ومدى تأثرها بالتغيرات الحاصلة في مجال خوصصة البنوك العمومية واندماجها، وكذلك معرفة مدى وكيفية ومسار تطبيق الخوصصة والاندماج عليها.

موقع البحث من الدراسات السابقة

حاول البحث أن يطلع على الدراسات السابقة التي اهتمت بخوصصة البنوك واندماجها خصوصا في الجزائر، كما استفاد البحث من مؤلفات وتقارير وبحوث عربية وأجنبية نذكر من بينها:

أولا: باللغة العربية:

- مولاي لخضر عبد الرزاق، "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر**". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2010). نستنتج من خلال هذا البحث اهمية الاستثمار في تنمية القطاع الخاص في الدول النامية عموما وفي الجزائر كدراسة حالة. حيث بين تأثير القطاع الخاص في التنمية خاصة ما تعلق منها بقطاع التجارة والتشغيل والاستثمار.

- دوفي قرمية: "**آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-** "، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (2007). تعكس المذكرة تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية وتطورها.

- شناقر وردة، " **أثر الاندماج المصرفي في القدرة التنافسية للبنوك التجارية، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** "، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (2009). هذه الدراسة تبين مدى التأثير الايجابي للاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية، من خلال زيادة قدرة البنوك على تحسين مستوى أدائها وقدرتها على استقطاب العملاء، لكن البحث لم يدرس حالة الجزائر لعدم وجود دراسة حالة حقيقية ليتم عليها البحث.

- نزالي سامية، " **التأهيل المصرفي للخوصصة – دراسة حالة الجزائر-** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2005). اعتمدت الدراسة على تفصيل مراحل نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري، كما بينت أهم تجارب الخوصصة في الدول المتقدمة خاصة فرنسا والدول العربية.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Gazal Montassel El Awasy AHMED , « **LA PRIVATISATION DU SECTEUR BANCAIRE : ETUDE COMPARATIVE ENTRE L'EGYPTE ET LA FRANCE**".

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2007). اهتم البحث بالمقارنة بين القطاع المصرفي الفرنسي والمصري من خلال تتبع اهم مراحل تطور القطاع لكل من البلدين وابراز اهم نقاط الاختلاف بينهما. كما بين مراحل خوصصة القطاع المصرفي لكل من فرنسا ومصر.

ثالثا: أهم ما يميز الدراسة:

يلاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول الخوصصة والاندماج انها تتنوع بين:

دراسات تعرف بفكرة الخوصصة والاندماج المصرفيين من وجهة نظر قانونية ونظرية؛

ومنها من تناول الخوصصة والاندماج المصرفيين من الناحية التطبيقية البحتة ودراسة الآثار الفعلية المتحققة نتيجة تطبيقه في بعض البنوك في الدول غير الجزائر والنتائج المترتبة عليه.

وتأتي هذه الدراسة استكمالا للجهود المبذولة في هذا الميدان، وتتميز عن الدراسات السابقة بدراسة الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها والتي لا تتوفر في الدراسات السابقة التي لم تتطرق الى الآثار الاقتصادية في الجزائر.

خطـــة وهيكـــل البحـــث

تمت معالجة موضوع " خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر – " من خلال خطة متكونة من خمسة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول " الإطار النظري للخوصصة " : تمت دراسته من خلال أربع مباحث، حيث تم عرض المفاهيم الأساسية والدوافع والأهداف لخوصصة البنوك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تعرض لتوضيح الأساليب والمراحل المتبعة في خوصصة البنوك، أما المبحث الثالث فجاء لتقدير قيمة بنك بغرض الخوصصة ، والمبحث الرابع لتقييم برامج الخوصصة.

- الفصل الثاني " الإطار النظري للاندماج المصرفي " : وتمت دراسته من خلال أربع مباحث، يبين المبحث الأول مفهوم الاندماج المصرفي، أما المبحث الثاني فيبين أساليب ومراحل وآليات تحقيقه، وفي المبحث الثالث تم توضيح كيفية تقييم قيمة بنك لغرض الاندماج، والمبحث الأخير كان لتقييم برامج الاندماج المصرفي.

- الفصل الثالث " تجارب الدول في خوصصة البنوك واندماجها " : حاولنا في هذا الفصل تقديم تجارب مختلف الدول في خوصصة البنوك واندماجها، وهذا بإعطاء نماذج عن بنوك لدول متقدمة و تجارب لدول عربية، وستتم دراسة هذا الفصل من خلال أربع مباحث: يتناول المبحث الأول واقع البنوك في العالم، و في المبحث الثاني تم إعطاء تجارب للدول في خوصصة البنوك، والمبحث الثالث لتجارب الدول في الاندماج المصرفي، وجاء المبحث الرابع لاستنتاج الدروس المستفادة من تجارب الدول في خوصصة واندماج البنوك وأثرهما على الاقتصاد.

- الفصل الرابع " إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية واندماجها " : وتمت دراسته من خلال أربع مباحث: تناول المبحث الأول تطور النظام المصرفي والإصلاحات التي مسته مع تقديم الهيكل الحالي للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة في القطاع المالي والمصرفي، بينما تناول المبحث الثاني مساعي فتح رأسمال البنوك من خلال المبررات التي أدت إلى ذلك، بالإضافة إلى فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال خاص، وجاء المبحث الثالث لدراسة إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية من خلال نيتها في خوصصة القرض الشعبي الجزائري، وفي المبحث الرابع والأخير تمت دراسة معوقات الاندماج المصرفي في الجزائر.

الفصل الخامس " الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها" : حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم الآثار الاقتصادية المحتملة فيما لو تمت خوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها، وذلك من خلال أربع مباحث، يبين المبحث الأول الآثار الاقتصادية الايجابية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الجهاز المصرفي، وفي المبحث الثاني تأثيرها الايجابي على الاقتصاد، ثم تأثيرها الايجابي على التمويل في المبحث الثالث، وفي المبحث الرابع والأخير تم عرض الآثار الاقتصادية السلبية المحتملة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها.

ومن خلال هذه الدراسة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد، توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات قدمناها في خاتمة هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لخوصصة البنوك

تمهيـد

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والدوافع والأهداف لخوصصة البنوك

المبحث الثاني: أساليب ومراحل خوصصة البنوك

المبحث الثالث: تقدير قيمة بنك بغرض الخوصصة

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك

خلاصة الفصل

الفصل الأول: الإطار النظري لخوصصة البنوك

تمهيد

نتيجة لتفشي حالات تعثر البنوك والإفلاس وغيرها من الأزمات التي مست البنوك في السنوات الأخيرة، فقد لجأت معظم الدول إلى عمليات خوصصتها من خلال بيعها بالكامل أو جزئيا للقطاع الخاص، وذلك بهدف تطويرها وتنميتها وكذلك قدرتها على الاستمرار في ظروف أفضل.

فحالات الإفلاس التي يعيشها الاقتصاد العمومي ، خاصة في الدول النامية، ونظرا لحاجتها الماسة إلى الموارد الخارجية لتمويل احتياجاتها، جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمنح قروض للدول النامية بشروط التعديل الهيكلي التي تسمح لها بتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وعليه فان الأداء السيئ للقطاع العام كان السبب الرئيسي في عمليات الخوصصة التي أخذت بها دول العالم، أملا منها في تحقيق مكاسب اقتصادية إضافة إلى إزالة العبء الكبير من خلال متابعة المشاريع الاقتصادية وبالتالي تفرغها للقطاعات التي لا يرغب القطاع الخاص الاستثمار فيها.

ولكي تنجح برامج الخوصصة في تحقيق أهدافها كان من الضروري وضع إطار للبرنامج متضمنا الأهداف، والقيود المحتمل مواجهتها، والأساليب الملائمة للخوصصة. وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والدوافع والأهداف لخوصصة البنوك العمومية؛

المبحث الثاني: أساليب ومراحل خوصصة البنوك؛

المبحث الثالث: تقدير قيمة بنك بغرض الخوصصة؛

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والدوافع والأهداف لخوصصة البنوك العمومية

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشروعات أو المؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتشويه المنظومة السعرية. وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد[1].

ظهر مصطلح الخوصصة لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1983م. إلا أن جذوره ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة واسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات، مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب. أما عام 1996م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل للملكية العامة إلى القطاع الخاص، وكان ذلك في الولايات المتحدة عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة، مبتدئة بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن.

المطلب الأول: مفهوم خوصصة البنوك:

لهذا المصطلح عدة مرادفات تعبر عن نفس المفهوم وهي: التخاصية، والتخصصية، والخصخصة[2]، وأكثر المفردات استعمالا هي الخصخصة في المشرق العربي، والخوصصة في المغرب العربي. وهناك عدة مفاهيم للخوصصة تختلف حسب رؤية الدولة وهدفها من الخوصصة نذكرها فيما يلي:

أولا: الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة وزيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد وذلك من خلال تصفية القطاع العام كليا أو جزئيا أو بإتباع أي أسلوب آخر في عملية الخوصصة، وتوسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة ولكن بنسبة معينة فقط.

ثانيا: الخوصصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح.

1- ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص. 9.

2- رفعت عبد الحليم الفاعوري، **تجارب عربية في الخصخصة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص.6.

ثالثا: الخوصصة عكس التأمين بمعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، فمعظم البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل تأميمها.

رابعا: الخوصصة تعني التخلص من القطاع الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد والتحرر الاقتصادي[3] .

لذلك يجب على الدولة تحديد وبدقة المفهوم الذي سوف تتبعه لكي يسهل عليها تحديد الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها وفقا لهذا المفهوم.

وعلى هذا المفهوم يمكن تعريف الخوصصة على أنها: قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات أو المشروعات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، وفي هذا الإطار يمكن للقطاع الخاص التعاقد على إدارة وتشغيل أو امتلاك العمليات والمشروعات والمنظمات الحكومية، ما يسمح للقطاع الخاص بتقديم خدمات عامة كانت مقصورة على الدولة ومؤسساتها العامة. إن أهم ما يرتكز عليه مفهوم الخوصصة هو إمكانية تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص بالشكل المجدي اقتصاديا بحيث يحقق ذلك تحسين في الأداء الاقتصادي للمشروعات، وليس فقط مجرد انتقال الإدارة أو الملكية[4] .

من هذا التعريف يمكن استخلاص أن:

- الخوصصة هي أي تحويل لإنتاج السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية.

- أهم عنصر في عملية الخوصصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص المتمثلة في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف إلى غير ذلك من تبني نظام للحوافز في تشغيل وإدارة الموارد وغيرها[5].

أما خوصصة البنوك العمومية فنعني بها توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية وبالتدريج، لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خوصصته لسبب أو لآخر مثل" اختيار أحد البنوك المفلسة"، ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة، على أن تحتفظ الحكومة

---

[3]- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،

[4]- أحمد ماهر، **الإدارة: المبادئ والمهارات** ، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص. 640.

5- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004- 2005، ص. 56.

بملكية جزء كبير من رأس مال هذا البنك كمرحلة أولى، ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص تدريجيا مع الأخذ في عين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال، أي خوصصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط (جزئية) مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصة المطروحة أو أن يمتلك الجزء الأكبر منها مما يؤدي إلى سيطرته في القرار[6].

المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية لخوصصة البنوك:

يعتقد الكثير أن ظهور المشاكل الاقتصادية إنما سببه تدهور القطاع العام وفشله، وأن الخوصصة هي الوسيلة الناجحة لحل هذه المشاكل، ولهذا سنقوم بتعداد الأسباب والدوافع لعملية الخوصصة.

الفرع الأول: أسباب خوصصة البنوك:

من بين أهم الأسباب التي كانت وراء خوصصة البنوك نذكر ما يلي:

1- زوال دوافع الملكية العامة للبنوك: ذلك لأن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كبح النشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، مما أدى إلى تراكم الآثار السلبية الناتجة عن قصور في آداء البنوك لأدوارها والتداخل بين الأهداف المالية والاقتصادية التي تسعى البنوك العامة ، باعتبارها مشروعات رأس مالية، لتحقيقها مع الأهداف السياسية والاجتماعية التي أوكلت لها.

2- سوء الإدارة الاقتصادية للقطاع العام: والتي نجم عنها الكثير من التجاوزات مما أدى إلى إلحاق الكثير من الخسائر بوحدات القطاع العام. وقد تمثلت البداية لسوء الإدارة في تعيين غير ذوى الخبرة وغير المختصين بأصول الإدارة وأساليبها، بل وانتقلت العدوى حتى للمتخصصين أنفسهم وتعددت التجاوزات في وحدات القطاع العام، وكان بعض القائمين على هذه الوحدات يديرونها وكان هذا القطاع ملكا لهم[7].

3- مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة مثل:

- تغيير طبيعة النشاط المصرفي وذلك بظهور أنشطة جديدة في إطار ما يسمى بالبنوك الشاملة، وتراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية.

- المنافسة المتزايدة التي تعرفها البنوك من طرف مؤسسات مصرفية وحتى من طرف مؤسسات غير مصرفية.

6- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص. 205- 206.

7- جمال ابو الفتوح محمد ابو الخير، **اثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص. 65.

- الاتجاه المتزايد من الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمار في أسواق المال أو من خلال صناديق استثمار التابعة للبنوك أو الشركات.

- التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية مثل تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف ببصمة الصوت أو عبر شبكة الانترنت.

- توسع ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

4- معانات البنوك التجارية العمومية من بعض المشاكل عن مثيلاتها من البنوك الخاصة أهمها تراجع معدلات العائد المرتفعة[8].

5- تعتبر خوصصة البنوك أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

6- تعتبر الخوصصة مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والدخول في إطار آليات السوق.

7- إن الخوصصة تزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر المؤسسات وأن القطاع الخاص بما يوفره من حوافز وقدرته على الإدارة أقدر من الدولة على تعبئة الموارد[9].

8- أن القطاع العام حاول جاهدا أن يحل المعادلة الخاصة بتكافؤ عمليتي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وكان مركز اعتمادها في ذلك رفع القدرات الإنتاجية للعاملين خلال التدريب ودعم أجهزة الإنتاج بأنماط تكنولوجية حديثة- كثيفة الرأسمال ... ولكن هذا كله جنبا إلى جنب مع فتح أبواب الاستيعاب على مصراعيها، فصار التشغيل المحور الأكثر أهمية في تنفيذ المشروعات وتشغيلها وصيانتها إلى غير ذلك، وكنتيجة لذلك أهملت القيود التقنية عند استيعاب العاملين وتدهورت نسب الماهرين والتقنيين المتخصصين في خطوط الإنتاج مقارنة بمعدلات غير الماهرين والإداريين، فاختلت بالتالي معايير تقييم الأداء بحيث جردت العدالة الاجتماعية من محتواها الحقيقي في مواقع كثيرة. وإذا ما أخذنا الموضوع على مستوى الاقتصاديين: الجزئي والكلي وبشكل آني وفي إطار استراتيجي نلاحظ غياب مسألتي التوافق بين الأجور والجهود وبين الحوافز والتطوير.

9- إن استمرار البنوك والمؤسسات العامة في تلقي الدعم المالي والتقني والإداري المباشر من السلطات المركزية والإقليمية قد خلق حالات نفسية سلبية لدى المدراء في القطاع العام والمسيرين في القطاع الخاص. ومن هنا فان الخوصصة تجعل الجميع مسيرين في ظل بيئات وظروف وتسهيلات واحدة، فينتهي بعض أوجه عدم الكفاءة وخاصة في مجال الإنتاج والتخصيص، وتحل ميول التنافس ومزاياه في الاقتصاد محل ظواهر الاحتكار ومساوئه.

---

[8]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 219- 222.

[9]- عبد العزيز سالم بن حبتور، **إدارة عمليات الخصخصة** ، دار صفاء، عمان، 1997، ص. 13.

وقد تبين من تجارب الدول المتقدمة في الخوصصة أن رفع القدرة التنافسية في القطاع الخاص تعد حماية أفضل للمستهلكين حتى من احتكار بيروقراطية القطاع العام[10].

10- توفير سيولة نقدية للدولة يمكن أن تستخدم في أغراض مختلفة منها مساندة بعض الشركات التابعة التي تحتاج إلى سيولة مؤقتة، أو المساهمة في إنشاء شركات أخرى ذات صبغة استراتيجية لا يقبل عليها القطاع الخاص، أو القيام بمشروعات بنية أساسية، وقد تستخدم هذه الموارد في سد جزء من عجز ميزانية الدولة[11].

11- أن القطاع الخاص أكفأ من الدولة في إدارته للبنوك مما يسهم في توفير الموارد.

12- أن القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد.

13- أن تحويل البنوك العمومية إلى الخواص يزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائرها[12].

الفرع الثاني: دوافع خوصصة البنوك:

من بين أهم دوافع خوصصة البنوك نذكر ما يلي:

1- الدافع الاقتصادي:

إن الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع من الأداء وتؤدي إلى تحسين الجودة، كما قد يكون الدافع الأساسي هو فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك حالات التضخم والبطالة والعجز في الميزانية[13].

- التوجه نحو العولمة والانفتاح والتحرير الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.

- التدني المتواصل في آداء البنوك العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها.

- ضعف قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمارات ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومنافسة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تقديم الخدمات.

- زيادة حجم العجز في الميزانية، والتي رافقها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبني سياسات لتخفيض هذا العجز، ومنها سياسة الخوصصة.

10- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، عمان، 2005، ص ص. 325- 326.

11- محمد صالح الحناوي، **الخصخصة المصرية**، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ، ص. 13.

12- عبد العزيز سالم بن حبتور، مرجع سابق، ص. 13.

13- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، مرجع سابق، ص. 27.

- تفاقم التحديات أمام الاقتصاديات، خاصة فيما يتعلق بالتحديات التكنولوجية والإدارية والمعلوماتية، والتحديات الاجتماعية وتحديات الجودة والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية، وتحديات التطور والتحديث والتحديات المالية في المديونية الخارجية، وحاجة الدول لجلب العملات الأجنبية[14].

- تعزيز المرونة الاقتصادية، والقضاء على الجمود.

- تشجيع المنافسة، خاصة عن طريق إلغاء الاحتكارات.

- إنشاء أو تطوير أسواق رأس المال بكفاءة، مما يتيح جذب وتعبئة أفضل للمدخرات المحلية.

- تعزيز اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي[15].

- تؤدي الخوصصة إلى مساهمة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي[16].

2- الدافع المالي:

تقوم الدولة بتقديم الخدمات العامة وهي تعاني من أعباء تقديم الخدمات العامة وأعباء دعم بعض هذه الخدمات، كما ويمكن اعتبار الخوصصة مصدر لتمويل خزينة الدولة من خلال بيع الشركات التي تملكها.

3- الدافع السياسي والقانوني:

تؤدي الخوصصة إلى إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم وتحقيق مكاسب من وراء ذلك، كما يمكن أن تؤدي الخوصصة إلى مرونة العمل الإداري نتيجة لتحرر القرارات الإدارية من سيطرة الأجهزة الحكومية.

- إعادة تحديد نطاق الإدارة العمومية عن طريق التخلي عن مهام الإنتاج والخدمات إلى التركيز على جوهر وظائف الدولة، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي الخاص.

- تقليل فرص الفساد وإساءة استخدام الممتلكات العامة من قبل المسؤولين الحكوميين ومديري الشركات المملوكة للدولة[17].

---

[14]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص. 9.

[15] - Vincent Wright, Luisa Perrotti**, Privatization and Public Policy**, Volume I, MPG Books Ltd, Great Britain, 2000, P.18.

[16] - Mokhtar Belaiboud, **De la suivie à la croissance de l'entreprise**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1995, P.233.

[17] - Pierre Guislain, **Les privatisations : un défi stratégique juridique et institutionnel**, De Boeck-Wesmael, Belgium, 1996, P.35.

4- الدافع الاجتماعي:

في ظل القطاع العام تحدث بعض التقصيرات من طرف العمال كالإهمال والتواكل بالإضافة إلى عدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي. وفي ظل القطاع الخاص يمكن إيجاد نوع من التحفيز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط، وشدة المحاسبة تكون من صالح العمال بحيث تؤدي إلى إنتاج أكثر وبتكلفة أقل وبجودة أعلى وبالتالي تزيد الأرباح. وهنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المؤسسة[18].

كما أن خوصصة البنوك يمكن أن تكون وسيلة في يد الدولة للقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية والتغاضي عن محاسبة المخطئين والرشوة، وغيرها من مظاهر الفساد لمشاكل المجتمع[19]، ذلك لأن الأداء السيئ للقطاع العام والذي أفرزه تدهور في الأوضاع الاقتصادية من عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض معدل العائد على الأموال المستثمرة، أو تحقيق عائد سلبي على هذه الأموال[20] وكذلك العجز في ميزان المدفوعات وضعف المنافسة في الأسواق العالمية، دفعت الدول والحكومات إلى الرغبة في التخلص من القطاع العام بدافع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في بلادها.

المطلب الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك:

هناك العديد من الشروط والضوابط التي تكفل نجاح خوصصة البنوك، لعل من أهمها:

1- إعادة هيكلة شاملة للبنوك المراد خوصصتها وحل مشكلاتها وضمان حقوق العاملين فيها.

2- أن تكون الخوصصة جزئية وتدريجيا بمعنى عدم الخروج المفاجئ للقطاع العام.

3- عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجانب على البنوك المحلية.

4- تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته وسيطرته وفاعليته، دون أن تخل الخوصصة بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية.

5- تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، بالإضافة إلى زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.

6- ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطيات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف، وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي.

---

[18]- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، مرجع سابق، ص ص. 28- 30.

[19]- أحمد ماهر، **اقتصاديات الإدارة**، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ، ص. 260.

[20]- محمد محروس إسماعيل، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997، ص. 213.

7- تطوير الجهاز المصرفي واستخدام أحدث التقنيات المصرفية الجديدة لمسايرة التطورات العالمية والتكيف مع العولمة[21].

8- وجود القوانين التي تمنع الاحتكار وتحد من الفساد.

9- إبعاد عمليات خوصصة البنوك عن كل الضغوطات السياسية، ومواجهة كل محاولات الفساد الإداري[22].

10- تنمية وتطوير سوق رأس المال وجعله قوي، حتى لا تتشكل مشاكل أثناء القيام بعمليات الخوصصة، وهذا بالعمل على إيجاد سوق مال وبورصة للأوراق المالية على درجة كبيرة من الكفاءة، كي تساهم في إنجاح عملية الخوصصة[23].

11- ضرورة توفر كوادر مدربة على التفاوض والبيع، حتى تستطيع الحكومة الالتزام الزمني لبرامج صندوق النقد، بالإضافة إلى إمكانياتها لبيع البنوك غير الجذابة، وتفادي البيع بشروط مالية غير ملائمة، أو بأقل من قيمتها[24].

12- ضرورة تحرير البنوك المخوصصة من القيود السيادية والقانونية والتشريعية التي كانت عليها أثناء ملكيتها للدولة[25].

13- توفر الشفافية في عملية الخوصصة، بالتزام الأسلوب العلمي في تقدير قيمة الأصول محل الخوصصة، كما يجب تحري الحيادية في إرساء العطاء على المشتري.

14- الحصول على ضمانات كافية من الملاك الجدد بإعطاء العمالة حقوقها والتوسع في الاستثمار وتجديد الآلات والمعدات، حتى لا يتدهور أداء الوحدات المخوصصة.

15- يتعين إعطاء تعويض مجزي للعمالة المتضررة من الخوصصة[26].

ومن أبرز العناصر الواجب توافرها لنجاح عملية الخوصصة تهيئة البيئة الاقتصادية لتصبح ملائمة للخوصصة من خلال:

- إزالة القيود المفروضة على الأسعار سواء أكانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار الصرف.

- زيادة درجة المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة.

21- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 223- 224.

22- عزت عبد الحميد البرعي، **الأبعاد القانونية والاقتصادية للخصخصة**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، مصر، 2004، ص.128.

23- فالح ابو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص.31.

24- منير إبراهيم هندي، **الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية**، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص ص. 324- 325.

25- صلاح عباس، **الخصخصة: المصطلح- التطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص. 79.

26- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 74- 75.

- إقامة سوق مال جديدة أو إصلاح القائمة، بحيث تصبح قادرة على تسهيل عملية نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة من خلال تداول الأسهم[27].

- إقامة نظام بنكي جديد أو إصلاح النظام القائم بحيث يصبح قادرا على تسهيل عملية تدفق الأموال سواء اللازمة لإتمام عملية نقل الملكية أو الناجمة عنها.

- إلغاء القيود والتعقيدات الروتينية القديمة وإصدار نظام تشريعي جديد يتصف بالسهولة والمرونة، ويقوى على إنجاز المهام بسرعة مع حماية الحقوق وتحديد الالتزامات بوضوح.

- إعداد وتدريب كوادر فنية وإدارية قادرة على الاضطلاع بعملية الإصلاح التي تواكب الخوصصة[28].

كما أنه لابد ولكي تتم عمليات الخوصصة بنجاح وبدون مشاكل، فانه يستحسن أن تحتفظ الحكومة بـ" السهم الذهبي"[29] والذي يعتبر كـ "سمار جحا" ، حيث تتمكن الحكومة من خلال هذا السهم الذهبي حضور الجمعيات العمومية، ويحق لها التصويت وتعيين ممثل في مجلس الإدارة، وقد يحق لها أحيانا الاعتراض على الأحوال الطارئة والخطيرة على بعض القرارات ، وبالتالي فهذا السهم هو عين الدولة داخل هذه البنوك.

المطلب الرابع: الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك:

تختلف الأهداف التي ترمي إليها الدول التي تبنت برامج الخوصصة وفقا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالأهداف التي تدعوا إليها الدول المتقدمة تختلف عن الأهداف التي تدعوا إليها الدول النامية.

ومن أهم الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك نذكر ما يلي:

1- تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي: إن هدف زيادة المنافسة بين البنوك وتعميق تلك المنافسة يرمي إلى خفض هامش الوساطة المالية، وهو ما قد يساعد على إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة.

وتعكس المنافسة المصرفية تحسين في الأداء المصرفي في اتجاهات عديدة ووضعها في موقع يسمح لها بالبقاء والاستمرار في ظل المنافسة العالمية المتزايدة.

---

[27]- نفس المرجع، ص ص. 61- 62.

[28]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعيةمصر، 2002- 2003، ص. 107.

[29]- أحمد ماهر، **اقتصاديات الإدارة**، مرجع سابق، ص. 267.

2- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية: تساعد عملية خوصصة البنوك العامة وطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على تنشيط وزيادة عمليات التداول عليها، مما يؤدي إلى توسيع هذه السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم هذه البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع واستثمار مدخراتهم في شراء هذه الأسهم.

3- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية: تتيح خوصصة البنوك للإدارة حرية اتخاذ القرارات على عدة مستويات، ذلك أن المنافسة الشديدة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي يؤدي إلى الحاجة إلى تحرير الإدارة عن التدخل الحكومي، وهو ما يضمن مرونة العمل الإداري وتحريره في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال لأن الابتكار والمبادرة والتطوير يحتاج إلى مناخ من الحرية، وكل ذلك للوصول إلى تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وأداء أعلى.

4- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق المنافسة[30]: هدف التطلع إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية يعتبر من بين أهم أسباب تحول العديد من الدول إلى القطاع الخاص بغية تحسين أداء الاقتصاد ككل[31].

5- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية: تؤدي خفض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلى ترشيد الإنفاق العام وإتاحة إدارة أفضل للسياسة النقدية باستخدام الطرق غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة، ويدعم هذا الاتجاه وجود سوق أوراق مالية متطورة[32].

6- جذب الاستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر: وذلك من خلال استقطاب مؤسسات استثمار وبنوك أجنبية لشراء حصص في البنوك العامة المباعة، ويقدر أن تساهم هذه الاستثمارات في حالة توطينها في توسيع القاعدة الخدماتية والتخفيف من حدة البطالة.

7- تحسين كفاءة الخدمات البنكية بشكل عام: وذلك بسبب أنه غالبا ما تثار المشاكل بسبب التدخل الإداري من قبل المستويات العليا في الحكومة في أعمال البنوك العمومية، ومحدودية رأس المال، وهذه المشكلات قد تزول بالحد من تدخل الحكومة في اتخاذ قرارات البنوك العمومية من خلال الخوصصة[33].

8- التوسع السريع في البنية التحتية: ستؤدي الزيادة في إيرادات الحكومة التي ستحصل عليها من عمليات البيع إلى تمكينها من استغلال هذه الإيرادات في مشروعات البنية التحتية، وربما تقترن عملية

---

[30]- المرسي السيد حجازي، **اقتصاديات المشروعات العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2004 ،ص. 295.

[31] - Nacer-Eddine SADI, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005, P.90.

[32]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 222- 223.

[33] - John Vickers, George Yarrow**, Privatization : an Economic Analysis**, Third Printing, Maple-Vail, Inc, USA, 1989, P.157.

الخوصصة – وحسب الاتفاقيات المعقودة- مع استثمارات جديدة وتوسعات كبيرة في القطاعات التي تنطوي تحتها المؤسسات المباعة.

9- تعزيز المالية العامة وزيادة الإيرادات العامة: إضافة إلى الزيادة في الضرائب التي ستجبيها الدولة، ستؤدي الخوصصة إلى توليد إيرادات كبيرة يمكن استخدامها في سداد الديون العامة، مما سيؤدي إلى تخفيض أعبائها، وفي حالة استغلال هذه الإيرادات في البنية القاعدية، فان ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة.

10- تفرغ الحكومة للأنشطة الأساسية: سيؤدي انسحاب الحكومة من بعض الأنشطة إلى تفرغها لزيادة كفاءة ورفع أداء الأنشطة الأساسية كالتعليم والصحة مثلا.

11- الحصول على التكنولوجيا والمعارف الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية[34].

12- من الأهداف السياسية التي يمكن إدماجها في إطار الخوصصة هو الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشآت والبنوك بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية التي تحدثها ضغوط السياسيين والنقابات العمالية[35].

13- تحويل الملكية سيدعم ميزانية الدولة وذلك بتحقيق المكاسب التالية[36]:

- تخفيف أعباء الديون وفوائدها وخدمتها التي كانت تتحملها الدولة.

- توفير حصيلة فورية من البيع يمكن استخدامها في برامج استثمارات البنية التحتية ومشاريع استراتيجية أو لتمويل التنمية.

- تنمية الموارد الضريبية من المشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها في ظل الإدارة الخاصة.

- زيادة قدرة الدولة على تسديد الدين الخارجي نتيجة لبيع شركاتها مما يساعد على تصحيح المسار الاقتصادي ويدعم الاستقلال الاقتصادي.

14- التخلص من البيروقراطية.

15- تحسين آداء البنوك والخدمات.

16- إيجاد أسواق مالية ومجالات استثمار واسعة.

17- تعزيز وتقوية السوق وزيادة المنافسة في الأنشطة الاقتصادية[37].

34- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص ص. 10- 11.

35- منير إبراهيم هندي، **الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية**،مرجع سابق، ص. 112.

36- صلاح عباس، مرجع سابق،ص. 95.

18- تخفيض العجز في ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات، عن طريق تخلص الدولة من الدعم الذي كانت تمنحه للقطاع العام، وتوفيرها لحصيلة ضريبية عالية من أرباح المشروعات التي يتم إصلاحها بعد تحويلها إلى القطاع الخاص، وزيادة حصيلة الصادرات لشركات القطاع الخاص التي تعتمد على إتباع احدث الأساليب العلمية، والإدارية، والتنسيق، والتنظيم الدقيق لتحقيق الهدف، أو الأهداف برفع الكفاءة الاقتصادية[38].

19- رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال إعادة استخدام حصيلة البيع في إنشاء مشروعات جديدة، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في تملك مشروعات قائمة أو جديدة بدلا من تراكمها في صورة ودائع غير مستغلة بالبنوك.

20- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة من خلال إتاحة الفرصة لهم لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام[39].

21- دفع التكامل الاقتصادي بين الدول إلى الأمام بما في ذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في الاقتصاد الوطني وفي أسواق رأس المال والأسهم المحلية، إضافة إلى تحسين نفاذ المنتجات الوطنية للأسواق الدولية[40].

ومهما اختلفت الأهداف والأسباب إلا أنه، ومن جهة أخرى، فان بعض الدول وخاصة منها دول العالم الثالث، قد أرغمت على الاتجاه نحو الخوصصة تحت تأثير عدة ضغوطات دولية وأهمها الضغوطات التي حتمها عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان كانا لهما التأثير المباشر لاتجاه البلدان إلى عمليات الخوصصة في العالم.

المطلب الخامس: دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية الخوصصة في العالم

في ظل النظام العالمي الجديد يسود الانفتاح الاقتصادي والحرية التجارية ولا توجد أي قيود على حركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول، ويعتمد في ذلك على ضرورة اعتماد الخوصصة كجزء من إصلاح متكامل بدعوى ضرورة العولمة. ويقود النظام العالمي الجديد مجموعة من الدول الصناعية الثمانية بقيادة أمريكا، وهي دول قوية تحاول السيطرة من خلال صندوق النقد الدولي، والبنك

---

[37]- سليمان ابو صبحا وآخرون، **الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج**، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، الإمارات المتحدة، 1996، ص. 62.

[38]- حيش محمد حبش، **الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص. 36.

[39]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، مرجع سابق، ص. 68.

[40]- عبد الله إبراهيم القويز، **التخصيص**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1999، ص.13.

الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، الذين يعملون على ترويج الانفتاح الاقتصادي و الخوصصة وحرية التجارة.

الفرع الأول: دور البنك الدولي:

قبل البدء بالحديث عن دور صندوق النقد الدولي في عملية الخوصصة، نوجز الأدوار التي قام بها البنك الدولي، وخاصة في البلدان النامية، حيث كانت هناك أربع مراحل متميزة هي:

المرحلة الأولى: كانت خلال الفترة (1946- 1960) حيث كانت سياسة البنك الاقراضية متميزة لصالح قوى السوق.

المرحلة الثانية: سادت خلال عقدي الستينات والسبعينات، وقد ارتكزت أعمال البنك فيها على تشجيع نشاط الدول في الاقتصاديات النامية. وفي هذه الفترة بالذات برز دور البنك الدولي كمشجع للمؤسسات من قبل الدولة.

المرحلة الثالثة: كانت في فترة الثمانينيات، وقد أبدى البنك الدولي فيها عدم رضاه عن نتائج أداء سياسات الدول، وبدأ البحث عن بدائل أخرى.

المرحلة الرابعة: بدأت في التسعينيات، حيث وجد البنك الدولي في الخوصصة بديلا لفشل المؤسسات العامة[41].

ومن أهم البرامج التي طورها البنك الدولي في عقد الثمانينيات لإعادة هيكلة المؤسسات العامة في الدول النامية ما ظهر بشكل قروض للإصلاح الهيكلي، ومنها ما ظهر بمسمى "الإصلاح القطاعي"، لذلك فان اهتمام البنك الدولي بإصلاح المؤسسات العامة المملوكة من قبل الدولة لم يرتكز على الخوصصة في البداية، بل جاء على شكل تقديم النصائح للدول لإجراء تعديلات على الأنظمة البيروقراطية التي تعمل على إحداث تغييرات في الهياكل الإدارية والإجراءات المحاسبية وأنظمة المكافآت والعقوبات وتعليمات التوظيف وإنهاء الخدمة، وما إلى ذلك.

وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات رحب البنك الدولي بعملية الخوصصة بشكل عام، وقال خبراء البنك الدولي: إن عملية الخوصصة يجب ألا تعامل على أنها الحل المباشر، بل على أنها أجزاء متكاملة من عملية تغيير عبء الإدارة المركزية بقوى السوق اللامركزية، وأخيرا فإننا نجد أن توجه البنك الدولي في عقد التسعينيات إلى عملية الخوصصة كان لقناعته بأن الحل العقلاني لمشكلة فشل المؤسسات العامة في أدائها. والمغزى الأساسي الذي من أجله دعا البنك الدولي إلى التوجه نحو الخوصصة هو الرغبة في زيادة فعالية أداء المؤسسات العامة.

---

[41]- عدلي شحادة قندح، **التخاصية: أحدث نماذج التنمية الاقتصادية**، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2003، ص. 181.

مما سبق يمكن أن نستخلص أن البنك الدولي كان يطرح سياسة الخوصصة كأهم بنود برامج الإصلاح الاقتصادي للدول العربية والنامية، كما أنه كان يدعم هذه السياسة بواسطة مؤسساته المختلفة، ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" التي كانت تقدم الخدمات الاستشارية والفنية في هذا المجال.

الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي:

في السنوات العشر الأخيرة أصدر الصندوق العديد من الدراسات كان التركيز فيها على الأعباء الاقتصادية للمؤسسات العامة المملوكة للدول، وعلى أدائها الاقتصادي، وعلى أهدافها غير الاقتصادية، وأكد الصندوق أنه في كثير من الدول النامية هناك ربط مباشر بين استخدام قروض الحكومة أو خلق التسهيلات لتحويل العبء، وعدم الاستقرار النقدي والضغوط التضخمية والديون الخارجية وأزمات موازين المدفوعات، وبذلك ذهب المراقبون بتفكيرهم لدرجة أن قالوا بأن الصندوق عازم على التركيز على تحويل النشاط الاقتصادي للدول من خلال عملية تحويل المؤسسات العامة للقطاع الخاص، أو ما يسمى بالخوصصة.

واهتمام الصندوق بعملية الخوصصة لم يختلف عن اهتمامه بالمؤسسات العامة المملوكة من قبل الدول بشكل عام. فتركز بشكل كبير على الآثار المحتملة على عجز الموازنة، وبالإضافة إلى الأمور المترتبة على السياستين النقدية والمالية، وبشكل خاص على ميزان المدفوعات. وبشكل أدق فان موضوع الآثار المالية للخوصصة هو ما شغل اهتمام الصندوق، لذلك دعم خبراء الصندوق جميع أشكال الخوصصة.

وفي نهاية النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي كان الصندوق قد اعتمد أسلوب إعادة الإصلاح "تحسين هيكل الحوافز وميكانيكية الرقابة" للتأثير على المؤسسات العامة المكبلة بالمشكلات. لذلك نرى أن الصندوق تبنى مسألتي إعادة الإصلاح والخوصصة بحذر، وكان المنهاج التقليدي الذي تعامل به الصندوق مع المؤسسات العامة قد ظهر بشكل الحث على الطلب كأساس في برامجه الاقراضية لإعادة الاستقرار للاقتصاد.

وكان الصندوق قد وضع عام 1986م أسلوبا جديدا لإصلاح المؤسسات العامة سمي "بنـ سهيل الإصلاح الهيكلي" ويقدم للدول منخفضة الدخل بشروط سهلة، وكان من بين الإجراءات التي ركز عليها الصندوق في القروض الواقعة ضمن هذا التسهيل، عملية إعادة إصلاح وخوصصة المؤسسات العامة.

وحتى عام 1988 م لم يجد الصندوق ضرورة لتطوير أو وضع خبراء متخصصين لمعالجة مسائل الخوصصة، وبذلك بقي اهتمام الصندوق مقيدا بما لعملية الخوصصة من آثار على تعديل موازين مدفوعات الدول، وبالتالي فان الهدف من توجه الصندوق نحو الخوصصة هو تعديل موازين

مدفوعات الدول المعنية. أما هدف البنك الدولي فهو رفع كفاءة أداء المؤسسات التي تم تحويلها للقطاع الخاص.

يلاحظ مما سبق أن موقف صندوق النقد الدولي من عملية الخوصصة يشابه موقف البنك الدولي من العملية، من حيث أنها وسيلة وليست هدفا في حد ذاتها[42].

ويحذر بعض العلماء من أن النظام الجديد ما هو إلا فخ تقع فيه الدول الأقل تقدما. والمتمثل في الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، والذين يعملون على ترويج الانفتاح الاقتصادي والخوصصة وحرية التجارة، ويرى هؤلاء العلماء المحافظون أن النظام العالمي الجديد قد أدى إلى[43]:

1- فرض إجراءات وتعديلات هيكلية مثل الخوصصة غالبا ما تتنافى مع الأوضاع الراهنة والمستقرة في هذه الدول.

2- إعطاء الميزة التنافسية للدول المتقدمة في استقطاب المعلومات والتقدم العلمي على حساب الدول النامية الفقيرة.

3- سيطرة الدول المتقدمة على كل وسائل الاتصال والثقافة فقد أصبحت تفرض وتعرقل بناء قيم وعادات باقي الدول.

4- أصبحت الشركات العالمية (وفروعها في الدول النامية) تهدد سيادة هذه الدول اقتصاديا وسياسيا، حتى أصبح بامكانها السيطرة والضغط الاقتصادي والسياسي بما يهدد هذه الدول.

5- يساعد النظام العالمي الجديد على كسر كافة الحواجز الاقتصادية التي تفرضها الدول من خلال الجمارك والضرائب والرسوم مما يجعلها في مهب رياح النظام العالمي الذي يعطي الدول الأكبر وشركاتها الدولية الفرصة للخوض في اقتصاديات الدول الأصغر.

6- أصبحت الدول الغنية بما تمارسه من قوة كبيرة من خلال شركاتها الدولية ومن خلال تأثيرها على المنظمات الاقتصادية العالمية تفاضل وتنحاز بين الدول على حساب دول أخرى وتكيل بمكاييل مختلفة في المعاملات الاقتصادية والقروض، بل وحتى في الأمور السياسية.

ورغم كل ما قيل فان وصفة الصندوق تتجاهل واقع التنمية الاقتصادية في العالم الثالث بأسره، وذلك بتقديم وصفة واحدة تعتبر علاجا كونيا يشفي جميع الأمراض التي تعاني منها الدول النامية، لأن منطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي وتقني، لا يهمه الجانب الاجتماعي والجانب التنموي، لأن

---

[42]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص ص. 11- 14.

[43]- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، مرجع سابق، ص ص. 37- 39.

الاقتصاد في منظوره، هو عبارة عن "ميكانيك"، إذا عرفت بعض الاختلالات، يجب العمل على معالجتها، والرجوع إلى التوازنات الأساسية.

لذلك فالأسبقية يجب أن تعطى بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الديناميكية هي التي من شأنها أن تساعد الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

من هنا فان الدول النامية المعنية ببرامج التكييف الهيكلي والتي تسير في اتجاه الخوصصة، عليها إعادة النظر في سياساتها، بأن تأخذ في اعتبارها ضرورة تفادي إرهاق القوة الشرائية واستنزافها، سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية[44] ، وأنه على الدول النامية أن تأخذ من نصائح المؤسسات المالية وما يتناسب مع ظروفها الداخلية وحالاتها الاقتصادية بما يمكنها من تحقيق النمو والتطور بعيدا عن المشاكل التي قد تخلقها تلك النصائح. فالخصوصيات للبلاد النامية يجب مراعاتها[45]، من أجل أن تؤدي عمليات الإصلاح والخوصصة نتائج ايجابية ونجاحات مستمرة بدون مشاكل معيقة للنمو والتطور كهدف نهائي.

المبحث الثاني: أساليب ومراحل خوصصة البنوك

عند تحليلنا لأساليب نقل الملكية، يفترض أن الأهداف المأمول تحقيقها من وراء خوصصة البنوك في إطار استراتيجية التنمية المعتمدة على السوق هي إجمالا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوسيع قاعدة الملكية والحصول على أفضل سعر ممكن للبنك المخوصص، وعلى ضوء تلك الأهداف نستعرض الأساليب المتبعة والممكنة لسياسة الخوصصة.

المطلب الأول: أساليب الخوصصة

عند خوصصة البنوك العمومية فان للدولة عدة أساليب يمكن إجمالها في ثلاث نقاط أساسية وهي: إنهاء ملكية الدولة، التفويض، الإحلال.

الفرع الأول: إنهاء ملكية الدولة:

ويقصد به إنهاء ملكية الدولة لحياة بنك أو أكثر من البنوك المملوكة للدولة، ويتم هذا الأسلوب بعدة طرق أهمها:

---

[44]- ضياء مجيد،مرجع سابق، ص ص. 35- 36.

[45]- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005، ص. 495.

أولا: البيع: يقوم هذا الأسلوب على أساس قيام الحكومة ببيع البنوك العمومية بالكامل أو بعض موجوداتها وحقوقها والتزاماتها إلى القطاع الخاص، ويرجع السبب في اعتماد الحكومة إلى هذا النوع من أساليب الخوصصة إلى وجود أسواق مالية نشطة قادرة على إيجاد التمويل الكافي لبيع هذه البنوك. والإيرادات وفق هذا الأسلوب تفوق وبشكل كبير الأساليب الأخرى بسبب فقدان الحكومة الملكية الكاملة لهذه البنوك أو جزء منها.

ويتخذ أسلوب البيع للقطاع الخاص أشكالا متعددة من أهمها:

أ- البيع المباشر: يعني البيع المباشر عدم وجود وسطاء بين الدولة والمشتري.

ب- البيع عن طريق المزاد العلني: تتميز هذه الطريقة بدرجة كبيرة من الشفافية، علاوة على أنها سريعة وغير معقدة. ويتم هذا الأسلوب عن طريق نشر دعوة في وسائل الإعلان المختلفة من أجل دعوة أكبر عدد ممكن من الراغبين في الشراء لزيادة المنافسة بينهم، الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية على السعر.

ج- البيع عن طريق طلب عروض عطاءات: وذلك بدعوة عدد من المهتمين بالشراء لتقديم عروض لشرائها، وتتم المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر.

د- البيع لمستثمر أجنبي: بهدف إدخال تكنولوجيا متطورة والتقنيات العالية والتي لايمكن للدولة تقديمها أو أنها تستلزم نفقات كبيرة.

هـ - بيع الأسهم في الأسواق المالية: ويتم البيع بالاكتتاب العام محليا أو دوليا، وذلك بفسح مجال الاكتتاب للأجانب، وذلك حسب قدرة الاقتصاد الوطني على الاكتتاب العام، والتي قد تتم بمساعدة وسطاء ماليين أو مؤسسات مالية، وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة تماشيا مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية، كما يمكن للدولة طرح الأسهم في السوق المحلية أو في الاسواق العالمية.

و- البيع للعاملين والإدارة: يعني هذا أن تحصل إدارة البنك أو موظفوه على كل البنك أو على حصة معينة منه [46].

ورغم ما يحمله أسلوب البيع إلى القطاع الخاص من مزايا واعتماده في غالبية عمليات الخوصصة وانتشاره، إلا أننا ننبه إلى بعض تجارب الدول التي خاضت تجارب الخوصصة والتي واجهتها ظروف السوق المالية ضعيفة أو غير ناضجة وكذلك ظروف بعيدة عن المنافسة الكاملة في مجال العروض أو العطاءات العامة، أنه يحتمل حدوث تواطؤ بين بعض المتقدمين للشراء وبعض

---

[46]- رياض دهال، حسن الحاج، "**حول طرق الخصخصة**"، إصدارات سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998، ص. 13.

المسؤولين. لذا لابد من التقييم الصادق للأصول قبل التصرف فيها بالبيع. والمشكلة أضخم بكثير في البلدان النامية وذلك لانتشار الفساد كما دلت التقارير الدولية[47].

ثانيا: **الهبة**: هي إنهاء ملكية الدولة للمشروع من خلال تقديمه كهدية إلى أطراف آخرين يمكن أن يهتموا به بصورة أفضل من الدولة، مثل أن يتم تقديم المشروع كهبة إلى الموظفين، أو العملاء أو المديرين، أو الجمهور، أو خليط من هذه الأطراف الذين يتحملون الديون الرأسمالية للشركة ومشاكلها، فعلى سبيل المثال، هناك بعض الشركات ذات المشاكل العمالية والصناعية، والتي تؤدي إلى بخس قيمة الشركة، أو إحجام المشترين عن شراء أسهم هذه الشركات، ولا يكون هناك سبيل إلى تمويل هذه الشركات إلا تقديمها كهبة للعمال أو الإدارة، الذين هم قادرون على انتشال أنفسهم من الغرق. كما حدث لمؤسسة "هوفر كرافت" البريطانية.

ثالثا: **التصفية**: وذلك حينما تكون المشروعات مفلسة وخاسرة ولا يتوقع أن تتحسن مستقبلا. والتصفية هنا لا تعني إعادة التأهيل و التنظيم للمشروع، وإنما تعني الخروج النهائي للمشروع من مجال الأعمال. وبتصفية المشروع يمكن إعادة استخدامه مرة أخرى وبأسلوب آخر، سواء كان تحت ملكية جديدة، ولإنتاج أو تقديم خدمات جديدة أو بتنظيم جديد أو غير ذلك من الترتيبات الأخرى[48].

وعليه فان عملية التصفية تعتبر كآخر حل يمكن أن تلجأ إليه الدولة في حالة عدم وجود مشترين يهتمون بشراء المشروع، لا عن طريق البيع ولا عن طريق طرح الأسهم، بسبب استمرار الخسائر وعدم إمكانية إعادة هيكلة المشروع بهدف استمرار العمل فيه[49].

رابعا: **مقايضة الديون**: في هذه الطريقة تقوم الحكومة بنقل ملكيتها لبعض الأموال إلى الدائن، مقابل سداد الدين من خلال عرض الدولة على الدائن أن يأخذ بدلا من دينه أصولا أو سلعا، أو أن تقدم الدولة عدد من الأسهم في الشركات المحلية للدولة الدائنة. وبهذه الطريقة يمكن إدخال أطراف أخرى يتحملون سداد الديون أو انتقالها إليهم مقابل امتلاك جزء من أسهم الشركة[50].

الفرع الثاني: التفويض:

ونعني به قيام الدولة بتوكيل القطاع الخاص بأن يقوم بجزء أو كل النشاط المتعلق بإنتاج السلع والخدمات، مع استمرار حقها في الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص.

---

[47]- عبد الرحمن يسرى أحمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص. 65- 66.

[48]- محمد عبد الله الظاهر، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجالات علاقات العمل**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص.235.

[49]- صلاح عباس، مرجع سابق، ص. 125.

[50]- صلاح عباس، مرجع سابق ، ص. 124.

وان كانت هذه الإستراتيجية تتشابه مع الإستراتيجية الأولى في أن التحول مباشر وواضح وايجابي، إلا أن هناك نقطة اختلاف أساسية وهي أن التفويض أو التوكيل يتم بصورة تدريجية [51] وخطوة خطوة وليس دفعة واحدة كما في إنهاء ملكية الدولة. ويتم هذا الأسلوب من خلال:

أولا: العقود: وذلك من خلال[52]:

أ- عقود الإدارة:

عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وبذلك تتحول حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة ولا تتحول حقوق الملكية إليها، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وتبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار.

يستخدم هذا الأسلوب في الحالات التالية:

1 - كمرحلة أولى للخوصصة الكلية للمنشأة العامة، إلى أن تتوافر الظروف الملائمة لذلك.

2 - إن لم تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها.

3 - هناك بعض المؤسسات العامة التي لا يمكن تحويل ملكيتها للقطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميته للأمن الوطني للدولة.

4 - لتنشيط شركات خاسرة ولرفع من قيمتها وأسعارها، ثم عرضها للبيع.

ب- عقود التأجير:

بواسطة هذه الطريقة تقوم الحكومة بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلى مستأجر في القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية إلى الحكومة المؤجرة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر الذي يتحمل المخاطر التشغيلية، ذلك لأنه على المستأجر دفع نفقات الصيانة والاستهلاك، وضريبة الدخل مما يوجب على المستأجر التشغيل الأمثل للمشروع الحكومي، وذلك لتجنب مخاطر الإنفاق المالي للمستأجر.

ثانيا: أسلوب الامتياز:

هو عقد من العقود الإدارية يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام المتمثل في الحكومة إلى أحد أشخاص القانون الخاص سواء كان فردا أم شركة، بمهمة إشباع حاجة جماعة عن طريق إنشاء وتسيير مرفق عام على نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته، وذلك بمقابل منحه حق تقاضي مبالغ نقدية من

51- هيثم عبد القادر الجنابي، " **اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة إلى الخاصة ومتطلبات الخصخصة في العراق**"، جريدة المدى ليوم 2010/06/22.

[52]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص ص. 19- 22.

المنتفعين تحت إشرافها ومراقبتها، ويكون عقد الامتياز محدد لمدة. وعندما تمنح الدولة امتيازا للقطاع الخاص على هذا النحو، فإنها تحول له حقوق التشغيل والتطوير للمشروع، بحيث ترجع أصوله في نهاية فترة الامتياز إلى الدولة[53].

تكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يكون هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية للاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، غير أن الكثير من الدول تواجه صعوبات في إيجاد مستثمرين، نظرا للحجم الكبير للاستثمارات الذي يتطلبها هذا النوع من العقود.

هناك عدة أنواع خاصة من عقود الامتياز هي:

أ- أسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك: هذا الأسلوب يمنح القطاع الخاص المتعاقد حق تملك المشروع من تسيير وتشغيل المشروع وذلك دون تحديد للمدة. وبذلك فهو يعتبر أحد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمة وإشباع حاجة المواطنين عندما لا تتوفر السيولة الكافية، أو إذا كانت السيولة المطلوبة كبيرة.

ب- أسلوب الإنشاء والتشغيل والنقل: في هذا الأسلوب تقوم شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع جديد لفترة محددة (فترة الامتياز) ترجع عند نهايتها الأصول إلى ملكية الدولة. يستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص.

ج- أسلوب المنح والكوبونات: المنحة عبارة عن إعانة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص للدخول في أنشطة اقتصادية، وذلك تشجيع منها وتحفيزا للقطاع الخاص على العمل تحت إشرافها.

أما أسلوب الكوبونات فهو يشبه أسلوب المنح من حيث الإعانات المالية، إلا أن المنح تعطيها الدولة للمنتج بينما تعطى الكوبونات للمستهلك وذلك لتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية والسياسية[54].

الفرع الثالث: الإحلال :

بخلاف الاستراتيجيتين السابقتين فان الإحلال يعد استراتيجية سلبية، حيث تتميز جهود الدولة بالتردد، فالضغوط الاقتصادية والسياسية قد تجبرها على الخوصصة، بينما رغبة الدولة في السيطرة على النظام الاقتصادي تمنعها من الخوض بعمق في الخوصصة. كما أن الإحلال يتميز بأنه يتم بصورة تدريجية وبطيئة تتناسب مع تلك الخصائص.

وهناك ثلاث طرق يمكن أن يتم بها تنفيذ الإحلال التدريجي في الخوصصة. هي:

---

[53]- محمد عبد الله الظاهر، مرجع سابق، ص. 238.

[54]- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، مرجع سابق، ص ص.124- 125.

أولا: إهمال الخدمة:

تواجه الدولة والقطاع العام أحيانا حقيقة هي أن تقديم السلع والخدمات تكون في ظـــروف ســـيئة للغاية، وعدم وجود الرغبة في تحسينها وتطويرها، وكنتيجة لذلك فان القطاع الخاص سوف ينتهز هذه الفرصة ويستثمر في القطاعات التي لاتقوم الدولة بدورها فيه كما ينبغي، بصفة تدريجية، وذلك بتقديم السلعة أو الخدمة بصورة أكفأ ليحل تدريجيا محل الدولة، وذلك بسبب إهمال الخدمة، وبهذه الطريقـــة سوف ينمو القطاع الخاص[55].

ثانيا: التسوية الثنائية:

تظهر أحيانا في حالات لا يود القطاع العام أو الحكومة في الاستمرار في تقديم الخدمة أو أنه لا يقدر عليها، وفي هذا النظام يظهر نوع من التسوية الثنائية أو التعايش بين كل مـــن القطـــاع العـــام والقطاع الخاص في آداء خدمة معينة للمستهلكين، وذلك بإعطاء الفرصة للقطاع الخـــاص بممارســـة عمله بصورة ظاهرية في إطار من التعاون والتنسيق بينهما [56].

ثالثا: التخفيف من قوانين الدولة:

يعتبر هذا الأسلوب كبديل للخوصصة، ذلك لأنه لا يتدخل بشكل مباشر فـــي النـــشاط الخـــدمي والصناعي، وإنما يتم من خلال إعادة تنظيم العلاقة بـــين الحكومـــة والمنظمـــات المنفـــذة للنـــشاط الاقتصادي، والذي يتم بدوره من خلال إلغاء أو الحد من: القوانين، الأجهزة الحكومية، ونفوذ مسؤولي الحكومة.

والأنسب فيما يتعلق بخوصصة البنوك أن تتبع الحكومة إحدى الأساليب التالية:

الأسلوب الأول:

زيادة رأس مال البنك الذي تم اختياره للخوصصة ثم زيادة رأس المال القائم، علـــى أن تكـــون الزيادة مقتصرة على القطاع الخاص من خلال الاكتتاب العام في الأسهم التي يمكن تداولها في ســـوق الأوراق المالية، مع ضرورة اختيار الوقت المناسب لطرح هذه الأسهم في بورصة الأوراق الماليـــة. هذا الأسلوب لا يحتاج إلى الخوض في إشكالية تقييم أصول وخصوم البنك لتحديد قيمة السهم الواحد، بل يؤدي إلى توفير موارد إضافية تساعد على توسيع حجم المعاملات وزيادة القدرة التنافـــسية أمـــام البنوك الأجنبية.

---

[55]- محمد صالح الحناوي، أحمد ماهر، **الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصري**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1995، ص. 82.

[56]- سهيل محمد أحمد العزام، **التخصيصية وأثرها على المرفق العام**، المكتبة الوطنية، الأردن، 2003، ص.29.

الأسلوب الثاني:

يتم في هذا الأسلوب طرح رأس المال للاكتتاب العام ثم يتم تقييم البنك المراد خوصصته وتحديد قيمة السهم الواحد، وقد تتضمن العملية تحديد نسبة معينة من الأسهم للعاملين في البنك، على أن يتم التقييم بحضور جهات معينة وتحت إشراف البنك المركزي.

الأسلوب الثالث:

وهذا الأسلوب خاص بخوصصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال بهدف الاستفادة من المزايا الإدارية للنجاح في المنافسة المصرفية، مع استمرار حصول الدولة على الفائض السنوي من الأرباح دون الانشغال بالأمور الإدارية.

الأسلوب الرابع:

البيع لمستثمر رئيسي طالما البنك المركزي يتمتع بالقوة والاستقلالية في التحكم وضبط السوق النقدي والمالي، ومسؤوليته تجاه حماية أموال المودعين والتحكم في المعروض النقدي والسيولة، والقيام بالرقابة الفعالة على البنوك. من هذا المنطلق فقد اختلفت الآراء حول جنسية المستثمر الرئيسي، فهناك من يرى ضرورة البيع لمواطنين محليين خوفا من سيطرة الأجانب، كما أن البعض يرى ضرورة البيع لمستثمر استراتيجي أجنبي للاستفادة من التكنولوجيات وتطوير نظام العمل المصرفي، كما يقترح البعض البيع للبنوك العالمية متعددة الجنسيات مما يزيد من القيمة السوقية للسهم، نظرا لتفوق هذه البنوك تكنولوجيا ولها القدرة على التحكم في السوق المصرفي الدولي[57].

ان الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة تعد من العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب الخوصصة[58]، ولعل الاختلاف والتباين في اختيار أي من الأساليب المذكورة مرده إلى أهداف وعوامل متعددة[59]، فإذا كان الهدف هو توسيع قاعدة الملكية فيمكن أن تقوم الحكومة بطرح الأسهم للاكتتاب العام وتحدد الحد الأقصى من الاكتتاب بحيث لا تزيد حصة كل مستثمر على عدد معين من الأسهم.

وإذا كان هدف الحكومة هو تخفيض حجم المديونية الخارجية وجذب الاستثمارات الخارجية إلى داخل البلاد فلها أن تلجأ إلى مقايضة ديونها مقابل وحدات القطاع العام إما كليا أو جزئيا، أو البيع لمستثمر أجنبي[60].

---

[57]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 215- 217.

[58]- محمد صبري بن اوانج، **تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2000، ص. 28.

[59]- جيهان محمد الحفناوي، **تجربة مصر والدول الرائدة في مجال الخصخصة**، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص. 16.

[60]- عبد العزيز سالم بن حبتور، مرجع سابق، ص. 26.

كما تجب الإشارة أنه عند عملية الخوصصة فان الحكومة غير مقيدة بأسلوب واحد في التنفيذ، فلها مثلا أن تبيع نسبة من أسهم البنك بأسعار منخفضة للعاملين فيه وتبيع نسبة أخرى بالمزاد، والنسبة المتبقية لمستثمر أجنبي.

المطلب الثاني: أبعاد ومعايير خوصصة البنوك

لخوصصة البنوك أبعاد عديدة ومعايير لتحديد أولويات بيع البنوك. وهي كلها تهدف إلى جعل عملية الخوصصة تسير وفق خط متوازن.

الفرع الأول: أبعاد خوصصة البنوك:

يمكن إجمال أبعاد خوصصة البنوك في خمسة أبعاد هي[61]:

أولا: البعد الإداري:

فبفضل الخوصصة يتحرر القطاع الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية والنظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة، فالبنوك العامة وبالرغم من فصلها للملكية عن الإدارة، بمعنى هناك نوع من الحرية في اتخاذ القرارات التي تتلائم مع أهداف البنك الحالية والمستقبلية، إلا أن هذه الحرية تتقيد بتعليمات حكومية تؤثر على البنوك في مجالات التوظيف واستثمار أموال البنوك، فضلا عن عدم تمتعها بالاستقلالية في وضع سياسات العمالة والأجور والخدمات المصرفية المتنوعة، فالخوصصة تمكن البنوك من أخذ مجال أوسع من الحرية في اتخاذ القرارات وفي جميع الميادين وهذا لمسايرة الظروف والتطورات التي فرضتها العولمة. ومن ناحية أخرى يشير البعد الإداري إلى أن الخوصصة تبدأ باختيار البنك الأضعف ماليا وإداريا، حتى أن البنوك التي لم يتم خوصصتها سوف تستفيد وتتأثر بشكل ايجابي نتيجة خوصصة الفكر المصرفي.

ثانيا: البعد التنموي للبنوك العامة:

من الملاحظ أن البنوك العامة تلعب دورا هاما في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمساهمة في خوصصة المشروعات الإنتاجية وتمويل المشروعات القومية الكبيرة وتنشيط أسواق رأس المال وتعمل على تحقيق التوازن المالي على مستوى الموازنة العامة بالإضافة الى دورها في جذب المدخرات المحلية وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار وفقا للأولويات المقررة في برامج الإصلاح الاقتصادي وقيامها بوظائف البنوك الشاملة لصالح الحكومة، فالبعض يعتقد بأن البنوك العامة أكثر قدرة على تنفيذ برامج الحكومة إلا أن التغيرات التي حدثت مؤخرا وكل التجارب التي قامت بها الدول

---

[61]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 212- 219.

من عمليات الخوصصة أكدت على أنه بالامكان القيام بخوصصة البنوك العامة دون الإخلال بالدور الذي تلعبه هذه البنوك في مجالات التنمية، لهذا يجب على الخوصصة أن تكون في إطار ضوابط معينة وبمراقبة فعلية من طرف البنك المركزي الذي يجب أن يتمتع بكل الصلاحيات والاستقلالية اللازمة.

ثالثا: **البعد الاجتماعي للبنوك:**

نلاحظ أن البنوك الخاصة تتجه إلى تطبيق تكنولوجيات متطورة في مجال الخدمات المصرفية بالإضافة إلى ميكنة نظم العمل المصرفي، وعليه يرى البعض أن خوصصة البنوك العامة قد تؤدي إلى الاستغناء عن العمالة الزائدة. ومن جهة أخرى هناك خدمات مصرفية ذات طابع اجتماعي مثل خدمة أصحاب المعاشات والنقابات العمالية والمهنية وكذلك خدمة صغار المستثمرين في المشروعات الصغيرة والحرفية والتعاونية التي تتيح لهم إمكانية الحصول على الائتمان بشروط ميسرة وبدون ضمانات، مساهمة منها في علاج البطالة.

ويمكن علاج ذلك في حالة خوصصة البنوك من خلال الحفاظ على حقوق العاملين، بل وقد يتم وضع برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين والاستفادة من قدراتهم.

رابعا: **البعد الزمني لخوصصة البنوك:**

يوجد اتجاهان رئيسيان فيما يتعلق بالبعد الزمني لخوصصة البنوك.

الاتجاه الأول: هناك من يرى ضرورة تأجيل خوصصة البنوك إلى غاية الانتهاء من خوصصة المشروعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، فخوصصة هذه الأخيرة تؤدي إلى سداد مديونيتها اتجاه البنوك ومن ثم تحسين وضعية البنوك لحصولها على الموارد المالية التي تساعدها في القيام بتقييم مرتفع لأسهم البنك، بالإضافة إلى مراعاة الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال.

الاتجاه الثاني: يرى ضرورة التعجيل في خوصصة البنوك في مرحلة مبكرة بإعداد خطة هادئة وتدريجية للوصول إلى الكيانات المصرفية الكبرى، مع إحداث التوازن في سوق رأس المال وبإشراف البنك المركزي، وذلك باختيار بنك عام يطرح للخوصصة بأسلوب توسيع الملكية على أن تقيم التجربة بعد ذلك لمعرفة مدى نجاح العملية.

خامسا: **البعد القانوني لخوصصة البنوك:**

وذلك من خلال وضع التشريعات والقوانين المناسبة لإيجاد قاعدة قانونية متينة تضمن التحول السليم للبنوك العامة إلى الملكية الخاصة وتوضح مختلف الجوانب النظامية المتعلقة بهذه العملية.

الفرع الثاني: معايير تحديد أولويات خوصصة البنوك :

هناك عدة معايير لتحديد الأولويات عند خوصصة البنوك نذكر منها[62]:

أولا: معيار الحجم: وهي أن تبدأ الخوصصة بالبنوك الصغيرة، حيث يكون بيعها أسرع.

ثانيا: معيار الربحيـــة: يستحسن التخلص من البنوك الأكثر خسائر والتي تحمل الدولة بأكبر قدر مـــن النفقات والالتزامات والتكلفة.

ثالثا: معيار طبيعة النشاط: يستحسن بدء الخوصصة بالبنوك التي تعتبر غير مهمة أمنيا واستراتيجيا.

رابعا: معيار الملكية: البنوك التي يشارك في ملكيتها القطاع الخاص يمكن البدء ببيعها، وكذلك التـــي سبق أن تعاقد القطاع الخاص على إدارتها.

خامسا: التبعية والتنظيم: كلما كانت الإدارة والتنظيم تابعا سواء للمحليـــات أو الحكومـــة أو الدولـــة ومرتبطا بهم كان أبعد عن التطوير، لذى يستحسن بيعه والتخلص منه.

سادسا: معيار القدرة على المنافسة: يستحسن بيع البنوك التي لا يتوقع منها القدرة على الثبات لقـــوة المنافسة مع القطاع الخاص.

سابعا: معيار التكنولوجيا: بما أن التطوير والتحديث يحتاج إلى تكاليف عالية وتدريب طويل، فان بيع البنوك يكون وسيلة لتحميل القطاع الخاص لتحمل التأخر وعلى اللحاق بركب التكنولوجيا الحديثة.

ثامنا: معيار الملكية: البنوك المملوكة للمحليات والأقاليم عادة ما تكون صغيرة الحجم مما يسهل بيعها والتخلص منها لأنها أقل ارتباطا بالحكومة.

كل هذه المعايير قد تساهم وتسهل برامج الخوصصة بدون إشكاليات أو عوائق، وهي تساعد في تقييم وتحديد أولويات بيع البنوك العمومية.

المطلب الثالث: مراحل خوصصة البنوك

تمر عملية الخوصصة بمراحل أربعة هي:

1- مرحلة الدراسة والتخطيط للبنك المراد خوصصته:

يتم في هذه المرحلة الإعداد للخوصصة وذلك بتحديد الوحدات العمومية المرشحة للخوصصة، ومن ثم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها، حتى انه يمكن الاستعانة بالمؤسسات الدولية.

---

[62] - صلاح عباس، مرجع سابق، ص ص. 120- 121.

بعدها يتم إعداد التقارير إلى الهيئات العليا في البلاد حتى يتم اتخاذ القرار الوزاري المتعلق بالبيع وتحديد أسلوب البيع.

2- مرحلة دراسة البنك من قبل المؤسسة الاستشارية:

وذلك من خلال اختيار بعض مستشاري البنوك التجارية لتقديم الاستشارات السابقة لعملية البيع، يتم بعدها إصدار القوانين واللوائح التنظيمية اللازمة لبرنامج الخوصصة.

3- مرحلة التطبيق:

وهي مرحلة تنفيذ إجراءات الخوصصة، في هذه المرحلة يتم منح صلاحيات إنشاء وبيع الشركات الخاصة، كما يتم فحص القوائم المالية للشركة المراد خوصصتها والتي ينبغي أن تحقق أداء جيد قبل الخوصصة.

4- مرحلة المتابعة:

في هذه المرحلة يتم اختيار الشريحة السوقية، واختيار عدة قرارات من بينها اختيار القرارات حول عدد الأسهم التي ستباع وتحديد أسعارها، وبعد اتخاذ القرارات النهائية تتم عملية البيع التي تنتهي بإتمام تحويل الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

والشكل التالي يبين هذه المراحل[63] :

[63]- رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص ص.31- 33.

شكل رقم (01): مراحل خوصصة البنوك

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والتخطيط للبنك المراد خوصصته

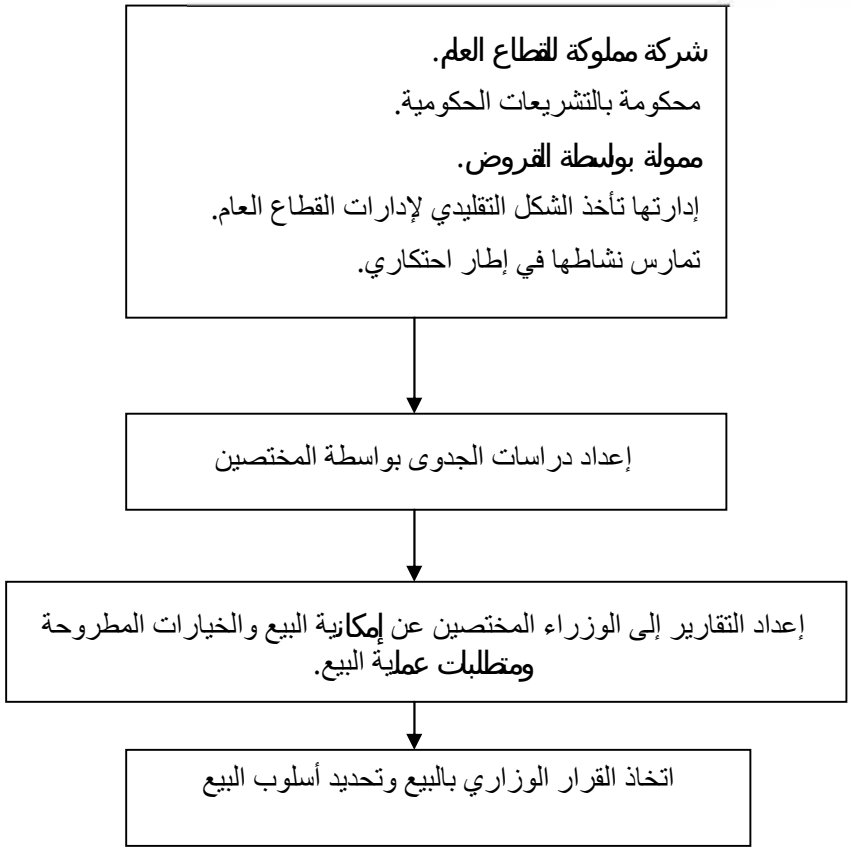

(يفرض اختيار طرح السهم في البورصة)

المرحلة الثانية: دراسة البنك من قبل المؤسسة الاستشارية

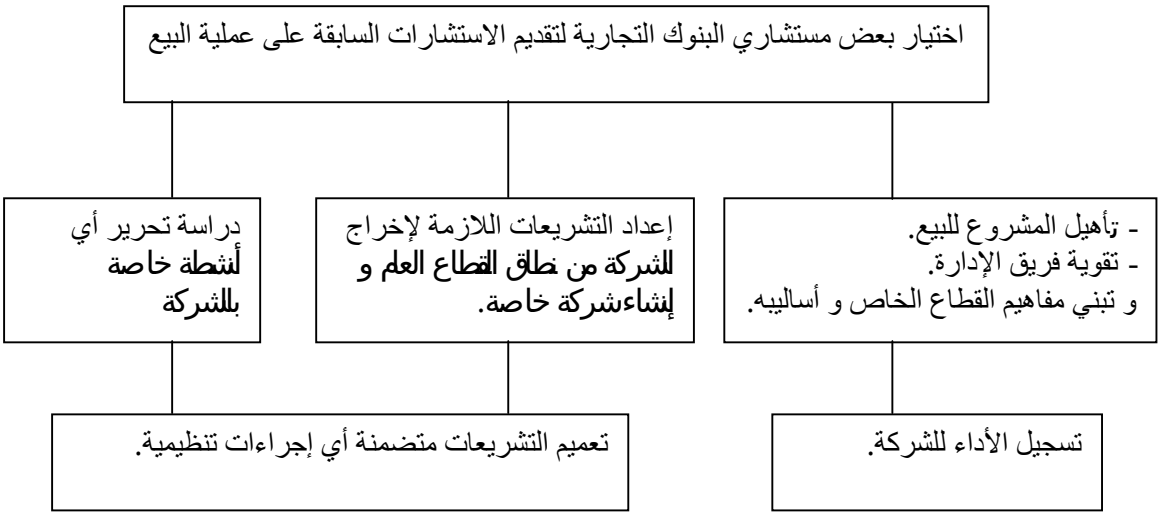

المرحلة الثالثة: تنفيذ إجراءات الخوصصة

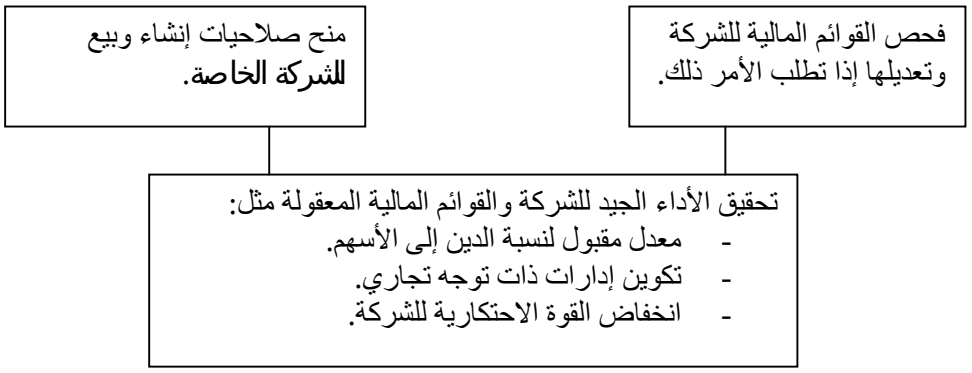

المرحلة الرابعة: المتابعة

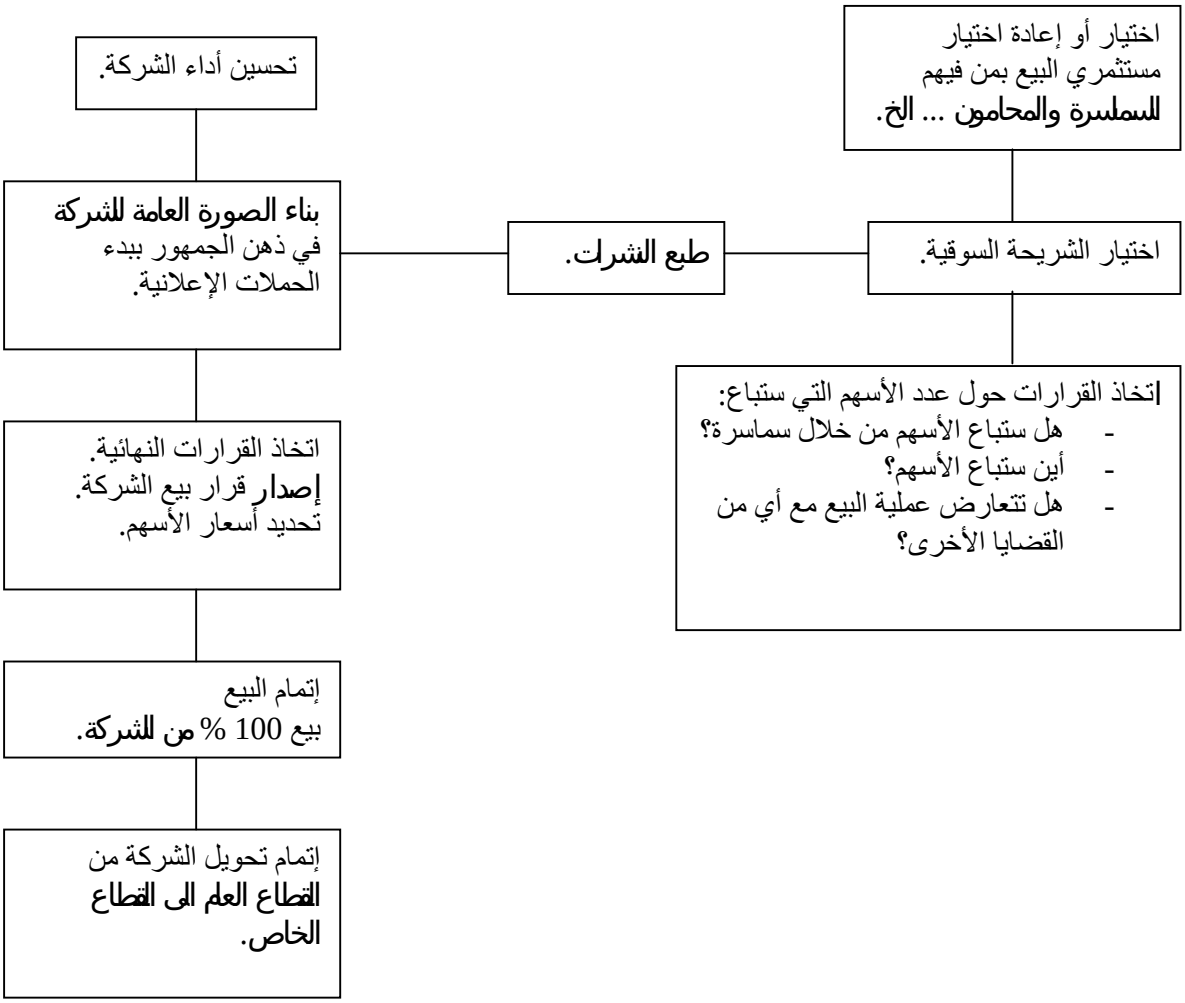

المصدر: رفعت عبد الحليم الفاعوري، **تجارب عربية في الخصخصة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص ص. 32- 33 .

المبحث الثالث: تقدير قيمة بنك لأجل الخوصصة

تقدير قيمة بنك يعني إعطاء فكرة وتحليل كامل للقيمة الكلية للبنك والتي هي مجموع قيم الأصول المادية والمعنوية ناقص الالتزامات المحتملة. وقبل الشروع في عملية الخوصصة يجب معرفة أن هناك عدة جوانب تتعلق بتقدير قيمة البنك المراد خوصصته، وتشمل هذه الجوانب ما يلي[64] :

المطلب الأول: تقييم الودائع المحورية أو الودائع الأساسية:

وهي عبارة عن قاعدة حسابات الادخار وتحت الطلب التي يمكن للبنك الاحتفاظ بها لفترة ممتدة من السنوات. هذه الودائع تمثل أصلا معنويا تنفرد به البنوك، وهي تشكل عادة أكبر أصل معنوي قابل للاستهلاك، فهي تمثل التزاما لدى البنك وتخلق أصلا معنويا لأنها تمد البنك بالحياة، لهذا فعندما يتم شراء بنك ما يحصل المشتري على قاعدة من علاقات العملاء المستقرة عادة، ولكون هذه الودائع لها أهمية بالغة تحرص البنوك على زيادتها وتسعى بذلك لرفع معدلات الفائدة. ولهذا يجب تقدير هذه الودائع وتصور عمر حساباتها وتكاليفها والمكاسب المرتبطة بها.

وهناك عدة طرق ومداخل لتقدير قيمة الودائع المحورية أهمها:

أ- مدخل تكلفة التطوير التاريخية: ويقصد به تحديد التكاليف المتكبدة للحصول على الودائع من إشهار وفروع وغيرها.

ب- مدخل وفورات التكلفة: والذي يقوم على أنه للودائع المحورية قيمة تنشأ من أن تكلفة التمويل البديل تكون أعلى، لشموله على تكلفة الفائدة ومصاريف صيانة.

ج- مدخل الدخل المستقبلي: هذا المدخل هو الأكثر تعقيدا وصعوبة، وعليه فقد لا يكون الأسلوب الأكثر قابلية واستخدام. فالدخل المستقبلي هو دخل الفائدة المولدة بواسطة الأصول الايرادية (وأهمها القروض والاستثمارات) ناقص التكاليف المرتبطة بالودائع المحملة لتلك الأصول.

---

[64] - لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع راجع كتاب: طارق عبد العال حماد، **التقييم : تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

المطلب الثاني: تقييم السمات الداخلية:

إلى حد ما، من السهل التعرف على متطلبات التقييم الصحيح للسمات الداخلية ولكن من الصعب تحقيقها، وهي كما يلي:

الفرع الأول: تحليل الأداء المالي للبنك:

لتقييم السمات الداخلية يجب معرفة عدة معطيات عن البنك المراد خوصصته خاصة ما تعلق منها بتحليل الأداء المالي، وهي تشمل:

- صورة مالية كاملة تعتمد على بيانات عن الصورة المالية تكون متاحة للعامة.
- الوصول إلى البنك الذي يتم تحليله بالوصول إلى الموظفين والملفات الخاصة به.
- وجود خطة عمل يتم متابعتها تشمل الأولويات والبيانات والجداول والمسؤوليات.
- وجود محللين ذوي خبرة لتحليل وضعية البنك.

الفرع الثاني: مجالات تقييم السمات الداخلية:

يعتبر تقييم السمات الداخلية مهمة أصعب من تحليل الأداء المالي لأنه أقل موضوعية. ومن أجل عمل تقييم كامل يجب أن يتم البحث في عشرة مجالات وهي:

- الأرباح - الأفراد - الشخصية - التوزيع المادي - المحفظة
- المنتجات - العمليات - الملكية - التخطيط - الاحتمالات

الفرع الثالث: أهداف تقييم السمات الداخلية:

هناك عدة أهداف وفوائد لعمل تقييم السمات الداخلية للبنك يمكن حصرها في أربع نقاط هي:

- أن الفائدة الرئيسية للتقييم الشامل للسمات الداخلية هو التقدير الأفضل لقيمة البنك.
- المراجعة الدقيقة والمتقنة والتي غالبا ما تركز على القروض والاستثمارات.
- التعرف على مشكلات التكامل الممكنة.
- تحسين المكاسب.

المطلب الثالث: تقييم البيئة الخارجية:

لتقدير قيمة البنك المراد خوصصته لابد من دراسة تحليل للبنية الخارجية التي يعمل فيها البنك. هـذه الدراسة تشمل:

الفرع الأول: تأثير البيئة الخارجية على القيمة:

حيث أن لها تأثير هام على قيمة البنك، فنجد أنه كلما كان السوق أفضل كلما كانت قيمة البنـك الذي يعمل فيه أكبر، فإذا كان السوق المتوفر سوق متنامي نشط تكون هناك فرصة كبيرة للربح الذي يخلق القيمة، ومنافسة في السعر الأقل، وعملاء أكثر. ويؤدي هذا بالتالي إلى تعظـيم قيمـة الـسهم السوقية، ولا شك أن فاعلية الأسواق المالية تساعد الإدارة في البحث عن مدخل تعظيم العائـد داخـل حدود المستوى المقبول من الخطر[65].

الفرع الثاني: مصادر البيانات:

هناك مصادر للبيانات تعتبر مفيدة في تقييم البيئة الخارجية للبنك، كالوزارات المختصة، هيئات التخطيط والغرف التجارية، كلها تساهم في جمع ونشر العديد من التحاليل والبيانات المفصلة، خاصـة ما يتعلق بالنشاط التجاري المحلي، البيانات الديمغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تجميـع البيانـات حول المتنافسين من المؤسسات المالية.

الفرع الثالث: التحليل الديمغرافي:

ويعتمد أساسا على تحليل السمات الديمغرافية للسكان في السوق الذي يعمل فيه البنـك، وذلـك بإعطاء أهمية لتحليل طبيعة السكان الذي يعيش ويسكن، وذلك لتحديد الامكانات المستقبلية للسوق.

الفرع الرابع: التحليل الاقتصادي:

يتناول التحليل الاقتصادي دراسة العمل والتوظيف في السوق وتقييم الاحتمـالات المـستقبلية، فانخفاض فرص العمل والفرص الوظيفية والتجارة لأسباب قد يكون من بينها انخفاض الصناعة. قـد يوضح الضعف المحتمل في الاقتصاد المحلي.

والمؤشر الجيد الآخر للسلامة الاقتصادية هو مستوى واتجاه البيع بالتجزئة، لأنه وعـادة فـان السوق المتنامي يكون اتجاه البيع بالتجزئة فيه في زيادة وبمعدل يتجاوز التضخم، حيث يوجـد نمـو حقيقي في البيع بالتجزئة، الذي يدل على أن السوق هو مركز اقتصادي وخدمي لمنطقـة أكبـر ولـه القدرة على اجتذاب السكان، والذي يدل في الأخير على احتمالات السوق المصرفي فوق العادي.

---

[65] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2003- 2004، ص. 259.

والمقياس الهام الثالث للسلامة الاقتصادية هو عدد ونوع الشركات التجارية في السوق الذي يدل على حجم ونوع وتطور السوق.

الفرع الخامس: التحليل التنافسي:

هناك عدة طرق لمقارنة البنك بالمنافسين من بينها:

- مراجعة اتجاهات الودائع لجميع البنوك والتوفيرات والقروض.
- موقع المرافق.
- الخدمات المقدمة.
- معدل الفائدة والرسوم.
- قياس الربحية.
- السوق الذي يخدمه البنك.

وبتحليل المنافسة بالكامل سوف تتضح صورة موقف البنك بالنسبة للمنافسة، وهذه المعلومات تعتبر معلومات هامة لتقييم الفرص المستقبلية للبنك الذي يتم تقييمه.

المطلب الرابع: تقييم الأصول الملموسة للبنك:

الهدف من تقييم الأصول الملموسة للبنك هو تحديد أساس ضريبي جديد، حساب النسبة من سعر الشراء، وقياس مدى المكاسب أو الخسائر غير المحققة في الميزانية التي تؤثر على المكاسب المستقبلية المحتملة للبنك خاصة من القروض والاستثمارات.

وتنقسم الأصول الملموسة التي يتم تقييمها إلى مجموعتين هما الأصول المادية والأصول المالية.

الفرع الأول: الأصول المادية الملموسة:

تشمل الأصول المادية للبنك الأثاث والمباني والأراضي والسيارات، الآلات المعالجة، والديكورات إلى غير ذلك، كل هذه الأصول تعتمد على حجم البنك.

وقيمة الأصول المادية للبنك لا تعني طرق السوق أو الدخل، وإنما تستلزم الطرق الخاصة بالتكلفة لأنها تقوم على أساس تكلفة إحلالها بأخرى لها نفس المزايا من جهة، ومن جهة أخرى لأن ممتلكات البنك (أصوله المادية) تستخدم في إطار أعمال البنك ولا تولد الدخل مباشرة.

الفرع الثاني: الأصول المالية الملموسة:

تشمل الأصول المالية الملموسة القروض والاستثمارات، هذه الأصول بطبيعتها لا يمكن اعتبارها مادية بشكل حقيقي، ولكنها ملموسة حيث أنها قابلة للبيع وتشمل المطالبات القانونية للممتلكات و/أو دخل مستقبلي.

ولتقييم الأصول المالية الملموسة يتطلب استخدام مدخل الدخل المستقبلي المخصوم، حيث أن قروض واستثمارات البنك تمثل حقوقا، ولهذا فان قيمة هذه الأدوات المالية تساوي الدخل المستقبلي مخصوما إلى القيمة الحالية باستخدام معدل مناسب مع مخاطرها.

المطلب الخامس: تقييم الأصول المعنوية:

ويتم تقييمها لأغراض محاسبية وضريبية، هذه الأصول ليس لها طبيعة ومضمون مادي ولكنها مع ذلك تشكل جزءا لا يتجزأ من القيمة الكلية للبنك. فقيمة هذه الأصول تتولد عادة نتيجة للمنافع الاقتصادية التي تعود على المالك، والحقيقة تؤكد أن سعر شراء منشأة أو بنك يفوق القيمة الصافية للأصول المادية، ذلك لأن للأصول المعنوية منافع تكون ذات قيمة للمشتري.

الفرع الأول: معايير تحديد الأصول المعنوية:

يعتبر الأصل غير مادي – للأغراض المحاسبية والضريبية- إذا كان يملك خاصيتين رئيسيتين هما:

أ- اللامادية: مثل الكمبيالات والذمم المدنية.

ب- عدم قابلية الانفصال: ومعنى ذلك أن الأصل المعنوي يكون عديم القيمة إذا انفصل عن المنشأة.

الفرع الثاني: قياس العمر الإنتاجي لأصل معنوي:

إذا كان هناك عمر تعاقدي دون أن يكون هناك احتمالات التجديد، فانه وفي هذه الحالة يكون قياس عمر أصل معنوي بطريقة مباشرة وواضحة. والأصول المعنوية التي لا يوجد لها عمر تعاقدي عادة ما يفترض رفض خصم استهلاكها، وبالتالي فانه من الضروري أن يتم تحديد عمر الأصول المعنوية المراد استهلاكها من واقع تحليل وافي وموضوعي، وذلك باستخدام عاملين هما:

أ- الخبرة الفريدة للمنشأة موضوع التملك بالنسبة للأصل المعنوي الجاري تحديد عمره، وعدم استخدام متوسطات الصناعة أو خبرات المنشآت الأخرى.

ب- يجب قدر الإمكان تحديد عمر كل عنصر في قاعدة الأصول المعنوية، فمثلا في حالة خدمة القروض يجب تقدير متوسط عمر كل عقد، بناءا على حقائق، وليس المتوسط الإجمالي.

الفرع الثالث: أساليب الاستهلاك:

بعد تقييم الأصل المعنوي، يجب حساب الخصم السنوي للضرائب لتحديد الاستهلاك السنوي، وهناك ثلاث طرق لحساب الاهتلاك هي:

أ- الطريقة الزمنية: وهي الطريقة الأكثر شيوعا، ويحسب خصم قسط الاهتلاك بالعلاقة التالية:

خصم الاستهلاك السنوي = قيمة الأصل المعنوي / العمر الإنتاجي بالسنوات.

هذه الطريقة هي تقريبا نفس طريقة القسط الثابت المستخدمة للأصول المادية.

ب- طريقة التنبؤ بالدخل: التي تقيس الاستهلاك في عام معين، بناء على النسبة المئوية للدخل الإجمالي أو وفورات التكلفة التي يحتمل أن يولدها الأصل في ذلك العام.

تستخدم هذه الطريقة عندما لاتكون المنفعة الكلية للأصل المعنوي موزعة بالتساوي على عمره الإنتاجي.

ج- طريقة استرجاع التكاليف: حيث يتم استخدام الخبرة الفعلية أثناء العام الخاضع للضريبة لتحديد درجة التراجع في قيمة أصل ما.

الفرع الرابع: تأثير تقويم واستهلاك الأصول المعنوية:

ونعني بذلك أن يكون تقويم الأصول المعنوية جزء لا يتجزأ من المفاوضات واتفاقية التملك. ولتحقيق ذلك يمكن إتباع القواعد التالية:

أ - يجب على البنك القائم بالتملك ومستشاره أن يلما بالقضايا المتصلة بالأصول المعنوية لاسيما القضايا المتعلقة بالمؤسسات المالية.

ب - إدراج قيمة الأصول المعنوية في اتفاقية التملك.

ج - تفادي الانزلاق نحو استبعاد شهرة المحل بالكامل.

د - مراعاة الدقة عند تحديد العمر الإنتاجي.

هـ - تحديد قيم الأصول المعنوية مهنيا: أي بالاستعانة بخبراء مؤهلين ومحايدين في التقويم.

و - الاحتفاظ بسجلات جديدة وكاملة خاصة فيما يتعلق بالأصول المشتراة وقيمتها.

ز - وضع تقديرات مناسبة ومنطقية.

المطلب السادس: التقييم بالطرق التقليدية

وهي الطرق التي لا تخلو من المخاطر، وبالرغم من الانتقادات الموجهة إليها إلا أن بعض الدول قد استخدمتها في تقييم البنوك التي ترغب في خوصصتها، واهم هذه الطرق ما يلي[66]:

الفرع الأول: الخوصصة بالطريقة الدفترية:

وهي طريقة تستند إلى ما يخص البنك المراد خوصصته من أصول، وما يقع عليه من التزامات، حيث يتم إضافة كل مبالغ مستحقة، وخصم كل المبالغ المدينة عليه، وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المحاسبية الدفترية لاعتمادها على الجداول المحاسبية، وتعد من ابسط الطرق واقلها تعقيدا.

الفرع الثاني: الخوصصة بسعر محدد معلن مسبقا:

أي أن يتم الإعلان عن سعر محدد لخوصصة البنك، حيث يتم إعداد هذا السعر من قبل جهة مسؤولة عن الخوصصة، ويتم إعلان هذا السعر مسبقا، وكلما كان البنك المرغوب في خوصصته فعالا، كلما كان السعر مرتفعا ومحققا للعائد المطلوب الوصول إليه، خاصة في ضوء:

أ- استعداد المشترين وتحمسهم لخوصصة البنك.

ب- وجود أكثر من مشتري رئيسي راغب في البنك.

ج- وجود سوق مستقبلي جيد للبنك.

وهو ما يحتاج إلى اختيار التوقيت المناسب لبدء عملية الخوصصة.

الفرع الثالث: الخوصصة وفقا والمزاد العلني:

وهي من أهم الطرق التي قد تلجأ إليها الدول عندما تتوفر بها الشروط الخاصة بالمزاد من حيث عدد المتزايدين الراغبين بشدة في الحصول على هذا البنك، حيث يتم تقديم سعر لفتح المزايدة، وبناء على هذه المزايدة يتم البيع على المشتري الذي يقدم سعرا أعلى وشروطا أفضل، وهو ما يتعين معرفة البنك بكل وضوح، وفقا للآليات الخاصة بعملية الخوصصة، ومقدار الشفافية والعلنية والقواعد المتبعة والمعمول بها لإجراء هذه المزادات.

---

[66]- محسن أحمد الخضيري، **خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص. ص. 208-211.

المطلب السابع: تقييم البنوك التي تتداول أسهمها في السوق

كل ما سبق ذكره هو تقييم البنوك في حالة عدم تداول أسهمها في السوق. أما إذا كانت البنوك العامة التي سيتم خوصصتها لديها أسهم متداولة في سوق الأوراق المالية، فهذا يعني أن لها قيمة سوقية. وبالتالي فان القائمون على تنفيذ برامج الخوصصة لا يجدون صعوبة أو مشاكل في تقييم البنك وتسعير حقوق الملكية، وتحديد حصة الحكومة فيها.

ويتم تقدير قيمة حقوق الملكية بالمعادلة التالية[67]:

القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم التي تتكون منها حصة رأس المال × القيمة السوقية للسهم لحظة التقييم

وبالتالي يمكن أن نحدد حصة الحكومة، وفقا لنسبة مساهمتها في رأس المال.

ولما كان جانب الخصوم لابد وأن يساوي جانب الأصول في الميزانية، فانه لو أمكن تقييم باقي عناصر الخصوم على أساس قيمتها السوقية، فان المجموع الكلي للقيمة السوقية لعناصر الخصوم لابد وأن تساوي القيمة السوقية للأصول، أي القيمة السوقية للمنشأة.

وبالنسبة للسندات فانه يمكن تقييمها بذات الطريقة التي استخدمت في تقييم الأسهم، أي بضرب عدد السندات في القيمة السوقية للسند، طالما أن السندات متداولة في سوق الأوراق المالية.

أما بالنسبة للأموال المقترضة قصيرة الأجل كالقروض المصرفية والدائنين وأوراق الدفع، وحتى بالنسبة للأموال المقترضة طويلة الأجل التي لا تأخذ صورة سندات تتداول في السوق، فان قيمتها الدفترية التي تظهر في الميزانية العمومية، قد تكون تقدير مناسب لقيمتها السوقية مع وجود استثناءات، فلو أن منشأة ما كانت قد حصلت على قرض بمعدل فائدة معين، ثم تغيرت أسعار الفائدة في السوق عما كانت عليه وقت إبرام عقد الاقتراض، حينئذ يكون تقدير قيمة القرض بخصم التدفقات الخارجة المتوقعة (الفوائد الدورية والقيمة الاسمية للقرض) بمعدل خصم يساوي معدل الفائدة السائد في السوق، على القروض المماثلة التي تنطوي على نفس القدر من المخاطر، وذلك لحظة التقييم.

---

[67]- منير إبراهيم هندي، **الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية**، مرجع سابق، ص ص. 187- 188.

المطلب الثامن: مشكلات تقييم البنوك

لا تشمل جميع حالات تقييم البنوك على ظروف عادية، وبنوك جيدة لديها طموحات من أجل تحقيق عائد معقول في المستقبل مشتملة على جميع متطلبات التقييم، بل هناك حالات عديدة تستوقف عملية التقويم، وهي تحتاج إلى تسوية وتعديل لطرق القياس المعيارية.

وفي ظل الظروف غير العادية أو المعقدة هناك بعض طرق التقييم المتعددة والتي يمكن أن نطبقها على الحالات التالية[68]:

الفرع الأول: البنوك التي شهدت خسائر مؤخرا:

وتكون هذه الحالة عادة عند عملية دمج البنوك، عندما يشهد البنك المباع خسارة في السنوات الأخيرة. وللقيام بعملية التقييم يوجد خياران: فإذا توقعنا استمرار الخسائر في السنوات القليلة القادمة على الأقل، فقد يكون من الملائم تقدير قيمة الأصول الصافية للبنك والتي تساوي القيمة السوقية لأصول البنك ناقصا القيمة السوقية لالتزاماته، وفي حالات نادرة قد تكون قيمة التصفية للبنك هي المقياس الملائم.

والخيار الثاني: في حالة تقييم بنك حقق خسائر حديثة بواسطة المشتري، على أن يكون قادرا على تحسين وتطوير الأداء، حيث يقدم له التحليل التفصيلي لميزانية البنك في تاريخ الاستحواذ، وتوضيح التعديلات المطلوبة لأوضاع المركز المالي للبنك حتى يمكن التنبؤ بأدائه.

الفرع الثاني: البنوك التي يكون لها رأس مال مملوك منخفض:

أن يكون للبنك رأس مال مملوك منخفض يعني وجود بنك له حقوق ملكية أقل من الحد الأدنى الذي تحدده الجهات التنظيمية، وبالرغم من الاختلافات القائمة في هذا المجال إلا أن تقييم البنك ذو حقوق الملكية المنخفضة يمكن أن يكون بنفس الطريقة لما هو الحال عند تقييم البنك الذي يحقق خسائر في السنوات الأخيرة، ويكون الحل هو البدء في عمل ميزانية تعكس الحاجة إلى رأس مال مناسب.

أما إذا كان المركز المالي للبنك في وضع ضعيف جدا للدرجة التي لا يمكن معها إزالة المصاعب في حدود مالية أو زمنية معقولة، في هذه الحالة فان قيمة التصفية كما أوضحنا سابقا تكون هي الإجراء الملائم لتقدير القيمة.

وفي الحالات التي تكون القيمة الصافية للأصول سالبة، أي أن تكون قيمة أصول البنك أقل من التزاماته، في هذه الحالة فان المشتري يطلب تقديم الدعم الكافي من الهيئات المعنية لضمان سلامة المركز المالي بشكل معقول.

---

[68] - طارق عبد العال حماد، **التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة**، مرجع سابق، ص ص.391- 397.

كذلك يمكن مواجهة حالة بنك يواجه حالات عدم تأكد بالنسبة لقروضه والتي تهدد بخسائر لنسبة كبيرة من محفظته.

الفرع الثالث: بنك تتكون قاعدة حقوق الملكية من أسهم ممتازة وأسهم عادية، بالرغم من الحاجة فقط لقيمة الأسهم العادية:

تعتبر حالة الأسهم العادية والممتازة من بين مشكلات تقييم البنك، لأن المشتري عادة يركز اهتمامه على قيمة واحدة منها فقط. ولتقييم الأسهم الممتازة يمكن استخدام مدخل السوق وذلك بمقارنة الإصدار من الأسهم الممتازة بالإصدارات المشابهة، أو باستخدام مدخل الدخل وذلك من خلال صافي القيمة الحالية للفائدة والعائد على الأصول.

أما عن تقييم الأسهم العادية لبنك لديه أسهم ممتازة وأسهم عادية، فان ذلك يستلزم أولا تقييم البنك كوحدة اقتصادية، ثم تخصم قيمة الأسهم الممتازة من القيمة الكلية للوحدة الاقتصادية الكاملة، والناتج في الأخير يكون قيمة الأسهم العادية.

الفرع الرابع: البنوك ذات الرافعة المالية المرتفعة:

في حالات عديدة قد يكون للبنوك والشركات القابضة البنكية نسبة مرتفعة من الديون إلى حقوق الملكية، لما قد يوفر لها من مكاسب مرتفعة، هذه النسب قد تختلف في مدى واسع بين البنوك ذات الأحجام المختلفة، ومع ذلك قد تكون الرافعة لدى البنك أعباء كبيرة، خاصة إذا كان حجم الديون كبير، لما تولده من أعباء الفوائد الثابتة، والتي يكون لها تأثير جوهري على صافي الدخل وكذلك التدفقات النقدية المتوفرة.

وعند تقييم البنك ذو الرافعة المالية الكبيرة، فقد يحتاج الأمر إلى افتراض عدم وجود ديون أو وجود مستويات عادية من الديون، عندئذ يتم تسوية قوائم الدخل التاريخية لتعكس الدخل، لاستخدام طريقتي السوق والدخل لتقييم البنك.

الفرع الخامس: فرع من بنك يتم شراؤه:

في معظم الأحوال فان قيمة البنك أو أحد فروعه المعروضة للبيع تكون أكبر من المباني المادية والأثاث والأدوات والمعدات، وتنشأ الحالة المعقدة عندما يبيع بنك فرعا كوحدة تشمل الأصول المربحة وغير المربحة وعلاقات العملاء.

والأسلوب الأفضل لتقييم فرع البنك كوحدة أعمال هو حساب قيمة صافي الأصول. حيث يتم شراء فرع على أساس أصول والتزامات متساوية، والسعر المدفوع في هذه الحالة يعكس قيمة الودائع الأساسية – قاعدة العملاء- ، وعليه يجب على المشتري أن يثق في أن أصحاب الودائع لن ينقلوا حساباتهم عندما يباع الفرع.

والأسلوب الآخر للتقييم هو التنبؤ بالدخل والتدفقات النقدية من الأصول التي يتم الحصول عليها والالتزامات المفترضة، ولتقييم الفرع في هذه الحالة بطريقة الدخل العادية يجب تقييم الإضافات المطلوبة إلى رأس المال إلى حساب التدفق النقدي المتاح.

وفي بعض الحالات يستحوذ مشتري الفرع فقط على الودائع والأصول الثابتة للفرع، ولا يتم ضم أي أصول إلا إذا كان لها سمة مادية، في هذه الحالة ولتحديد قيمة الفرع، فان المشتري يدفع مبلغا مقابل قاعدة العملاء الذي يمثل قيمة الودائع غير الحقيقية والذي يعتمد على معدلات الفائدة التعاقدية التي يدفعها لأصحاب الودائع، وحتى على أنواع الودائع التي يتم الحصول عليها.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك

لقد أدت برامج خوصصة البنوك إلى الكثير من التغيرات، ولقد كان لها الأثر الكبير في الاقتصاديات، وهي آثار إما ايجابية أو سلبية مما يؤثر على المحيط الذي تمت فيه عمليات الخوصصة. ولهذا فعلى الحكومات أن تهدف إلى معرفة ايجابيات الخوصصة لتنميتها، وكذلك معرفة السلبيات حتى يتم تفاديها أو التقليل من مخاطرها، وكذلك معالجة معظم المعوقات والمشاكل التي ترافق عمليات خوصصة البنوك.

المطلب الأول: ايجابيات خوصصة البنوك:

1- رفع الكفاءة الإنتاجية للمنشآت والبنوك المراد خوصصتها وتحسين أدائها.

2- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك من خلال الاقتراب من حاجات ورغبات العملاء وترشيد التكاليف[69].

3- زيادة فعالية الإدارة من خلال تقليص دور الدولة في إدارة المؤسسات العامة، والتخلص من القيود الحكومية والروتينية والإجراءات البيروقراطية المعرقلة لكفاءة المشروع أو البنك.

4- توسيع فرص الاستثمار المحلي والدولي، من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لشراء أو تأجير المشروعات والخدمات العامة.

5- يؤدي تقليص الدعم الحكومي إلى تقليل تكاليف الدولة وتخفيف العبء من على كاهلها، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع مصادر وإيرادات الدولة بشكل أفضل، وفي إمكانية تمويل أنشطة جديدة[70].

---

[69] -M.E. Beesley, **Privatization, regulation and deregulation**, Routledge, London, 1992, P.25.

[70] - R. Mandal, **Privatisation in the Third World**, VIKAS Publishing house PVT LTD, New Delhi, 1994, P.16.

6- زيادة إيرادات الدولة من بيع المشروعات والبنوك العامة للقطاع الخاص، مع تشجيع كل الأجهزة الاقتصادية على التنافس الحر لتحقيق كفاءة أفضل[71].

7- زيادة ارتباط قوى الإنتاج وعلاقاته بآليات السوق وحركات الأسعار وما يبرز من خلال كل ذلك من اتجاهات التخصيص والتكاليف الفرضية. فتستبعد القرارات التحكمية والقيود البيروقراطية التي تعيشها عادة المنشآت والبنوك العمومية وخاصة عند تحديد الأسعار والأسواق والمصادر وأنماط التكنولوجيا ليحل باعث الربح كأهم محرك في تطوير كفاءة المنشأة ورفع قدراتها.

8- توفير بيئة المنافسة بين البنوك المختلفة، مما يضعها أمام مسؤوليات مباشرة لتعزيز موقعها بالاعتماد على قدراتها الذاتية في تطوير كفاءاتها الإنتاجية والخدمية وفي بناء استراتيجيتها التسويقية وكذلك في تحديث أنماطها التكنولوجية. وكل ذلك لا يمكن تحقيقه في ظل القطاع العام حيث تحظى البنوك العمومية بحقوق الاحتكار.

9- إن الخسائر الناجمة عن فشل إدارات البنوك العامة تعد سببا جوهريا في الخوصصة. ومن هنا فان باعث الربح كدافع أساسي للملكية الخاصة يكون كفيلا بتوفير إيرادات متزايدة والتي يمكن لها أن تحقق ما يأتي:

- زيادة الأرباح والمدخرات ومن ثم التراكمات المتزايدة لرأس المال.

- تعد الأرباح المحققة في ظل الملكية الخاصة وعاءا جديدا للضرائب فتحل هذه الضرائب الجديدة محل تخصيصات الدعم التي كانت تقدم باستمرار للبنوك العامة.

- تساعد الفوائض المالية على تطوير البنوك ذاتيا بدلا من الاعتماد على التمويل بالعجز وخلال الاقتراض من أي مصدر خارجي[72].

10- تكريس الخبرات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية. ويأتي ذلك بسبب تعلق القطاع الخاص بهذه الخبرات ومحاولة تغذيتها بعناصر التحفيز والرعاية. وهو ما يكون بعيدا عن النظرة الرسمية التقليدية التي تستبد بتصرفات المدراء في المنشآت ، خاصة الصناعية الحكومية، والتي وصلت بالنسبة لهؤلاء مسألة الفصل بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة (ولصالح الأولى) حالة محسوسة في غالبية هذه المنشآت والمؤسسات. ومن هنا كلما قوضت مهام النقابات وخضعت لوائح الأجور والرواتب والحوافز للمؤشرات غير المستمدة من تباين الكفاءات والنتائج والجهود فان الحالة الأخيرة تزداد سوءا. فتصبح مشكلات التحايل والغش والسرقة والرشوة والتماطل والتبذير والهدم ظواهر عامة لأجهزة الاستثمار والتشغيل والتوزيع في القطاع العام.

---

[71]- أحمد ماهر، **الإدارة: المبادئ والمهارات**، مرجع سابق، ص. 642.

[72]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص. 321- 322.(بتصرف)

11- إن الخوصصة طالما أنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة فان هذا من شأنه زيادة الادخار والاستثمار في المجتمع[73].

المطلب الثاني: سلبيات خوصصة البنوك:

بالرغم من المزايا التي تجنى من الخوصصة إلا أن هناك بعض العيوب، من أهمها:

1- تحقيق الكفاءة وتخفيض التكاليف قد يؤدي إلى مشاكل مثل تخفيض العمالة، الأمر الذي قد يؤدي إلى بطالة عمالة القطاع الحكومي والعام، والذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كثيرة.

2- مشكلة التدخل الأجنبي، حيث أن مشاركة رؤوس الأموال العالمية في شراء المشروعات العامة أو تقديم الخدمات العامة ربما يسويه شبه التدخل في شؤون المشروعات المحلية والأنشطة الاقتصادية، وربما السياسية في الدولة[74].

3- في كثير من المنشآت الحكومية فان حسابات التكلفة تستبعد الدعم الحكومي بينما تتضخم هذه الحسابات بالتكاليف الإدارية. فتخرج التكاليف المعنية مضللة. هذا فضلا عن اعتماد أسعار الصرف للسلع الرأس مالية والوسيطة بخلاف مستوياتها الواقعية. وكنتيجة لذلك تعد الأسهم المعروضة غير متناسبة مع القيم الحقيقية للمنشآت المحولة.

4- قد تلجأ البنوك المخوصصة أو الخاصة إلى الرفع من أسعار الفائدة تجاه العملاء المودعين وهذا طبعا بهدف زيادة هامش الربح[75].

5- نتيجة لتحول الملكية من الحكومة إلى الخواص فان ذلك عرض الدولة لاضطرابات وتوترات تهدد الوحدة الوطنية بل ومستقبل هذه الدول، وعوضا عن توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، تم استيلاء قوى محدودة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية، وأصبح نفوذ رأس المال الأجنبي اكبر ومهددا للسيادة الوطنية، في الوقت الذي لم تزدد فيه الاستثمارات بشكل ملموس، حيث لا يشكل نقل الملكية زيادة في كتلة رأس المال المستثمر وإنما تغييرا في نمط الملكية، في الوقت الذي يمكن فيه للقطاع الخاص أن يقيم مشروعات جديدة تتيح فرص عمل إضافية، المجتمع بحاجة ماسة لها[76].

---

[73]- محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ، ص. 110.

[74]- أحمد ماهر، **الإدارة: المبادئ والمهارات**، مرجع سابق، ص. 642.

[75]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، مرجع سابق، ص 75.

[76]- محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة: آفاقها وأبعادها**، دار الفكر، سوريا، 2002، ص. 89.

6- من سلبيات الخوصصة أنها تستبدل الاحتكار الحكومي بالاحتكار الخاص، وهو ما سيؤثر بالتأكيد في أهداف الخوصصة المعلنة، كما أن القصور في قوى السوق العالية سيقلل من فرص التقويم الحقيقي للأصول المطروحة للبيع للقطاع الخاص.

7- إن التحول إلى القطاع الخاص سيؤدي بالتبعية إلى تراجع الأهداف الاجتماعية الحاكمة في المشروعات العامة.

8- التأثيرات المباشرة والمتوقعة للخوصصة على نسبة العمالة لاعتبارات الربحية وضغط المصروفات، الأمر الذي سيؤثر سلبا في هذه العمالة، للاحتمال الكبير بعمالة أرخص وأكثر مرونة تماشيا وأهداف القطاع الخاص، الذي يهدف إلى الحصول على تقنيات عالية وحديثة بأقل عمالة وأقل مشاكل ممكنة[77].

وتجمع معظم الدراسات أن الخوصصة التي تمت في الدول المحولة من الاشتراكية من الاتحاد السوفيتي ودول وسط وشرق أوربا أدت إلى نتائج اجتماعية خطيرة منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة حدة الفقر وزيادة سوء توزيع الدخل.

المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات خوصصة البنوك

إن عدم وضوح سياسات الخوصصة التي يجري الإعلان عنها عادة وثم تنفيذها على سبيل تقليد أقطار متقدمة أو تظاهرا بالتطوير أمام المجتمع الدولي يجعل من عملية الخوصصة أمام عوائق عدم وجود تخطيط مسبق تم إعداده في إطار استراتيجي شامل. في الوقت الذي فيه تأخذ العملية أبعادا عديدة أهمها:

1- صعوبات سياسية:

بعد انقضاء عدة سنوات على التأميمات فقد أصبح المسؤولون عن القطاع العام يتمتعون بالدخل والسلطة والنفوذ والمركز المالي والاجتماعي، وهي مصالح ذاتية قوية تدفع بهم بالإبقاء على القطاع العام على ماهو عليه[78].

وعادة ما يدعي المعارضون أن من شأن الخوصصة المساس باستقلالية الدولة خاصة إذا ما سمح للأجانب المساهمة في رؤوس أموال المنشآت محل الخوصصة، ولهذا يطالب المعارضون بضرورة بقاء منشآت معينة تحت السيطرة الكاملة للدولة دون مشاركة من القطاع الخاص، فضلا عن عدم ثقة المعارضين في قدرة القطاع الخاص أو في نواياه، وأن الخوصصة لا بد وأن تنتهي بزيادة

---

[77]- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص. 71- 73.

[78]- محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص. 109.

نسبة البطالة[79]. بالإضافة إلى الاختلافات القائمة بين السياسيين فيما يخص السرعة في التنفيذ، والأسعار التي تباع بها الأملاك العامة والجهات التي ترسى عليها عمليات البيع.

2- الصعوبات الإدارية: والتي تتضح من خلال:

- العقلية الإدارية السائدة في عدد من الدول والتي تقوم على الروتين والتكرار والهدر.

- الموظفون خصوصا غير المنتجين، فهم يعارضون فكرة الخوصصة نتيجة لأن النظام الوظيفي المغلق يؤمن لهم الضمانات سواء كان يعمل أو لا يعمل، وهو الأمر الذي لا توفره المؤسسات الخاصة.

- عدم وجود تنظيمات حكومية معنية بإدارة عملية الخوصصة ابتداءا بالمشاركة في التخطيط لها مرورا بتنسيق إجراءاتها ومراقبة تنفيذها وأخيرا تقديم المقترحات الكفيلة بتجاوز التناقضات الرسمية وغير الرسمية في التشريعات والمؤسسات والسلوكيات التي تعيق إنجاز هذه العملية بكفاءة قصوى. إن هذا النقص يجعل من الخوصصة إجراءا موقعيا، مجردا، خاضعا للتصرفات الفردية والظروف المحيطة.

- يندر في المجتمعات النامية المسيرون الحقيقيون ، أي الذين يتميزون عن غيرهم بخلفيات علمية وتقنية وإدارية وبخبرات إنتاجية وتسويقية ومالية[80].

3- الصعوبات القانونية:

تحتاج عملية الخوصصة إلى تشريعات جديدة، والى إلغاء بعض التشريعات القائمة أو تعديل بعضها الآخر خصوصا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية والمؤسساتية. ينجم عن هذه التعديلات تغيير في:

- البنيان القانوني للدولة.
- الأداء الاقتصادي.
- المؤسسات والمرافق العامة.

ناهيك عن مشاكل العمال وصناديق معاشاتهم والخدمات الاجتماعية[81]. هذا بالإضافة إلى الإبقاء على الكثير من القوانين والأنظمة والتعليمات المركزية والإقليمية التي تقيد غالبا آليات الأسواق وحركات الأسعار واتجاهات الخوصصة وتقييم التكاليف الفرصية بالموارد والسلع والدخول[82].

---

[79]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 114.

[80]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص. 332.

[81]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 120.

[82]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص. 329.

4- صعوبات تنفيذية وتقنية:

وهي الصعوبات الحقيقية والأهم. وهذه الصعوبات يمكن اختصارها في معايير إجراءات التحويل. وهل هذا المعيار هو الخسائر اللاحقة بتلك المؤسسات، أو سوء الخدمات التي تؤديها ، أم هي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي. وأخيرا من هو الجهاز الذي يقرر أو ينفذ هذا التحويل بما فيه تحديد أسعار الموجودات والبيع للقطاعات المنوي تحويلها.

5- صعوبات مالية:

في هذا الإطار قد تدرج عدة تساؤلات أهمها:

من يمول عملية الخوصصة؟ ومن هي الجهة التي يمكن أن تشتري موجودات المرافق العامة؟

هل تمول العملية بقروض داخلية أم بقروض داخلية وخارجية؟ أم يتم اللجوء إلى الرأس مال الأجنبي؟

إن تمويل عملية الخوصصة لا يقوم على مبادئ اقتصادية محددة. فكل دولة ولها ظروفها، لذلك يجب القيام بدراسات واسعة وإنشاء عدة أجهزة، وربما الاستعانة بخبراء لتنظيم موجودات القطاعات المراد تحويلها واختيار طرق التحويل المناسبة والإشراف على التحويل[83]. كما أن ضعف سوق المال وعدم مواكبتها للطموحات المأمولة من الإصلاح وبرامجه والتفاعل بما يخدم عملية الخوصصة[84] من شأنه أيضا أن يؤدي إلى صعوبات مالية.

6- المعوقات المحاسبية:

إلى جانب القيود والصعوبات السابقة، هناك معوقات محاسبية، فلو أن النظم المحاسبية المعمول بها غير ملائمة، فقد يخشى المستثمر شراء المنشأة بما عليها من التزامات، إذ قد تظهر التزامات أخرى غير مسجلة بالدفاتر، في الوقت الذي قد ترغب فيه الحكومة في إنهاء علاقتها كلية بالمنشأة، من خلال الخوصصة الكاملة[85] ، فعدم وجود نظام مالي كفؤ وموحد لكافة المنشآت، يجعل من الصعب إجراء تحديد دقيق لقيم الأصول المحولة ولإجراء المقارنات الاقتصادية ولوضع دراسات جدوى للمشروعات الحديثة ولتقييم كفاءة المنشآت القائمة[86].

7- صعوبات اجتماعية:

عادة تهتم المؤسسات والبنوك العامة باستيعاب العاملين أكثر من اهتمامهم بإنتاجهم وخدماتهم وبالتالي فان الكثير من العاملين (مدراء وعمال) يتخوفون من فقدان وظائفهم بسبب الخوصصة، هذا

---

[83]- القاضي أنطوان الناشف، **الخصخصة (التخصيص)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000 ، ص ص. 26- 28.

[84]- صلاح عياس، مرجع سابق، ص.142.

[85]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 120.

[86]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص. 331.

التخوف يدفع المعنيين إلى إعاقة تنفيذ القرارات الصادرة، وهو ما يكون بشكل ضغوط جماعية خلال النقابات العمالية أو التنظيمات السياسية أو التعاملات السلبية للأصول الموجودة.

8- صعوبات اقتصادية:

إن الخسائر المتراكمة في بعض منشآت القطاع العام قد جعلت هذه المنشآت مرفوضة أو غير جذابة غالبا من قبل المستثمرين الأفراد، خاصة عندما تكون المنشآت المعنية كبيرة الحجم وتتسم بارتفاع معدلات المخاطر فيها. ومما زاد من تفاقم الحالة المذكورة هو نقص رؤوس الأموال المحلية ومشكلات تقييم الأداء وتحديد الجدوى. كما أن حداثة التجربة نسبيا وعدم توفر نموذج محدد وناجح، جعل من عملية الخوصصة مسألة التجربة والخطأ. وهذا ما زاد من مستوى المخاطرة بالأصول المحدودة سواء أكانت رؤوس أموال مادية للدولة أو نقدية للأفراد[87]. كما أنه وللقيام بعملية الخوصصة فانه لا يكفي الحصول على إنتاج أكبر، أو أرباح أكبر، أو تخفيض لتكاليف الإنتاج فحسب. وإنما المشكل الأهم هو ضمان الحصول على معدل أعلى للتنمية في الأجل الطويل بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول[88].

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك

لخوصصة البنوك آثار على الساحة الاقتصادية نذكر منها:

1- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع الإنتاجية وزيادة الخدمات في المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة، وإعادة تدوير رؤوس الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص.

2- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

3- تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد ما يتم إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص، وهو ما يترتب عليه انخفاض العجز في ميزانية الحكومة والتخفيض من الضغوط التضخمية[89].

---

[87]- المرجع السابق، ص ص.330- 331.

[88]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ص. 215- 216.

[89]- محمود مصطفى الزعارير، **سياسة التخاصية: دراسة قانونية اقتصادية تطبيقية لخصخصة المشروعات العامة في الأردن ومصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص. 21.

4- إذا كان المشروع يتمتع بدرجة عالية من الاحتكار، فسوف يتم إعادة توزيع الدخل لصالح المستثمرين الجدد. مما يزيد من معدل الادخار والاستثمار في المجتمع أيضا[90].

5- تؤدي الخوصصة إلى نشر ملكية الأسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين مما يحقق عدالة اجتماعية أكبر واستقرارا اقتصاديا أفضل[91].

6- الإسراع في عملية الخوصصة وتحويل جزء من أسهم الشركات الحكومية للقطاع الخاص قد يعزز في مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة[92].

ورغم كل تلك الايجابيات إلا أن لعملية الخوصصة وانتقال الملكية من القطاع العام إلى الخواص قد ينجر عنها آثار وخيمة على الاقتصاد من بينها:

1- أدت سياسات الإصلاح الهيكلي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والتمركز في الثروة، وتدل تجارب النمو أن التفاوت الكبير في الدخل يعيق عملية النمو الاقتصادي، ولا يحفز على الاستثمار الداخلي بل انه يدفع إلى تصدير رأس المال بحثا عن الأمن والعائد الجيد في الخارج[93] .

2- أن بيع المنشآت العامة لتقليص الدين الخارجي، يحرم الدولة من الموارد لاحقا ويؤدي إلى وقوعها في العجز من جديد، ويعرضها إلى الاستدانة مجددا، ومن تجربة الدول التي قامت بهذا الإجراء تبين أن المديونية قد ازدادت في معظم الأحيان.

3- بينت التجارب أن مساهمة العمال في ملكية المشاريع المخوصصة لم تبلغ نسبة 10% من الأسهم في معظم الدول، وبالتالي فإنهم مستبعدون من مجلس الإدارة، كما يستبعد آلاف المساهمين غير القادرين على تشكيل حزمة مشتركة من الأسهم، في الوقت الذي يسيطر عدد محدود من مالكي الأسهم على الكتلة الرئيسية، ويمثلون مجلس الإدارة ويوجهون عمل ونشاط المنشأة لمصلحتهم، أما رأس المال الأجنبي فان التطورات الأخيرة في أسلوب عمله تبين عدم حاجته إلى استثمارات كبيرة لفرض سيطرته، حيث يستخدم قدراته المالية والتسويقية والتكنولوجية في الهيمنة، ومن خلال حصة صغيرة في رأس المال أحيانا، وهو في جميع الأحوال غير معني بتنمية البلد المضيف وتطويره، وانسحابه المفاجئ من السوق المحلي يعرض الاقتصاد المضيف لأزمات وكوارث أكثر ضررا من غيابه، وعدم دخوله أصلا، هذا بالإضافة إلى الخشية من سيطرته على قطاعات حيوية واستراتيجية يهدد من خلالها السيادة الوطنية وحرية القرار الوطني[94].

---

[90]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص. 216.

[91]- محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص. 20.

[92]- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003، ص ص.19-20.

[93]- محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، مرجع سابق، ص. 187.

[94]- نفس المرجع، ص. 205.

4- لاشك أن المستثمرين الخواص سيتجهون في البداية إلى تملك المشروعات العامة الجيدة، وهو ما يعني تحويل هذه المشروعات وترك المشروعات المتعثرة ذات الأعباء الاقتصادية في يد الدولة، وذلك بالتأكيد لن يقلل من الأعباء المتزايدة على الميزانية العامة، وإنما قد يعني حرمان هذه الميزانيات إيرادات متوقعة من مشروعات جيدة[95].

5- بعد أن تتخلى الدولة عن قطاعاتها للقطاع الخاص واحتفاظها إلا بما هو استراتيجي أو ذو طبيعة احتكارية، ينتج عن ذلك تنامي وتعاظم مهام القطاع الخاص في إنعاش الاقتصاديات النامية وتحقيق التنمية المستمرة والمستدامة، ورفع مستوى معيشة السكان، وقد لا يتم له النجاح منفردا، لا سيما أن قدراته المالية والفنية لا ترتقي إلى المستوى الذي يمكنه من تحقيق الانطلاقة التنموية والنهوض بالاقتصاديات المتعثرة في وسط يعج بالاختلالات الهيكلية التي لم تصل الدول النامية حتى الآن إلى التغلب عليها كمشاكل البطالة والفقر، مشكلة الديون الخارجية والتضخم[96] ؛ لذى فإنني أرى أن تتم خوصصة البنوك مع احتفاظ الحكومة بجزء من البنوك أو نسبة من أسهم البنوك المخوصصة حفاظا على كل الآثار السلبية التي قد تقع إن تخلت الدولة تماما عن بنوكها.

ومهما يكن من الآثار المشجعة التي تدعوا إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة المنافسة وغيرها، إلا أنها تحمل في طياتها آثار يصعب علاجها، ناهيك عن تغيير وتحويل للتشكيلة الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بتفشي ظاهرتي البطالة والفقر، ليس هذا فقط، بل أن آثار الخوصصة قد تفوق في تكلفتها الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعطي آثار سياسية وأمنية، خاصة عند تحويل المشاريع الاستراتيجية والهامة للدولة.

---

[95]- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص.73.

[96]- عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي، بدون بلد نشر، 2004، ص. 69.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق عرضه نستخلص التالي:

- أن الخوصصة عموما هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات أو المشروعات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الأداء الاقتصادي لهذه المشروعات، أما خوصصة البنوك العمومية فتعني توسيع قاعدة ملكية البنوك المملوكة للدولة من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية وبالتدريج لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية وتحقيق كفاءة اكبر.

- هناك عدة أسباب لخوصصة البنوك العمومية أهمها:

* أن تحويل البنوك العمومية إلى الخواص يزيل عن الحكومة عبئ خسائرها.

* التخلص من المشاكل البيرقراطية والطرق الغير مجدية في التسيير.

* تحسين إدارة البنوك العمومية بما يساهم في تحسين المردودية وخلق جو تنافسي بين البنوك.

- لتتم عملية خوصصة البنوك العمومية بنجاح وبدون أي عواقب وخيمة توجد هناك عدة شروط وضوابط يجب الالتزام بها.

- ترمي عملية خوصصة البنوك العمومية لعدة أهداف تؤدي إلى تطوير البنوك، هذه الأهداف تمس الجانب الإداري، التنموي، الاقتصادي وغيرها، كما تؤدي إلى تحديث هياكله وتكنولوجياته المستعملة، والقضاء على المشاكل التي كان يعاني منها بطرق علمية وفعالة.

- تواجه عملية خوصصة البنوك العمومية مشاكل وصعوبات ادارية، سياسية، قانونية، تنفيذية وحتى مالية واجتماعية واقتصادية وغيرها.

كما انه لتحويل ملكية البنك العمومي تطرح مشكلة تقييم هذا البنك خاصة إذا كان البنك لا يتداول أسهمه في البورصة أو كان البنك يعاني من مشاكل وأخطار كبيرة.

- عند خوصصة البنوك هناك عدة آثار اقتصادية منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، وعلى ذلك لتفادي أي خسائر ولتعزيز الايجابيات الاقتصادية لخوصصة البنوك يجب رسم الأهداف بدقة واتخاذ خطوات ومراحل للخوصصة، مع مراعاة البيئة المحيطة بالبنك من تطورات وتغيرات اقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

مما سبق نصل إلى أن خوصصة البنوك العمومية ليست هدفا في حد ذاتها، ولا يجب النظر إليها على اعتبار أنها إجراءات للتخلص من القطاع العام ببيعه، ولكنها رؤية متكاملة وعميقة للخروج

بالقطاع العام والاقتصاد القومي ككل من ظروف اتسمت بقلة الكفاءة والفاعلية المتوقعتين في ظل ما أتيح له من موارد عملاقة، إلا أن المعوقات والسلبيات والآثار غير المرغوب فيها على البنوك وعلى القطاعين سواء الاقتصادي أو المالي حال دون تحقيق النمو المنشود، وبذلك كان لخوصصة البنوك الأهداف والدوافع التي جاءت من أجل إنقاذ الاقتصاد، لتعزيز المنافسة، والتطوير، وتحسين للأداء سواء في الإدارة أو التسويق والإنتاج أو زيادة الخدمات. وبالتالي الوصول إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

ومهما كانت أساليب وطرق الخوصصة فانه يجب أن تتم وفق لقرارات حكيمة، لأن فشل عملية الخوصصة سوف يتحمله الاقتصاد القومي ككل وبهذا يجب أن تقوم العملية على تخطيط مسبق ودراسات شاملة موثقة لكامل الحقائق المقارنة بكفاءة أداء القطاعين العام والخاص.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاندماج المصرفي

تمهيـد

المبحث الأول: مفهوم الاندماج المصرفي

المبحث الثاني: أساليب ومراحل وآليات تحقيق الاندماج المصرفي

المبحث الثالث: تقييم قيمة بنك بغرض الاندماج

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار النظري للاندماج المصرفي

تمهيد

مما لا يمكن تجاهله أن الإندماج المصرفي هو أحد النواتج الأساسية للعولمة، فهو ظاهرة اقتصادية مركبة، هدفها الرئيسي هو ضمان الاستمرارية الفاعلة للبنوك المندمجة، وهو يعد أحد الأدوات البالغة الأهمية التي تستخدمها البنوك في سبيل تحقيق هذا الهدف، خاصة أن الإندماج يزيدها قوة وحجما، كما أنه يحقق لها القدرات الإبداعية والإبتكارية، والتنافسية، من أجل زيادة وقدرة البنوك على التكيف مع متطلبات الإنفتاح على العالم، والإرتباط بتيار العولمة المصرفية والتمويلية.

ويتزايد الإندماج المصرفي نتيجة لمتغيرين أساسيين من متغيرات العولمة الذين أثرا ولازال يؤثران بشكل متزايد على اقتصاديات البنوك، أحدهما إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية، والآخر يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، وهو ما دفع البنوك الصغيرة إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية؛ هذا وبالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى كتكريس ظاهرة التكتلات العملاقة، والإنفتاح على الأسواق العالمية، وكبر حجم الاستثمارات والهياكل الاقتصادية التي تحتاج إلى عمليات تمويل كبيرة وغيرها.

وبذلك فان الاندماج المصرفي يؤثر ويتفاعل مع المحيط الاقتصادي، مما يؤدي إلى حدوث آثار إيجابية يجب تنميتها وتعزيزها، وآثار سلبية تؤثر على البنوك المندمجة من جهة، وعلى الاقتصاد ككل من جهة أخرى، مما يستدعي استحضار الحيطة والحذر، وبذلك يجب أن نلم بموضوع الاندماج المصرفي بمعانيه والمؤثرات التي تؤثر فيه، وأهدافه وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل الذي سيتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الإندماج المصرفي؛

المبحث الثاني: أساليب ومراحل وآليات تحقيق الإندماج المصرفي؛

المبحث الثالث: تقييم قيمة بنك بغرض الإندماج؛

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للإندماج المصرفي.

المبحث الأول: مفهوم الإندماج المصرفي

يعتبر الإندماج المصرفي أحد المظاهر الأساسية للعولمة وتأثيرها على الاقتصاد، وبهذا فقد ارتبطت هذه الظاهرة بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خصوصا في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. وفي هذا المبحث سنتعرض لتعريف الاندماج المصرفي واسبابه ومبرراته وشروطه واهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي

عرفت مختلف القطاعات الاقتصادية أشكالا متنوعة من الاندماج والتي مست كلا من القطاع المالي والمصرفي، ومفهوم الاندماج بصفة عامة هو " إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد ، أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وكذلك قد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا إرادي "[1].

أما عن مفهوم الاندماج المصرفي فهو " قيام بنكين أو أكثر بالإتحاد و الإمتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما ونطاقا وسعة، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل، سواء من خلال تعظيم العائد والمردود والأرباح، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي، وقدرة أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المكتسبة، أو التأكيد عليها، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب ومعدل مرتفع، وبما يؤدي إلى توفير مؤكدات نجاح البنوك المندمجة "[2].

وعليه فان مفهوم الاندماج المصرفي يأتي من مفهوم إتحاد عدة بنوك فيما بينها لخلق كيان مصرفي مالي جديد، وبهذا المفهوم فإنه يمكن تعريف الإندماج المصرفي على أنه تجمع عدة شركات في شركة واحدة[3] وذلك بضم أصول الشركات المندمجة فيما بينها واختفائها أو ذوبانها في كيان واحد من جراء هذه العملية[4].

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **إندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص. 5.

[2]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 26.

[3] - Jean-Paul Piriou , **Lexique de sciences économiques et sociales**, Dictionnaires Approches, Editions la Découverte, Paris, 1996-1997, P. 57.

[4] - Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, **Lexique d'économie**, 6e édition, Dalloz, 1999, P. 309.

و الإندماج المصرفي هو " إتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد "[1].

من هذا التعريف فان الاندماج المصرفي يمكن اعتباره عملية توسع بتملك مصرف لمصرف واحد أو عدة مصارف أخرى وظهور كيان جديد سواء على المستوى الوطني او الدولي وهو على غير مفهوم الإتحاد الذي يعني إتحاد منشأتين أو أكثر مع بقاء شخصيتهم المعنوية على ماهي عليه[2].

وعلى ضوء مفهوم الاندماج المصرفي نستنتج أن الاندماج المصرفي هو العملية التي بواسطتها يتم خلق تجمع وكيان مصرفي جديد قادر على المنافسة ويعمل على نطاق واسع وذلك من خلال ضم بنك أو عدة بنوك مع بعضها. من هنا فإن الإندماج المصرفي :

- يقوم على فكرة الضم والاتحاد والتوافق.
- يتم الإندماج المصرفي بين بنكين أو أكثر و اندماجهما في كيان مصرفي عملاق.
- ينطوي مفهوم إندماج البنوك على تملك المنشأة المدمجة لأصول وخصوم المنشأة المندمجة.
- وأخيرا أن عملية الإندماج لا تقتصر على إندماج البنوك المحلية فقط بل تتعداه لتندمج عدة بنوك مع بعضها وعلى نطاق عالمي.

المطلب الثاني: أسباب الإندماج المصرفي

يشترك الاندماج المصرفي والخوصصة في كونهما نواتج العولمة ومن متغيراتها وعناصرها الأساسية، وقد ثار جدل كبير حول جدوى الاندماج المصرفي قبل خوصصة البنوك وهل من الأفضل أن تتم خوصصة البنوك قبل الاندماج المصرفي أم العكس[3].

وإذا كان هذا حال العلاقة بين الاندماج المصرفي وخوصصة البنوك فان هناك العديد من الأسباب والمبررات التي تدعوا المصارف إلى الإندماج، بعضها أسباب حاضرة والتي تؤدي إلى معالجة الإختلالات والإعتلالات القائمة، وبعضها مستقبلي باكتساب مزايا ومنافع واقتصاديات أفضل، ومن أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى لجوء البنوك لعملية الإندماج نذكر:

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 153.

[2]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مصادر التمويل**، منشأة المعارف، مصر، 1998، ص. 529.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق،ص. 159.

1- أن دافع تحقيق الربح هو أساس العمل الاقتصادي في القطاع الخاص، إذ يولد الحركة والنمو ويضاعف النشاط ، والقطاع المصرفي كغيره من القطاعات لا يخرج عن هذه القاعدة، فعملية الدمج غايتها تحقيق أرباح صافية تفوق ما كان يحققه كل بنك منفردا، كما ويترقب ارتفاع قيمة الأسهم أيضا.

2- تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير (وفورات الحجم): في النظرية الإقتصادية هناك مبدأ مفاده هو الوفورات التي يقدمها الكل على الجزئيات أو مبدأ (2+2=5) بمعنى أن الكل يفوق المحصلة الحسابية للأجزاء المكونة له، وبالتالي عند اندماج العديد من البنوك فان ذلك يؤدي إلى وفورات الحجم، وهي اما ان تكون وفورات داخلية بقدرتها على تحمل تكلفة التطوير التكنولوجي والميكنة، وكذلك استقطاب أفضل المهارات وإعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات وتنوعها والدخول في نطاق مستحدثات العمل المصرفي، فضلا عن توفير إمكانية تطوير النظم الإدارية ولوائح العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدات المصرفية للوصول إلى الحجم الأمثل للعمالة.

وإما أن تكون وفورات خارجية وذلك بإمكانيتها على توفير والحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين؛ سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمولات أو غيرها، كل هذه الوفورات تؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف ومن ثم زيادة الأرباح الصافية لكل الأطراف عن ماهو محقق لكل طرف على حدة.

3- ضيق الأسواق وضرورات النمو والتوسع: إذ تعتبر عملية الإندماج بين البنوك من أفضل وسائل النمو والتوسع خاصة في حالة ضيق نطاق الأسواق المحلية (زيادة المنافسة- إنخفاض الوعي المصرفي- إنخفاض القدرة على الإدخار- عدم توافر فرص التوظيف المناسب- ... الخ) وتقيد عملية إنشاء البنوك الجديدة من قبل السلطات النقدية داخل نطاق الدولة الواحدة؛ إذ يتيح الاندماج مع بنك آخر امتلاك سوق كبير لم يكن البنك الدامج فيها قادرا على الدخول فيها إلا بتكلفة مرتفعة، وأيضا يتيح له إمكانية الإنتشار الجغرافي السريع بدون تحمل تكلفة بدء الدخول في هذه المناطق (دراسات الجدوى- نوعية العملاء- نوعية الخدمات- إنشاء وتأسيس الفرع- إقتناء عاملين جدد- حملات دعائية وتسويقية- مزايا لجذب عملاء جدد).

4- تراجع الفرض القائل بأن الاندماج المصرفي بكل أنواعه إجراء مضاد للمنافسة، وذلك لأن الاندماج أتاح للبنوك زيادة حجمها بدرجة مناسبة تجعلها قادرة بدرجة أكبر على المنافسة العالمية وبالتالي هناك دافع كبير لدى الحكومات نسبيا لتدعيم الاندماجات المصرفية للتطوير وزيادة القدرات التنافسية للبنوك المحلية في ظل العولمة.

5- أن سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق ومن ثم التحرر من القيود أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك وبالتالي لزيادة قدراتها التنافسية فإنها تسعى إلى الإندماج المصرفي.

6- أن تزايد الإتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام البنك الواحد بما يسمى بالصيرفة الشاملة، كان من أهم الدوافع والأسباب نحو إحداث المزيد من الإندماجات المصرفية.

7- نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات المصرفية وما نجم عنها من تغير في البنوك العالمية ما اضطر معظمها إلى الاندماج المصرفي لتحسين أوضاعها.

8- الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية الذي يكون سببا مؤسسا للقيام بالإندماج المصرفي والتشجيع عليه، بهدف تنظيم الجهاز المصرفي وضمان مواكبته للهوية المنهجية التي يسير عليها الاقتصاد ومرحلة التحول التي يمر بها، فضلا عن الحفاظ على سلامة هذا الجهاز الذي هو عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة.

9- الحصول على اقتصاديات أفضل سواء في مجال الإنتاج، أو التسويق، أو التمويل، أو الكوادر البشرية على المستوى العام الكلي للمصارف والبنوك المندمجة. بما يؤهلها لأوضاع أفضل في السوق المصرفي دوليا ومحليا.

10- معالجة كافة أنواع القصور التي تؤدي إلى فائض سيولة غير مستغل وغيرها من عدم الكفاءة الاقتصادية، بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة العائد والأرباح، وهو ما يجعل البنوك المندمجة قادرة على تحسين أوضاعها التنافسية.

11- إطلاق قوى إبداع أكبر وأفضل للتعامل مع واقع جديد، واستخدام الابتكار والتحديث لزيادة قدرة البنك على الاستمرار، وعلى التوسع، وعلى النمو، وبشكل متزايد، خاصة فيما يتعلق ويرتبط بصناعة الأسواق، وصناعة المزايا التنافسية الإرتقائية التي تتيح للبنوك المندمجة قدرات أكبر وأفضل على التملك والإستحواذ على نصيب متزايد في السوق المصرفي.

12- إستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة لتحقيق واعدية عمليات الدمج، أهم هذه الأدوات: الأدوات القانونية والتشريعية، الأدوات التسويقية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات التمويلية، الأدوات الفكرية والثقافية، كل هذه الأدوات يستفاد منها في المحافظة على استمرار البنك وتوسعه ونموه، وهي بعيدة عن استخدام المنهج النمطي التقليدي[1].

13- تشير بعض المصادر إلى دوافع البنوك وراء حالات الإندماج تختلف من حالة إلى أخرى، فقد يكون الهدف منها هو خفض التكاليف (خاصة التكاليف الثابتة) فزيادة حجم الوحدة المصرفية الجديدة يجعلها أقدر على تحقيق الربح من حجم كل من الوحدتين المندمجتين، إذ كلما زاد حجم الإنتاج كلما نقصت كلفة إنتاج الوحدة الجديدة، أي أن متوسط كلفة الإنتاج تتناقص كلما زاد الإنتاج، وهذا ما يبرر عملية الإندماج[2]. وقد يكون إندماج المؤسستين الماليتين لتحقيق التكامل فيما بينها سواء في الأنشطة المصرفية أو

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص ص. 39- 43.

[2]- أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998، ص. 171.

المهارات البشرية[1] ،حيث أن اندماج مصرف ناجح محليا مع آخر ناجح محليا أو خارجيا يحقق نوع من التكامل المرغوب.

14- تأثير العولمة الذي يجعل من السهل إنتقال الأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق ومن بنك إلى بنك آخر مما جعل البنوك وخاصة الصغيرة منها أكثر عرضة لمخاطر الإفلاس والتعثر، نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة التقلبات، ومن ثم يعد الإندماج المصرفي أحد الأشكال الرئيسية لإيجاد كيانات مصرفية عملاقة قادرة على امتصاص الصدمات، من خلال تحقيق الإنتشار الجغرافي وتنوع خدماته وعدم تركزها في نشاط واحد، مما يخفض من حدة تركز المخاطر ويزيد من متانة المصرف واستيعابه للأزمات الطارئة.

15- لا تستطيع البنوك الصغيرة تبني تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال العمل المصرفي بالشكل المطلوب لارتفاع تكاليف اقتنائها، ومن ثم يعد الإندماج المصرفي أحد وسائل خفض هذه التكاليف وضمان الاستمرارية في الأسواق بالمواصفات الفنية والتكنولوجية المطلوبة.

16- فرضت إتفاقية تحرير التجارة أوضاعا تنافسية جديدة على الساحة المصرفية والمالية، وبذلك أصبحت المنافسة عالمية في داخل إقليم الدولة وخارجها، ومن هنا يأتي تبرير ضرورة الإندماج المصرفي نتيجة لفتح أسواق الخدمات المالية (بنوك- شركات تأمين- أعمال البورصات والمؤسسات العاملة في هذا النطاق) وهو واقع يجب على المصارف أن تواجهه بمختلف الأساليب لحماية الجهاز المصرفي وسلامته، ولتفادي حدوث هزات تؤثر سلبا على الثقة فيه أفضل فيما لو تركت المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها بالإفلاس والتصفية؛ وتعتبر خاصية الاندماج من أحد المبررات القوية لاتخاذ السلطات النقدية قرارات إدماج في بعض البنوك وذلك رغبة منها في إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تزيد من قوته وتدعم سلامته بما يتلائم مع المنهجية الاقتصادية السائدة في المجتمع.

17- تعتبر الحاجة لدخول المصارف إلى بعض الأنشطة والمجالات التي كانت محصورة في المؤسسات المالية غير المصرفية؛ كالحاجة إلى اقتحام مجال الوساطة في الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين، لتتنوع بذلك قاعدة خدماتها وزيادة ربحيتها ورفع إمكانية الإستفادة من الفروع القائمة وقاعدة عملائها بتقديم الخدمات الجديدة بأسعار وعمولات وكفاءة أعلى من المنافسين.

18- أصبح للمصارف التي لا تتوافر لديها القدرة على تحقيق والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل والخاصة بمعيار كفاية رأس المال، دافعا قويا لعملية الإندماج المصرفي، ومن ثم اكتساب ثقة البنوك العالمية والمؤسسات والمستثمرين الدوليين[2].

---

[1]- عبد الفتاح مراد، **موسوعة البنوك**، رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب والوثائقية المصرية، مصر، بدون تاريخ، ص ص. 8- 9.

[2]- محمود أحمد التوني، **الإندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص. 81- 84.

المطلب الثالث: شروط وضوابط ومحددات نجاح الإندماج المصرفي

إن نجاح عملية الإندماج المصرفي يتطلب تخطيطا مسبقا كي تتم العملية في أحسن الظروف وبدون إلحاق أي خطر أو ضعف بالمؤسسات البنكية، التي من شأنها أن تمنح للمؤسسات المنافسة فرص التفوق عليها بما يؤدي إلى فقدان الزبائن وضيق السوق، وعلى هذا الأساس فإن هناك مجموعة من الشروط والضوابط والمحددات لنجاح عملية الإندماج المصرفي والتي يجب أخذها في الإعتبار عند الإقدام على اتخاذ قرار الإندماج.

الفرع الأول: شروط الإندماج المصرفي

لنجاح عملية الإندماج المصرفي هناك شروط يجب أن تتوافر، نذكر منها:

1- أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الإندماج، وتوفير إطار من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بنجاح عملية الإندماج المصرفي.

2- أن يخضع قرار الإندماج لدراسات اقتصادية، وتسويقية، وقانونية، واجتماعية، وتعاونية، وإنسانية، لمعالجة أوجه الإختلالات القائمة بالفعل داخل البنوك الراغبة في الإندماج، ولإقامة توازنات حركية دافعة لنجاح العملية، ولضمان عدم تعرضه لمتاعب غير مدروسة[1].

3- أن يتم اختيار إسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها.

4- إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات وإشاعة روح الإطمئنان لكل العاملين.

5- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الإندماج المصرفي[2].

6- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الإندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية لتقليله، والبيئة الخارجية للترحيب به. ويتم وضع خطة زمنية سليمة لتنفيذ عملية الإندماج[3].

7- تحقيق الوفورات الضريبية نتيجة الاندماج المصرفي وهي مسألة تأخذ بعين الاعتبار في استخدام أرباح أو خسائر إحدى المنشأتين المندمجتين في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد[4].

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص ص. 329- 330.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 173.

[3]- محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص. 87.

[4]- فريد النجار، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص. 408.

الفرع الثاني: ضوابط نجاح الإندماج المصرفي

من الأهمية أن نبين بأن الشروط المذكورة سابقا تحتاج إلى دراسات مسبقة وضوابط محددة تحكم عملية الإندماج المصرفي السليم بدرجة عالية من الكفاءة ولعل من أهمها:

1- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي الجديد وهو ما يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الإندماج من حيث حجم الودائع، والقروض، والإستثمارات، ودرجة كفاية المخصصات، والديون المعدومة، والإحتياطيات غير الموزعة، والعمليات خارج الميزانية، وكل العمليات المتعلقة بالمركز المالي، إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهارتها وخبراتها والهيكل التنظيمي والوظيفي.

2- من الأهمية أن يسبق عملية الإندماج المصرفي دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الإندماج؛ والجدوى الإقتصادية والإجتماعية له، وذلك لكي تتحقق النتائج المطلوبة من الإندماج المصرفي، ويجب أن تلعب السلطة التنفيذية الممثلة في البنك المركزي دورا فعالا في تقييم تلك الدراسات والتحقق من سلامتها، ومدى دقة نتائجها، على أن يتم تحديد معايير الإختيار للبنوك المندمجة مع تحديد المراحل التي يجب المرور بها قبل البدء في إتخاذ قرار الإندماج، ثم تحديد إجراءات الإندماج والتمهيد له، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على آثارها المتوقعة.

3- أن تسبق الإندماج المصرفي عملية إعادة هيكله مالية وإدارية للبنوك الداخلة في عملية الإندماج، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل قبل عملية الإندماج.

4- عدم اللجوء إلى الإندماج الإجباري للبنوك إلا في أضيق الحدود، مع وجود ضرورة ملحة لذلك، وأن يحدث الإندماج في ظل الظروف العادية أو الطبيعية.

5- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الإندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها.

6- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الإندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفاد منها وإمكانية تطبيقها على حالات الإندماج المصرفي في البنوك المحلية[1].

7- القدرة على صرف العمالة غير المناسبة وهذا ما يشكل رأس مال عملية الإندماج.

8- إمكانية تبادل العمالة المطلوبة وتيسير منح تراخيص العمل للعمالة الفنية المناسبة لتسهيل قدرة المصارف على الإندماج والتوسع[2].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 173- 174.

[2]- محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص. 89.

الفرع الثالث: محددات الإندماج المصرفي

كأي قرار إستراتيجي فإن البنوك الكبيرة والصغيرة على حد السواء تسعى إلى الإندماج المصرفي بهدف التحرير الإقتصادي وإتباع اقتصاديات السوق، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، ومن هنا يتبين لنا أن صنع قرار الإندماج بين البنوك يقوم على مجموعة من المحددات الهامة، والأخذ بها من طرف القائمين على العملية لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهم هذه المحددات نذكر ما يلي[1]:

1- تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والسهر على تحقيقه.

2- سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الإندماج، خاصة فيما يخص ضرورة التأكد على موافقتها مع أهداف الكيان المصرفي الجديد الناتج وخصائصه.

3- موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الإندماج، حيث يتوجب وبشكل دقيق مهام وأدوار كل إدارة داخل الكيان الجديد في إطار الأهداف طويلة الأجل المرغوب في تحقيقها.

4- رفع فعالية الرقابة المصرفية على عملية الإندماج المصرفي، بما لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدي بالدقة الكافية وبأسلوب يتسم بالسرعة وعدم التعقيد.

5- إستمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الإندماج المصرفي ومنع حدوث الإحتكار من خلال القوانين اللازمة.

6- حجم تكاليف الإندماج المصرفي والمتمثلة في تكاليف الوكالة نتيجة للإندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الإندماج.

7- طبيعة التمويل اللازم لعملية الإندماج، حيث تتم المفاضلة بين مختلف وأفضل مصادر التمويل التي تناسب عملية الإندماج.

8- التغير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد، وتجري الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة.

9- ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد يساعد على نجاح الإندماج المصرفي، وفي نفس الوقت لابد من توافر مجلس إدارة للكيان الجديد أكثر تناسبا مع الأوضاع الجديدة بعد الإندماج المصرفي، الذي يكون قادر على زيادة ربحية الكيان الجديد ويقتنص الفرص ويزيد من القدرة التنافسية في ظل العولمة.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص. 175- 177.

المطلب الرابع: الأهداف المراد تحقيقها من الإندماج المصرفي

إن أهداف الدمج المصرفي تتنوع وتختلف بإختلاف أنواع الدمج من جانب، وباختلاف الإستراتيجية العليا الموضوعة للبنك الدامج من جانب ثاني، وباختلاف الظروف المحيطة من جانب ثالث، خاصة وأن الأهداف الحقيقية الخاصة بالدمج عادة مالا يعلن عنها، وتظل خفية سرية، وإن كانت هذه الأهداف يمكن تصنيفها إلى ثلاث أقسام رئيسية هي[1]:

القسم الأول: أهداف إستراتيجية طويلة الأجل، ترتبط بتحقيق الإستراتيجية العليا للبنك الدامج ليصل إلى قمة السوق ويكون هو القائد والموجه، وهي أهداف الهيمنة والسيطرة، وبالتالي يكون الدمج قائم على الإبتلاع بصفة رئيسية للبنوك الأخرى، واكتساب مزيد من القوة والقدرة، وبالتالي يزداد البنك الدامج توسعا، وحجما، وطاقة، وفاعلية.

القسم الثاني: مجموعة الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الأجل التي ترتبط بالسياسات المرحلية للبنك الدامج، والتي يتم بها تحقيق البناء الإداري والهيكلي للبنك الدامج، والتي ترتبط بالحصة السوقية، وباعتبارات السعة والنطاق والحجم.

القسم الثالث: مجموعة الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل التي تتعامل مع الظروف والأوضاع التنفيذية لعملية الدمج، ومع أوضاع وظروف السوق، ومع المتغيرات والمستجدات الحياتية للسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكرا، وتتبعها، ودراستها، وتحليلها، والتعامل معها، وتوجيه حركة البنك للتوافق معها.

والأقسام الثلاث السابقة هي مجمل لمجموع الأهداف التي يمكن عرض أهمها في النقاط السبعة التالية:

1- الدمج للإستكشاف:

يعد الإستكشاف الهدف الأول والرئيسي لعمليات الدمج المصرفي للبنوك الرائدة التي تتبع سياسات هجومية توسيعية قائمة على غزو الأسواق، وهو يرتبط بتوفير البيانات والمعلومات عن الأسواق المحيطة التي يرغب البنك في إختراقها والوصول إليها، ومعرفة الفرص الإستثمارية المتاحة فيها، ويتم ذلك بعمليات شراء أو احتواء و إمتصاص و إبتلاع بعض البنوك المتواجدة في السوق، من أجل إقامة شبكة المعلومات.

2- هدف التموضع:

أي أن يكون للبنك الدامج موضعا في مكان جغرافي معين، يحقق له المكانة والقدرة التأثيرية، خاصة إن كانت هناك قيود تحول دون التعرف على هذا المكان الجغرافي و الإحاطة بأسرار السوق المصرفي فيه.

[1]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، ص ص. 55- 61.

3- هدف إجراء الإختبارات التجريبية:

لا تعرف البنوك المغامرة أو المخاطرة غير المحسوبة، وبالتالي فإنها قد تلجأ إلى إستخدام الدمج لإجراء إختبارات و قياسات ردود أفعال السوق والعملاء على إدخال متغير تجريبي معين، فإذا ما كان رد الفعل إيجابي وبدون أي مشاكل قامت البنوك بالتوسع في استخدام هذا المتغير التجريبي، وأما إذا كان سلبيا ومرفوضا من جانب السوق والعملاء، تم صرف النظر عنه، وتجنب حدوث خسائر كبيرة، وبالتالي فإن استخدام البنوك الصغيرة أداة جيدة لإجراء الإختبارات ولمعرفة رد فعل المستهلكين لها قبل نشرها على باقي الفروع. وبالتالي يمكن إجراء الإختبارات التالية:

- إختبار بعض السياسات والتكتيكات والتأكد من سلامتها.
- إختبار الأوعية الإدخارية الجديدة والتأكد من مناسبتها.
- إختبار الأنشطة والخدمات الجديدة والتأكد من صلاحيتها.

4- هدف الإجتياح للأسواق العالمية وإمتلاك مزايا تنافسية فيها:

حيث يقوم البنك الدامج بتبني إستراتيجية التوسع و الإنتشار في كافة أنحاء العالم، وذلك بدمج أو إبتلاع بنوك متواجدة في هذه الأسواق، وإحلال إسمه محل إسمها، ويتم الإجتياح بذكاء ودقة، حيث يعمل البنك الدامج على الإستحواذ على بنوك رائدة وقائدة في السوق المحلي أو الدولي المراد إجتياحه، إلى جانب بنوك أخرى متوسطة الحجم وصغيرة، وبعد تهيئتهم لعملية الدمج يتم إبتلاعها الواحد تلو الآخر. ويتضمن تحقيق الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتحقق أيضا عن طريق:

- تحقيق التواجد في الأماكن المختلفة من العالم.
- تحقيق الإنتشار في الأماكن المختلفة من العالم.
- تحقيق التوزيع التناسبي للمخاطر والتوزيع النوعي للأنشطة.

5- هدف إمتلاك القوة والنفوذ وإحكام السيطرة والتوجيه للآخرين:

وهو هدف البنوك التي ترغب في إحكام السيطرة على السوق المصرفي الذي تعمل فيه، وذلك بتوجيه الآخرين إلى حسن الممارسة للأعمال المصرفية، وإيقاف أي عمليات تخرج عن العرف والتقاليد المصرفية الراسخة، وفي الوقت ذاته ضمان جدية الإلتزام و الحوكمة الذاتية، حتى يتم العمل المصرفي بالشكل الذي يتوافق مع القواعد والقوانين والأعراف المصرفية، وذلك من خلال حصول البنك الدامج على القوة، وتنميتها، وتطويرها، وترقيتها، و إستخدامها عند الضرورة وفي المجالات والأنشطة المطلوب إستخدامها فيه.

6- هدف حماية المصالح وتحقيق النمو والتوسع مع توفير فرص الإنذار المبكر عن أي تهديد محتمل يؤثر على هذه المصالح:

يساعد الإندماج على حماية مصالح البنوك المندمجة، وإعطائها الفرصة على إمتلاك القدرة على التوسع والنمو و الإزدياد، وبشكل متصاعد قوي، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة البنك على الإحساس بالسوق ورصد المتغيرات والمستجدات مبكرا مما يوفر لها فرصة الإنذار المبكر عن أي خطر متوقع أن يحدث في السوق قد يدمرها أو يهدد إستمرارها.

7- هدف التنويع والتوزيع للمخاطر والإنتشار:

يساعد الدمج المصرفي البنوك المندمجة على توسيع شبكة فروعها وزيادة قدرتها على الإمتداد إلى أنشطة متنوعة مختلفة كانت ترفض التعامل فيها من قبل، وبالتالي يستطيع البنك الدامج إعادة توزيع المخاطر، و تنويع وسائل الحماية والوقاية، وبالتالي إكتساب قدرة أعلى على مواجهة الأزمات والمواقف الصعبة.

ويعمل الإندماج المصرفي على تحقيق عدة أهداف فرعية أهمها ما يلي:

- إستيعاب المخاطر.
- إمتصاص الصدمات.
- وقف تصاعد الأزمات.
- معالجة المواقف الصعبة.
- تحقيق الفاعلية الإيجابية.

وتعد هذه الأهداف في مجموعها العام، أهداف خفية لا يعلن عنها، أما الأهداف العلنية، فهي تدور جميعها حول إكتساب اقتصاديات أفضل وأرقى من حيث: إقتصاديات الحجم، والسعة، والنطاق، وتحقيق وفورات كبيرة داخلية وخارجية تقلل التكلفة، وتزيد الربحية، وتحسن من قدرة البنك الدامج على تحقيق أرباح مرتفعة، وفي الوقت ذاته زيادة فاعلية البنك في نشر رسالته.

المبحث الثاني: أساليب ومراحل وآليات تحقيق الإندماج المصرفي

حتى تتم عملية الإندماج المصرفي بكل نجاح، فإنه يجب أن تتم وفق خطوات مدروسة ومحددة مسبقا، مع دراسة الحالات السابقة والنظريات لأخذ العبر والدروس منها، ولهذا سنخصص هذا المبحث لتقديم أساليب أو أنواع الإندماج المصرفي، ومراحله وكيفية تحقيقه والطرق المتبعة في سبيل ذلك، نظريات عروض الإندماج و العطاءات، المناهج والآليات التي يتم بها تفعيل الإندماج المصرفي. وهي كلها نقاط أساسية لرسم مسار عمليات الإندماج.

المطلب الأول: أساليب وأنواع الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي عدة أنواع أو أساليب، ولكل نوع منها دواعي استخدام، ومحاذير ومخاطر يتعين توضيحها وتوخيها، كما أنها تتنوع حسب الأهداف المنتظرة المستقبلية، وحسب توفر المعطيات، وتعدد وتنوع الظروف، وعلى هذا يمكن لنا أن نحدد أنواعا أو أشكالا للاندماج المصرفي على النحو التالي:

الفرع الأول: الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

وحسب هذا المعيار ينقسم الاندماج المصرفي إلى الأنواع التالية:

1- الاندماج المصرفي الأفقي:

يكون الاندماج أفقيا، عندما يندمج بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع الأنشطة المترابطة فيما بينها[1].غير أن له تأثير سلبي ومخاطر أهمها التأثير على المنافسة، ونمو الإحتكار[2].

2- الإندماج المصرفي العمودي:

يكون الاندماج عموديا حين تندمج شركتان تنتج كل منهما سلعة أو خدمة تتكامل مع السلعة أو الخدمة التي تنتجها الأخرى[3]، أو بالتوسع لتقديم منتجات متنوعة حيث يضم الاندماج وحدات غير متجانسة[4]. والاندماج المصرفي العمودي أو الرأسي هو الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة فروعا وامتدادا للبنك الكبير.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 162.

[2]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف،مصر، بدون تاريخ، ص. 143.

[3]- أنطوان الناشف، خليل الهندي، مرجع سابق،ص. 172.

[4]- فريد النجار، **الاندماج**، مكتب الأهرام للبحث العلمي، مصر، 2000، ص.32.

3- الإندماج المصرفي المتنوع:

وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، مثل ذلك أن يتم الاندماج بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، أي اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك[1] ، مما يثمن عملية تكامل الأنشطة بين البنوك المندمجة، والمساهمة في الحد من مخاطر التقلب في التدفقات النقدية[2].

الفرع الثاني: الإندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

يمكن تقسيم مثل هذا النوع من الاندماج إلى ثلاث أنواع هي:

1- الإندماج المصرفي الإرادي (الودي):

وهو نوع من الاندماجات الذي يتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات البنوك المشاركة في الاندماج وبهدف تحقيق مصلحة مشتركة.

2- الاندماج المصرفي العدائي (الإستحواذ):

ويتم ضد رغبة مجلس إدارة البنك المستهدف للاندماج، و يحدث هذا الاندماج عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات بنك ذو إمكانات جيدة، و لذلك فإن البنوك القوية و الناجحة في السوق تضع أنظارها تجاه هذه البنوك للإستلاء عليها و تغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانات هذه البنوك[3].

3- الاندماج المصرفي القسري:

و يتم هذا النوع من الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية إلى جعله يندمج في أحد البنوك القوية، و هنا يحمل الاندماج المفهوم الحقيقي للاندماج المصرفي.

يستخدم هذا النوع من الاندماج كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس أو التصفية[4]، لذا يجب أن يتم بصورة إستثنائية من أجل خدمة مصلحة الاقتصاد القومي بشكل عام و قطاعها المصرفي بشكل خاص[5].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 163.

[2]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 143.

[3]- عادل فريد محمود وآخرون، **موسوعة الاندماج**، الجزء الرابع، بدون دار نشر، مصر، 2003، ص.12.

[4]- عدنان الهندي وآخرون، **الدمج المصرفي**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1992، ص. 82.

[5]- محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص.76.

الفرع الثالث: الاندماج المصرفي بمعايير أخرى

يقوم هذا المدخل بتقسيم الاندماج المصرفي إلى عدة معايير و أنواع أخرى، أهمها:

1- الاندماج بالابتلاع التدريجي: و هو إندماج قائم على الغزو المتتالي لأسواق مصرفية خارجية أو داخلية، و يتم الاندماج بإبتلاع بنك آخر، من خلال شراء فرع أو فروع معينة لبنك معين، ثم بعد فترة يتم شراء بنك آخر ...، وهكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك، و ثم ابتلاع مركزه الرئيسي.

2- الاندماج بالحيازة و النقل للملكية: و ذلك من خلال شراء أسهم البنك المراد إدماجه والسيطرة عليه، ويتم ذلك بشكل تدريجي أو فجائي في ظل ظروف معينة.

3- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: و يتم من خلال امتصاص أعمال البنك بإستيعابها، وذلك من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل: عمليات محافظ الأوراق المالية، و عمليات الائتمان، و عمليات توريق الديون، و عمليات المشتقات المصرفية. و يتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ القرار بالاندماج، وبدون أي مشاكل[1].

4- الاندماج بالضم: و يقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا، فتزول الشخصية المعنوية للأول وتنتقل أصوله وخصومه إلى الثاني الذي يظل محتفظ بشخصيته المعنوية، على أن يحمل الكيان المصرفي الجديد إسمهما معا[2].

5- الاندماج بالمزج: و يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر، ليخرج لنا كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين أو البنوك المندمجة وبالتالي فإن البنك الجديد يحمل اسما جديدا وعلامة تجارية جديدة ورقما جديدا، ووضعا جديدا، ونصيبا من السوق المصرفي أكبر من الوضع القديم[3].

6- الاندماج التكاملي الامتدادي لأنشطة غير مصرفية: وهو الدمج الذي يكون بين البنوك، وبين مشروعات أخرى غير مصرفية من جهة أخرى مثل شركات الطيران والتأمين ...، يهدف هذا النوع من الدمج إلى التكامل بين هذه الأطراف بزيادة طرق التمويل والتطور والنمو والتوسع[4].

ولكل نوع من هذه الأنواع لها ضوابط تحكمها، ومحاذير يجب توخيها وتجنبها، كما أن لكل طريقة دواعي إستخدام وأسباب وأهداف خاصة حتى تحقق النتائج المبنية عليها. وحتى تتم عملية الاندماج هذه، هناك مراحل متعددة لتحقيقه وهو ما سيتم العرض له في المطلب التالي.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مرجع سابق، ص.322.

[2]- حسنى المصرى، **اندماج الشركات وانقسامها**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص. 47.

[3]- محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص.78.

[4]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص. 52.

المطلب الثاني: مراحل الاندماج وكيفية تحقيقه

إن قرار الاندماج المصرفي هو قرار ذو طبيعة هيكلية وبنيانية، ولهذا فإنه يخضع لدراسة متأنية وعميقة وشاملة الجوانب والأبعاد قبل إقرار عملية الاندماج المستهدفة واختيار الأسلوب الأمثل لذلك حتى يؤدي إلى إحداث التوازنات والتوافق الأدائي، ولنجاح عملية الاندماج المصرفي فإنها تمر بثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث ترتيب البنك من الداخل، والإعداد الجيد له، وإيجاد المفاهيم الواحدة، والضوابط والمحددات القياسية الموحدة، والقواعد الموجهة والضابطة للعمل المصرفي[1].

كما أنها تتضمن خطة للاندماج والتي تشمل الخطوات العريضة لعملية الاندماج المزمع تنفيذه وكذا السياسات الواجب إتباعها، كما أنها تتضمن مشروع عقد الاندماج من طرف إدارة البنكين الداخلين في عملية الاندماج. على أن يتضمن النقاط التالية:

- دواعي الاندماج وأغراضه ومحدداته.
- تحديد تاريخ الاندماج الفعلي لأصول وخصوم البنك المندمج.
- توضيح حقوق المساهمين الجدد في الكيان المصرفي الجديد [2] .

وبالتالي فإنه يتم في هذه المرحلة معالجة كافة الفجوات والثغرات وأوجه القصور والتضارب التي قد تكون في أي من البنكين.

المرحلة الثانية: تتضمن الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان؛ سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء، أو من جانب السوق المصرفي ككل[3].

المرحلة الثالثة: تتضمن تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج المصرفي، وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي سوف تعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج[4].

---

[1] - محسن أحمد الخضيري،**الإندماج المصرفي**،مرجع سابق، ص. 63.

[2] - محمد فريد العربي، **الشركات التجارية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2002، ص. 578.

[3] - محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص. 117.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 178.

والأهم من خلال المراحل السابقة هو أن يتم التقييم المسبق للبنك المندمج من حيث الحدود الدنيا والقصوى لتحديد سعر البنك المندمج وكيفية التفاوض والاتفاق على تلك القيمة وأساليب سداد قيمة هذا البنك المندمج.

المطلب الثالث: طرق وكيفية تحقيق الاندماج المصرفي:

يخضع الاندماج المصرفي إلى وحدة النظام والعمل، ووحدة اللوائح والقوانين، ووحدة الأجور والمزايا.... ومن ثم يمكن لنا تحديد طرق الاندماج وتقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين من الطرق هما:

المجموعة الأولى: مجموعة الطرق العشوائية الإرتجالية العفوية اللحظية:

تحدث عمليات الاندماج العشوائية في إطار عدم الدراسة، لإنتهاز فرصة سيطرة، أو لإنتهاز عوامل ظرفية إدارية سلطوية لن تتكرر مستقبلا، وهو اندماج يتحقق بقرار إداري تأخذه سلطة، ويفرض ذاته على الجميع، لهذا فهو هدف في ذاته.

المجموعة الثانية: مجموعة الطرق العملية الرشيدة:

تعتبر هذه المجموعة الطرق الوحيدة التي تستخدم في الدول المتقدمة، حيث تكون الشفافية، والعلانية، والوضوح أساس العمليات الاندماجية التي تتم بين البنوك، وأهم الطرق المستخدمة في ذلك هي:

1- الطريقة التفاوضية الاختيارية التي تقوم على التقاء إرادة بنكين أو أكثر نحو الاندماج، ومن ثم يجتمع ممثليهم ويقومون بالتفاوض من أجل إتمام عملية الاندماج[1].

2- الطريقة القسرية الإجبارية والتي تقوم على شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر ومن خلال الجمعية العمومية له يتم قرار الاندماج المصرفي وفقا للأغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية في الدولة، كما تقوم هذه الطريقة على انتهاز فرصة مرور بنك آخر بأزمة عنيفة وشرائه بمبلغ رمزي مقابل الوفاء بالتزاماته[2].

ومهما كانت الطريقة التي تتم في هذه المجموعة، فإن قرار الاندماج يخضع لدراسات عميقة وشاملة يجب تحديدها من البداية وهي تضم الجوانب التالية:

- الأهداف التي يراد تحقيقها.
- تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة.
- تحديد الطريقة التي ستباشر بها عملية الاندماج المصرفي من حيث كونها ضم أو إستحواذ أو إندماج.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، ص. 324.

[2]- محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص. 119.

- وضع ما يسمى بخطة الاندماج المصرفي والتي تنطوي على العديد من التفاصيل التي تضع قرار الاندماج الرشيد[1].

ومهما كان الأسلوب المتبع في عملية الاندماج المصرفي فإنه يجب أن يتم وفق منهج يحكم مساره واتجاهه حتى يتم نجاح العملية وسيرها في الإطار المسطر له، وهو ما سنتعرض له في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: مناهج الإندماج المصرفي

تتعدد مناهج الاندماج المصرفي وتتنوع، ويشكل كل منهج من مناهج الدمج نموذجا في حد ذاته، ويمكن لنا التعرف على أهم هذه المناهج فيما يلي:

1- المنهج الموسوعي الشامل المتكامل: الذي يتناول كافة جوانب عملية الاندماج، ويخضعها للبحث الدقيق والشامل، سواء بالدراسة أو التحليل الجيد للبنوك المزمع دمجها. ولا يدع مجال للصدفة، أو للزمن، بل يخضع الجميع له وبدون استثناءات[2].

2- المنهج التدريجي المتتابع المراحل والحلقات: وهو منهج قائم على التدرج في عملية الاندماج، وعلى استخدام سياسة الخطوة خطوة من أجل ضمان نجاحه أو معالجة كافة الاختلال التي تتواجد بالفعل لدى البنوك المندمجة، وعدم السماح بحدوث أي تأثير سلبي على الكيان المندمج منها.

3- المنهج المتجدد الابتكاري: وهو منهج يعتمد على اتخاذ أشكال جديدة، وطرق جديدة، وأساليب جديدة لتحقيق عملية الاندماج، وعدم استخدام الأساليب التقليدية المتبعة من قبل.

ويتوقف استخدام أي من هذه المناهج على طبيعة شخصية القائمين على عملية الاندماج المصرفي[3].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 179.

[2]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص. 72.

[3]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مرجع سابق، ص. 325.

المطلب الخامس: نظريات عروض الاندماج المصرفي

تشير هذه النظريات إلى أهمية عمليات الاندماج المصرفي لإعادة تخصيص الأصول وتحقيق صيغة التعاون وتحقيق المنافع الاجتماعية، ويمكن استعراض جملة من التطورات لتفسير سبب القيام بالاندماج المصرفي من خلال النظريات التالية[1]:

1- نظريات الكفاية: وتضم:

- الكفاية التفاضلية: وهي أكثر نظرية عامة لتفسير الاندماج وتعني أنه إذا كانت إدارة الشركة (أ) أكثر كفاية من إدارة الشركة (ب)، فإن الكفاية ترتفع من خلال الاندماج وما يحققه هذا الأمر من أهداف ومكاسب إجتماعية، ومن أهداف ومكاسب شخصية في الوقت نفسه، وبالتالي يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد بفضل القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج. ولهذا فانه إذا تم تنفيذ هذه النظرية حرفيا فلن يكن هناك سوى شركة واحدة فقط في الاقتصاد تضم شركة ذات كفاءة إدارية.

فمن خلال هذه النظرية نستنتج أن البنك المستهدف هو الذي يعاني عجز في الكفاءات الإدارية والبنك الدامج هو الذي لديه موارد إدارية كفأة فائضة.

ب- الإدارة غير الكفأة: هناك تشابه كبير بين نظرية الإدارة غير الكفأة ونظرية الكفاءة التفاضلية، فالإدارة غير الكفأة لا تؤدي المهام المطلوب منها، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى.

وهكذا فان نظرية الكفاءة التفاضلية تكون أساس للإندماج الأفقي وبالعكس فان نظرية الإدارة غير الكفأة تكون أساس للإندماج بين الشركات ذات الأعمال غير المترابطة ببعضها البعض.

- نظرية التعاون التشغيلي:

يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي ترتكز على التعاون التشغيلي على وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة. وأنه قبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل عند مستويات معينة من النشاط لا تحقق وفورات الحجم الأساسية، وتنشأ وفورات الحجم في حالة عدم القدرة على تجزئة بعض الموارد مثل المعدات والنفقات العامة والتي تقدم عوائد متزايدة إذا ما تم توزيع تكلفتها على عدد كبير من وحدات المخرجات، وهكذا ففي عمليات التشغيل الصناعي نجد أن الاستثمار المكثف في الآلات والمعدات ينتج عنه ضرورة توافر اقتصاديات الحجم.

فاتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيق أكثر تأثيرا للمستويات المختلفة، مما يثير جدلا في أنه يمكن تجنب تكاليف الإتصال والأشكال المختلفة من المساومة عن طريق الاندماج الرأسي.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **إندماج وخصخصة البنوك**، مرجع سابق، ص ص. 41- 53.

- نظرية التنويع المحض:

يكون للتنويع قيمة مهمة لعدة أسباب منها الحفاظ على رأس مال المنشأة والسمعة والمزايا المالية والضريبية.

فبالنسبة لموظفي الشركة فإنهم يحتاجون إلى القيام باستثمارات خاصة بالشركة، فمعظم المعرفة التي اكتسبوها يمكن أن تكون ذات قيمة بالنسبة للشركة ولكنها غير ذات قيمة بالنسبة للآخرين، حيث أنهم يستطيعون تقديم إنتاجا أكبر في وظائفهم الحالية أكبر من إنتاجهم في شركة أخرى، وهذا راجع إلى تخصصهم المعرفي، لذا يفضلون الاستقرار في وظائفهم، والتنوع يمكن أن يقدم التأمين الوظيفي للمديرين والموظفين وفرص الترقي وبالتالي إلى تكاليف منخفضة.

في النظرية الحديثة للمنشأة يتم تجميع معلومات عن العاملين بالمنشأة بمرور الزمن، تستخدم لاختيار الموظف للوظيفة التي تناسب إمكانياته، كما يضمن التنويع التحويل السليم والجيد لأنشطة الشركة مع استمرار فرق العمل والتنظيم.

كذلك يمكن للتنويع أن يساهم في الاحتفاظ برأس المال الممثل للشهرة التي تختفي عند تصفية الشركة، كما يساهم في زيادة طاقة الدين بالشركة وخفض القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية.

4- نظرية التعاون المالي:

إن عمليات النمو عن طريق الاندماج قد تكون أفضل من النمو عن طريق زيادة رأس المال بإصدار أسهم عادية بعلاوة إصدار حيث تخضع العلاوة في بعض الدول للضريبة. وهناك سبب آخر وهو أنه بينما قامت معظم الشركات المندمجة بالاستحواذ في مجال التشغيل إلا أن التعاون الإداري ظاهر جدا في الاندماجات التي تتم بين منشآت الأعمال المتشابهة لأن تحويل القدرات الإدارية يكون أسهل في هذه الحالات.

5- نظرية المنشآت المسعرة بأقل من قيمتها الحقيقية:

من أسباب إنخفاض القيمة إلى أقل من قيمتها الحقيقية هو أن الإدارة لا تقوم بتشغيل الشركة بأقصى طاقة لديها ويكون ذلك شكل من أشكال نظرية عدم الكفاية الإدارية.

ومن الأشكال الأخرى لنظرية التسعير بأقل من القيمة الحالية، هو الفرق ما بين القيمة السوقية للأصول وتكاليف استبدالها، ومن الأسباب التي تسبب هذا الفرق هو التضخم واحتمالات حصوله. لأنه من المحتمل أن يتسبب في ارتفاع تكاليف الاستبدال الحالية للأصول إلى معدلات أعلى من القيمة الدفترية التاريخية المسجلة.

6- نظرية المعلومات والإشارات:

أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض العطاءات تتجه نحو إعادة التقييم لأعلى، حتى إذا فشل العرض المقدم، لأن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض العطاء، وبذلك تستمر عملية إعادة التقييم.

7- نظرية القوة السوقية:

من أهم الأسباب التي تكون وراء الاندماج هو زيادة نصيب الشركة في السوق، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الزيادة سوف تحقق اقتصاديات الحجم أو التعاون، والتي تمت مناقشتها سابقا، أو أنها ستكون أكبر ولها نصيب أوفر في السوق، وهذا ما تناقشه نظرية القوة السوقية، التي تعطي لعملية الاندماج زيادة نصيب وقوة حجم للبنوك والشركات المندمجة داخل السوق بالنسبة للشركات الأخرى.

8- نظرية الاعتبارات الضريبية:

قد يكون الحافز الذي يكمن خلف الاندماج هو فرص تخفيض الضريبة. فمن خلال ترحيل الشركة لخسائر التشغيل الصافية والإئتمان الضريبي لشركة أخرى، فإنه سوف يتحقق لها مكاسب إيجابية، وترث المزايا الضريبية المرغوب فيها، بشرط استمرارية المصلحة والتي تتحقق من خلال شرطين هما:

الشرط الأول: يجب أن يتم الاستحواذ لأغلبية الشركة المستهدفة مقابل أسهم الشركة الدامجة.

الشرط الثاني: يجب أن يكون للاندماج غرض تجاري قانوني، ويتم تحقيق هذا المطلب عندما تستمر عمليات الشركة المستهدفة ويرجع ذلك إلى استمرارية الشركة.

نستنتج مما سبق أن هناك نظريات عديدة لتوضيح أسباب القيام بالإندماج، فنظريات الكفاية تدل على منافع اجتماعية من عمليات الاندماج بالإضافة إلى مكاسب للمشاركين.

أما نظرية الكفاية التفاضلية تدل على مكاسب عن طريق تحسين الكفاءة، وتشير نظرية عدم الكفاية الإدارية إلى أن الإدارة المستهدفة غير كفؤة وأن أي إدارة أخرى يمكنها تقديم أداء أفضل وهذا يوضح بعض أسباب الاندماج بين الشركات التي تعمل في أنشطة متنوعة.

كما قدمت نظرية الوكالة ونظرية التعاون التشغيلي والتعاون المالي والتقييم بأقل من القيمة الحقيقية والاعتبارات الضريبية، أسباب أخرى لعملية الاندماج.

المطلب السادس: آليات الإندماج المصرفي

تعتمد البنوك والمصارف على تقنيات متطورة لتأكيد حضورها وجاهزيتها، وهو ما جعل قرار الدمج فيها يعتمد على أعلى درجات: الاستعداد، و الجاهزية، والقدرة على التنفيذ، وعدم الارتداد مرة أخرى، وبالتالي استخدام آليات للدمج تتصف بالتالي[1]:

الصفة الأولى: الأمان المطلق:

من حيث عدم قابلية حدوث خطر الإغلاق للبنك، باستخدام آليات قد ينجم عنها مشاكل، أو تحدث عنها أزمات. ومن ثم يتعين أن تكون هذه الآليات المستخدمة تتصف بالأمان المطلق، وأن تكسب البنك قدرة أكبر على العمل.

الصفة الثانية: المناسبة لعملية الدمج:

أي أن تكون الآليات مرتبطة بما هو مطلوب تحقيقه من أشكال الدمج، وما هو مطلوب الوصول إليه عبر الدمج، فالدمج ليس أكثر من وسيلة، وهو في الوقت ذاته أداة جيدة لإحداث النمو والتوسع والاستمرار.

الصفة الثالثة: الرشادة:

يجب أن يكون المردود المتحقق أكبر من المصروف المنفق على عملية الاندماج، وهو أمر بالغ الأهمية.

وعلى هذا يخضع الاندماج بين البنوك لآليات تعمل وفق حسابات بالغة الدقة، شديدة الحساسية، حتى يأتي الكيان المندمج واعدا ومجزيا، ويتم تصنيف آليات الاندماج إلى نوعان هما:

النوع الأول: آليات عامة تستخدم في جميع عمليات الاندماج المصرفي، وهي آليات سبق استخدامها وتطبيقها وتعتمد على الكفاءة المالية والقدرة التمويلية والتفاوضية والمركز التسويقي للبنوك المندمجة وقدرة عناصر الجذب وحجم المكاسب المتوقعة من عملية الاندماج.

النوع الثاني: آليات خاصة تستخدم في بعض عمليات الاندماج المصرفي ذات الطبيعة الخاصة، وهي آليات قائمة على نظم الاستخبارات الاقتصادية بجمع البيانات والمعلومات واختراق البنوك الأخرى، ومعرفة ما يتم داخلها وحقيقة أوضاعها الداخلية، وما يحدث فيها بالفعل، وعناصر القوة الحقيقية التي تحوزها ومجالات الضعف التي تعاني منها، والنواحي الشخصية لمتخذي القرار فيها.

ومن خلال هذين النوعين من الآليات يتم التخطيط الذكي للقيام بعمليات الاندماج.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص ص. 89- 90.

المبحث الثالث: تقييم قيمة بنك بغرض الإندماج[1]

عند تقييم قيمة البنوك بغرض الإندماج فيجب أن يرى أن التقييم هذا يكون باعتبار أن البنك المندمج سوف يستمر في عمله دون أن تتم تصفيته أو تغيير لوظائفه، وبذلك فإن الهدف من الاندماج بين البنوك هو طبعا التوسع في المشاريع، كما يمكن اعتباره فرص للإستثمار خاصة إذا أخذ الاندماج مفهوم الاستحواذ وبذلك يمكن تقييمه وفقا لذلك. فعملية الإندماج والإستحواذ بين البنوك تقوم على أساس توافر فرص النجاح في تعظيم ثروة الملاك (حملة الأسهم) لكل من البنكين، وهو ما يعبر عنه اقتصاديا بالمعادلة: 2+2 =5 ، بمعنى أن نتائج قيمة البنكين بعد عملية الاندماج تفوق قيمة كل بنك على حدة. وتنتج الزيادة في القيمة من خلال بعض المزايا التي يمكن أن تتحقق من خلال الاندماج مثل:

- الزيادة في الأرباح الناتجة عن زيادة وتحسين الأصول المكتسبة.
- تحسين التسعير.
- الإنخفاض في تكلفة التشغيل للوحدة.
- فرص الدخول في أسواق جديدة.
- نمو الودائع الأساسية.
- التعامل مع عملاء جدد.

ويجب إدخال كل هذه العوامل في تحليل السعر الذي يجب أن يدفعه البنك الدامج مقابل البنك المستهدف أو في تحليل أدنى سعر يمكن أن يقبله البائع.

وقبل حساب سعر الشراء يقوم كل من البائع والمشتري بتقييم العوائد والمخاطرة لدى الطرف الآخر، وذلك باستخدام البيانات المالية التاريخية، والتي سبق ذكرها في الفصل الأول من البحث، إلا أن المساهمين في البنك المستهدف يركزون على العلاوة الإضافية في سعر السهم والتي تنتج من الإعلان عن الاندماج عادة، وهذه العلاوة تعبر عن الزيادة المحققة من القيمة نتيجة هذه الصفقة. إضافة إلى ذلك فان المحللين الاقتصاديين والمصرفيين يستخدمون عدة أساليب متنوعة لتقدير السعر العادل. من بين هذه الأساليب نذكر ما يلي:

المطلب الأول: علاوة القيمة الدفترية

ينصح العديد من المصرفيين والمحللين باستخدام القيمة الدفترية كأساس لتسعير الأسهم عند الاندماج المصرفي، وتتحدد القيمة الدفترية للسهم الواحد عن طريق قسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **إندماج وخصخصة البنوك**، مرجع سابق، ص ص. 121- 130.

وتركز القيمة الدفترية لحقوق الملكية على القيم الموجودة في ميزانية البنك والتي تساوي:

القيمة الدفترية لأصول البنك – القيمة الدفترية لخصوم البنك.

ويتم إضافة علاوة للقيمة الدفترية للسهم وذلك عند إتمام صفقة الاندماج المصرفي، على أن تتم مقارنة علاوة القيمة الدفترية في صفقة معينة مع سعر السهم المعروض على المساهمين في البنك المستهدف لعملية الاندماج المصرفي ومع القيمة الدفترية لأسهم البنك المستهدف.

فإذا افترضنا أن:

س س: هو سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف.

ق د: هو القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.

فإن علاوة القيمة الدفترية تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{علاوة القيمة الدفترية} = \frac{\text{س س} - \text{ق د}}{\text{ق د}}$$

فإذا كانت القيمة الدفترية لسهم البنك المستهدف هي 20000 دج مثلا ويعرض البنك الدامج 26000 دج للسهم فإن:

$$\text{علاوة القيمة الدفترية} = \frac{20000 - 26000}{20000} \times 100 = 30\ \%$$

على أن تتم مقارنة هذه العلاوة إن أمكن بعمليات الاندماج الناجحة الأخيرة والتي حدثت قبل عرض الاندماج الحالي لمؤسسات مصرفية مماثلة، واستنتاج السعر العادل للبنك المستهدف إذا تم تطبيق نفس العلاوة، والتي تعبر عن الزيادة عن القيمة الدفترية الممنوحة لحملة أسهم البنك المستهدف.

ويتحدد سعر السهم السوقي للبنك المستهدف باستخدام العلاوة الممنوحة في ظل صفقات إندماج لبنوك مناظرة والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر السهم السوقي} = \left| \frac{\text{سعر السوق للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} \right|_{\text{للصفقات المناظرة}} \times \text{القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.}$$

فإذا كان متوسط العلاوة (الزيادة) على الصفقات المقارنة هو 80 % فإن متوسط سعر الشراء وفقا لمضاعف القيمة الدفترية سوف يساوي 1,8 ، وحسب المثال السابق فإن سعر الصفقة للبنك المستهدف يجب أن تساوي 36000 دج وهي نتيجة لـــ : 1,8 × 20000 دج.

كما ويمكن أن تتضمن شروط الإندماج عملية تبادل الأسهم من خلال حصول مساهمي البنك المستهدف على عدد مناسب من أسهم البنك الدامج وحسب نسبة الاستبدال التي تتحدد كما يلي:

$$\text{نسبة الاستبدال} = \frac{\text{سعر السهم السوقي للبنك المستهدف}}{\text{سعر السهم السوقي للبنك الدامج}}$$

$$= \frac{\text{القيمة الدفترية لسهم البنك المستهدف} \times (1 + \text{العلاوة})}{\text{سعر السهم السوقي للبنك الدامج}}$$

وهكذا فإننا نلاحظ أن النقطة الأساسية لهذا المدخل هي أن القيمة الدفترية يمكن أن تكون مضللة لأن القيمة السوقية للأصول والخصوم ربما تختلف بصورة كبيرة عن تلك التي تظهر في القوائم المالية الدفترية، كذلك يتم تجاهل الأنشطة خارج الميزانية، وكذلك العلاقة بين معدل العائد الذي يمكن أن يكسبه البنك الدامج والمخاطر الكامنة.

وبصفة عامة يمكن تبرير العلاوة أو الزيادة عن القيمة السوقية التي يحصل عليها البنك المستهدف عندما تكون العوائد المتوقعة أكبر من المخاطر الملازمة، أو عندما يقدم البنك المستهدف مزايا تكون غير قابلة للقياس المباشر.

المطلب الثاني: مضاعف سعر السهم لربحيته

في حالات الاندماج المصرفي فإن العديد من المحللين يفضلون التركيز على المكاسب بدلا من قيم الميزانية عند تقديرهم لسعر السوق الذي يتم دفعه لمساهمي البنك المستهدف، وعليه فإن المتغير الأساسي هو ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف.

يتضمن هذا المدخل في التقييم حساب متوسط سعر الشراء إلى نسبة المضاعف وذلك لصفقات إندماج ناجحة لأنواع مشابهة من البنوك، وباستخدام متوسط نسبة المضاعف في صفقات الاندماج المشابهة الناجحة والأخيرة وربحية السهم الواحد للبنك المستهدف، فإنه يمكن التوصل إلى سعر السهم لصفقة الاندماج الحالية والذي يتحدد كما يلي:

سعر السهم السوقي للبنك المستهدف = | سعر السوق للسهم / ربحية السهم الواحد | للصفقات المناظرة × ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف

وفي هذه الحالة، فان العلاوة تساوي:

العلاوة لربحية السهم الواحد = سعر السهم السوقي - ربحية السهم الواحد / ربحية السهم الواحد

ونسبة الإستبدال تساوي = سعر السهم السوقي للبنك المستهدف / سعر السهم السوقي للبنك الدامج

= ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف (1 + العلاوة) / سعر السهم السوقي للبنك الدامج

ولتوضيح عملية التقييم هذه فإننا نفرض أن سعر السهم المنفذ في صفقة اندماج حديثة هو 80000 دج وكانت ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف في هذه الصفقة 10000 دج، وكانت ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف في الصفقة الجاري دراستها هي 6000 دج.

فان حساب سعر السهم الذي يمكن تنفيذ الصفقة الحالية التي يتم دراستها يتم تحديده كما يلي:

سعر السهم السوقي للبنك المستهدف = | 80000 / 10000 | للصفقات المناظرة × 6000 = 48000 دج

وتكون العلاوة = 6000 – 48000 / 6000 = 7 دج

وإذا تم الإتفاق على استبدال الأسهم بين البنك الدامج والبنك المندمج وكان سعر السهم السوقي الدامج هو 120000 دج

فان نسبة الاستبدال = 6000 × (1 + 7) / 120000 = 0,4

بمعنى أن حملة الأسهم في البنك المستهدف سوف يحصلون على أربعة أسهم من البنك الدامج مقابل كل عشرة أسهم مما يملكونه.

وبالرغم من أن المحللين يفضلون هذه الطريقة إلا أنها لا تخلو من نقاط الضعف المتمثلة في:

أ- إستخدام ربحية السهم الواحد عن آخر سنة فقط في حساب المضاعف، على الرغم من أن المقياس المناسب للربحية يجب أن يعكس تقلبات الأرباح التي تقدم مؤشرات عن المخاطر التي تحيط بعمليات البنك.

ب- أن فكرة ربحية السهم الواحد في الفترة المناسبة تكون غير واضحة، فربحية السهم الواحد للعام الحالي ربما تكون مختلفة تماما عن ربحية السهم الواحد للأعوام السابقة، وعليه فإن المحللون يجتهدون في حل هذه المشكلة باستخدام متوسط مرجح لأرباح السهم التاريخية خلال عدة سنوات واستخدام هذا المتوسط في التنبؤ بالقيمة المتوسطة لربحية السهم الواحد في المستقبل القريب.

المطلب الثالث: التسعير وفقا لسعر السهم السائد

تقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف مع سعره السائد في السوق.

هذه الطريقة وإن كانت إحدى حلول عمليات التقييم والتقدير إلا أنها غير دقيقة بإفتراضها أن سعر السهم الجاري يعكس بكل دقة القيمة السوقية. وهذه طبعا لا يعكس الواقع العملي في أعمال البنوك[1].

المطلب الرابع: العائد على الإستثمار

ينظر هذا المدخل في التقدير إلى عملية شراء أسهم البنك على أنها عملية إستثمار، لذلك يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك المستهدف مع القيمة الجارية لحقوق الملكية، فإذا كانت القيمة المخصومة أكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين، فإن ذلك يعني أن صافي القيمة الحالية لعملية شراء أسهم البنك المستهدف سوف تكون إيجابية ويحقق الإستثمار فيه الحد الأدنى من العائد المطلوب.

وتتحدد حقوق الملكية المتوقعة من خلال التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية لمدة عشر سنوات على الأقل، وكلما طالت الفترة المستخدمة كلما زادت القيمة المقدرة خاصة إذا كانت التدفقات النقدية إيجابية. هذا التحليل لم يشمل سوى التدفقات النقدية المحققة لهذا فهو يعتبر المدخل الأقل إستخداما عند البائعون

[1]- طارق عبد العال حماد، **إندماج وخصخصة البنوك**، مرجع سابق، ص ص. 121- 130.

الذين يملكون القوة السوقية المناسبة، إلا أن المشترون فيستغلون هذا التحليل لتقييم الزيادة الاقتصادية الفعلية والتي يمكن تبريرها في صورة العائد المطلوب على الاستثمار[1].

المطلب الخامس: التقييم المستند على العوائد[2] :

التقييم المستند على العوائد يرتكز على القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية والتقييم من خلال رسملة العوائد.

أ- القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية:

حيث يتم تقدير قيمة البنك المندمج من خلال احتساب القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية. وهنا تنشأ ثلاثة إحتمالات ممكنة وهي:

الحالة الأولى: عدم النمو في التوزيعات : وتحسب القيمة كالتالي:

$$P_o = \frac{D_o}{Ke}$$

حيث : P_o : السعر الحالي للسهم

D_o : التوزيعات الحالية للسهم

Ke : معدل العائد المطلوب للسهم

الحالة الثانية: معدل النمو الثابت للتوزيعات: وتحسب القيمة الحالية كالتالي:

$$P_o = \frac{Do(1+g)^1}{(1+Ke)^1} + \frac{Do(1+g)^2}{(1+Ke)^2} + \dots + \frac{Do(1+g)^n}{(1+Ke)^n}$$

حيث: g : معدل النمو الثابت للتوزيعات

$Do(1+g)^1$: توزيع العام الأول

$Do(1+g)^n$: توزيع العام الأخير n .

ويمكن تبسيط المعادلة السابقة بشرط ثبات معدل نمو التوزيعات وأن يكون سعر الخصم(Ke) أكبر من معدل النمو (g) ، فتصبح العلاقة كالتالي:

$$P_o = \frac{D_1}{Ke - g}$$

---

[1]- عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 191.

[2]- نفس المرجع، ص ص.180- 181.

الحالة الثالثة: تغير معدل نمو التوزيعات: ويتم احتساب القيمة الحالية كالتالي:

$$P_o = \frac{D_1}{(1+Ke)^1} + \frac{D_2}{(1+Ke)^2} + ... + \frac{D_n}{(1+Ke)^n}$$

حيث D_1 : توزيع العام الأول، D_2: توزيع العام الثاني، ..... وهكذا.

وعلى الرغم من سهولة وانتشار هذا الأسلوب إلا أنه يواجه بعدة صعوبات أهمها:

1- صعوبة تقدير العوائد المستقبلية لعدد السنوات المطلوبة، والتي يستند عليه حساب القيمة.

2- صعوبة حساب المعدل المناسب لسعر الخصم (العائد المطلوب).

3- لا يأخذ في الإعتبار معدل العائد الأمثل الذي يعكس إمكانات تطوير وتحسين إدارة الأصول، خصوصا بعد الاندماج.

ب- التقييم من خلال رسملة العوائد:

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب سهولة في تحديد القيمة باستخدام فكرة معدل العائد الذي يطلبه المستثمر مقدما على رأس المال المستثمر وفقا لدرجة مخاطر الصناعة ومستوى الرافعة المالية.

ويتم تحديد القيمة من خلال دراسة وفحص أرقام العائد للسنوات الخمس الماضية على الأقل واحتساب متوسط العائد، ثم يتم ضرب متوسط العائد في مقلوب معدل العائد الذي يطلبه المستثمر للوصول إلى تحديد القيمة. هذا الأسلوب يتطابق إلى حد ما مع مفهوم مضاعف الربحية في تحديد قيمة السهم الذي سبق الإشارة إليه.

المطلب السادس: التقييم المستند على الأصول

التقييم المستند على الأصول يقوم على حساب القيمة الواقعية للأصول الظاهرة بالميزانية، بعد استبعاد القيمة الدفترية أو تعديلها، وذلك من خلال التقييم المنفصل لكل أصل على حدة لإستبعاد الفجوة بين قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية وقيمتها السوقية؛

كما يلزم إعادة تعديل قيمة محفظة قروض البنك المندمج في حالة التزام البنك بسياسة متحفظة في تكوين مخصصات القروض، حتى لا تظهر قيمة تلك الأصول بأقل من قيمتها الواقعية.

ويتم تقييم صافي قيمة الأصول بالنسبة للسهم وفق العلاقة: $\frac{\text{قيمة الأصول}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$.

هذه العلاقة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تقييم أوضاع البنك وإمكانية تعرضه للإستحواذ. فعندما تكون نسبة القيمة السوقية للسهم إلى صافي قيمة الأصول أقل من الواحد الصحيح يعد ذلك مؤشرا إلى أن البنك عرضة للإستحواذ.

المطلب السابع: التقييم المستند على العوائد والأصول

ويتضمن أسلوب الرسملة المزدوج للأرباح، الذي تعتمده البنوك المندمجة، آخذة في الحسبان العوائد والأصول معا. وهي طريقة معقدة نوعا ما. وتقوم عملية التقييم حسب هذا الأسلوب على عدة خطوات كما يلي:

1) دراسة أداء البنك للفترة الماضية (في الغالب خمس سنوات على الأقل).

2) حساب متوسط العائد أو العائد الثابت خلال تلك الفترة.

3) تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر في:

أ- الأصول الملموسة في فئة المخاطرة مثيلة (بالنسبة للصناعة المصرفية).

ب- الأصول غير الملموسة.

4) تقييم الأصول الملموسة.

5) حساب الأرباح الناتجة من الأصول الملموسة من خلال حاصل ضرب معدل العائد المقبول على الأصول الملموسة مضروبا في قيمة الأصول الملموسة (الخطوة 4).

6) يتم طرح الأرباح الناتجة من الأصول الملموسة من العائد الثابت (الخطوة 2) للحصول على الأرباح الناتجة من الأصول غير الملموسة.

7) يتم رسملة العوائد الناتجة من الأصول غير الملموسة عن طريق قسمتها على معدل العائد المقبول على الأصول غير الملموسة (الخطوة 3- ب).

8) وأخيرا يتم جمع قيمة الأصول الملموسة (الخطوة 4) + الأصول غير الملموسة للوصول إلى القيمة الكلية لتقييم إجمالي العوائد والأصول[1].

من خلال هذا المبحث نستنتج أن عملية التقييم ليست عملية سهلة. وأن السعر النهائي للبنك المستهدف يرجع بالدرجة الأخيرة إلى عملية التفاوض، إلا أن التقييم أو تحديد قيمة البنك المندمج سوف تقدم الحدود الدنيا أو القصوى لتحديد سعر البنك المندمج. وبما أن البنوك تواجه العديد من المخاطر من أجل تحقيق عائد مناسب، فإنه من الضروري أيضا قياس حدود هذه المخاطر لمواجهة المتغيرات

[1]- المرجع السابق، ص ص. 182- 184.

والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، كما أنه يلزم قبل إجراء التقييم أن تكون هناك دراسة فاحصة للسياسات المحاسبية للبنك المندمج خاصة التي تتعلق بتقييم الأصول، توزيع الأرباح والاحتياطيات، والى غير ذلك.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للإندماج المصرفي

حتى يتم تقييم برامج الاندماج المصرفي يجب معرفة إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي وما مدى تأثيره على الاقتصاد ككل. وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث، فإذا كانت مزايا الاندماج المصرفي تؤول إلى تحقيق كل من اقتصاديات الحجم الكبير و الوفورات، وزيادة قدرة البنك على القدرة التنافسية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض التكاليف، فإنه أيضا يحمل في طياته سلبيات يجب أن تأخذها الأنظمة الاقتصادية بكل حذر ذلك أن فتح شهية البنك الدامج لإبتلاع البنوك المستهدفة، قد يؤدي إلى الاحتكارات وما قد تسببه من اختلالات توازنية، وفقدان روح الابتكار والتطور وغيرها من السلبيات لهذا يجب تحليل وتقييم برامج الاندماج المصرفي حتى يتم التخلص أو التقليل من سلبياته ودراسة كل من الصعوبات والمعوقات التي تحوم حوله.

المطلب الأول: إيجابيات الاندماج المصرفي

إن استمرار عمليات الاندماج واتساعها، سببه المزايا والمكاسب المتحققة من عمليات الاندماج المصرفي، حيث أن هناك العديد من المزايا التي تعود على البنوك المندمجة، والتي من بينها المزايا التالية:

1- تحقيق وفورات الحجم الكبير وما يسمى وفورات النطاق أو الحكم حيث تتحقق الوفورات التالية عند حدوث الاندماج المصرفي[1] :

- الوفورات الداخلية: الناتجة عن مزج عمليات تكنولوجيا المعلومات للبنكين المندمجين والعمليات الخلفية الأخرى، وإمكانية التوسع في الإعتماد على الميكنة والحاسب الآلي في نشاط البنك والتي يستطيع البنك الكبير الحجم الناشئ بعد الإندماج المصرفي أن يستوعب تكلفتها، وهو ما ينعكس إيجابا على سرعة ودقة تنفيذ العمليات المصرفية.

[1]- محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي** ، مرجع سابق، ص. 99.

- الوفورات الإدارية: الناتجة من إمكانية جذب واستقطاب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها وتوفير الخدمات اللازمة لها، مما ينعكس إيجابيا على حجم العمل وتكاليف آدائه وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى أداء العمليات و تفعيل الرقابة الداخلية المصرفية.

- الوفورات الخارجية: الناتجة من إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة للعمولات وغيرها، والذي يعود لحجم الأموال الخاصة بالبنك وملاءته وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى.

- الوفورات الضريبية: وهي تتحقق نتيجة للاندماج المصرفي، حيث يمكن للكيان المصرفي الجديد إستخدام أرباح أو خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد[1].

بل ونضيف أن عملية الاندماج المصرفي عندما تتم من خلال شراء الأسهم، من شأنها أن تولد المزيد من الوفورات الضريبية، لأن تمويل العملية عادة ما يتم من أموال مقترضة، يتحقق من ورائها عائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية. هذا فضلا عن الوفورات الضريبية لفوائد تلك القروض، والزيادة في قسط الإهلاك نتيجة لإعادة تقييم الأصول المشتراة، بل وإن الإهلاك قد يتم باستخدام القسط المتناقص بما يؤدي إلى زيادة القيمة الحالية للوفورات الضريبية[2].

- تحقيق الوفورات المالية: الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الإستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد الناشئ.

2- زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج وتوسيع حجم الفروع القائمة وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر وعدد عملاء أكثر ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الإنتشار الجغرافي.

3- إتاحة فرصا أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال، ويمكن تخفيض قيمة النقد المتواجدة في خزائن الفروع وتوظيفها للحصول على عائد وربحية أعلى حيث تتاح فرص أكبر لزيادة التسهيلات للعملاء.

4- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية.

5- مع تنامي الأرباح وازدياد معدلات العائد على الأصول، وارتفاع ربحية الأسهم، يزداد حرص المساهمين على الاحتفاظ بالسهم الخاص بالبنك المندمج، ويزداد الإقبال عليه، ويرتفع سعره في البورصة، ويزداد الاهتمام الجماهيري به، ويزداد معه إحساس الجماهير بالأمان في مستقبل هذا البنك المندمج، ومن هنا يزداد إيداعهم فيه، وتعاملهم معه واقتراضهم منه، وتصبح معهم العلاقة علاقة استثمارية تجمع بين العلاقة الشخصية والارتباط الاستثماري.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 169.

[2]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول: التوريق، مرجع سابق، ص. 144.

6- زيادة قدرة البنك على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي للبنك، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات والمواقف المفاجئة و الطارئة، وقدرته في الدخول في عمليات مخاطرها المحسوبة مرتفعة.

7- زيادة قدرة البنك على تحقيق التشابك القطاعي ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يساعد كل منها على تحقيق أهدافه، وفي الوقت ذاته إيجاد العلاقة الإرتباطية والتفاعلية ما بين القطاعات المختلفة بعضها البعض، والسيطرة عليها وتوجيهها وفقا لمصلحة البنك ومقتضيات مكاسبه.

8- زيادة قدرة البنك على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وعلى توفير عناصر كفاءة فنية وإدارية سليمة قادرة على التعامل مع متطلبات الدورة الاقتصادية، سواء كانت في مرحلة الرواج، أو الإنكماش ، أو الركود، أو الإنتعاش، ومن ثم تحقيق تطوير تشغيلي دائم ومستمر، واكتساب قوة دفع ذاتي للكيان المندمج ومرونة عالية للتكيف مع المتغيرات والمستجدات[1].

9- من المزايا التي يقدمها الاندماج المصرفي لملاك المنشأة المندمجة أنها تتيح لهم فرصة لتحقيق المكاسب، التي تتحقق من انتقال ملكيتهم إلى المنشأة المندمج فيها بكل إمكانياتها وفرص نجاحها ونموها نتيجة للوفورات الاقتصادية.

وإذا كان الإندماج من خلال شراء الأسهم، فإن السعر الذي يُشترى به السهم عادة ما يزيد عن سعر السوق، وذلك كسبيل لإغراء حملة الأسهم لبيع أسهمهم؛ وملاك المنشأة المندمج فيها حققوا أيضا مكاسب من الوفورات الاقتصادية[2].

10- تعتبر عمليات الاندماج المصرفي طريقة أقل تكلفة للنمو بدلا من إقامة بنك جديد[3] (خاصة عندما تكون الإدارة ضعيفة في البنوك المندمجة).

11- زيادة قدرة البنك بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج، وبالتالي تحقيق تحسن عام في الدخل، وفي فائض موازين المدفوعات، وفي تنمية القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني.

12- زيادة قدرة البنك على التخطيط التمويلي.

13- زيادة قدرة البنك على تخفيض التكلفة والوقت، وتخفيض المخاطر والتغلب عليها.

14- زيادة قدرة البنك على التكوين الرأس مالي نتيجة زيادة قدرته على توليد الأرباح، والقيمة المضافة[4].

15- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة وفرص المنافسة[5].

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مرجع سابق، ص. 328.

[2]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول: التوريق، مرجع سابق، ص. 144.

[3]- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص. 203.

[4]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص. 79.

[5]- أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات**، دار النهضة العربية، مصر، 1977، ص.19.

16- تسمح بخلق اقتصاديات الحجم خاصة في مجال البحث العلمي والتطوير وكذا بعولمة الأسواق المصرفية[1].

17- تسمح عمليات الاندماج في البنوك في التوسع في أنشطتها المصرفية بالتحول إلى أنشطة التأمين والإئتمان العقاري والتعامل في الأوراق المالية والمساهمة المباشرة في رأس مال المشروعات [2].

وبالرغم من كل تلك المزايا وغيرها، فإن الإندماج المصرفي لا يخلو من العيوب والسلبيات التي قد تؤثر على البنوك الدامجة، بل وتؤثر على الاقتصاد ككل، والتي يجب مراعاتها وتوخي الحذر منها ودراستها قبل الشروع في تطبيق عمليات الاندماج المصرفي.

المطلب الثاني: سلبيات الإندماج المصرفي

مع تعدد الأسباب التي تدفع البنوك إلى الاندماج والمزايا والآثار الإيجابية التي تتوقع البنوك تحقيقها، إلا أن عملية الاندماج المصرفي تحتمل بعض الآثار السلبية والمحاذير التي يمكن أن تسبب مشاكل للبنوك الداخلة في هذه العملية أو للمحيط الذي تعمل فيه، ولعل أهم المحاذير والآثار السلبية التي يمكن تسجيلها في هذا الإطار تتمثل في:

1- يترتب على الاندماج المصرفي أوضاع إحتكارية وشبه إحتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها قوانين تمنع الاحتكار.

2- يترتب على الاندماج المصرفي أوضاع غير توازنية دافعة لاختلافات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الإستثماري بصفة عامة.

3- ليس هناك أدلة قوية على وجود اقتصاديات الحجم و الوفورات الاقتصادية في البنوك؛ نتيجة للاندماج المصرفي.

4- عدم وجود خطة نظرية عامة للاندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة للاندماج مسبقا؛ فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة.

5- إحتمال وجود مقاومة من العاملين في أحد البنوك المندمجة لنظم العمل والسياسات المتبعة؛ بواسطة إدارة البنك الأقوى مصرفيا نتيجة الصراع الإداري على منصب القيادة واختلاف نظم الترقية والتحفيز للأداء المتميز[3].

---

[1] - Josette peyrard , **Gestion Financière**, 5éme édition, Vuibert, Paris, P. 208.

[2] - أنطوان الناشف، خليل هندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية – دمج المصارف-** ، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص. 125.

[3] - محمود أحمد التوني، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص ص. 104- 105.

6- زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس إنخفاضها.

7- قد يترتب على الاندماج المصرفي تركز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الإختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز.

8- زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل، حيث أن إفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في جنوب شرق آسيا[1] .

9- زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم[2].

10- يترتب على الاندماج المصرفي الكثير من المشكلات التي تكون تكلفة التعامل معها مرتفعة، مثل إعادة هيكلة العمالة وارتفاع البطالة نتيجة للتخلص من بعض العمالة، أو قيام البنك المندمج بغلق بعض فروعه وتسريح بعض العاملين لديه[3].

11- نتيجة للاندماج المصرفي، وكبر شساعة البنوك والاحتكارات فإن ذلك يؤدي إلى اختفاء الدافع على التطوير وانعدام الدافعية على الإنجاز، وعلى التجويد، وعلى الإبتكار. كما أن مخاطر هذا الموضوع لا تنحصر في انعدام المميزات التي توفرها المنافسة فحسب، بل تتعدى ذلك إلى مساوئ تجميع قوة اقتصادية وبالتالي سياسية في يد قلة وما يتبع ذلك من تسلط وتحكم[4].

ويبدو أن تلك المحاذير والآثار السلبية والمشكلات الناتجة عن الإندماج المصرفي قد تكون صحيحة في الأجل القصير إلا أنها يمكن أن تتناقص أو تختفي في الأجل المتوسط أو الطويل مع تحقيق المزايا والآثار الإيجابية السابق الإشارة إليها، كما أن قوة البنك المركزي ودوره في الرقابة على البنوك تحول دون حدوث مساوئ احتكارية ناتجة عن الاندماج. إضافة إلى أن الحكومات عليها أن تسن القوانين وتجعل ضوابط تحكم عمليات الاندماج المصرفي تحسبا لأي حالات خروج عن السيطرة.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 172.

[2]- أنطوان الناشف، خليل هندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية – دمج المصارف-** ، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص. 127.

[3]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مرجع سابق، ص. 331.

[4]- مهند إبراهيم الجبوري، **اندماج الشركات**، رسائل جامعية متميزة، الأردن، 2003، ص.17.

المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل الإندماج المصرفي

إن قرار الإندماج لا يعتبر قرارا للنجاح حيث أن نجاح العملية يتطلب قدرة على إدارة التغير بشكل صحيح، وهناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعيق عمليات الاندماج، الأمر الذي أدى إلى رفض بعض المصرفيين لعمليات الاندماج المصرفي للعديد من الأسباب. ومن أهم هذه المشاكل والصعوبات[1]:

1- صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.

2- إحتكار عدد محدود من البنوك للسوق المصرفي، وما يترتب عليه من غياب دوافع التجديد وتطوير الخدمات المصرفية وتحديد أسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها.

3- التخلص من أعداد كبيرة من العمالة المصرفية.

4- التأثير السلبي على نمط الإدارة وخاصة في مراحل الإندماج الأولى؛ نتيجة تخوف بعض المديرين بالبنوك من فقدان وظائفهم أو تغير درجاتهم الوظيفية.

5- إلغاء بعض الفروع بالبنوك تحقيقا للاندماج المصرفي، مما قد يسبب فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري الفروع؛ أي خسارة الحصة السوقية في منطقة معينة.

6- إرتفاع معدل الضرائب على الأرباح المصرفية كنتيجة لعملية الاندماج المصرفي الذي يحقق زيادة في الأرباح.

7- تزايد الروتين الإداري بالبنوك والإتجاه نحو مركزية القرارات المصرفية مما قد يخفض أو يحد من كفاءة البنك.

8- احتمالات رفض العملاء التعامل مع البنك الجديد خلافا لبنكهم الأصلي، حيث أن هناك نوعية من العملاء تفضل التعامل مع بنك صغير الحجم، نظرا لحصولهم على قدر أكبر من الرعاية نتيجة لاعتبارهم من كبار العملاء في هذه البنوك، وهذا لا يتوافر في البنوك الكبيرة.

9- صعوبة التسويق المصرفي لتباعد الإتصالات بين العملاء والمراكز الرئيسية للبنك بعد عملية الاندماج.

10- تعقد الدورة المستندية والإدارة الورقية؛ حتى في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثم صعوبة إرضاء جميع العملاء.

11- صعوبة تغير فكر العاملين في البنوك بعد الاندماج، لأن الاندماج يعني اختفاء منصب لصالح منصب آخر.

---

[1]- محمود أحمد التوني،**الاندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص ص. 94- 95.

12- إن عملية الاندماج غالبا ما تخلق ثلاث مجموعات من العمالة ضمن المصرف المندمج:

- فئة تبقى مخلصة للمصرف الدامج؛
- فئة تبقى مخلصة للمصرف المدموج؛
- فئة تبقى مخلصة للمصرف الجديد.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإندماج المصرفي

للاندماج المصرفي آثار عديدة ومتنوعة تؤثر على الاقتصاد الموجود فيه، فبعد دراسة كل من ضوابط نجاح وشروط الاندماج المصرفي، وتحليل محددات أهداف وأسباب ودوافع ومبررات الاندماج المصرفي، فإننا نستنتج أن له عدة تأثيرات على الساحة الاقتصادية، فبالإضافة إلى المزايا والسلبيات السابقة الذكر والتي تؤثر على الاقتصاد حسب طبيعتها، فإن هناك آثار أخرى من بينها:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي على الإقتصاد

هناك العديد من الآثار الايجابية للاندماج المصرفي على الاقتصاد نذكرها كما يلي:

1- تعتبر ظاهرة الإندماج التجارية والاقتصادية أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الإقتصاد العالمي، فقد أدى إنطلاق حركة الإنفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات تبلغ ضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي إلى انتشار " حمى الإندماج " عالميا و إنخراط المزيد من الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية في صفقات إندماج غير مسبوقة.

2- يمكن القول أن الدافع الاقتصادي وراء فكرة الاندماج المصرفي هو تحقيق مبدأ إقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج تزيد على إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين، وهو ما يعرف بزيادة الكل على الجزئيات المكونة له أو مبدأ (2 + 2 = 5)[1].

3- يؤدي الاندماج المصرفي إلى زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عمليات العولمة بجوانبها الإنتشارية الجغرافية، وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية. وفي هذا المجال فقد طورت البنوك استخداماتها بما يخدم الاقتصاد ككل[2].

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سابق، ص. 201.

[2]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة** ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص. 218.

4- قدرة البنوك المندمجة لتمويل المشروعات الضخمة والتي تتطلب تمويل كبير وبذلك تتم التنمية والنمو داخل الاقتصاد المحلي.

5- قدرة البنوك المندمجة والكبيرة على جلب التكنولوجيا والمهارات وأحدث التقنيات وبذلك يتطور الاقتصاد بتسهيل وتطوير عمليات التمويل والإيداع.

6- نتيجة لتعدد الاندماجات بين البنوك تظهر كيانات كبيرة متعددة وعملاقة، وبالتالي تظهر القدرة على قوة المنافسة ذات الفعالية الأكبر والقدرة على التطوير فنيا وإداريا وتقنيا.

7- زيادة نسبة الوعاء الضريبي والجبايات للبنوك المندمجة مما يزيد في تمويل خزينة الدولة وبالتالي التقدم الحضاري للمرافق العامة.

8- تحسن وضعيات البنوك بعد الإندماج تؤدي إلى الإستقرار سواء على الصعيد التمويلي للدولة أو مواجهة الإفلاس و الإختلالات النقدية وحالات التعثر وغيرها.

9- زيادة قدرة البنوك المندمجة على فتح فروع جديدة مما يقربها إلى العملاء، وبالتالي زيادة التعامل مع البنوك يؤدي إلى تحول جانب من مكتنزات الأفراد إلى ودائع نقدية و إدخارية في البنوك المندمجة، مما يسبب انتشار المشاريع سواء الصغيرة والمتوسطة وغيرها والتي بدورها تؤدي إلى زيادة تحقيق القيمة المضافة.

10- من آثار الاندماج على البنوك المستهدفة هو تمتعها بزيادة في سعر أسهمها عندما يتم الإعلان عن الاندماج، وذلك للاعتقاد أن أداؤها يمكن أن يصبح أفضل تحت قيادة شخص آخر. وذلك بتغيير البنك المستهدف في ظل تلك الظروف ثم جعله مربح ، وتحسين كفاءته التشغيلية[1].

هذا ومما لا يمكن إنكاره أن لكل حالة مزايا وسلبيات، فعن سلبيات الاندماج المصرفي على الاقتصاد يمكن ذكر التالي:

الفرع الثاني: الآثار السلبية للإندماج المصرفي على الإقتصاد:

للإندماج المصرفي آثار سلبية على الاقتصاد يمكن ذكرها كما يلي:

1- مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب متنام من الأسواق المحلية، خاصة بعد اتجاه الدول النامية إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي. وفي الوقت ذاته فإن البنوك العالمية بحكم ما تملكه من إمكانيات وقدرات ومواهب، وبحكم علاقاتها مع أطراف النشاط الدولي غالبا ما تستأثر بمعاملات هذه الأطراف، حتى وإن كان طرفها الآخر قابع في المحلية، ومن ثم تفقد

[1]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص. 433.

البنوك المحلية الوطنية عدد كبير من عملائها لصالح البنوك الدولية عالمية النشاط المندمجة. ومن هنا تعاني البنوك المحلية من أزمة ذات طرفين ضاغطين هما:

- الطرف الأول: إنكماش في حجم نصيبها السوقي من السوق المحلية.

- الطرف الثاني: فقدانها القدرة على التأثير في السوق المحلية واضطرارها إلى الإنصياع لضغوط البنوك العالمية وإتباع سياساتها المختلفة فيما يتصل:

- بسياسة إنتاج وتسويق الخدمات المصرفية؛
- وبسياسة تمويل النشاط المصرفي؛
- وبسياسة الكوادر البشرية.

2- تبني البنوك الصغيرة لسياسات متحفظة أمام البنوك المندمجة نتيجة لإزدياد حجم المخاطر، مما يجعلها في موقف دفاعي إنكماشي أكثر منه هجومي توسعي. ومن ثم فإن تلك البنوك الصغيرة قد تحجم عن تمويل أنشطة معينة، أو عملاء معينين، أو تغيير سياستها التوظيفية من وقت لآخر تبعا لتغير المواقف، مما يجعل هذه البنوك غير مستقرة أمام عملائها والراغبين في التعامل معها، وبالتالي فإنها تقع ضحية للتخبط، و الإرتجال، والعشوائية. ومن ثم تظطر مرغمة للتخلي عن خططها التوسعية المستقبلية داخل الاقتصاد، وتغيير استراتيجيتها الدائمة إلى تكتيكات وقتية ظرفية، متعارضة ومتخبطة، وبدون أي تنسيق مسبق مما يؤدي إلى:

- إزدياد حجم الفائض والعاطل وغير المستغل؛
- إتساع نطاق المهدر والتالف؛
- إشتداد سلوك البذخ والإسراف؛
- تآكل الربحية الحقيقية واللجوء إلى أساليب التغطية بالربحية الورقية وهي كلها آثار تؤثر على الاقتصاد.

3- إنصياع البنوك المحلية المندمجة مع البنوك الكبرى العالمية إلى قواعد وضوابط الرقابة والإشراف والجودة المصرفية التي تضعها مؤسسات الرقابة والإشراف العالمية، وما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات هيكلية وبنيانية للتوافق معها. وبصفة خاصة ما تقرره لجنة بازل، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية... وهو ما قد يتطلب وقتا واستعدادا خاصا له في الوقت الذي تكون فيه البنوك العالمية مستعدة ومتوافقة بالفعل معه وبالتالي تثار شكوك وتغذيها شائعات عن عدم متانة مراكز البنوك المحلية، وعدم إمكانيتها على الاستمرار في العمل، ومن ثم تبدأ أزمات جديدة في الظهور مما يدعم فكرة الإبتلاع والإستحواذ.

4- إحتمال الإحتكارات وما لها من مساوئ قتل روح المنافسة وعدم الحرص على التطوير ولا داعي للإبتكارات والمهارات و التكنولوجيا العالية.

5- قد تؤدي عمليات الاندماج في البنوك المحلية إلى زيادة البيروقراطية وتصعيب في أمور استغلال الاستثمارات أو غيرها.

6- حدوث حالة من الترهل المصرفي حيث يصبح البنك من الضخامة بحيث تصعب السيطرة عليه، وهو ما قد يؤدي إلى حالات من الإنفلات، والتسيب التي تدفع إلى الفساد، والى تشجيع الخطأ الذي لا يغتفر، خاصة عندما يكون هناك بؤر فساد لم يتم الكشف عنها، أو مجموعات تجارة نفوذ لم يتم محاربتها، وبالتالي تتحول إلى معاول هدم في النظام المصرفي[1].

7- ينتج عن عملية الاندماج المصرفي آثار بالغة الأهمية على الدائنين والمدينين، إذ تؤثر على حقوق دائني البنك المندمج بسبب انقضائه وحلول بنك آخر محله ملزم بالوفاء بالديون بدلا من مدينهم الأصلي، كما يؤثر على دائني البنك الدامج، ويعرضهم لبعض المخاطر عندما يكون البنك المندمج معسر بسبب اشتراك دائنيه في التنفيذ على موجودات البنك الدامج[2].

8- ولعل أهم أثر سلبي على عمليات الإندماج بين البنوك هو عمليات تسريح للعمالة الفائضة وكثرة البطالة، مما يشكل الآفات وانتشار للفقر وما يؤديه من مشاكل إقتصادية و إجتماعية وأمنية وغيرها.

وهكذا نرى بأن تأثير الإندماج المصرفي قد يتعدى التأثير الإقتصادي، لذا فإنه من الواجب، وقبل أي عملية إندماج مصرفي التأني، والدراسة السليمة، والتحليل الدقيق والشامل لكل الجوانب، مع الأخذ في عين الإعتبار كل الشروط والمحددات التي يجب أن يتم الاندماج المصرفي داخل إطارها.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، مرجع سابق، ص. 109.

[2]- عبد الوهاب عبد الله المعمري، **اندماج الشركات التجارية متعددة الجنسيات**، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2010، ص. 547.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الدراسة النظرية لموضوع الاندماج المصرفي والتحليل السابق نستخلص مايلي:

- أن الاندماج المصرفي هو العملية التي يتم من خلالها ضم بنكين أو أكثر محليا أو دوليا، لتكوين كيان مصرفي جديد يعمل في إطار واسع ويكون قادر على المنافسة.
- للقيام بعملية الاندماج المصرفي هناك عدة محددات وشروط تضبط عملية التحول أو الانتقال والاندماج بين البنوك.
- هناك عدة أهداف وأسباب لعملية الاندماج المصرفي أهمها:

- تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.
- مواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة.
- تحقيق أرباح صافية تفوق ما كان يحققه كل بنك منفردا.

- يتم الاندماج المصرفي من خلال مراحل أولها مرحلة التمهيد من خلال وضع خطة تشمل الخطوات العريضة لعملية الاندماج المزمع تنفيذه، المرحلة الثانية تتضمن مرحلة التنفيذ أو الإعلان عن الاندماج المصرفي وهذا بالاستعداد ومواجهة كل التأثيرات المترتبة عن هذا الإعلان، وأخيرا تأتي مرحلة التقييم وفيها يتم تحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج المصرفي.

- ان التقييم الجيد قبل مباشرة عملية الاندماج المصرفي خاصة فيما يتعلق بتحديد الحدود الدنيا والقصوى لسعر البنك المندمج، وكذلك كيفية التفاوض والاتفاق على كيفية سداد قيمة البنك المندمج وإدارته بعد الاندماج، سوف يعالج ويجنب الكثير من الفجوات والثغرات وأوجه القصور والتضارب التي قد تكون في أي من البنكين.

- ان هناك عدة أساليب لتقدير سعر البنك المندمج تختلف حسب اختلاف المكاسب المطلوبة من البنك الدامج أو المندمج، فقد يكون مكسب استثماري توسعي أو شراء لقيمة دفترية، إلا أن ما نستخلصه هو أن السعر النهائي للبنك المستهدف يرجع بالدرجة الأخيرة إلى عملية التفاوض وبذلك يظهر أن تسعير البنك المستهدف ليس عملا سهلا، خاصة بما يتعلق بتقييم وتحديد المخاطر التي يصعب التحكم فيها ، في تقييم البنك وبالتالي تسعيره.

- للاندماج المصرفي العديد من الآثار الاقتصادية منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، فزيادة قوة وفاعلية البنوك المندمجة أعطت نتائج ايجابية ومؤثرة على اقتصاديات الدول من خلال استغلال التكنولوجيا واستحداث أساليب جديدة في التعامل والدخول إلى الأسواق الأجنبية، كذلك امكانية تمويل النمو

وتطوير عجلة التنمية، والقدرة على مواجهة الأزمات، وتمويل المشاريع الكبرى، بما يعود بالفائدة على المجتمع و الإقتصاد ككل. وبالرغم من ذلك فان هناك صعوبات ومشاكل وسلبيات تقف عائقا أمام عملية الاندماج المصرفي، كما يعتبر تكريس الاحتكار في المجال المصرفي من خلال الاندماجات المصرفية وتسريح العمال من أكثر المشاكل والاهتمامات في الدول التي تبنت عمليات الاندماج المصرفي والتي تعالجه إما بالقوانين أو بالمنع والحد من تزايد عمليات الاندماج.

وعلى ذلك يتبين لنا أن قرار الإندماج المصرفي هو عملية معقدة تأخذ في حسبانها العديد من المتغيرات ، وهو ما يؤكد وجوب بناء قرار الاندماج المصرفي وفق رؤية واضحة ودراسة علمية وافية، تحترم وتراعى فيها مختلف الضوابط والمحددات الموضوعة في هذا الإطار.

الفصل الثالث

تجارب الدول في خوصصة البنوك واندماجها

تمهيـد

المبحث الأول: واقع البنوك في العالم

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي

المبحث الرابع: الدروس المستفادة من تجارب الدول في خوصصة واندماج البنوك وأثرهما على الاقتصاد

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: تجارب الدول في خوصصة البنوك واندماجها

تمهيـد

شهد القطاع المصرفي في مختلف دول العالم تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول لتحريره وإصلاحه وتطويره حيث تواجه المصارف تحدي الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة.

ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي في جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصرفي كفء متطور .كذلك أصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل مساهماته في التنمية الاقتصادية لا يرتكز على الإصلاحات فقط، بل كذلك على انفتاحه على المنافسة الأجنبية ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الأسواق المالية المحلية ، من خلال الخوصصة والاندماج.

وعليه سيتم في هذا الفصل دراسة تجارب الدول في خوصصة البنوك واندماجها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع البنوك في العالم ؛

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك ؛

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي؛

المبحث الرابع: الدروس المستفادة من تجارب الدول في خوصصة واندماج البنوك وأثرهما على الاقتصاد.

المبحث الأول : واقع البنوك في العالم

يمر القطاع المصرفي بمرحلة هامة من التطوير والتحديث، ويتأثر النشاط المصرفي تأثيرا مباشرا بما يجري على الساحة الدولية من تطورات اقتصادية وتكنولوجية.

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، خصوصا في عقد التسعينيات، فالاقتصاد العالمي تحول إلى ما يشبه القرية الصغيرة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وهذه التغيرات مرشحة للتزايد خلال السنوات القادمة في ظل تنفيذ العديد من الدول اتفاقية تحرير الخدمات المالية ومنها الخدمات المصرفية التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية، وقد نتج عن ذلك بعض المتغيرات والتطورات العالمية التي أفرزت العديد من الأحداث التي شهدها العالم ومازال متأثرا بها. وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على واقع البنوك سواء في الدول المتقدمة أو الدول العربية لمعرفة الأوضاع العامة لبنوك هذه الدول والدوافع التي أدت بها إلى الخوصصة والاندماج في قطاعاتها المصرفية.

المطلب الأول: واقع البنوك في الدول المتقدمة

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ونتيجة للتغيرات التكنولوجية والتنظيمية التي حدثت على صعيد الصناعة المصرفية منذ عام 1990 ، أخذت الصور التقليدية للعمل المصرفي في الدول المتقدمة طريقها للاختفاء، حيث أصبحت معظم أنشطة البنوك وخدمات التجزئة المصرفية تتم عن طريق مكاتب إقليمية أو محلية بدلا من فروع البنوك التقليدية، كما انتشرت ماكينات الصراف الآلي (ATM)، مما سهل على العملاء الوصول وبسهولة إلى حساباتهم بواسطة الانترنت، كما انتشر العديد من مراكز خدمة العملاء لخدمة حسابات الودائع والقروض.

وقد تطلبت هذه التطورات إحداث تغييرات في تنظيم العمل المصرفي لتوزيع المخاطر المصرفية من ناحية والتامين وزيادة الأرباح من ناحية أخرى، وذلك بعد استخدام أسلوب الخوصصة والاندماج المصرفيين، وكنتيجة لذلك تقلص عدد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى نحو 9000 بنك في عام 2003 مقابل 12500 بنك في عام 1994 ، على الرغم من زيادة عدد فروع البنوك بحوالي 8,6% خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: استراتيجيات المؤسسات المصرفية ذات الشبكات الكبيرة والمتوسطة

تتنوع الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات المصرفية طبقا لحجم شبكاتها وعدد فروعها، وبإلقاء الضوء على أنشطة عينة من المؤسسات ذات الفروع الكبرى والمتوسطة التي يزيد عدد فروعها عن 100 فرع وتستحوذ على أكثر من 50 % من فروع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من جوان 2001 إلى جوان 2003* يتضح ما يلي[1] :

- أن عدد المؤسسات الكبرى[2] والمتوسطة[3] التي يزيد عدد فروعها عن 100 فرع إلى 87 مؤسسة، يبلغ إجمالي عدد فروعها نحو 42 ألف فرع، وقد سجلت زيادة في عدد فروع 80 مؤسسة منها بنسبة5,3%، على الرغم من زيادة حجم الفروع الأمريكية ككل بنسبة 2 % فقط.

- يختلف معدل نمو الفروع من مؤسسة لأخرى، حيث زادت شبكة فروع 44 مؤسسة مصرفية نتيجة للاندماج المصرفي مقابل انخفاض نمو شبكات فروع 33 مؤسسة نتيجة لإجراء عمليات بيع أو إغلاق الفروع وثبات نمو شبكة فروع 3 مؤسسات.

- نمو شبكة المؤسسات المتوسطة بشكل اكبر من شبكة المؤسسات الكبيرة، وقد بلغ معدل النمو في الشبكات المتوسطة أكثر من 4,8 % ، بينما تراوحت في الشبكات الكبيرة بين 1 إلى 1,5% خلال فترة المقارنة، وان حوالي ثلثي شبكة المؤسسات ذات الفروع المتوسطة زادت في الحجم مقارنة بأقل من ثلث شبكة المؤسسات ذات الفروع الكبيرة.

- تقوم المؤسسات بتحديد إستراتيجيتها سواء كانت في حاجة لزيادة عدد فروعها (عن طريق الدمج، الشراء، فتح فروع جديدة) أو في حاجة للتخلص من فروع (عن طريق البيع، الغلق الفوري)، وترتبط تلك الاستراتيجيات إلى حد كبير بأحجام شبكات فروعها ونشاطها.

- تستحوذ المؤسسات المالية ذات شبكات الفروع الضخمة (أكثر من 1000 فرع) على نصيب اقل من عمليات الاستحواذ عن تلك المؤسسات ذات شبكة الفروع الأقل، وهذا يشير إلى أن استراتيجيات المؤسسات ذات الفروع الكبيرة موجهة إلى تدعيم ملكيتها وأسهمها لتتلائم مع ظروف الأسواق القائمة بالفعل.

---

* - تم اختيار تلك الفترة حيث بدا تركيز البنوك على توسيع شبكة فروعها.

[1] - حول دمج المؤسسات المصرفية الأمريكية والتوسع في شبكات فروعها، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الرابع، 2004.

[2] - وهي المؤسسات ذات شبكات الفروع الكبيرة (اكبر من 500 فرع).

[3] - وهي المؤسسات ذات شبكات الفروع المتوسطة (من 100 – 500 فرع).

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي

تتمثل أهم التحديات التي تواجهها مصارف كل دول العالم فيما يلي [1] :

- التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني (الجغرافي) وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

- اعتماد الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج. وهذا يعني انه لرفع القدرة التنافسية فان على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية.

- دخول مؤسسات وشركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات.

- توافر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية، ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

- الحاجة الملحة إلى رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في البنوك العربية بما يكفل استغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفي.

- الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمات التامين تحت سقف واحد وتضاؤل الفوارق بين البنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة المالية، وهو ما يعرف بإستراتيجية المصرف الشامل.

- التزام البنوك العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة الملاءة (معيار بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ولا سيما في مجال الخدمات المصرفية خصوصا فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية.

و في دراسة أعدها مركز دراسات الأعمال التابع لغرفة التجارة الأمريكية بمصر في 2005 تم التوصل إلى أن أفضل البنوك العالمية من حيث الأداء هي [2] :

---

[1]- ناجي التوني، **الإصلاح المصرفي**، مجلة جسر التنمية، المجلد 2 ، الإصدار 17، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، جوان2003، ص ص.3- 4.

[2]- نجلاء نكري،"**راسة للغرفة الأمريكية تؤكد أهمية خصخصة قطاع البنوك**" ، مقال منشور في جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ 2005/11/20، منشورة في الموقع التالي:

http://dvd4arab.maktoob.com/showthread.php?t=1595763 , consulté le 25/01/1011

- بنوك الولايات المتحدة الأمريكية.
- البنوك البريطانية.
- البنوك اليابانية.

و تعتبر القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، و تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي كله، لأن الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لا تنحصر في إطار البنوك المتعثرة وحدها وإنما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة و النظام الاقتصادي كله، و تتفاوت حدة هذه المشاكل من بلد إلى آخر و من بنك إلى آخر ضمن الدولة الواحدة و من وقت لآخر سواء على مستوى البنك الواحد أو على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام [1].

و الجدول التالي يوضح ترتيب بعض الدول من حيث نسبة القروض المتعثرة من حجم القروض:

جدول رقم (1): نسبة القروض المتعثرة من حجم القروض في بعض الدول

اسم الدولة/ السنة	2002	2003	2004
الولايات المتحدة الأمريكية	% 1.4	% 1.1	% 0.9
اليابان	% 7.2	% 5.2	% 4.7
اندونيسيا	% 22.1	% 17.9	% 14.9
تركيا	% 17.6	% 11.5	% 6.1
الأرجنتين	% 35.6	% 33.6	% 32.0
مصر	% 16.9	% 20.2	% 24.2
الأردن	% 21.0	% 19.9	غير موجودة

المصدر: جمال أبو عبيد، "**إدارة القروض المصرفية غير العاملة**"، بحث منشور في الموقع التالي:
http://www.slidefinder.net/J/JamalAbuOubeid/10694256, consulté le 25/01/2011.

[1]- جمال أبو عبيد،"**إدارة القروض المصرفية غير العاملة**"، بحث منشور في الموقع التالي :
http://www.slidefinder.net/J/JamalAbuOubeid/10694256, consulté le 25/01/2011.

ولقد اتجهت البنوك العالمية في الدول المتقدمة منذ سنوات نحو التوسع خارج البلاد للاستفادة من انخفاض التشغيل، وتعد الهند أكثر الدول جذبا للبنوك الأجنبية نظرا لتقدمها التكنولوجي وانخفاض أسعار الأجور بها[1].

المطلب الرابع: أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل[2] :

ازدادت العولمة المصرفية في السنوات الأخيرة من حيث التدفقات العابرة للحدود وتغلغل المكاتب التابعة والمنتسبة لبنوك أجنبية . وفي واقع الأمر، انتشر دخول البنوك الأجنبية بوجه عام على مستوى جميع المناطق، لاسيما في أوروبا الصاعدة، حيث أكثر من 70 % من البنوك الموجودة حاليا هي بنوك مملوكة لجهات أجنبية .وهذا قد يكون له تأثير ملحوظ على التدفقات الرأسمالية من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة.

وعلى الجانب السلبي، انسحبت البنوك الأجنبية في بعض الأحيان من هذه المناطق وارتبطت بالهشاشة المالية، كما يتضح من خلال أزمة الأرجنتين .وفي ذلك الوقت، قام سيتي بنك ببيع البنك التابع له (Bansud)، وعمد بنك (كريديت أغريكول) إلى عدم جلب رؤوس أموال جديدة مما أتاح للحكومة الاستحواذ على بنوكه التابعة (Bersa) و (Bisel) و (Suquia) .وبالمثل، يمكن أن يؤدي الضغط الذي تعاني منه النظم المالية، حيث تتواجد البنوك الأم، إلى إضعاف الآثار المحققة للاستقرار الناتجة عن ملكية بنوك أجنبية، كما حدث لبنك هنغاريا (OTP) من خلال بنوكه التابعة في أوكرانيا.

غير أن هناك أيضا بعض الأدلة على أن دخول البنوك الأجنبية يمكن أن يساعد على استقرار النظم المالية للاقتصاديات الصاعدة خلال الأزمات النابعة من الداخل. فعلى سبيل المثال، تستخدم دراسة انحدارات على مستوى البلدان لبيان ما يؤدي إليه دخول البنوك الأجنبية من خفض احتمال وقوع أزمات في الأسواق الصاعدة. ومع هذا، لا يبدو أن التقديرات تقوم بضبط أثر المنشأ الداخلي على نحو تام. وبصفة خاصة، فإن قرار عدم دخول السوق الأجنبي يمكن أن يتأثر بتوقعات حدوث أزمة ولا يرتبط بوقوع الأزمة فعليا .

وتبين دراسة (Detragiache and Gupta (2004 أن أداء البنوك الأجنبية غير الآسيوية في ماليزيا كان أفضل أثناء الأزمة الآسيوية فيما يخص الربحية وجودة القروض مقارنة بالبنوك المحلية أو البنوك الأجنبية العاملة بصفة رئيسية في آسيا. فلماذا يمكن لأداء البنوك الأجنبية أن يكون أفضل في فترات الشدة التي تسود الاقتصاديات الصاعدة؟ أولا، لأنها قد تكون أكثر ربحية، وكفاءة، وتتمتع بمستوى جيد من الرسملة، وبالتالي تكون أكثر قدرة على مواجهة صدمة كبيرة .وثانيا، قد يكون من الأسهل على

[1] - نجلاء ذكري، مرجع سابق.

[2] - آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، افريل 2009.

المكاتب التابعة لمجموعات عالمية كبرى القيام بتعبئة رؤوس الأموال أو الأرصدة السائلة في الأسواق المالية الدولية، نتيجة لمزايا توافر المعلومات أو بفضل سمعتها .وثالثا، حتى إذا نضب التمويل الخارجي بسبب تزايد العزوف عن المخاطر، فربما لا تزال المكاتب التابعة لبنوك أجنبية قادرة على الحصول على دعم مالي من بنوكها الأم، خاصة إذا كان البنك الأم يتسم بتنوع أنشطته على نحو جيد ولم يتأثر إلا على نحو هامشي بالمصاعب التي تواجه البلد المضيف.

المطلب الخامس: واقع البنوك في الدول العربية

في ظل التحديات التي تواجهها البنوك في الدول العربية، فانه يتعين على القطاع المصرفي العربي التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة، مستفيدا في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية العربية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي والتي تتزامن مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتصحيح الهيكلي. ويبقى التعاون فيما بين المصارف العربية والبنوك المركزية والسلطات النقدية العربية حجر الزاوية في عملية الدفع بعجلة النمو والتطوير في هذا القطاع الحيوي بما يمكن الدول العربية من التغلب على التحديات والصعوبات الراهنة والمتوقعة، خاصة في ظل التوجه نحو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

ورغم التحديات التي تواجه البنوك العربية بالانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة إلا أن الكثافة المصرفية التي تقاس بعدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، تعتبر متدنية جدا، إذ لا تتجاوز 0,4 على مستوى الوطن العربي. لهذا سوف نبين سمات القطاع المصرفي العربي على النحو التالي:

الفرع الأول: تطور هيكل القطاع المصرفي العربي [1]

يبلغ عدد المصارف في الدول العربية حوالي 500 مصرف، وتشكل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية والمصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي العربي. فبالنسبة للمصارف التجارية التقليدية، فإنها لا تزال تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية وبنسبة 78.6 % من إجمالي الموجودات المصرفية العربية في عام 2006. ويلاحظ تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة موجوداتها حوالي 83 % من إجمالي موجودات القطاع في عام 2003، وذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي بذلتها العديد من المصارف العربية والمتمثلة في زيادة رساميلها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية وتبني معايير مكافحة غسل الأموال.

[1]- من موقع صندوق النقد العربي على الانترنت: www.amf.org.ae ليوم 2011/01/30

وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، والتي تقوم على الصيرفة وفقا للشريعة الإسلامية، فلقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية. ولقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 6 % من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 7 % عام 2003 لتصل النسبة إلى 12.3% في عام 2006. أي بنسبة تغيير بين عامي 2000 و 2006 تقدر بـــ 108,5 %. و بذلك تعتبر المصارف الإسلامية من أسرع المصارف نموا، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقا للشريعة الإسلامية، وفي ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول الخليج وعدد من الدول الأخرى.

ومن حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية فرادى، يتركز تواجد هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي وفي السودان واليمن. ففي السعودية، شهدت المصارف الإسلامية نموا ملحوظا حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت إلى حوالي 40 مليار دولار عام 2006. كذلك شهدت المصارف الإسلامية في كل من الإمارات والكويت نموا مطردا، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الإسلامية فيها حوالي 36 مليار دولار و 28 مليار دولار على التوالي في العام نفسه.

وتأتي المصارف المتخصصة الأخرى في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع المصرفي العربي، وهي مصارف صغيرة الحجم بوجه عام، وموجهة لقطاعات وفئات اقتصادية معينة، مثل توفير التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة، كما في تونس والأردن. ولقد تراجعت أهميتها خلال العقد الماضي في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأسيس المصارف الشاملة. ووصلت موجودات المصارف المتخصصة الأخرى نسبة 9% من إجمالي الموجودات المصرفية في الدول العربية في عام 2006 .

جدول رقم (2) : هيكل تطور الجهاز المصرفي في الدول العربية العام 2000- 2003- 2006

	2000	2003	2006	نسبة التغير (%) بين عامي	
				(2000 و2006)	(2003 و2006)
إجمالي الموجودات(مليون دولار)	359.359	618.402	1.117.864	261.5	206.6
حصة المصارف التجارية(%)	77.6	82.6	78.6	1.2	4.8-
حصة المصارف الإسلامية(%)	5.9	6.9	12.3	108.5	78.3
حصة المصارف الأخرى(%)	16.4	10.5	9.0	45.1-	14.3-

المصدر: من موقع صندوق النقد العربي على الأنترنت: www.amf.org.ae

الفرع الثاني: التطورات في الموجودات والودائع والائتمان المصرفي

شهدت المصارف العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية. ففي جانب تطور الموجودات المصرفية، فقد فاقت قيمتها قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية خلال الفترة 2002-2006، حيث بلغت أعلى نسبة للموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 308%. ويقدر متوسط نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال هذه الفترة بنحو 90% ، وتتراوح هذه النسبة بين 50 % و90% في سبع دول عربية أخرى، وتقل عن 50% في كل من موريتانيا وليبيا واليمن والسودان.

ومن حيث تطور الودائع المصرفية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيقدر متوسط إجمالي الودائع في الدول العربية كمجموعة بنحو 51.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2006. وتتراوح هذه النسبة بين 197% في لبنان ونحو 7% في السودان، بينما تفوق هذه النسبة 40% في عشر دول عربية[1].

و رغم ادعاء كل دولة عربية بأن مصارفها الوطنية تتمتع بصحة جيدة، وأنها قوية بالدرجة التي تجعلها بعيدة عن إشعال أزمة اقتصادية، فإن المؤشرات الإجمالية للمصارف تعكس وضعًا ضعيفًا مقارنة بالمصارف الدولية، وذلك وفقًا للتقارير المصرفية الصادرة عن اتحاد المصارف العربية في عام 2001 التي تشير إلى أن عدد المصارف العربية بلغ 350 مصرفا حسب الجدول رقم (3)،وقد أدت هذه المؤشرات إلى تدني ترتيب المصارف العربية في القائمة العالمية؛ حيث خلت قائمة أفضل 100 بنك على مستوى العالم من أي بنك عربي، وجاء ترتيب البنوك العربية في قائمة أفضل 1000 بنك في ترتيب متأخر جداً، لم تضم سوى 66 بنكًا كان أولها في الترتيب رقم 166 وآخرها في المرتبة995[2].

---

[1]- **تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية**، الفصل العاشر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ص. 174.

[2]- مغاوري شلبي، **المصارف العربية.. محلك سر**. مقال منشور على الشبكة الدولية: http://www.islamonline.net ، 2011/01/20.

جدول رقم (3) : أهم مؤشرات المصارف العربية في عام 2001

البيـــــــــان	
عدد المصارف	350 مصرفا
قيمة الأصول	526.3 مليار دولار
حصة أول مئة مصرف من الأصول	% 93.5
عدد الفروع لكل مليون عميل	38 فرعا
نسبة الدخل من الفوائد	85- 90 % من إجمالي
نسبة الدخل من العمولات والرسوم	10- 15 %
عدد الخدمات المقدمة	40 خدمة (465 في العالم)
العدد في قائمة المئة بنك عالمي	لا عدد
العدد في قائمة الألف بنك عالمي	66 بنكا

المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية لعام 2001.

وحسب التقرير السنوي[1] لاتحاد المصارف العربية لعام 2010 فإن القطاع المصرفي العربي يضم حاليا 430 مؤسسة مصرفية تدير نحو 3 تريليون دولار من الموجودات وتستند إلى قاعدة ودائع تزيد عن 1.5 تريليون دولار وتعمل بقاعدة رأسمالية تفوق 300 مليار دولار.

ولفت التقرير إلى أن 84 مصرفا عربيا دخلت على قائمة أكبر ألف مصرف في العالم(حسب الموجودات) وبلغت الميزانية المجمعة لتلك المصارف حوالي 1.35 تريليون دولار.

وتضمنت القائمة 17 مصرفا إماراتيا و11 مصرفا سعوديا و9 مصارف بحرينية و9 مصارف لبنانية و8 مصارف كويتية و8 مصارف قطرية و6 مصارف مصرية و5 مصارف عمانية و3 مصارف أردنية و3 مصارف تونسية و3 مصارف مغربية، ومصرف ليبي واحد ومصرف سوري واحد. وأظهر التقرير إلى أن أكبر 100 مصرف عربي حتى نهاية عام 2009 تدير 1.67 تريليون دولار من الموجودات وتمتلك ودائع تزيد عن 1.12 تريليون دولار ورؤوس أموال تبلغ حوالي 190 مليار دولار كما أنها قدمت القروض للقطاعين العام والخاص بحدود 883 مليار دولار.

وأشار التقرير أن أرباح تلك المصارف الـــ100 انخفضت بنسبة 7.69% عام 2009 و12.50% عام 2010.

أما بالنسبة لأكبر 10 مصارف عربية بحسب الموجودات فقد تصدر بنك دبي الوطني تلك المصارف حيث بلغت موجوداته 77.45 مليار دولار تلاه البنك الأهلي التجاري السعودي (72.33مليار دولار)

[1]- تقرير مصرفي:" **430 بنكا عربيا بـــ3 تريليون دولار من الموجودات**"، مقال منشور على الموقع:
http ://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=4116, consulté le 20/01/2011

ثم بنك أبوظبي الوطني(58.17 مليار دولار) ثم بنك قطر الوطني (53.48 مليار دولار) ثم مجموعة سامبا السعودية(49.34 مليار دولار) ثم البنك العربي الأردني(38.93 مليار دولار) ثم مصرف الراجحي السعودي (48.41 مليار دولار) ثم بنك أبوظبي التجاري (47.92 مليار دولار) ثم البنك الأهلي المصري (46.29 مليار دولار) ثم بنك الرياض (45.79 مليار دولار).

وبلغ مجموع موجودات تلك المصارف نحو 548 مليار دولار وودائعها 391 مليار دولار وقروضها 307 مليارات دولار وأرباحها 6.7 مليارات دولار.

أما على صعيد الصيرفة الإسلامية فقد أشار التقرير إلى أنها شهدت نموا حيث زادت أصولها المالية من 150 مليار دولار إلى أكثر من 700 مليار دولار.

ودخلت 343 مؤسسة مالية إسلامية عربية في قائمة أكبر 500 مؤسسة مالية في العالم.

أما المصارف الإسلامية العشرة الأكبر بحجم الموجودات فهي، مصرف الراجحي (48.41 مليار دولار) ثم بيت التمويل الكويت (41.75مليار دولار) ثم بنك دبي الإسلامي (22.30 مليار دولار) ثم مصرف أبو ظبي الإسلامي (19.39 مليار دولار) ثم مصرف قطر الإسلامي (12.32مليار دولار) ثم مصرف الريان القطري (8.87 مليار دولار) ثم مصرف الإمارات الإسلامي (8.61 مليار دولار) ثم البنك الأهلي المتحد (8.56 مليار دولار) ثم بنك الجزيرة السعودي (7.96 مليار دولار).

وبلغ مجموع موجودات تلك المصارف 193 مليار دولار وودائعها 139 مليار دولار وقروضها 121 مليار دولار وأرباحها 2.9 مليار دولار.

الفرع الثالث: الكثافة والتقنية المصرفية

من منظور تطور الكثافة المصرفية، فقد تحسن هذا المؤشر في الدول العربية كمجموعة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث حققت أعداد الفروع المصرفية نموا تجاوز معدل النمو السكاني في الدول العربية. فقد تحسنت الكثافة المصرفية في الدول العربية من 24.7 ألف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى 22.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2006. وقد حافظ لبنان على المرتبة الأولى في أفضل كثافة مصرفية بواقع 4.6 ألف شخص لكل فرع في عام 2006 مقارنة بحوالي 4.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000. وجاءت قطر في المرتبة الثانية بكثافة مصرفية بلغت 5 آلاف شخص لكل فرع في عام 2006 مقابل 9.5 ألف شخص لكل فرع عام 2000. وقد حلت البحرين في المرتبة الثالثة بكثافة مصرفية تحسنت من 6آلاف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى

5.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2006[1]. وتنخفض نسبة الكفاءة نسبيا في المغرب وليبيا والجزائر والسودان ومصر وسوريا وتصل إلى أدنى مستوى لها في اليمن [2].

وعلى صعيد المجموعات، فقد استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أفضل مؤشر كثافة مصرفية، حيث تحسن من 12.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000 إلى 12.7 ألف شخص لكل فرع في عام2006، كما تحسن المؤشر في الدول العربية غير النفطية من 23.8 إلى 20.3 ألف شخص لكل فرع .

وبالنسبة للتطور الحاصل في التقنيات والخدمات المصرفية، استمر العديد من المصارف العربية في السعي لتطوير أنشطتها عبر تقديم خدمات تقنية متميزة للعملاء إضافة لاستخدامها أحدث تقنية للمعلومات في أعمالها الداخلية. فقد استمر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، حيث بينت المعلومات المتاحة ارتفاع أعداد هذه الأجهزة في السعودية من 2234 جهاز في عام 2000 إلى 6079 جهاز في عام 2006، وزيادتها في تونس من 249 جهاز إلى 729 جهاز خلال نفس الفترة. ويبدو أن التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي جاء لمواكبة زيادة الطلب على الخدمات المصرفية وليس لإحلالها محل العمالة المصرفية. فعلى سبيل المثال، صاحب ازدياد عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية زيادة عدد موظفي المصارف من حوالي 22060 موظف في عام 2000 إلى نحو 33870 موظف في عام 2006، بحيث ازداد متوسط عدد الموظفين لكل فرع من 184 موظف إلى 263 موظف خلال هذه الفترة، بما يدل على زيادة الطلب على الخدمات المصرفية بأنواعها [3].

الفرع الرابع: درجة التركيز

إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة، حيث نجد:

- استئثار أكبر 25 مصرفا عربيا في عام 1999 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59 % من الموجودات، وحوالي 46 % من حجم القروض وأكثر من 65 % من الودائع وبنحو 56 % من حقوق المساهمين.

- استأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات- الكويت- لبنان- المغرب) في العام ذاته بحوالي 75 % من الموجودات المصرفية وبحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع [4] وهو ما يبينه الجدول التالي:

---

[1]- تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، مرجع سابق، ص.177.

[2]- الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الخروبة. موقع أنترنت www.clubnada.jeeran.com ليوم 2011/01/20.

[3]- تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية،مرجع سابق، ص. 178.

[4]- ناجي التوني، مرجع سابق ، ص. 6.

جدول رقم (4) : معدل النمو السنوي لموجودات وودائع وقروض المصارف العاملة في الدول العربية في الفترة 2003- 2007 (%)

الدول	الموجودات	الودائع	القروض
الأردن	12.3	14.1	87.6
الإمارات	35.1	30.3	62.7
البحرين	41.8	19.3	54.2
تونس	9.8	10.7	61.1
الجزائر	18.9	18.5	12.0
السعودية	18.5	19.1	35.9
السودان	43.2	39.0	8.8
سوريا	7.8	12.1	13.7
عمان	22.9	23.0	34.1
قطر	40.2	32.6	39.5
الكويت	19.5	20.1	56.3
لبنان	8.2	8.7	71.3
ليبيا	27.3	29.5	8.0
مصر	13.3	12.6	50.3
المغرب	16.5	16.3	56.9
موريتانيا	18.1	19.5	-
اليمن	20.9	19.6	7.3
دول مجلس التعاون الخليجي	26.5	23.8	45.2
دول نفطية أخرى	22.1	21.5	10.1
دول غير نفطية	12.2	12.4	52.4

المصدر: بناءا على معطيات صندوق النقد العربي لـــ 2009.

الفرع الخامس: مشكلات القطاع المصرفي العربي

- صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف العالمية. يستدل على ذلك على سبيل المثال من أن مجموع أصول أكبر 100 مصرف عربي في نهاية عام 2000 لم يكن يمثل سوى حوالي 50% فقط من أصول سيتي غروب[1].

- مازال هيكل ملكية المصارف في العديد من الدول العربية يخضع للقطاع العام بما ينجم عن ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع. وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطها (مثال مصر حيث تمثل الأصول المملوكة للدولة حوالي 60% من جملة أصول المصارف المصرية، وكما في الجزائر حيث تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفي، بحيث تستحوذ على 90% من أصول القطاع)، مما يؤدي في معظم الأحوال إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة على القروض والائتمان وليس بالضرورة أن يحصل عليها من يدفع أعلى عائد. إضافة إلى التدخل المباشر للحكومة أو السلطات النقدية في تخصيص موارد المصارف دون الأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية أو القدرة المالية للمقترض أو المشروع المراد القيام به.

- تعاني الدول العربية التي تتمتع بوجود بنوك مملوكة للقطاع الخاص من درجة عالية من التركيز في نصيب المصارف وانتشار ظاهرة احتكار القلة حيث تستحوذ مجموعة صغيرة من المصارف على قدر كبير من النشاط وتتحكم في سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة للاقتراض. ونجد الفارق بين السعرين كبير في العديد من الدول العربية مما يعني أن هناك بعض المصارف العربية التي تحقق درجة ربحية عالية نتيجة احتكارها للسوق المصرفي.

- يعاني القطاع المصرفي في العديد من الأقطار العربية من ضعف واضح في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية.

- ضعف الشفافية والإفصاح في البيانات المصرفية وتفاوتهما بين المصارف العربية، وهو ما يؤثر على الثقة بهذه المصارف ويجعل المقارنة بينها وبين المصارف العالمية أمرا صعبا كما يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها.

- نقص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة والواسعة ونقص في التدريب خصوصا في مجالات تقدير المخاطر وإدارة المحافظ الائتمانية.

[1]- خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص. 45.

- مشكلة الكثافة المصرفية الأمر الذي يطرح قضية الاندماج والخوصصة بين المصارف المحلية وعبر الحدود العربية [1].

- عوائق التوسع المصرفي العربي الإقليمي، ولعل أهمها ما يلي[2]:

* التقييدات او العقبات القانونية الحائلة دون دخول المصارف العربية إلى دول بعضها البعض.

* قصور بعض القوانين والأنظمة القائمة وغموض بعضها الآخر.

* قيود تشريعات وأنظمة العمل والعمال على بيئة العمالة من بلد عربي نحو بلد عربي آخر.

* رقابة إدارية ومعاملات معقدة تجهز غالبا على فرص الاستثمار والتعاون المصرفي الإقليمي.

* هيمنة سياسة القطاع العام وتأثيرها في إضعاف مستوى الأداء الاقتصادي.

* استمرار القلاقل والتوترات السياسية على معظم أرجاء المنطقة العربية.

الفرع السادس: موقع المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية [3]

في جانب أهمية حجم المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية الكبرى من حيث أصولها و رؤوس أموالها، تشير المقارنة إلى أن عدد المصارف العربية في ترتيب أكبر ألف مصرف في العالم بلغ 81 مصرفا في عام 2006، وشكلت حصة موجودات هذه المصارف نحو 1.2% من مجموع موجودات أكبر ألف مصرف، كما أنها حققت أرباحا ضخمة شكلت نسبة 4% من إجمالي أرباح أكبر ألف مصرف في العالم. وبالمقارنة فقد بلغ عدد المصارف العربية الكبرى ضمن قائمة أكبر ألف مصرف في العالم 61 مصرفا في عام 1998، شكلت حصة موجوداتها مجتمعة نسبة تقل عن 1% من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف. وفيما يخص موقع أكبر مصرف عربي ضمن قائمة ألف مصرف عام 2006، فانه يقع في المرتبة 110 من حيث رأس المال، وفي المرتبة 215 من جانب الموجودات، وأما بقية المصارف العربية الكبرى، فتندرج في مرتبة متأخرة ضمن ترتيب أكبر ألف مصرف.

ويستخلص من المقارنة الدولية أن المصارف العربية لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الكبرى في العالم. ولقد أنجزت عمليات خوصصة واندماج في القطاع المصرفي العربي في السنوات الأخيرة، ولكن بوتيرة متواضعة، ويشكل التحرك قدما في الدمج بين المصارف العربية

---

[1]- ناجي التوني، مرجع سابق، ص. 8- 9.

[2]- أحمد سفر، **الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص. 116.

[3]- من موقع صندوق النقد العربي على الأنترنت: www.amf.org.ae .ليوم: 2011/01/20.

إحدى الوسائل الفاعلة لتكوين وحدات أقوى من شأنها أن تزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير خدمات ومنتجات مالية ومصرفية واستثمارية متنوعة واستخدام التقنية المتطورة بتكاليف منخفضة.

الفرع السابع: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي في الدول العربية[1]

حقق القطاع المصرفي في الدول العربية، بشكل عام، أداء جيدا خلال الفترة 2000-2007. كما ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملاءته المالية بما يعزز دوره الحيوي في تمويل التنمية الاقتصادية، وقد كان من المتوقع أن يستمر الأداء الجيد للقطاع المصرفي في السنوات المقبلة، غير أن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت خلال الربع الأخير لعام 2008، والتي بدأت بوادرها في الظهور في أوت لعام 2007، إثر حدوث تفاقم مشكلة الرهن العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة (Subprime) ، جاءت كل هذه الصدمات لتؤثر على أداء القطاع المصرفي في الدول العربية بصورة سلبية وبدرجات متفاوتة.

ومع تفاقم أعراض الأزمة المالية العالمية، اتضح مدى تشابك القطاع المصرفي في الدول العربية بالأسواق المالية العالمية سواء من جانب الاقتراض منها لتمويل التنمية الاقتصادية أو من جانب المعاملات الرأسمالية المتمثلة في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق المال العربية من جهة، وتصديرها لرأس المال واستثماره عبر أسواق المال الدولية من جهة أخرى.

من بين أهم القنوات التي تنتقل من خلالها الأزمة المالية العالمية إلى الأسواق المصرفية والمالية المحلية في الدول العربية نذكر:

1- انكشاف القطاع المصرفي العربي على القطاع المصرفي العالمي: من خلال قناتين رئيسيتين، أولهما تتعلق باقتراض المصارف والمؤسسات العربية من المصارف الدولية، والثانية، بتواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية المحلية.

وتشير بيانات بنك التسويات الدولية إلى ارتفاع الرصيد القائم من القروض المصرفية الدولية على الاقتصادات العربية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 18 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 (ديسمبر 2007- سبتمبر 2008) ، ليصل إجمالي هذه القروض إلى نحو 309 مليار دولار، أي قرابة 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

---

[1]- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: جمال الدين زروق وآخرون، **"أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"**، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، سبتمبر 2009.

وانكشاف القطاع المصرفي العربي على القطاع المصرفي العالمي من خلال تواجد المصارف الأجنبية في الأسواق المحلية، يكون من خلال تهديد الجهاز المصرفي المحلي بإلحاقه بمخاطر نظامية، وذلك في حالة انسحاب إحدى هذه المصارف الأجنبية من السوق وامتصاصها للسيولة المحلية وذلك بغرض تعزيز أوضاعها المالية في مؤسساتها الأم في الخارج.

2- انكشاف القطاع المصرفي العربي على الأسواق العالمية لرأس المال: حيث ترتبط أسواق المال العربية بدرجات مختلفة لما يحدث في أسواق رأس المال العالمية، ويبرز ذلك الارتباط من خلال استثمارات أجنبية في أسواق المال المحلية العربية، بالإضافة إلى الاستثمارات العربية في أسواق المال الدولية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عددا من الدول العربية التي لا يزال يفرض قيودا على حرية رأس المال، مثل دول المغرب العربي، وهي بذلك اقل عرضة لمخاطر انسحاب الاستثمارات المالية الأجنبية منها، وبالتالي لا يتوقع أن تتأثر هذه الدول من الأزمة المالية في شقها المرتبط بتراجع تدفق الاستثمارات المالية الأجنبية إليها.

ومع ذلك فقد تأثرت جميع الدول النامية ومنها الدول العربية بالقلق الذي سيطر على أسواق المال العالمية والذي تمثل في عزوف المستثمرين الأجانب عن المخاطرة بالاستثمار في الأسواق المالية في الدول النامية.

الفرع الثامن: جهود الدول العربية لحماية سلامة القطاع المصرفي المحلي من مخاطر الأزمة المالية العالمية

تبنت الدول العربية المتأثرة بالأزمة عدة سياسات وإجراءات لتوفير سيولة إضافية وإعادة رسملة المصارف وضمان الودائع المصرفية، أهمها:

1- تنفيذ سياسات لدعم المصارف من جانب الخصوم ورأس المال في ميزانياتها: كما فعلت الإمارات حين أتاحت تسهيلات إقراض للمصارف العاملة فيها بقيمة 120 مليار درهم (أي 32,7 مليار دولار)، منها 70 مليار درهم من السلطات المالية و50 مليار درهم من البنك المركزي، كما قامت مؤسسة النقد السعودي بتوفير سيولة للمصارف العاملة فيها بمقدار 150 مليار ريال (أي 40 مليار دولار)، مع استعدادها لإيداع أموال حكومية في هذه المصارف كلما دعت الحاجة. كما أعلن الأردن ضمان كافة ودائع المقيمين في المصارف العاملة فيه حتى نهاية عام 2009.

2- تنفيذ سياسات دعم المصارف من جانب الأصول: ومن ابرز هذه السياسات قرار الحكومة القطرية بشراء المحافظ الاستثمارية لدى المصارف المحلية المستثمرة في سوق الدوحة للأوراق المالية، وذلك بهدف تحسين نوعية الأصول لدى هذه المصارف وإعادة الثقة في سوق الأوراق المالية.

3- استخدام أدوات السياسة النقدية: في بعض الدول العربية التي لم تتأثر بصورة مباشرة بالأزمة، فقد عملت على استخدام أدوات السياسة النقدية لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي، حيث شملت هذه الأدوات تخفيض أسعار الفائدة الرسمية وتخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي، كما شملت وضع سقوف على الإقراض خاصة لأغراض الاستهلاك والعقار، وإصدار المزيد من اذونات الخزينة وشهادات الإيداع لامتصاص السيولة.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك

مر النظام المصرفي في كافة دول العالم إلى عدة تطورات نتيجة للتغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية. وبعد سقوط النظام الاشتراكي وتبني الدول النظام الرأسمالي، أصبح لزاما عليها القيام بعمليات الخوصصة لهياكلها العمومية ومن أهمها البنوك.

وفي هذا المبحث سيتم دراسة تجارب بعض الدول في خوصصة بنوكها. ومن بين هذه التجارب تجربة فرنسا وتجربة مصر.

المطلب الأول: خوصصة البنوك في فرنسا

تم انتقال القطاع المصرفي في فرنسا من نظام اقتصاديات المديونية الذي يتميزبالتمويل غيرالمباشر ويكون النظام المصرفي الأساس في توفير الأموال الضرورية للمؤسسات (من أهم خصائص هذا النظام سيطرة القروض)، إلى نظام اقتصاديات الأسواق المالية التي تتميز بنظام التمويل المباشر، حيث يتم إصدار الأوراق المالية من قبل الأعوان ذوي الحاجة ،ليتم شراؤها من طرف الأعوان ذوي الفائض ويتم هذا عن طريق السوق المالية.

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي خطت البنوك في فرنسا خطوة مهمة نحو الإصلاحات المصرفية ، بإصدارها لقوانين وتشريعات تنظيمية خلال الثمانينيات والتسعينيات نتج عنها قرار خوصصة المصارف والتي سبقتها مرحلة تميزت بالتأميمات المصرفية.

الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية وبعث برنامج خوصصة البنوك

تميزت فترة ما قبل التسعينات وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بموجة من التأميمات المصرفية ، قبل الإصلاح المصرفي الذي تم بصدور قانون 1984 وقرار خوصصة البنوك بصدور قانون 1986 .

أممت البنوك الفرنسية على مرحلتين ، حيث جاءت المرحلة الأولى مباشرة بعد الحرب العالمية سنة 1945 ما المرحلة الثانية فتمت سنة 1982 .

المرحلة الأولى: تأميم البنوك سنة 1945

بعد الحرب العالمية الثانية صدر قانون 2 ديسمبر 1945 الذي ينص على تأميم البنوك ، حيث مس هذا القانون أربعة بنوك هي الشركة العامة (Société générale) ، القرض الليوني (Crédit lyonnais)، البنك الوطني للتجارة و الصناعة (BNCI) و الصرافة الوطنية لخصم باريس(Le comptoir national d'escompte de paris) بالإضافة إلى تأميم بنك فرنسا ، وقد كان من شأن هذه التغييرات توجيه القروض نحو الصناعات والنشاطات لإعادة نمو وبناء الإقتصاد الفرنسي[1].

كما نص هذا القانون على تخصيص البنوك ، وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام[2]:

- بنوك الودائع : حيث تستقبل ودائع تحت الطلب من الجمهور ، أو ودائع لأجل تقل عن سنتين ، كما تقدم قروضا للآجل القصير المدى.

- بنوك الأعمال : حيث تستعمل رأس المال الخاص بها فقط في تمويلها لبعض مشاريع المؤسسات ، ويمكن لها أن تستقبل الودائع ذات الأجل الأكثر من سنتين.

- بنوك القروض على المدى المتوسط والطويل: وتستقبل ودائع لأجل أكثر من سنتين وتقدم قروضا لأجل أو لمدى أقل أو يعادل السنتين.

بعد هذه المرحلة جاءت مرحلة أخرى من الإصلاحات وهي الفترة الممتدة من 1966 إلى 1967 والتي جاءت لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:

- التخفيف من الصعوبات المتعلقة بالتخصص البنكي ،

- تطوير التقنيات المصرفية وهذا عن طريق :

  * تنظيم سوق العقارات ،

  * تطوير سوق ما بين البنوك دون تدخل مباشر من طرف بنوك فرنسا.

- حرية تسعير أسعار الفائدة الدائنة أو المدينة مع وجود حد أقصى لذلك.

---

[1] - Dominique Lacoue, Labarthe, **Les Banques en France, privatisation, restructuration**, consolidation Economica, Paris, 2001, P. 39

[2] - نزالي سامية، " **التأهيل المصرفي للخوصصة – دراسة حالة الجزائر** - " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص ص. 112- 113.

كما أنه خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1980 أصبحت للبنوك الحرية التامة في تطوير شبكاتها عن طريق إنشاء عدة وكالات دون اللجوء إلى طلب ترخيص لذلك.

المرحلة الثانية: تأميم البنوك سنة 1982

من بين الأسباب التي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرار تأميم البنوك سنة1982 الأولوية الممنوحة لتمويل المؤسسات المتوسطة و الصغير ة .

وقد تقرر تأميم بعض البنوك وفقا للمعايير التالية :

- البنوك ذات الهيكل القانوني للشركات التجارية والخاضعة للرقابة الفرنسية ، بالإضافة إلى التعاونيات المصرفية ، صناديق الإدخار ، أما بالنسبة للبنوك الخاضعة للرقابة الأجنبية فهي غير معنية.

- تؤمم البنوك التي بلغت ودائعها تحت الطلب في جانفي 1981 ، واحد (1) مليار فرنك أي ما يعادل (150) مليون أورو.

و بهذا القانون المؤرخ في 11 فيفري 1982 تحول 39 بنكا إلى الملكية العمومية ، وبقي 197 منها ينتمي إلى القطاع الخاص ، هذا الأخير يستقبل 2,25 % من الودائع تحت الطلب وعلى المدى القصير.

كما أخذت الدولة على عاتقها مراقبة مؤسستين مصرفيتين هما : باريباس (Paribas) و(Suez) و المسؤولتان عن مراقبة أكبر عدد من المؤسسات الصناعية .

ويبين الجدول الموالي قائمة البنوك المؤممة في فرنسا وفقا للقانون 82-155 الصادر في 11 فيفري 1982 ، الذي نص على تأميم 39 بنك تجاري بلغ مجموع ودائعها 1 مليار فرنك في 2 جانفي 1981[1].

جدول رقم (05) : قائمة البنوك المؤممة في فرنسا سنة 1982

البنوك المؤممة	مجموع الودائع في 2 جانفي
قرض الشمال	22.450
القرض التجاري الفرنسي	18.456
القرض الصناعي و التجاري CIC	14.878
مؤسسة " nancéienne " للقرض الصناعي	7.927
المؤسسة اليونية للودائع و القروض الصناعية	11.883
البنك الباريسي الهولندي	10.474
بنك Worms	7.279

[1] - Dominique Lacoue,Labarthe,Op Cit, P . 39.

6.989	بنك Scarlbert-Dupont
6.712	القرض الصناعي دالساس و لوريان
6.642	القرض الصناعي للشرق
6.000	المؤسسة المرسيلية للقرض
5.779	Banque de LIndochine et de Suez
4.102	بنك الاتحاد الأوربي
3.826	Société générale alsacienne de Banque -
3.707	البنك التجاري الباريسي
3.393	القرض الكيميائي
3.386	رويشيلد بنك
3.258	البنك الباريسي للتجارة و الصناعة
2.982	بنك هارفت
2.945	البنك الفدرالي للقرض المتبادل
2.614	البنك البريطاني
2.401	بنك البناء و الأشغال العمومية
2.320	القرض الصناعي النورماندي
2.268	القرض العقاري للشرق
2.218	بنك هينن
2.15	الإتحاد المصرفي الباريسي
2.158	المؤسسة البوردورية للقرض الصناعي و التجاري
1.651	البنك المركزي للتعاوني المتبادل
1.559	المؤسسة المركزية للبنوك
1.488	Société séquanaise de banque
1.421	البنك العقاري " L'Ain "
1.279	بنك Chaix
1.200	بنك Tarneaud
1.193	القرض الصناعي الخاص
1.105	البنك الفرنسي التعاوني
1.070	Sofinco-La Hénin
1.046	Monod française de banque
1.040	بنك" Odier Bungener Courvoisier "
1.020	بنك Laydernier

Source : Dominique Lacoue,Labarthe, Op Cit, PP. 40 – 41.

لقد تميز الجهاز المصرفي الفرنسي سنة 1982 بحيازة البنوك العامة على أغلبية حصص السوق المصرفية بحيث تمتلك 98.7 % من مجموع الودائع و 84.8 % من القروض التجارية بالإضافة إلى توظيفها لنسبة 82.5 % من العمال[1].

و تأميم البنوك لا يعني امتلاك الدولة لنسبة 100 % من رأس مال البنك و إنما يتم ذلك من خلال مايلي[2]:

1- حيازة مباشرة لنسبة 100 % من رأس مال البنك : احتوى هذا التقسيم على 16 بنكا، من بينها البنك الوطني الباريسي (BNB)، بنك البناء و الأشغال العمومية، الشركة العامة(Société général)، القرض الليوني، القرض التجاري الفرنسي (CCF) ومؤسستين ماليتين.

2- حيازة مباشرة لأغلبية رأس المال : شمل هذا النوع من الحيازة على بنكين فرنسيين هما:

" Vernes et commerciale de paris " بـ 89.8 % و " Société générale alsacienne de banque-Sogénéral " بـ 57.72 %.

3- حيازة مباشرة لأقلية رأس المال : شمل هذا التقسيم 10 بنوك جهوية و بنكان فرنسيان و هما قرض الشمال و المؤسسة المركزية للبنوك .

4- حيازة غير مباشرة للدولة : بحيث تمتلك الدولة رأس مال البنك عن طريق بنوك عامة أخرى أو عن طريق مؤسسات مالية، ومثال ذلك امتلاك بعض المؤسسات المالية لثلاثة بنوك فرنسية وهي: بنك باريباس و بنك Indosuez و بنك الاتحاد الأوروبي، و أربعة بنوك أخرى تمت حيازتها من طرف بنوك عامة و هي القرض الليوني و بنك Banque Ordier-Bungener-Couvoisier و بنك Tarneaud .

5- بنوك مملوكة لمجموعات عامة : يكون رأس مال هذه البنوك مملوكا من طرف مؤسسات صناعية عامة، أو من طرف مؤسسات تأمين عامة.

الفرع الثاني: مراحل خوصصة القطاع المصرفي في فرنسا:

المرحلة الأولى (1986- 1988):

قبل صدور أول قانون مصرفي ينص على خوصصة البنوك سنة 1986 ، صدر قانون يوحّد القوانين والتشريعات المصرفية المتعددة سنة 1984 . هذا القانون حدد السلطات المعنية بالتنظيم البنكي والرقابة البنكية والمتمثلة في[3]:

---

[1] - Dominique Lacoue,Lbarthe, Op Cit,P. 40.
[2] - Ibid,P. 44.
[3] - نزالي سامية، مرجع سابق، ص ص. 116- 117.

أ- المجلس الوطني للقروض: ويقوم بالوظيفة الإستشارية فيما يخص:

- توجيهات السياسة النقدية ، وشروط عمل النظام المصرفي والأسواق المالية.

- إبداء الرأي فيما يتعلق بمشاريع القوانين والمراسيم.

ب- لجنة التنظيم المصرفي: وتقوم بإعداد تنظيم النشاط المصرفي ، قواعد التنظيم المحاسبي ، التنظيم الإحترازي بالإضافة إلى وضع شروط الدخول إلى هيكل مؤسسات القرض.

ج- لجنة مؤسسات القرض : حيث تمنح الإعتماد للبنوك ، كما تدرس مشاريع إنشاء الفروع في دول أعضاء الإتحاد الأوربي.

د- اللجنة المصرفية: تقوم بوظيفة الرقابة حيث تتأكد من احترام مؤسسات القرض للتشريع المصرفي ، كما تقوم بوظيفة الإقصاء إتجاه هذه المؤسسات.

قررت الحكومة الفرنسية سنة 1986 إلغاء تأميم المؤسسات التي أممت سنة 1945 و 1982 وذلك من خلال صدور القانون 86-793 الصادر في 2 جويلية 1986، الذي يشمل قائمة بـــ 65 مؤسسة بإستثناء بنك فرنسا على أن يتم خوصصتها على مدى 5 سنوات، و لقد بدأت تنفيذ البرنامج في نهاية 1986 إلى غاية 1987 والجدول التالي يوضح عمليات خوصصة البنوك وفق القانون 86-793 :

جدول رقم (06): عمليات خوصصة البنوك في فرنسا سنة 1987.

اسم البنك	قرار التنازل	تاريخ التنازل
المؤسسة المالية لباريباس (Paribas)	قرار 16 جانفي 1987	جانفي 1987
بنك البناء و الأشغال العمومية (BTP)	قرار 3 أفريل 1987	أفريل 1987
البنك الصناعي و العقاري الخاص(BIMP)	قرار 17 أفريل 1987	أفريل 1987
المؤسسة المالية للقرض التجاري لفرنسا	قرار 24 أفريل 1987	أفريل 1987
الشركة العامة (S.G)	قرار 12 جوان 1987	جويلية 1987
المؤسسة المالية (SUZ)	قرار 2 أكتوبر 1987	أكتوبر 1987

Source : Dominique Lacoue,Labarthe, Op Cit, P. 37

حسب الجدول السابق فلقد قامت الحكومة الفرنسية بخوصصة ستة مجموعات مصرفية سنة 1987، حول عن طريقها 33 مؤسسة قرض للقطاع الخاص، أي ما يعادل 13 % من المجموع.

المرحلة الثانية : التراجع عن الخوصصة (1988 – 1993)

تميزت هذه المرحلة برئاسة الرئيس " ميتران " و مذهبه الشهير لسنة 1988 الذي دعا بضرورة عدم تنفيذ أي عملية خوصصة جديدة و لا إعادة تأميم، و قد عرف مذهبه بـ " NI - NI " لا خوصصة و لا إعادة تأميم[1] و ذلك للأسباب التالية[2] :

- البيع بأقل من السعر الحقيقي، لأن الحكومة تقوم بتحديد طرق الخوصصة دون الإفصاح عن كيفية التوصل إليها، بالإضافة إلى البيع لصالح السياسيين؛
- عدم وضوح أي تمييز بين البنوك ذات الوضعية المالية الحسنة و البنوك الفاشلة؛
- لم تستخدم إيرادات الخوصصة في الغرض الذي وجدت من أجله كتسديد المديونية العامة و إنما استخدمت لتسديد النفقات الجارية للدولة.

المرحلة الثالثة : إعادة بعث برنامج خوصصة البنوك في 1993

في هذه المرحلة فتحت الدولة مجالا آخر لعمليات الخوصصة و من بين البنوك التي تمت خوصصتها نجد البنك الوطني الباريسي BNP في سنة 1993، و الجدول التالي يوضح عمليات خوصصة البنوك لهذه المرحلة:

جدول رقم (07): البنوك التي تمت خوصصتها وفقا للقانون 86- 793 الصادر في 2 جويلية 1986

اسم البنك	قرار التنازل	تاريخ التنازل
البنك الوطني الباريسي	قرار 21 جويلية 1993	أكتوبر 1993
المؤسسة المركزية لاتحاد التأمين لباريس	قرار 26 نوفمبر 1993	أفريل 1994
المؤسسة المركزية للتأمينات العامة الفرنسية	قرار 8 مارس 1994	جوان 1996
المؤسسة المالية للقرض التجاري و الصناعي و الاتحاد الأوروبي	الأمر 30 جويلية 1998 قرار 24 أفريل 1996	أفريل 1998
المؤسسة المرسيليا للقرض	قرار 26 أكتوبر 1995	أكتوبر 1998
القرض الليوني	قانون 28 نوفمبر 1995 قرار 21 مارس 1999	جويلية 1999 أكتوبر 1996
بنك هرفت	21 جويلية 1993	أكتوبر 2000

Source : Dominique Lacoue,Labarthe, Op Cit,P. 37.

1 - Dominique Lacoue,Labarthe , Op Cit, P. 52.

2- دوفي قرمية، مرجع سابق، ص. 78.

في سنة 2003 بدأت المرحلة الثالثة من الخوصصة التي نجحت، ونفذت بعد اعتماد قانون 2 جويلية 1986، حيث شملت المجموعة الأولى من الخوصصة على ست عمليات أسفرت عن إبعاد 73 بنك عن القطاع العام. وخلال الثلاث سنوات التالية، خرجت سبع بنوك من القطاع العام إما مباشرة عن طريق الإحالة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال خوصصة أسهمها.

في عام 1998 سيطرت الدولة على كامل مجموعة (CIC) ، مجموعة المؤسسة المارسيلية للقرض وبنك للصناعة الفرنسية في إطار خوصصة (GAN) .

في سنة 1999، تم خوصصة مجموعة القرض الليوني. ومع بداية عام 2001، تم خوصصة بنوك مجموعة هارفت، بالإضافة إلى ذلك، وفي عام 2002، انسحبت الدولة من القرض الليوني وذلك ببيع ما تبقى لها من حقوق الملكية[1] .

بعد هذه العمليات التي نفذت خلال 1987-2001، لم يبقى سوى خمسة بنوك عمومية (في 2001) وهي: بنك التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس الانماء والاعمار المالية، بنك بيتروفيغاز المملوكة لغاز فرنسا، واثنين آخرين[2] .

في نهاية عام 2004 لم يبقى سوى ثلاث بنوك تحت سيطرة القطاع العام هي: بنك التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو البنك الوحيد المملوك بالكامل من طرف الدولة، بنك بتروفي غاز الذي يملكه غاز فرنسا، وبنك (CMP)[3] .

نلاحظ في هذه الفترة تركز عالي في القطاع المصرفي الفرنسي كما تم فتح القطاع لجهات أجنبية. من بين البنوك التجارية (باستثناء المتبادلة) ، البنوك التي تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية أصبحت أكثر عددا منذ 1998 (164 بنك من أصل 299 في سنة 2004). ومن حيث حجم النشاط، فان الوجود الأجنبي عموما لا يزال محدود مقارنة بجميع المؤسسات المتواجدة في فرنسا، فالبنوك الأجنبية تشكل في نهاية 2004: 8,8 % اعتمادات ممنوحة للعملاء غير الماليين (مقارنة بـــ 36,5 % للبنوك التجارية ذات السيطرة الفرنسية) و7,4 % من الودائع (34 % للبنوك التجارية الفرنسية).

كذلك نلاحظ الزيادة منذ 2000 في عدد الشبابيك البنكية الدائمة (بغض النظر عن عدد الموزعين وأجهزة الصراف الآلي التي تضاعفت أكثر خلال عشر سنوات) ، حيث تجاوزت من 25657 في سنة

---

[1]- CECEI, Rapport annuel 2004.

[2] - Gazal Montassel EL Awasy AHMED , **« LA PRIVATISATION DU SECTEUR BANCAIRE :ETUDE COMPARATIVE ENTRE L'EGYPTE ET LA France »** , Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'Université de LILLE 2, discipline : sciences économiques, Université du droit et de la santé de LILLE 2, 2007, p . 209.

[3] - Banque de France, Rapport du comité des établissements de crédit et des entreprises d'investissement, Exercice 2004, Paris, 19 juillet 2005, P.3.

2000 إلى 26370 في سنة 2004، وزيادة القوة العاملة (أكثر من 6 % بين عامي 2000 و 2003، وهو نفسه سنة 2004)[1]

هذا ومع نهاية عام 2009 لم يبقى سوى 2 بنك[2] تابعة للقطاع العام الفرنسي. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (08): تناقص عدد البنوك الفرنسية من 2000- 2009.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2008	2009
عدد البنوك العمومية	8	5	4	4	3	4	2	2

Source : CECEI, Rapport annuel, 2010.

المطلب الثاني: خوصصة البنوك في مصر

بات من الواضح أن تطوير الجهاز المصرفي في مصر لن يتم إلا من خلال زيادة المنافسة ، وهو ما يعني ضرورة السماح بوجود البنوك الأجنبية العالمية باستثماراتها ،مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الخدمات المالية المتقدمة للعملاء ،بالإضافة إلى تقليل سيطرة القطاع العام على القطاع المصرفي لدعم برنامج خوصصة البنوك الذي ظهر لإصلاح الاختلالات الموجودة في بنوك القطاع العام في محاولة لتخيف العبء عن الحكومة مركزين في ذلك على تجربة خوصصة بنك الإسكندرية ثم تقييم هذه التجربة، بعد استعراض مراحل تطور الجهاز المصرفي المصري .

الفرع الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي في مصر

تشهد مصر عملية إصلاح وتطوير مستمرة لقطاع البنوك من أجل رفع مستوى أدائه ودوره في الاقتصاد الوطني .وتأتي هذه المرحلة الجديدة بعد عدة مراحل مر بها النظام المصرفي في مصر منذ عام 1952 على النحو التالي[3]:

[1] - Banque de France, Rapport du comité des établissements de crédit et des entreprises d'investissement, Op Cit, P.3.
[2] - CECEI, Rapport annuel, 2010.
[3] - site internet : http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=420 consulté le 04/01/2011

أ- مرحلة تمصير البنوك (1952 – 1960)

شهدت هذه المرحلة تطورات هامة، حيث تكون هيكل الجهاز المصرفي من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية، وخلال الفترة من 1952 ـ 1957 كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع. الأمر الذي دعا حكومة الثورة إلى تمصير البنوك خلال الفترة من 1957 ـ 1960 وتحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للمصريين .

ب- مرحلة التأميم والإدماج والتخصص النوعي للبنوك (1960 – 1966)

أهم ما يميز هذه المرحلة تأميم البنوك، وقيام المؤسسة المصرفية العامة للبنوك، إضافة إلى إنشاء البنك المركزي المصري بقرار جمهوري عام 1961 ككيان مستقل. وبحلول عام 1963 استكملت عملية اندماج البنوك، وبهذا الاندماج أمكن تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطة التنمية. وأصبح الجهاز المصرفي يشتمل على خمسة بنوك تجارية، وخمسة بنوك متخصصة إلي جانب البنك المركزي. وفى أول جويلية 1964 تم تطبيق نظام التخصص القطاعي للبنوك. ولعل ما يميز هذه المرحلة هو تأثر السياسة المصرفية بمرحلة التحول الاشتراكي فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام .

ج- مرحلة التخصص الوظيفي وإلغاؤه (1967 ـ 1973)

أهم تطور في هذه المرحلة هو حدوث المزيد من الإدماجات بين البنوك، وبالتالي تغير تخصص البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام، ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعي. غير أن منح الائتمان ظل بنفس الأسلوب الذي كان يتم في المرحلة السابقة، ولذا بقيت الآلية غير التنافسية قائمة، ولم يحدث تطوير يُذكر على أداء الخدمات المصرفية.

د- مرحلة انفتاح البنوك (1974 ـ 1982)

شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي، حيث تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفي للبنوك الصادر سنة 1971، أيضاً تأثر هيكل الجهاز المصرفي من عدة جوانب أهمها: إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل لخدمة الاستثمار، أيضاً سُمح بوجود بنكين مشتركين بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية .كذلك وجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزي وغير مسجلة لديه وتنظمها قوانين خاصة مثل المصرف العربي الدولي والمصارف الإسلامية .

وتبعا لذلك فقد تأثرت السياسة المصرفية وآلية الأداء والتعامل في هذه المرحلة، حيث زادت درجة المنافسة بين البنوك، ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الخاص تمشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي .

هـ - مرحلة ضبط أداء البنوك (1983 ـ 1990)

اتخذت خلالها العديد من الإجراءات لمعالجة مظاهر الاضطرابات المصرفية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في الممارسات المصرفية، والتي من بينها تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان، وتقوية دور البنك المركزي في إحكام الرقابة على البنوك، إضافة إلى وضع ضوابط على منح الائتمان سُميت بمراحل التوجيه الائتماني، كذلك صدرت عدة تعديلات في إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي انتهت بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في ماي 1987 .

و- مرحلة الإصلاح المصرفي الشامل (1990 ـ 1995)

تعد بداية مرحلة التحرر والإصلاح الاقتصادي، وفيها تم تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال أذون الخزانة. ومن التطورات الهامة أيضاً دعم قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض احد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين. وأهم ما يميز هذه المرحلة أن الجهاز المصرفي أصبح أكثر إيجابية مع التطورات الجارية حيث أخذ يلعب دوراً هاماً في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وأذون الخزانة، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال التي يتم خوصصتها.

وقد شهدت هذه المرحلة أول نقطة تحول في فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق، ألا وهي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك سواء المدينة أو الدائنة .

ز- المرحلة الراهنة (من 1997 وحتى الآن)

تم تبني عدد من السياسات والإجراءات لزيادة دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمار وجعل البنوك أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات السوق، حيث تم إعداد برنامج تنفيذي يستهدف إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسملتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف مع زيادة معدلات الائتمان تتمثل أهم مكوناته فيما يلي :

1 ــ وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنوك، مما يضمن الدقة في تحديد المسؤوليات والرقابة وتقييم الأداء وكذلك الكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي .

2 ــ العمل على التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك، وتوزيع مخاطر محافظ الاستثمار والعمل على ضمان جودة المحافظ الائتمانية للبنوك وتحقيق أعلى معدلات ربحية، وتطوير نشاط التجزئة المصرفية .

3 ــ تطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على انتهاء ربط وحدات الجهاز المصرفي بالرقابة على البنوك وربط الأفرع بالمراكز الرئيسية لتوفير المعلومات الدقيقة .

4 ــ تطبيق نظم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة .

5 ــ تقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة، وتدعيم المراكز المالية للبنوك من خلال المتابعة والضغط لرفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال .

6 ــ إصلاح هيكل الجهاز المصرفي من خلال تشجيع البنوك على الاندماج والاستحواذ .

7 ـ توسيع قاعدة الملكية من خلال إعادة إحياء برنامج تخارج المال العام من الشركات المشتركة والذي يشمل المساهمات العامة في البنوك المشتركة .

وقد شهد عام 2007 تشغيل أول شركة للاستعلام الائتماني بمشاركة أكثر من 32 بنكا، كما نجح طرح أول إصدار للسندات المقدمة بالجنيه المصري حيث بلغ حجم التغطية 250 % في أسواق المال العالمية في خطوة تعكس ثقة دوائر المال والاستثمار الأجنبية في الاقتصاد المصري.

وقد مر قطاع البنوك المصري بعدة تطورات في الأعوام القليلة الماضية، كان هدفها الرئيسي تقليل عدد البنوك الضعيفة وتحسين جودة الأصول وكفاية رأس المال في القطاع.

وقد كان للبنوك العامة الأربعة، والتي كانت تستحوذ على نصف موجودات القطاع في العام 2003، نسبة كبيرة من الديون المتعثرة، ويرجع ذلك لإعطاء قروض لشركات عامة ضعيفة؛ بالإضافة إلى عدم وجود إدارات مخاطر مناسبة بتلك البنوك.

لذلك قررت الحكومة إعادة هيكلة قطاع البنوك بعدة طرق. كان أحد تلك الطرق هو بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة وذلك للحد من مشكلة الديون المتعثرة. كما قامت الحكومة بتعديل بعض القوانين الخاصة برأس المال المدفوع ومعدل كفاية رأس المال، بحيث يكون رأس المال المدفوع لأي بنك 500 مليون جنيه كحد أدنى بدلا من 100 مليون جنيه، وكذلك ترتفع نسبة كفاية رأس المال إلى 10 في المائة بدلا من 8 في المائة.

في إطار ذلك بدأت مصر أولى خطوات الإصلاح المصرفي بتهيئة البيئة التشريعية الصحية المواتية لهذا الإصلاح من خلال إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، وذلك في 15 جوان 2003، ليكون أول قانون في تاريخ التشريع المصري يحتوى على كل ما يتعلق

بالشؤون المصرفية بعد أن كانت خاضعة في تنظيمها لخمسة قوانين هي: قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار رقم 163 لسنة 1957، والقانون رقم 120 لسنة 1975 في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، والقرار بالقانون رقم 205 لسنة 1990 في شأن سرية الحسابات بالبنوك، والقانون رقم 38 لسنة 1994 بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، والقانون رقم 155 لسنة 1998 بتنظيم مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام.

وقد طرحت الحكومة المصرية خطتها لتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته ماليا وإداريا في سبتمبر 2004 ، وتهدف الخطة إلى تعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي وخلق قطاع مصرفي قادر على المنافسة. وتقوم هذه الخطة على عدد من المحاور هي: الاندماجات والخوصصة في القطاع المصرفي، وإعادة هيكلة البنوك العامة (مالياً وإدارياً)، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي وأخيراً تعزيز الرقابة على البنوك من خلال تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري،وحدثت عدة عمليات استحواذ على بنوك مصرية صغيرة ومتوسطة خلال السنوات القليلة الماضية. وذلك حتى تستطيع تلك البنوك تعديل أوضاعها وفقا للقوانين الجديدة، كما أن ذلك يرجع إلى رغبة البنوك الأجنبية في دخول قطاع البنوك المصري، خاصة بعد إعلان الحكومة المصرية عن عدم إعطاء رخص جديدة لإنشاء بنوك حاليا [1] .

ظهر الاهتمام الأجنبي في دخول السوق المصري عن طريق اشتراك البنوك الإقليمية والعالمية في العطاءات التي أقيمت للاستحواذ على حصص في البنوك المصرية. وكانت أخر عمليات الاستحواذ التي تمت خلال العام 2007 هي استحواذ بنك أبو ظبي الإسلامي على 51.3 في المائة من البنك الوطني للتنمية، وكذلك استحواذ بنك الكويت الوطني على 98.1 في المائة من البنك الوطني المصري[2].

الفرع الثاني:تجربة بنك الاسكندرية في الخوصصة

نستعرض في هذا البحث حالة خاصة من حالات خوصصة البنوك العمومية المصرية وهي خوصصة بنك الإسكندرية لعدة أسباب رغم تعدد حالات خوصصة البنوك المصرية ففي عام 1996 تم خوصصة بنوك بالكامل منها خوصصة بنك الأهلي سوستيه جنرال ،وبنك الائتمان الدولي /مصر،وفى عام 1997 تم تقليص حصة المال العام في بنك تنمية الصادرات من خلال طرح أسهم للاكتتاب العام. وتم إصدار شهادات إيداع دولية عام 1996- 1997 لتقليص حصة المال العام في البنك التجاري الدولي وبنك مصر الدولي .

---

[1]- علاء محمد مرزوق، " **خصخصة البنوك المصرية**" ، مقال منشور على موقع: www.knol.google.com ، بتاريخ: 1011/01/05.

[2]- منى قاسم، **الاصلاح الاقتصادي في مصر**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1997، ص. 117.

كذلك في عام 1996 تم تخفيض حصة المال العام في بنك مصر اكستريور من خلال الطرح الخاص لمستثمرين محليين ،وبالنسبة للبنك المصري الأمريكي فقد تم تقليص حصة المال العام عن طريق زيادة رأس المال .وفى عام1999 قامت الحكومة ببيع حصتها البالغة 10%في بنك القاهرة باركليز ،وبذلك أصبح القطاع الخاص يملك أغلبية أسهم البنك وتبلغ حصته 60%من رأس المال .وقد صدر قرار ببيع حصة المال العام في خمس بنوك مشتركة في جوان 2000 وهم: بنك مصر الأمريكي الدولي ، بنك القاهرة الشرق الأقصى ، بنك مصر إيران للتنمية ، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، بنك التجاريون ، التجارة والتنمية .

ولكن فشلت عملية البيع بسبب التدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2000 .ولكن تجربة بنك الإسكندرية أثبتت نجاحا واضحا للخوصصة في مصر حيث طبقت السياسات بشكل جيد مما أدى إلى نتاج مثمر ومفيد للسير على دربه للوصول إلى تجربة ناجحة في مجال خوصصة البنوك.

أ- لمحة عن بنك الإسكندرية:

تأسس بنك الإسكندرية عام 1957 كشركة مساهمة مصرية. ويقدم البنك مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية مثل الأوعية الادخارية وتمويل عمليات الصيرفة الاستثمارية، وصيرفة التجزئة، بالإضافة إلى تقديمه القروض متناهية الصغر، وتقديمه العديد من الخدمات المصرفية الأخرى. ويقدر متوسط المبيعات السنوية لهذا البنك بأقل من مليون دولار. وقد ظهرت الحاجة إلى خوصصة بنك الإسكندرية إبان برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1995) حيث استقر الرأي آنذاك على أسبقية بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة ودعم الاتجاه إلى خطوة الخوصصة لاعتبارين أولهما: صغر حجم هذه البنوك، ثانيهما:الاطمئنان إلى امتلاك الحكومة الحصة المؤثرة في ملكية هذه البنوك.

ظل بنك الإسكندرية منذ نشأته عام 1957يحتل مكانة متميزة في السوق المصري بوصفه أحد البنوك الأربع التجارية الكبرى المملوكة للدولة. وقد وقع الاختيار على البنك لتبدأ به الدولة أول تجربة لخوصصة بنك قطاع عام، وذلك في إطار تبنى خطة شاملة للإصلاح المصرفي يرتكز أحد محاورها على تخفيض سيطرة المال العام على القطاع المصرفي من خلال طرح حصة الأغلبية في بنك الإسكندرية للبيع لمستثمر استراتيجي، والمضي في بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة. ونظراً لكون هذه التجربة تعد الأولى من نوعها في السوق المصري، فقد حرصت الدولة على أن توفر لها مقومات النجاح المطلوبة تمهيداً لإتمام عملية الخوصصة بالنجاح المأمول، ومن هنا بدأ تنفيذ خطة تمهيدية تبعتها خطوات تنفيذية على أعلى مستوى من الإتقان والشفافية [1] وقد تقدمت 7 من المؤسسات المالية بعروض للدخول إلى عملية المزايدة. في هذا الصدد استند مجلس إدارة البنك المركزي في

[1] - Site web : www.alexbank.com consulté le 04/01/1011

تقييمه للعروض الفنية واختياره للقائمة المختصرة على مجموعة من المعايير تمثلت في الملاءة الفنية والمالية لهذه المؤسسات، وترتيبها وسمعتها بين البنوك العالمية، ومراكزها التنافسية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي ودرجة التصنيف الائتماني الحاصلة عليه هذه المؤسسات من مؤسسات التقييم الدولية وكذلك مؤشرات أدائها ومدى التزامها بالمعايير المصرفية الدولية وإستراتيجيتها في تطوير البنك وتدعيم السوق المصرفي المصري.

ب- إجراءات خوصصة بنك الإسكندرية:

تفيد البيانات المتوافرة من البنك المركزي المصري وبنك الإسكندرية ووزارة الاستثمار حول ما تحقق في ملف خوصصة بنك الإسكندرية إلى ما يأتي:

في إطار خطة الخوصصة تم التعاقد مع بنوك عالمية للإشراف على عملية التطوير بالبنوك العامة، كما تم ضخ نحو ستة مليارات جنيه لدعم زيادات رؤوس أموالها وهي عبارة عن قرضين بنحو مليار دولار مقدمين من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، إضافة إلى الاتفاق مع الحكومة على تسوية مديونيات البنوك، حيث تم تسوية مديونية بنك الإسكندرية بالفعل.وقد تمت الخوصصة على مرحلتين: الأولي خوصصة الإدارة، الثانية: خوصصة الملكية، ولتحقيق ذلك تمت عملية الخوصصة وفقا لعدة مراحل كالتالي :

المرحلة الأولى : إعادة هيكلة البنك

حيث تم إسناد مسؤولية الإصلاح الهيكلي في بنك الإسكندرية لقيادات ذات خبرات دولية مشهود لها بالكفاءة اضطلعت بمهمة صياغة رؤية متكاملة تتضمن إعادة بناء البنك وإحداث ثورة تطوير شاملة لتنفيذ برامج إعادة الهيكلة الرئيسية بأقصى سرعة ممكنة لتحقيق طفرة تكنولوجية بمواصفات عالمية ، وتطوير شكل البنك وهويته (CORPORAT ID) وإعادة هندسة العمليات المصرفية وإنشاء إدارات متخصصة لترسيخ مفهوم الاحتراف وتقديم أنشطة وخدمات جديدة وتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمعايير العالمية كل ذلك بالتوازي مع الاهتمام بالموارد البشرية تأهيلاً وتدريباً وتحفيـــــزاً[1] .

دخلت إدارة البنك والعاملين به مرحلة انتقالية هامة لتحقيق تلك الأهداف الطموحة في زمن قياسي لم يتجاوز الأربع سنوات ، تم خلالها تنفيذ خطط تطوير البنك بأقصى سرعـــة ممكنة وعلى مراحل متكاملة ومتتابعة رسمت ملامح تجربة رائدة في الإصلاح الهيكلي بهدف أنظار الخبراء والمراقبين والدوائر الرسمية على كافة المستويات وانتزع البنك بفضلها لقب النموذج الناجح في

[1] - Site internet : www.alexbank.com consulté le 04/01/1011

الإصلاح المصرفي بلا منافس في السوق المحلى . وتم تهيئة البنك للخوصصة بعد أن أصبح فرصة جاذبة ومربحة للمستثمرين في الداخل والخارج.

المرحلة الثانية:الفحص والتقييم

في هذه المرحلة تم الاستعانة ببيوت خبرة عالمية ومحلية متخصصة لإجراء فحص شامل للنواحي المالية والفنية والقانونية للبنك ، وفيما يتعلق بالفحص المالي فقد أنهى بيت الخبرة المختار لهذه المهمة أعماله حيث تم إعداد القوائم المالية للبنك طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية للأعوام (2003/2002 - 2004/2003 - 2005/2004) وتم الانتهاء من إعداد القوائم المالية في 31 جانفي 2006 لتشمل المتحصلات نتيجة السداد النقدي لمديونيات قطاع الأعمال العام والأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع بنك الإسكندرية لمساهماته في الاستثمارات غير الرئيسية وإجراء توزيعات الأرباح على مساهمي البنك، وقد تم ذلك بالتوازي مع فحص قانوني يختص به مكتب محاماة تولى مراجعة الأوضاع القانونية وموقف الملكية ووثائقها.

تقييم الأصول العقارية من قبل بنك التعمير والإسكان.

إجراء فحص كامل للموارد البشرية داخل البنك من ناحية الهياكل التنظيمية والإدارات وأسلوب تقييم العاملين والأجور والمزايا والتدريب مع طرح نظام المعاش المبكر.

تم اختيار بنك سيتى جروب الاستثمارى Citigroup Corporate and Investment Banking في 8/24/ 2005 مستشاراً لعملية طرح 100% من أسهم رأس مال بنك الإسكندرية.

إعداد غرفة معلومات شاملة عن معاملات البنك داخليا وخارجيا بهدف إعداد مذكرة معلومات واضحة للاستعانة بها من قبل مستشار الطرح (سيتى جروب).

اضطلع مستشار الطرح (سيتى جروب) بعمل مراجعة شاملة لنطاق عمل البنك وأوجه النمو المستقبلي للبنك طبقاً للموقف المالي وظروف السوق والأسواق المشابهة، وإعداد مستندات البيع بما في ذلك مذكرة المعلومات والتوصية بشأن سياسة وأسلوب الطرح وإدارة عملية البيع حتى انتهائها [1].

في 30 مارس 2005 أعلنت وزارة الاستثمار عن دعوة المستثمرين الراغبين في شراء أسهم بنك الإسكندرية للتقدم بعروض لشراء نسبة تتراوح ما بين 75% - 80% من أسهم البنك على أن يتم تخصيص 5% من أسهم البنك للعاملين بشروط ميسرة والنسبة المتبقية (15% - 20%) من الأسهم فسيتم طرحها للاكتتاب العام في بورصة الأوراق المالية بعد إتمام عملية البيع لمستثمر استراتيجي.

وعلى جانب مواز تم تحديد سعر تقييم أسهم البنك من خلال مستشار البيع وعرضه على لجنة فنية متخصصة لاعتماد سعر التقييم كأساس لعملية البيع وبدء المفاوضات النهائية مع راغبي الشراء .

[1]- Site internet : www.alexbank.com consulté le 04/01/2011.

وقد تقدمت المؤسسات صاحبة عروض الشراء بأربعة أظرفة مغلقة يحتوى الظرف الأول على اتفاقية الشراء والبيع وتتضمن التزامات عملية البيع ووقت تنفيذ العملية ، كما تحتوي على خطاب ضمان بقيمة 50 مليون دولار على أن تكون الاتفاقية موقعة توقيعاً مبدئيا من المؤسسات المتقدمة للمزايدة. ويحتوي الظرف الثاني على ما يسمى بالحساب المحايد ، ويعني إيداع قيمة الصفقة بالكامل في أحد البنوك المحايدة شريطة ألا تحول للبائع إلا بعد إتمام الصفقة والتوقيع النهائي على اتفاقية البيع والشراء. و الظرف الثالث فيتضمن العرض المالي. أما الظرف الرابع فيحوي المستندات الرسمية المطلوبة لإتمام الصفقة ، ومن بينها المستندات الدالة على مركز البنك أو المؤسسة المتقدمة للمزايدة.

وبعد انتهاء المدة المحددة للتقدم بعروض الشراء من قبل المستثمرين، يتم دعوة البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في الشراء للتوقيع على اتفاق سرية المعلومات لتزويدهم بمذكرة المعلومات الخاصة بالبنك والقطاع المصرفي وأحدث تطورات الاقتصاد المصري، ويعقب ذلك السماح للأطراف الراغبة فى الشراء بإجراء عمليات الفحص الفني النافي للجهالة Due Diligence ليستكملوا بها قاعدة المعلومات الأساسية التى يتيحها مستشار البيع (سيتى جروب)، على أن يتم بعد ذلك إعداد قائمة مختصرة Short List من العروض المقدمة ثم دعوة أطراف هذه القائمة للتقدم بعروض شراء محددة لاختيار العرض الفائز بالصفقة. وقد تقدمت المؤسسات المالية بطلبات مبدئية لشراء البنك في منافسة شديدة ، وهو ما أظهرته العروض المالية المبدئية التي فاقت أرقامها أكثر التوقعات طموحاً.

تم وضع مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المستثمر الاستراتيجي من أهمها أن يكون مؤسسة مالية ذات مركز مالي قوي وسمعة طيبة،وفى إطار التنافس بين المؤسسات المالية الكبرى* تقدمت13 مؤسسة مالية بإبداء الرغبة في الاستحواذ على بنك الإسكندرية ،وتم دعوتها لتوقيع اتفاق حفظ سرية البيانات والمعلومات تمهيدا لموافاتها بمذكرة المعلومات لدراستها ،وتقديم عروض فنية ومالية في10 جويلية 2006 وقد تقدمت ثماني مؤسسات مالية بعروض فنية في ذات التاريخ ، وبناء على دراسة هذه العروض وبعد مناقشات مستفيضة ودراسات وافية وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري على السماح للمؤسسات المالية الست المتمثلة في: كونسورتيوم البنك العربى Arab Bank والبنك العربى الوطنى Arab National Bank (ANB) من الأردن والسعودية، وكونسورتيوم بنك المشرق ومجموعة دبى للاستثمارات من الإمارات العربية المتحدة، والبنك التجارى الدولى من مصر، وبنك بى ان بى باريبا من فرنسا، ومجموعة سان باولو اى ام اى من ايطاليا، و اى اف جى يورو بنك من اليونان للقيام بعملية الفحص النافي للجهالة لبنك الإسكندرية تمهيدا لتقديم العروض المالية النهائية.

* حسب البيان المشترك للبنك المركزي مع وزارة الاستثمار بتاريخ 2006/08/02.

وقد بدأت صفقة خوصصة بنك الإسكندرية في 16 أكتوبر 2006 حين قامت أربع مؤسسات مالية بتقديم كافة المستندات القانونية والمالية للتأهل لدخول عملية المزايدة في محاولة منهم للاستحواذ على البنك في أربعة أظرف مغلقة وبحضور الممثلين المعتمدين للمستثمرين. واجتمعت لجنة البت في 17 أكتوبر 2006 لفتح الأظرف المالية المقدمة من المستثمرين، وقد تمت عملية فتح الأظرف المالية بحضور كل المتنافسين وبعد الإعلان عن العروض المالية انسحب من التنافس في الجولة الثانية ثلاثة من المتنافسين ،وتم إرساء البيع على أعلى عرض تقدم به البنك الايطالي سان باولو ليفوز بالاستحواذ على نسبةالـــ80% المطروحة للبيع، بعد نجاحها في الوفاء بقيمة الصفقة والتي بلغت حوالي 11.592 مليار جنيه مصري، (أي بمضاعف قيمة دفترية يتجاوز 5.5 مرة وهو ما يعد بلا شك انجازا فريدا في المنطقة) بسعر صرف5.75 جنيه للدولار والتي تعد الصفقة المصرفية السابعة التي تمت في السوق المصرفي المصري في صفقة وصفت بانها ناجحة وبشروط وضوابط ممتازة كما وصفت بأنها الأفضل على مستوى عمليات الخوصصة في مصر. وقد سدد بنك سان باولو الايطالي ــ البنك الرابع في الاتحاد الأوروبي بعد اندماجه في بنك انتسا الايطالي والثاني في السوق المصرفي الايطالي ــ للبنك المركزي المصري2.16 مليار دولار قيمة شرائه لـــ 80% من أسهم بنك الإسكندرية بسعر12.6 دولار للسهم. أما عن حصيلة صفقة بيع الإسكندرية فأشارت مصادر مصرفية إلى أنها سوف توجه إلى تسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام للبنوك العامة الثلاثة الأهلي والقاهرة ومصر وذلك لدعم المراكز المالية لهذه البنوك للخزانة العامة للدولة [1] .

يعمل بنك الإسكندرية حاليا تحت لواء مؤسسة مالية عالمية مجموعة سان باولو إنتيزا (Intesa Sanpaolo) التي تعد الأكبر على مستوى إيطاليا والثالثة بين بنوك منطقة اليورو.

ج- نتائج خوصصة بنك الإسكندرية

بعد بيع بنك الإسكندرية و الذي يعد أحد اكبر البنوك العامة في مصر يتضح أن خريطة السوق المصرفية بعد خوصصة بنك الإسكندرية سوف تكون مناصفة بين بنوك القطاع العام بعد استبعاد بنك الإسكندرية وبين القطاع الخاص والعربي والأجنبي مما يؤدي إلى زيادة تنافسية الجهاز المصرفي. ومع خروج بنك الإسكندرية من ساحة العمل المصرفي يكون قد خرج معه 7 % من نصيب القطاع العام من الجهاز المصرفي ليصبح إجمالي ما في حوزة هذا القطاع 53 % من البنوك ومن جانب آخر يكون قد ارتفع نصيب الأجانب من المصارف في مصر إلى 34 % ويبقي للقطاع الخاص 13 % . كذلك يتضح لنا أن خوصصة بنك الإسكندرية لم تؤثر على التقسيم السيادي لمصر .فقد أدخلت التكنولوجيا العملاقة إلى مجال العمل المصرفي في السوق المصرية ليصبح القطاع المصرفي المصري قادرا على اللحاق بركب التكنولوجيا وقد أدى ذلك إلى تعزيز قدرات وصلاحيات البنك

[1]- علاء محمد مرزوق، مرجع سابق.

المركزي ، حيث يتيح تملك قطاع خاص بنوكا عامة رقابة أوسع وأعمق للبنك المركزي.أما بالنسبة للعمالة فقد تعاملت قاعدة عمالة بنك الإسكندرية بذكاء ــ وباحتراف أيضا ــ مع مبادرة المعاش المبكر التي أطلقتها الإدارة التنفيذية العليا للبنك واستهدفت450 حالة تقاعد مبكر.

وبعكس تعامل العمالة ــ والتي تشهد حركة ترقيات سنوية تلتزم بها الموازنة التخطيطية للبنك ــ مع مبادرة المعاش المبكر إدراك5 آلاف عامل يمثلون القاعدة البشرية لبنك الإسكندرية للمذاق الخاص لخوصصة البنك وثمارها التي حصدوا بعضها مثل: تضاعف الأجور، سلسلة الترقيات حيث استفاد1400 عامل في آخر حركتين ترقي، الحصص القانونية للعاملين من صافي ربحية البنك الذي حافظ على مستواها في نهاية عام 2008 عند 680 مليون جنيه [1] .

د - تقييم عملية خوصصة بنك الإسكندرية

أثبتت تجربة خوصصة بنك الإسكندرية بعد نجاحها والتي أسفرت عن فوز مجموعة "سان باولو" المصرفية الإيطالية علي حصة 80% من أسهمه بقيمة 1,6 مليار دولار أي ما يزيد على تسعة مليارات و252 مليون جنيه متانة وجاذبية الاقتصاد المصري وثقة المستثمرين الأجانب في الإصلاحات التي تشهدها مصر في العديد من النواحي الاقتصادية والمالية، والذي ارتقى بمصر إلى مكانة مرموقة في قائمة الأسواق البازغة والواعدة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد أدى فوز المجموعة المصرفية الإيطالية بالصفقة في تعزيز أداء القطاع المصرفي المصري، ولاسيما أن البنك هو رابع أكبر مصرف حكومي مملوك للدولة ويستحوذ على حصة من السوق المصرفية نسبتها 7%. وقد تمت الصفقة بنجاح غير مسبوق حيث عملت الجهات الرسمية سواء وزارة الاستثمار أو البنك المركزي المصري على توافر مبدأ الشفافية والوضوح في كل خطوات إتمام الصفقة، وحيث أن بنك الإسكندرية يتمتع بكفاءة عالية في الأداء والمساهمة في المشروعات التنموية في مصر، لذلك كان هناك إصرار من بنوك أجنبية عالمية في مثل مكانة مجموعة "سان باولو" المصرفية الإيطالية على الفوز بصفقة البنك، والذي يعد خير دليل على حرصه ورغبته في تقديم المزيد من الخدمات المصرفية والاستثمارات التي تصب في صالح المجتمع المصري.

[1]- علاء محمد مرزوق، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي

إن استخدام التقنيات الحديثة والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية والدخول في أسواق دولية حديثة يتطلب بنوكا ذات أحجام كبيرة، لهذا شهدت الساحة المصرفية موجة اندماجات واسعة سواء على المستوى المحلي أو خارج حدود الدولة بينها وبين بنوك أجنبية وهذا لمواكبة والتصدي للتطورات الاقتصادية العالمية.

وعليه سنتناول في هذا المبحث تجارب اندماج البنوك مركزين على تجارب الدول المتقدمة والدول العربية.

المطلب الأول: تجربة الاندماج المصرفي في الدول المتقدمة

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

إن التجربة الأمريكية في مجال الاندماج المصرفي هي الرائدة عالميا، فالموجة الأولى حصلت على ساحتها الاقتصادية ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوربي واليابان، ويقف وراء تلك النظرة الأمريكية للعولمة التي ترتكز على أهمية وجود سوق عالمية مشروطة بتعميم نظام التبادل الحر.

أولا: تطور النظام المصرفي الأمريكي:

عند حلول الكساد العالمي سنة 1933 حصل الانهيار المالي وحمل معه إفلاس نحو 4000 مصرف في الولايات المتحدة وحدها، وتقف جذور الهيكل اللائحي الواسع خلف النظام المصرفي بوصفها أسبابا حقيقية وراء تلك الافلاسات ؛ ومنها[1] :

- أن المنافسة الحادة بين البنوك أدت إلى رفع أسعار الفائدة على الأموال المودعة لديها؛ ومن ثم السعي للدخول في مجالات الاستثمارات المرتفعة العائدات ذات الخطورة العالية، وعندما بدأ الكثير منها يخفق أصبح جمهور المودعين يفقدون الثقة به ، وخصوصا في المصارف الصغيرة.

- أن الاحتياطي الفدرالي عجز عن ضمان الاحتياطات اللازمة والكافية لتلبية رغبات المصارف الصغيرة الباحثة عن السيولة.

وعلى ذلك اتخذت مجموعة من القوانين والإجراءات لمعالجة المشكلات السابقة وغيرها، من أهمها:

- قانون المصارف عام 1933 وما قبلها، حيث تم تقييد المنافسة على الأسعار بين المصارف التجارية، كما خول نظام الاحتياطي الفدرالي وضع حد أقصى للفائدة التي تدفعها المصارف الأعضاء

---

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديان – المصارف نومذجا-** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص ص. 135- 137.

في النظام على الودائع والمدخرات ، وهذا بعدما تم الحد من شمولية النظام المصرفي الأمريكي[1] سنة 1913 ، وحظر العمل بالأعمال المصرفية فيما بين الولايات[2].

- إصدار قانون الدمج المصرفي عام 1960، اثر الاندماجات الطوعية المختلطة التي بلغ عددها نحو 1600، وهو الذي تعرض لانتقادات ركزت على عدم مراعاته بعض الأمور المتعلقة بالمردودات جراء الاندماج ومدى التأثير في المنافسة، وكان أول الانتقادات على أساس خلفية قضية بنك فيلادلفيا؛ إذ نتج اثر دمج أكبر مصرفين في الولاية وتكوين مصرف واحد يسيطر على 26 % من ودائع أربع ولايات وهو ما يمثل مخالفة لأحكام قانون منع التكتلات الاقتصادية[3].

ترافق تعرض البنوك في بداية الثمانينيات للركود نتيجة تعثر سداد قروض أمريكا اللاتينية اثر المديونية العالمية، هذه الصورة أعطت حافزا لموجة من الاندماجات التي بلغت وسطيا 500 حالة في السنة الواحدة خلال عقد الثمانينيات، بعد أن كان المنظمون حساسين بشأن الاندماجات.

ثانيا: بعض تجارب الاندماج المصرفي:

يبين الجدول التالي حالات الاندماج خلال الفترة (1980- 1998) بحسب أشكالها، التي تنقسم إلى نوعين:

الأول: الذي يحصل داخل الولاية الواحدة، من خلال شراء المصارف الموجودة للاستفادة من العملاء السابقين، وهو ما يطلق عليه اسم الاندماج أو التوسع الأفقي.

الثاني: وهو بناء فروع جديدة في المناطق أو الولايات الأخرى، وهو ما يطلق عليه اسم توسع الأسواق.

---

[1]- حسب قانون كلاس ستيجال لعام 1913 Class Stegal Act .

[2]- وذلك بعد تفعيل قانون مكفادن عام 1928 MacFadden .

[3]- تطبيقا لقانون مراجعة إجراءات المصارف لعام 1966.

جدول رقم (09) : الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال خلال الفترة (1980-1998)

السنوات	الاندماجات الأفقية داخل الولايات		الاندماجات التوسعية خارج الولايات		العدد الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1980	85	% 45	105	% 55	190	% 100
1981	177	% 49	182	% 51	359	% 100
1982	209	% 50	211	% 50	420	% 100
1983	278	% 65	150	% 35	428	% 100
1984	239	% 54	202	% 46	441	% 100
1985	210	% 44	265	% 56	475	% 100
1986	287	% 50	286	% 50	573	% 100
1987	213	% 30	436	% 67	649	% 100
1988	191	% 41	276	% 59	468	% 100
1989	195	% 56	155	% 44	350	% 100
1990	195	% 53	170	% 47	366	% 100
1991	189	% 55	156	% 45	345	% 100
1992	164	% 41	237	% 59	401	% 100
1993	222	% 51	214	% 49	436	% 100
1994	237	% 53	209	% 47	446	% 100
1995	116	% 33	229	% 66	345	% 100
1996	137	% 35	255	% 65	392	% 100
1997	142	% 37	242	% 63	384	% 100
1998	207	40	311	60	518	% 100
المجموع	3694	46	4291	54	7985	% 100

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديان – المصارف نموذجا-** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2007، ص. 139.

يلاحظ من الجدول السابق أن التوسع الأفقي في حالة تناوب من الناحيتين النسبية والمطلقة مع توسيع الأسواق خلال الفترة (1980- 1994)، وقد سجل نسبة تتراوح ما بين 40 % و 55 % وهناك بعض السنوات التي سجل فيها أكثر أو اقل من المعدل السابق، عندما سجل التوسع الأفقي نسبة 65 % عام 1983، و 30 % عام 1987 . وفيما يلي بعض الأمثلة على الاندماجات المحلية والأجنبية:

أ- الاندماجات المحلية:

في أبريل 1998 في صفقة بلغت قيمتها 67 مليار دولار تم الاندماج بين عملاقي الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد الأقوياء في سوق العمليات المصرفية بالتجزئة، حيث تم دمج Bank America الذي يعد خامس أكبر بنك في الولايات المتحدة بمعيار حجم الأصول مع تميزه بقوة انتشاره في الساحل الغربي، مع Nations Bankالذي يعد ثالث أكبر بنك مع تميزه بمركزه القوي في السوق في جنوب شرق الولايات المتحدة، يخلق أكبر بنك يقوم بنشاط الأعمال المصرفية بالتجزئة.

- دمج Banc One و First Chicago في أبريل 1998 في صفقة بلغت قيمتها 30 مليار دولار وبموجب هذا الدمج يصبح Banc One الجديد الناتج عن الدمج ثاني أكبر مصدر لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة، والبنك المهيمن على منطقة وسط غرب الولايات المتحدة .كما سيؤدى هذا الدمج إلى خلق أكبر جهة مقرضة للمشروعات الصغيرة بعدد 425 ألف عميل، والاستحواذ على 56 مليون عميل لبطاقات الائتمان .كذلك سيكون لدى البنك الجديد أصولا مقدارها 262 مليار دولار، ورأس مال يبلغ20 مليار دولار تقريبا، ويحتل المرتبة العاشرة ضمن قائمة أول ألف بنك على مستوى العالم [1].

ويشير الجدول رقم (10) إلى حالات الاندماج المعلنة في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003، والتي بلغت قيمها 455 مليار دولار، وعددها نحو 674 صفقة، واكبر صفقة كانت تملك بنك Bank of America Corporations لـــبنك Fleet Boston ، بقيمة شراء بلغت 47 مليار دولار في أكتوبر 2003.

ب- الاندماجات عبر الحدود:

من بين أكثر عشر دول تحصل فيها مبيعات الاندماج عبر الحدود تحصل في الولايات المتحدة الأمريكية، والمشترون أساسا هم الأوربيون، وذلك تحت ضغط العولمة ، ففي عام 2001 بلغ عدد الاندماجات عبر الحدود نحو 1123 حالة بقيمة 126,2 مليار دولار، وكانت حصة الاتحاد الأوربي منها48% و 16 % لكندا، ومن أشهر الاندماجات ما حصل بين بنك Deutsche Bank وبنك Bankers Trust ، والاندماج بين Republic Ny Banc وبين HSBC عام 2001، وأيضا تملك بنك HSBC عام 2002 لـ Us Loon Firm Hansehold International بقيمة 15,3 مليار دولار.

---

[1]- على محمد حسن هويدي،" **الاندماج المصرفي:** دراسة في **بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية**"، المؤتمر العلمي الرابع، الإبداع والريادة: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا ، الأردن، 15- 2005/03/16 ، ص. 7.

جدول رقم (10) : الاندماجات المعلنة في الولايات المتحدة الأمريكية

في الفصول الثلاثة الأولى من عام (2003)

اسم المؤسسة المعلنة	القيمة: مليار دولار	عدد الصفقات
Gold man Sachs	103.4	104
Citigroup	54	98
Morgan Stanley	50	67
JP Morgan	48.6	66
CSFB	47.7	105
Merrill Lynch	42.2	45
UBS	36.9	49
Lehman Brothers	31.7	65
Lazard	21.3	39
Bance Of Merica	19.2	36
المجموع	**455**	**674**

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص.155.

الجدير بالذكر أن المصارف الكبيرة هي التي قادت موجة الاندماجات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء المحلية منها أو تلك التي تمت عبر الحدود، وذلك نتيجة لإلغاء القيود القانونية والتشجيع على ممارسة النشاط المصرفي والقيام بممارسة صيرفة التجزئة لدى المصارف الكبيرة، والذي أدى إلى التطورات التكنولوجية في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

الفرع الثاني: تجربة الاتحاد الأوربي:

استفادت المصارف الأوربية من التطورات في مجال تكنولوجيا المصارف والتشريعات القانونية، ولم تواجه مصاعب النظام المالي العالمي مثلما واجهته البنوك الأمريكية، ففي عام 1987 أعلنت السوق الأوربية المشتركة توجيهات تتعلق بإدماج الشركات للدول الأعضاء، وطالبت بتبني هذا التشريع، وبالفعل سنت الدول الأوربية تشريعات تتضمن القواعد القانونية الواردة في هذا التوجيه، مما خفف القيود أمام المصارف الأوربية، وجعلها تمارس عمل المصارف الشاملة التي هي فكرة أوربية في الأصل نجحت في تمكين النظام المالي الأوربي من تمويل إعادة اعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع تسارع ظاهرة الاندماجات في الصناعة المصرفية أصبحت هذه الظاهرة بالنسبة إلى أوربا تمثل استعدادا إلى ما بعد عام 1992 [1] ، حيث زادت عدد الاندماجات المصرفية في دول الاتحاد الأوربي بمعدل 25 % سنويا في السنوات الخمس قبل بداية الاتحاد الأوربي، وبلغ إجمالي عمليات الاندماج نهاية نوفمبر 1999 إلى 2.620.551 مليون دولار بزيادة وصلت إلى 34 % سنة 1998. وعرفت حركات الاندماج داخل القطاع المصرفي الأوربي ثلاث أشكال من الاندماجات المصرفية: عمليات محلية أي داخل كل دولة، عمليات بين دول أوربية، وعمليات خارج حدود القارة.

وفيما يلي جدول يبين حالات الاندماج للفترة (1990- 2001) من حيث العدد والقيمة على شكل متوسطات، ويتبين أن عناصر السوق المالية الأوربية (المصارف والمؤسسات المالية) قد تبنت خيارات الاندماج بشكل متصاعد ، سواء من حيث العدد أو القيمة للصفقات.

جدول رقم (11) : عدد عمليات الاندماج وقيمتها (المحلية وعبر الحدود) للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوربي خلال الفترة (1991- 2001)

الوحدة: مليون يورو

السنوات	صفقات المصارف المحلية		صفقات المؤسسات المالية المحلية الأخرى		الصفقات المصرفية عبر الحدود		صفقات المؤسسات المالية عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1997-1990	61	476	17	311	8	247	14	58
2001-1998	66	1346	14	1131	13	1062	7	605
2001-1990	64	862	15	549	12	606	9	471

Source : European Central Bank, Annual Report,2001,P.138.

لقد ترتب على عمليات الدمج المصرفي انخفاض في عدد مؤسسات الائتمان في الاتحاد الأوربي من 12256 عام 1985 إلى 9285 عام 1997، وفي الدول الأعضاء فرادى تراجع عدد المصارف في فرنسا من 801 بنك عام 1990 إلى 626 بنك عام 1994. وفي هولندا من 153 بنك إلى 127 بنكا، وفي ايطاليا تناقص عدد البنوك من 1065 إلى 1003، وأما في اسبانيا فقد تراجع عددها من 362 إلى 314 بنكا.

ومن الأمثلة على الاندماجات المصرفية سواء المحلية أو عبر الحدود ما يلي:

[1]- عام 1992 هو عام وحدة الاتحاد الأوربي.

أولا: الاندماجات الصرفية المحلية

أ- تجربة فرنسا: حيث تم اندماج بنك Société Général مع بنك Paribas عام 1999 عن طريق عرض علني لتبادل الأسهم لينتج عملاق مصرفي في الساحة المصرفية الفرنسية بميزانية تصل إلى 4000 مليار فرنك [1] .

- بعد أسابيع قليلة من اندماج Société Général وبنك Parisbas قدم بنك باريس الوطني (BNP) عرضا لشراء البنكين المندمجين لينتج اكبر مصرف في القارة الأوربية، وهي المرة الأولى في تاريخ القطاع المصرفي الفرنسي التي يتم فيها دمج ثلاثة بنوك في مؤسسة مصرفية واحدة [2] .

- تملك بنك الائتمان الزراعي الفرنسي للبنك الاستثماري اندرو سويز الذي يمتلك 65 فرعا في أنحاء العالم.

- يعد بنك Crédit Lyonnais الأكثر انتشارا في أوربا بعد الكثير من حالات الاندماج، ولديه أكثر من 640 فرعا خارج فرنسا وحصص ومساهمات في مصارف ومؤسسات مالية، في كل من البرتغال واسبانيا وبلجيكا وهولندا وايطاليا وبريطانيا[3].

والجدول التالي يوضح عمليات الاندماج التي حدثت في فرنسا لمدة عشر سنوات من 1999-2008:

جدول رقم (12): عدد عمليات الاندماج في فرنسا في الفترة الممتدة من 1999 الى 2008

السنوات	عمليات الاندماج	
	عدد العمليات	عدد مؤسسات القرض المشاركة
1999	39	90
2001	32	70
2002	28	63
2003	32	69
2004	24	51
2005	24	56
2006	21	52
2007	24	52
2008	21	49

Source : CECET, Rapport annuel, 2009, P.126.

[1]- خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات المصرفية والسوق المالية – دمج المصارف-** ، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص. 394.

[2]- نفس المرجع، ص. 404.

[3]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص. 166.

الغالبية العظمى من الصفقات تتم بين المجموعات البنكية وحتى ضمن المجموعة ذاتها. ففي المتوسط، على الأقل عملية على خمسة تؤديها مجموعة غير بنكية. إضافة إلى ذلك، عدد الصفقات العابرة للحدود زاد في 2000 (12 صفقة) وفي 2001 (7 صفقات)، و4 صفقات في عام 2006، 3 صفقات في عام 2007، و 4 في عام 2008[1].

ب- تجربة سويسرا: من أهم الاندماجات التي حدثت في سويسرا هو الاندماج الذي حدث بين Union Bank of Switzerland (UBS) وبنك Swiss Bank Corporation (SBC) ، وهما من اكبر البنوك السويسرية، وذلك في ديسمبر عام 1997، وتم تكوين على إثره بنك جديد باسم United Bank of Switzerland ليصبح خامس بنك في العالم بأصول تزيد عن 600 بليون دولار أمريكي.

ج- تجربة ايطاليا: من بين أهم الاندماجات التي حصلت في ايطاليا الاندماج المصرفي الذي تم بين بنك Cariplo مع بنك Banco Ambrosiana Vento (BAV) في عام 1997 والذي أدى إلى إنشاء تجمع مصرفي جديد تبوأ المرتبة 15 في لائحة اكبر بنوك ايطاليا، حيث زادت فروعه عن 2000، وذلك كله من اجل خفض التكاليف جراء توحيد وتكامل العمليات [2].

كذلك الاندماج المصرفي الذي تم بين بنك Uni Credito وهو مجموعة للادخار وبنك Credito Italiano وهو واحد من المجموعات التجارية الرائدة في ايطاليا ، في عام 1999، عن طريق مبادلة ثمانية أسهم من بنك Uni Credito مع خمس أسهم من بنك Credito Italiano ليصبح البنك الجديد اكبر بنك ايطالي من حيث الانتشار (2700 فرع) وثاني بنك من حيث ودائع العملاء.

- وفي نفس السنة، أي في عام 1999 تم الاندماج بين بنك " سان باولو" وهو اكبر مجموعة مصرفية في ايطاليا مع " بانكادي روما" ، عن طريق عرض بنك " سان باولو" سهمين من أسهمه مقابل 19 سهما من أسهم " بانكادي روما".

- قيام بنك Uni Credito الايطالي بشراء بنك Hypo Vereinsh Bank الألماني في صفقة بلغت قيمتها نحو 20 مليار يورو أدت إلى ولادة تاسع اكبر مصرف أوربي [3] .

[1] - CECET, Rapport annuel, 2009, P.126.

[2] - احمد سفر، **الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008 ، ص. 38.

[3] - Site web : http://www.masrawy.com/News/Economy/Reuters/2008/January/31/BNP.aspx, consulté le 22/01/2011

د- **تجربة ألمانيا**: تعتبر البنوك الألمانية الأكثر نشاطا بين بنوك القارة الأوربية في عملية التوسع في الاستثمارات البنكية الدولية وإدارة الأصول المالية، وتتبع البنوك الألمانية الكبيرة إستراتيجية مرنة في دمج البنوك الصغيرة إليها، حيث تقوم البنوك الكبيرة بشراء حصة من أسهم البنوك الصغيرة بطريقة ودية تمكنها من التأثير في الجمعية العمومية والوصول إلى مجلس الإدارة مع إبقاء المؤسسة الصغيرة على ما هي عليه، وبذلك تقوم بمساعدتها وتطوير خدماتها وتوفير السيولة المالية لها في أوقات الأزمات، وتفضل البنوك الألمانية تبني ذلك الأسلوب في حالة عدم وجود اختلافات جوهرية في أسلوب العمل.

ومن أمثلة حالات الدمج التي حدثت في ألمانيا نذكر الاندماج بين البنك الألماني وبنك مورجان جرينيفيل في عام 1989، واندماج بنك " دريسدنر" مع بنك " كلينيوربينون" في عام 1995.

وفي عام 1997 تم دمج بنك Bayerische Vereins Bank مع بنك Bayerichx Hypo Bank ، وذلك لتكوين بنك جديد اسمه Bayerishe Hypo Und Vereins Bank أو اختصارا (BHV) ومن ثم ليحتل المرتبة 32 من اكبر ألف بنك في العالم في عام 1998/ 1999 جراء ارتفاع رأسماله واجتذاب خبرات وتحسين أدائه وفعاليته في سوق أوربية كبيرة عبر فروعه المنتشرة في ألمانيا والنمسا وتشيكيا لخدمة نحو 4 ملايين عميل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

كما شهد عام 2000 أضخم صفقة اندماج في التاريخ الأوربي بين بنك دويتش وبنك درسوزينك الالمانيين، حيث بلغت قيمة الصفقة 1.2 تريليون دولار، تلاها اندماج بنك Hypo Vereinsh Bank مع بنك Bank Austria عام 2001 ونتج عن تلك العملية كيان مصرفي جديد احتفظ باسم البنك الأول.

هـ- **تجربة النرويج**: حيث تملك دي ان بي آي هولدنج أي اس أي DNBI Holding ASAالنرويجي بنسبة 100 % لجيرسيديج نار أي أس أي Gjersidige Nar ASA .

ويمثل ما ورد في السابق جزءا قليلا من ملف الاندماجات بين المصارف و المؤسسات المالية الأخرى، التي بلغت مع تلك الحاصلة في القطاعات غير المالية نحو أكثر من 27500 صفقة، بقيمة تقارب 1.1 تريليون يورو خلال الفترة (2002- 2003) [2] .

---

[1]- أحمد سفر، مرجع سابق، ص. 37.

[2]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص. 166.

ثانيا: الاندماجات المصرفية عبر الحدود

من الأبرز في هذا النوع تلك المغامرات الاندماجية، التي قام بها البنك الهولندي " أي بي أن أمرو" ABN Amro ، الذي يطلق عليه بنك الأسواق الصغيرة، وقد تكون هذا المصرف من اندماج " الجيمين بانك" Algemene Bank و " أمستردام روتردام بانك" Amsterdam Rotterdam Bank ، وقد تحرك المصرف في البحث عن الفرص المتوافرة في أسواق الائتمان المحلية والدولية، ووسع العمليات المصرفية الاستهلاكية عبر الحدود في آسيا، عندما تملك " تايلندز بانك" Thailand's Bank عام 1998، كذلك يعد أول بنك دولي يعمل في كازاخستان، وفي أمريكا اللاتينية اشترى رابع اكبر بنك في البرازيل "بانكو ريل" Banco Real ، بقيمة 2.1 مليار دولار وفتح له فروعا في كوستاريكا و غواتيمالا [1] .

الفرع الثالث: تجربة اليابان:

شهدت اليابان عددا كبيرا من حركات الاندماج بين البنوك، خاصة في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وهذا بهدف إعادة هيكلة البنوك واستعادة قدرتها على المنافسة، وقد ترتب على تلك الاندماجات تخفيض عدد البنوك التجارية الرئيسية من 11 بنكا إلى خمسة فقط، ومن أهم الاندماجات اليابانية نذكر:

- اندماج بنك ميتسوبيشي وبنك طوكيو اليابانيين في افريل 1996 لتكوين بنك عالمي من حيث حجم الأصول باسم Bank of Tokyo Mitsubishi قدرت أصوله بنحو 700 مليار دولار ويعد سابع بنك في العالم عام 1998 من حيث حجم الموجودات .

- كذلك تم دمج البنوك الثلاثة وهي: Industrial Bank of Japan و Dai-Ichi Kangyo و Fuji Bankباليابان في أوت 1999 ، حيث أعلنت البنوك الثلاثة عن تكوين شركة قابضة مشتركة يصل حجم أصولها إلى 1 ترليون دولار أمريكي، وتتصدر بذلك أكبر البنوك في العالم.ومن المتوقع أن تستحوذ هذه الشركة على نحو 14 % من عمليات الإقراض المصرفي للشركات اليابانية المسجلة في البورصة، وأن تعزز مركزها التنافسي داخليا وخارجيا [2].

وعلى صعيد آخر بدأت ثلاثة بنوك أخرى وهي : ساكورا، آساهي، وتوكاي بالتفكير في الاندماج مع بعضها البعض وذلك لتشكيل سدا دفاعيا ومنافسا قويا في وجه التحالف المذكور سابقا [3] .

---

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص ص. 167-168.

[2]- على محمد حسن هويدي، ص. 8.

[3]- محمود احمد التوني، مرجع سابق، ص. 164.

المطلب الثاني: تجربة الاندماج المصرفي في الدول العربية:

في حين شكل الاندماج المصرفي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لدى المصارف العالمية في عقد التسعينيات من القرن الماضي بحصول اندماجات كبيرة ومتنوعة، بقي خيارا ثانويا بشكل عام لدى المصارف العربية. فعمليات الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي لا تزال متواضعة سواء في عددها – باستثناء لبنان- أو في قيمتها مقارنة بموجة الاندماجات على الصعيد العالمي. ففي حين فاق عدد حالات الدمج في العالم أربعة آلاف حالة في التسعينيات فانه لم يتجاوز العدد ثلاثون حالة في الدول العربية كان نصفها تقريبا في لبنان. وأدت عمليات الدمج في لبنان إلى خفض عدد المصارف العاملة إلى 63 مصرفا من نحو 80 مصرفا في بداية التسعينيات. ولكن لا تزال الكثافة المصرفية في لبنان هي الأعلى في الدول العربية، تليها الإمارات العربية المتحدة (61 مصرفا) البحرين(49 مصرفا) ومصر (42 مصرفا).

جدول رقم (13) : حالات الاندماج المصرفي العربي حتى عام 1999

سنوات	الدولة	عدد حالات	البنك المندمج	البنك الدامج
1993	لبنان	23 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية	بنك فيلا ولبنان
1994	سلطنة	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1998	سلطنة	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين	بنك عمان التجاري
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس الإمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1997	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي
1999	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر:مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، عدد جانفي 1999

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن الدول العربية تفتقر إلى القوانين الصريحة المشجعة لعمليات الاندماج، وإنما تتم اغلبها في إطار الرغبة في تنويع الأعمال والتطلع إلى العالمية، وفيما يلي إشارة إلى تجارب بعض الدول العربية :

أ- التجربة اللبنانية : من الواضح وحسب الجدول السابق ، أن لبنان تتصدر قائمة الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي، حيث بلغت عدد حالات الاندماج حتى نهاية عام 1999 حوالي 23 حالة اندماج في لبنان وحدها، مما أدى إلى انخفاض عدد البنوك من 100 بنك في عام 1990 إلى 54 بنكا تجاريا و 10 بنوك متخصصة عام 2010، و بلغت موجودات القطاع المصرفي 120 مليار دولار في

نهاية 2009 تشكل 360% تقريبا من الناتج المحلي [1]. ويمكن إرجاع ذلك إلى قانون تسهيل الاندماج المصرفي في لبنان رقم 192 [2] الذي صدر بتاريخ 04 جانفي 1993 (لمدة 5 سنوات تنتهي في 04 جانفي 1998)، وفي 16 مارس 1998 تم إقرار القانون رقم 679 الرامي إلى تمديد العمل بأحكام القانون رقم 192 لمدة 5 سنوات إضافية تنتهي بتاريخ 14 جانفي 2003 ، وقد تضمن هذا القانون عددا من الحوافز لتشجيع الاندماج والتملك أهمها:

- منح المصرف الدامج مهلة لتسوية أوضاعه.

- يمنح مصرف لبنان المركزي المصرف الدامج قرضا بشروط ميسرة يتم الاتفاق عليها.

- إعفاء المصرف الدامج من ضريبة الدخل بمبلغ محدد، ومن رسوم الطابع والانتقال المتعلقة بعملية الاندماج.

- سماح مصرف لبنان المركزي لكل مصرف دامج بإنشاء فرعين جديدين في السنة الواحدة بالإضافة إلى الفروع التابعة للمصرف المدموج.

ومن أبرز عمليات الاندماج الحاصلة في لبنان:

1- الاندماجات المحلية:

- الاندماج بين البنك اللبناني للتجارة في بنك بيبلوس ليرتقي في مكانته في السوق المصرفية اللبنانية إلى المرتبة الأولى متقدما على مجموعة البنوك الكبرى في لبنان [3].

- شراء بنك عودة عام 1997 بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط ، ثم شراؤه بنك الشرق للتسليف، فضلا عن شراء 14 فرعا من بنك أدكوم المتوقف.

- الاندماج بين بنك لبنان المتحد والبنك اللبناني للتجارة.

- الاندماج البارز بين أربعة بنوك هي: يونيبنك، وبنك المغترب، وليتكس بنك، والبنك اللبناني للتجارة؛ لتكوين مصرف كبير هو البنك اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد عن 1.5 مليار دولار، وراس مال قدره250 مليون دولار، وهذا مثل موقعا متقدما ضمن نادي المصارف العشرة الكبار عربيا.

2 – الاندماجات عبر الحدود:

- بيع بنك الاعتماد اللبناني الذي كان يملكه مصرف لبنان لمجموعة استثمارية سعودية عام 1988.

---

[1]- جريدة القبس الصادرة بتاريخ: 10 افريل 2010، العدد 13214، ص. 41.

[2]- أعيد العمل بهذا القانون بموجب المادة الأولى من القانون رقم 275 بتاريخ 2005/02/14 (الجريدة الرسمية اللبنانية رقم 8 بتاريخ 2005/02/24).

[3]- محمود احمد التوني، مرجع سابق، ص. 171.

- شراء بنك الاعتماد الياباني بنك أمريكان اكسبريس لبنان[1].

- قيام مجموعة لبنانية خليجية (آرك) بشراء ثلاثة مصارف صغيرة، وتوحيدها في مصرف واحد هو مصرف لبنان المتحد[2] United Bank Lebanon (UBL) .

ب- **التجربة العمانية**: بدأت عمليات الاندماج المصرفي عام 1990، بعد أن رفع البنك المركزي العماني الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف الواجب امتلاكها، الأمر الذي قلص عدد المصارف إلى النصف تقريبا، ثم اتجه البنك المركزي إلى تشجيع المصارف التجارية على الاندماج وتكوين وحدات مصرفية كبيرة قادرة على مواجهة العمل المصرفي الحديث، من خلال فتح المصارف التي تقرر الاندماج بتأثير مجموعة من الحوافز التشجيعية؛ وتبعا لذلك شهدت الصناعة المصرفية حالتي دمج عام 1993، وحالة واحدة في كل من السنوات 1994، 1997، 1998. ومن بين نماذج الاندماجات المصرفية في سلطنة عمان:

- اندماج بنك مسقط والبنك الأهلي العماني ، تحت اسم بنك مسقط الأهلي العماني وذلك عام1993 .

- اندماج بنك عمان العربي والبنك العماني الأوروبي تحت مسمى بنك عمان العربي ، وذلك في عام 1993

- اندماج بنك عمان والبحرين والكويت مع بنك عمان التجاري عام 1998 تحت مسمى بنك عمان التجاري، وهو الذي اندمج مع بنك مسقط بأصول قدرت بنحو 42.3 مليار دولار، وهو نموذج للاندماج داخل البلد الواحد، والأخير كان قد اندمج مع البنك الأهلي العماني عام 1994[3].

- دمج بنك تنمية عمان (أنشأ عام 1979) وبنك عمان للزراعة والأسماك (أنشأ عام1981) تحت مسمى بنك التنمية العماني وذلك في عام1997 .

- دمج بنك عمان التجاري ومؤسسة المصرف العماني تحت اسم بنك عمان التجاري المحدود.

- اندماج بنك عمان التجاري وبنك مسقط تحت مسمى بنك مسقط.

- اندماج فرع بنك مسقط في الهند مع مصرف " سنشوريان"

- اندماج بنك مسقط مع البنك الصناعي العماني بتاريخ 31 سبتمبر عام 2001 .

- اندماج بنكي ظفار العماني الفرنسي وبنك مجان الدولي ، بتاريخ 26 مارس2003 برأسمال192 مليون دولار أي أكثر من 50 مليون ريال عماني .

---

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص. 180.

[2]- بهيج أبو غانم، "**المصارف في مرحلة الدمج**"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 232، افريل 1999، ص. 30.

[3]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص. 181

- اندماج بنك مسقط والبنك الوطني العماني ، في يناير 2005 ، برأسمال يقدر بنحو86 مليون ريال عماني أي بما يعادل 223 مليون دولار .ويبلغ رأس مال البنك الوطني العماني قبل الاندماج 70 مليون ريال عماني، ويبلغ رأس مال بنك مسقط 59.8 مليون ريال عماني.

هذا ويلاحظ انه لا توجد عمليات اندماج مصرفي عبر الحدود أنجزت في سلطنة عمان، ويبدو أنها ظلت مقصورة محليا.

ج- التجربة في المملكة العربية السعودية:

إن البنوك السعودية هي الأكبر حجما في منطقة الخليج العربي والعالم العربي ففي عام 2003 بلغت حصة البنوك السعودية نحو 149 مليار دولار من إجمالي أصول المصارف التجارية العربية وهو ما يمثل نحو 22% من إجمالي أصول المصارف التجارية العربية [1] ، وسجلت نسبة أصول البنوك السعودية لإجمالي الناتج المحلي 83% تلك التي عادة ما تكون هذه النسبة قليلة في الدول النامية عند مقارنتها مع مثيلاتها في اليابان 167% وفي بريطانيا 390% وفي الولايات المتحدة 90%. ويعمل حالياً في المملكة 8 مصارف سعودية-أجنبية ولها 1201 فرعا في نهاية النصف الأول من عام 2002 [2] ، وهناك عدة مسوغات تدفع القطاع المصرفي السعودي إلى الاندماج وهي:

- توجد على الساحة المصرفية السعودية مصارف صغيرة الحجم تم تقليصها من 12 مصرفا إلى 10 مصارف عام 1999 [3] ولا يتجاوز حجم أصولها 9% من مجموع أصول البنوك السعودية، في حين أن ثلاثة بنوك نصيبها يبلغ 55% من إجمالي الأصول ، هذه المسألة مثلت حافزاً للبنوك الصغيرة الحجم إلى السعي نحو الإندماج في ظل المنافسة الشديدة التي تتوقع أن تلاقيها في السوق المصرفية.

- أن المصارف السعودية غنية بالودائع ولا سيما تلك التي لا تحمل فوائد وتمثل نحو 42% من مجموع الودائع [4] ، هذا الحجم يدفع البنوك إلى وضع حجم كبير من أرصدتها في المصارف العالمية، ويعطي ذلك بعض من الأسباب التي تدفع رؤوس الأموال العربية الفائضة لدى الدول العربية الغنية بالهجرة خارج المنطقة بحثاً عن فرص استثمارية مربحة، أو أن هذه البنوك تتجه إلى تمويل الأفراد والعقار الذين يعدان من الشرائح ذات المخاطر التشغيلية العالية، وعليه فان التحدي الذي يواجه هذه البنوك هو تقوية إدارة مخاطر الائتمان بهذه المجالات.

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2004، ص. 128.

[2]- "**القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك**"، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000، ص. 343.

[3]- بهيج أبو غانم، مرجع سابق، ص. 34.

[4]- "**القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك**"، مرجع سابق، ص ص.347- 348.

- إن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية تجعل من المنافسة وفي مجال الخدمات المصرفية مهمة صعبة إذا لم تعمل هذه البنوك على مجاراة التطور العالمي في مستويات تلك الخدمات لذلك سوف تجد البنوك نفسها مضطرة إلى الاندماج. ومن بين الأمثلة على حالات الاندماج التي تمت في المملكة العربية السعودية:

1- **الاندماجات المحلية**:

من الأمثلة على حالات الاندماجات التي جرت في السعودية التجربة الرائدة التي جرت عام 1997 بين البنك السعودي التجاري المتحد وبنك القاهرة السعودي وأطلق على البنك الجديد اسم"البنك السعودي المتحد" بموجودات بلغت حينها 7.5 مليار دولار[1] .

2- الاندماجات عبر الحدود:

سعت المصارف السعودية إلى تخطي الاندماجات المحلية والخوض في تجربة الاندماجات عبر الحدود لمواجهة الصناعة المصرفية فيما يسمى بالتركيز Concentration في هذا القطاع على الصعيد العالمي، وقد أنجزت حالات متعددة من الاندماجات ومن أبرزها:

- تشكيل المصرف (السعودي-الأوربي) الذي يتكون من اتحاد ثلاثة مصارف قائمة في السعودية (مصارف بريطانيا وهولندا وفرنسا) وثلاثة مصارف إقليمية ليتكون منها جميعاً مصرف واحد كبير برأسمال يصل إلى 2 مليار دولار في المرحلة الأولى من إنشائه[2].

- مشروع الإندماج بين البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد باسم البنك السعودي الأمريكي (سامبا) بعد الاندماج.

- منح عدة تراخيص لمصارف خليجية لفتح فروع لها في المملكة وهي الخليج الدولي، وبنك الإمارات الدولي، وبنك الكويت الوطني، البحرين الوطني[3].

- الاندماج بين بنك الخليج الدولي والبنك السعودي الدولي.

- التحالف الاستراتيجي الذي حصل بين البنك الأهلي التجاري وبنك الكويت الوطني[4] .

---

[1]- بهيج أبو غانم، مرجع سابق، ص. 35.

[2]- عبد الكريم جابر شنجار، **"قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة"**، مقال منشور في الموقع: http:// www.philadelphia.edu.jo بتاريخ 2011/01/25.

[3]- محمد بن سليمان الجاسر، **"ورقة عمل عن تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل"**، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التخطيط، الرياض، 19- 23 أكتوبر 2002.

[4]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص. 184.

د- تجربة السودان:

بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 35 مصرفا تنتشر فروعها في ولايات السودان المختلفة ، حيث انضم لمنظومة المصارف العاملة في شمال السودان خلال العام 2008 كل من بنك الجزيرة وبنك الأسرة و بنك قطر إضافة إلى بنك بلو في جنوب السودان [1] .

طالب بنك السودان المركزي البنوك الضعيفة بضرورة الاندماج فيما بينها حتى تدخل حلبة المنافسة مع البنوك الأجنبية، وبدأت بعض البنوك للإستجابة لمطالب البنك المركزي للاندماجات حيث تمت اندماجات بين بنوك وطنية وأجنبية إلى جانب خوصصة بعض البنوك التي أصبح يمتلكها أجانب،هذه المنافسة فرضت واقعاً جديداً على البنوك المحلية وتحدياً، ومن هنا يبدو أن المنافسة تحقق دائماً الأفضل ولها إيجابياتها على البنوك المحلية والعملاء على حدٍ سواء إلى جانب سلبيات أخرى[2] ، ومن بين الاندماجات المصرفية التي تمت في السودان نذكر:

- في عام 1972 تم دمج بنك جوبا التجاري في بنك أم درمان كأول دمج في تاريخ العمل المصرفي في السودان، وتغير الاسم ليصبح الكيان الجديد تحت مسمى بنك الوحدة بدلاً من بنك جوبا أم درمان. و في عام 1973 تم دمج بنك البحر الأحمر في بنك النيلين [3].

- دمج بنك الشعب التعاوني في بنك الخرطوم ، تم ذلك الدمج في عام 1982م بموجب قرار صادر من السلطات النقدية بعد أن تعثر بنك الشعب التعاوني نتيجة ضعف وتآكل رأس ماله وتراكم مديونياته المتعثرة والمشكوك في تحصيلها والمفتقرة إلى الضمانات الكافية، ونسبة لأن بنك الشعب التعاوني كان متوسعاً في قروضه الصناعية وتمويل صناعة النسيج بالتحديد التي واجهت صعوبات هيكلية وصعوبات ظروف عمل . وكانت نتيجة هذا الدمج أن استوعب بنك الشعب بكل فروعه وكل موظفيه وأصوله وخصومه في بنك الخرطوم وأصبح النظام المحاسبي السائد هو نظام بنك الخرطوم.

- دمج البنك الصناعي في بنك النيلين: في إطار إستراتيجية الإصلاح المصرفي المذكورة سابقا شهد شهر مارس 1993 دمج البنك الصناعي في بنك النيلين وأصبح اسم البنك بعد الدمج مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية وقد كان الهدف الأساسي لذلك الدمج هو تقوية رأس مال البنك وخلق مؤسسة مصرفية مقتدرة من النواحي المالية والبشرية والتنظيمية لكي تقوم بدورها في عملية التنمية الشاملة وقد حدد قرار الدمج هوية البنك بأن يكون بنكاً متخصصاً في مجال التنمية الصناعية للمساعدة في خلق تنمية صناعية حقيقية في السودان. وقد نتج عن عملية الدمج هذه أن رأس مال البنك قد قفز إلى مبلغ 266 مليون جنيه بعد أن كان فقط 16 مليون جنيه وأصبح ذو جدارة ائتمانية كما تهيأ البنك للقيام

---

[1]- التقرير السنوي الثامن والأربعون، بنك السودان المركزي، 2008،ص. 35.

[2]- "**فروع البنوك الأجنبية .. إشعال التنافس**"، صحيفة الرأي العام، العدد 42090 ، 03 سبتمبر 2009.

[3]- وفاء حسن،" **نشأة وتطور الجهاز المصرفي في السودان: الإسهام في التنمية الاقتصادية أم تمويل النشاط الطفيلي** ؟"، جريدة الميدان، العدد 2095، الأربعاء 19 نوفمبر 2008، ص. 4.

بدوره في إطار برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة وكذلك استفادت أنشطة الصناعة بصورة ملحوظة من الخدمات العديدة لفروع بنك النيلين المنتشرة على طول البلاد، حيث استفاد البنك من خطوط التمويل والمساعدات المالية والفنية التي تأتي للبنك الصناعي من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، لذا برزت مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية كإحدى المؤسسات المالية الكبرى في السودان.

- دمج البنك التجاري السوداني في بنك المزارع في عام 1998م ، بعد الموافقة على ذلك من مجلس إدارتي البنكين وجمعيتهما العموميتين غير العادية وبعد موافقة بنك السودان، وقد تم تكوين لجنة مشتركة من البنكين لتولي مهام تنفيذ الدمج تحت إشراف بنك السودان، وقد وضعت لائحة تأسيس المصرف الجديد وتم تعديل الاسم ليصبح مصرف المزارع التجاري وتمت عملية الدمج طوعياً في إطار توفيق أوضاع المصارف الذي أقره بنك السودان خلال الفترة 1994- 1997م والذي كان من أهدافه الأساسية خلق مؤسسات مصرفية قوية تتسم بكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، وتكون ذات قواعد إدارية تستطيع أن تنافس محلياً ودولياً [1].

ـــ دمج بنك النيل الأزرق في بنك المشرق في عام 2003 [2]، وكان ذلك بعد موافقة مجلس إدارة كل من المصرفين وموافقة الجمعية العمومية لكليهما بالإضافة إلى موافقة بنك السودان وكان الاسم الجديد هو بنك النيل الأزرق المشرق والهدف الأساسي من وراء عملية الدمج هو تقوية المركز المالي والموقف السيولي للمؤسسة الوليدة والعمل على تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح وتبادل الخبرات بينهما مع الاستفادة من التقنيات الحديثة .

ويلاحظ في عمليات الدمج المذكورة سابقا أن معظم المصارف التي دمجت كانت تتبع للقطاع العام مما يشير إلى أن عمليات الدمج تمت بموجب قرار صادر من السلطات المالية والنقدية.

هـ- تجربة مصر:

يتكون الجهاز المصرفي المصري من 60 بنكا [3] ما بين بنوك عامة وبنوك مشتركة وخاصة وفروع لبنوك أجنبية وبنوك متخصصة فضلاً عن أن النسبة الكبرى من تلك البنوك ـــ باستثناء بنوك القطاع العام التجارية ـــ تعتبر بنوكاً صغيرة الحجم سواء من حيث رأس المال أو حجم الأصول أو حقوق المساهمين ، كما تستأثر البنوك التجارية بمعظم النشاط المصرفي .

---

[1]- محمد خالد محمد السيد الشعار، "**سياسات الدمج المصرفي وآثارها علي أداء المصارف في السودان - دراسه حاله بنك الخرطوم**" – مقال منشور على الموقع: http://knol.google.com/K/ بتاريخ 1011/01/26.

[2]- صابر محمد حسن، "**تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية**"، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار رقم 3، دار مصحف إفريقيا، 2004، ص. 47.

[3]- بنك الأسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون ، 2005. ص.54 .

بالنظر إلى تجربة الاندماج المصرفي في مصر نجد أنها قد تأثرت بشكل كبير بالنظام الاقتصادي السائد ومدى انفتاحه على التطورات المصرفية العالمية، وفى ضوء ذلك نجد أن تجربة الاندماج المصرفي في مصر قد مرت منذ عام 1963 وحتى وقتنا الحالي بأربعة مراحل:

المرحلة الأولى : حقبة الستينات

حيث بدأت عمليات الدمج المصرفي في مصر منذ عام 1963 تأثرا بمرحلة التحول الاشتراكي وقيام الحكومة بتأميم البنوك المصرية الأمر الذي مكنها من السيطرة على الجهاز المصرفي ومن ثم لجأت إلى تدعيم الجهاز المصرفي عن طريق عمليات الدمج القسري بين البنوك حيث أسفرت عمليات الدمج هذه عن خمسة بنوك هي [1] :

- تم دمج كل من بنك مصر السويس والبنك الأهلي التجاري السعودي وبنك التضامن المالي وبنك سوارس في بنك مصر .

- تم دمج البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري وذي فرست ناشيونال أوف أمريكا والبنك التجاري اليوناني والبنك المصري لتوظيف الأموال وبنك التجارة في البنك الأهلي المصري .

- تم دمج بنك الاتحاد التجاري في بنك القاهرة .

- تم دمج بنك النيل وبنك الاستيراد والتصدير المصري في بنك الإسكندرية .

- تم دمج بنك الجمهورية في بنك بورسعيد .

المرحلة الثانية : حقبة السبعينات والثمانينات

شهدت هذه الفترة ومع بداية التحول للحرية الاقتصادية تشجيع الدولة للبنوك خاصة الصغيرة منها على الاندماج وذلك بهدف خلق بنوك قوية تكون قادرة على المنافسة، إلا أن الاندماجات في هذه الفترة كانت محدودة. ففي عام 1971 ــ وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 2422 لعام 1971 ـ تم دمج بنك بورسعيد في بنك مصر[2]، كما تم دمج بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري وتم دمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية [3]، هذا وقد أقر القانون رقم 159 لسنة 1981 في لائحته التنفيذية آليات الاندماج بين الشركات والإجراءات الخاصة بنقل الملكية إلى كيان موحد، وقواعد الدمج وأحكامه ، باعتبار البنوك شركات مساهمة.

---

[1]- طارق محمود عبد السلام السالوس، **الدمج المصرفي**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص.68.

2- بنك الأسكندرية، مرجع سابق. ص.52 .

3- طارق محمود عبد السلام السالوس، مرجع سابق، ص.69.

المرحلة الثالثة : حقبة التسعينات

أصبحت عمليات الاندماج ضرورة تحتمها التطورات المحلية والدولية المتسارعة خاصة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق والتحرر المالي وتنامي ظاهرة العولمة، وقد صدر القانون رقم 37 لسنة 1992 والذي نصت المادة 30 مكرر منه على إجراءات دمج البنوك الضعيفة في بنوك قوية إجباريا حتى لو رفض مساهموا البنوك الضعيفة هذا الإجراء.

وقد شهد عقد التسعينات عددا من حالات الاندماج القسرى والطوعي نذكر منها :

* في عام 1992 تم دمج خمسة عشر بنكا من بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطني الرئيسي بالقاهرة دمجاً طوعياً استهدف تدعيم رأس مال البنك الوطني مما يعطيه قدرة أكبر على التحرك والمنافسة في السوق المصرفية ويساعده على تنويع منتجاته ويعد هذا الدمج مثالاً للدمج الرأسي .

* في عام 1993 تم دمج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر وذلك بسبب إفلاس بنك الاعتماد والتجارة وهذا النوع من الاندماج هو اندماج قسري لجأ إليه البنك المركزي المصري بهدف إنقاذ المودعين الذين تضرروا بسبب انهيار البنك وضمان رد حقوقهم كاملة بالإضافة إلى تجنيب هذا البنك المتعثر مخاطر التصفية [1] .

* كما تم في عام 1993 دمج البنكين الإقليميين بنك الجيزة وبنك الفيوم في البنك الوطني في القاهرة[2].

* في عام 1998 قام البنك الأهلي المصري بالاستحواذ على البنك العربي الأمريكي ومقره نيويورك، والذي انخفض رأسماله من 100 مليون دولار إلى 20 مليون دولار فقط في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها البنوك الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات، حيث تمكن البنك الأهلي المصري ــ الذي يعد من أكبر المساهمين في البنك العربي الأمريكي ــ من شراء أصول وخصوم البنك المذكور في صفقة بلغت قيمتها نحو 22 مليون دولار أمريكي تحت رقابة مزدوجة من السلطات المصرفية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

* في عام 1999 تم دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي وذلك لخلق كيان مصرفي قوى متخصص في التمويل والخدمات العقارية. وليصبح البنك الجديد باسم البنك العقاري المصري العربي [3].

---

[1]- بنك الإسكندرية، مرجع سابق. ص.53 .

[2]- طارق محمود عبد السلام السالوس، مرجع سابق، ص.70.

[3]- بنك الإسكندرية، مرجع سابق. ص. 54.

المرحلة الرابعة : اندماجات القرن الحادى والعشرين

تواجه البنوك المصرية في القرن الحادي والعشرين بيئة تنافسية أكثر ضراوة من تلك التي سادت في العقود الماضية خاصة مع بدء تطبيق اتفاق تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات بدءاً من عام 2006 وانفتاح الأسواق المالية أمام البنوك العالمية حيث سيتاح للبنوك الأجنبية اعتباراً من هذا العام أن تدخل إلى السوق المصرفية المصرية، كما سيسمح للبنوك الوطنية المصرية أن تدخل إلى أسواق الخدمات المصرفية في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

بدأت حالات الدمج المصرفي في أعقاب صدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد في سبتمبر 2004، حينما قرر مجلس إدارة البنك المركزي – بالقرار رقم 2001 بتاريخ 2004/9/16 - دمج بنك مصر اكستريور في بنك مصر اعتباراً من انتهاء عمل يوم الخميس الموافق 2004/9/16، وتم الموافقة على شطب تسجيل بنك مصر اكستريور من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري وفقاً لقرار البنك المركزي رقم 2508 بتاريخ 2004/11/23. وتعد حالة دمج بنك مصر اكستريور في بنك مصر من حالات الدمج القسرى.

وفى مارس 2005، تم اندماج فرع بنك كريدى ليونيه في مصر (فرع بنك أجنبي) في بنك كريدى أجريكول اندوسويس – مصر، وذلك بعد موافقة البنك المركزي - بالقرار رقم 512 بتاريخ 2005/3/8- على الاندماج وشطب تسجيل بنك كريدى ليونيه (فرع بنك أجنبي) من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري. وقد أعقب ذلك تعديل اسم بنك كريدى أجريكول اندوسويس - مصر ليصبح بنك كاليون مصر اعتبارا من 2005/4/3 بناءً على موافقة البنك المركزي بقراره رقم 613 بتاريخ 2005/3/22.

وتم اندماج فرع بنك أمريكان اكسبريس – مصر (فرع بنك أجنبي) في البنك المصري الأمريكي اعتباراً من نهاية عمل يوم الخميس 2005/6/30، وذلك بعد موافقة البنك المركزي بتاريخ 2005/6/28 بالقرار - رقم 1212 - الذي تضمن أيضاً شطب تسجيل فرع بنك أمريكان اكسبريس – مصر (فرع بنك أجنبي) من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري.

وفى سبتمبر 2005 تم اندماج بنك مصر أمريكا الدولي في البنك العربي الأفريقي الدولي اعتباراً من نهاية عمل يوم الخميس الموافق 2005/9/29، وذلك بعد موافقة البنك المركزي بتاريخ 2005/9/13 بالقرار - رقم 1704 - الذي تضمن أيضا شطب تسجيل بنك مصر أمريكا الدولي من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري. وقد جاء هذا الاندماج عقب استحواذ البنك العربي الأفريقي الدولي على كامل أسهم بنك مصر أمريكا الدولي.

ومن حالات الدمج القسرى التي حدثت في الربع الأخير من عام 2005 حالة دمج كل من بنك المهندس وبنك التجارة والتنمية (التجاريون) في البنك الأهلي المصري. حيث صدر قرار البنك

المركزي المصري رقم 1917 بتاريخ 2005/10/4 بدمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري اعتباراً من نهاية عمل يوم الأربعاء الموافق 2005/10/5، وشطب تسجيل بنك المهندس من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري. وكان البنك المركزي قد أصدر القرار رقم 606 بالموافقة على السير في إجراءات دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري ومطالبة كل من إدارة البنكين بتطبيق الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لإتمام هذا الدمج، وذلك في 2005/3/22.

ونظير إتمام عملية الدمج هذه، صدر قرار البنك المركزي رقم 1916 بتاريخ 2005/10/4 بمنح البنك الأهلي المصري قرضاً مسانداً بدون عائد أو عمولة على أقصى رصيد مدين قدره 3.3 مليار جنيه مصري لمدة 12 عاماً على أن يتم سداد هذا القرض دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، والتزم البنك المركزي أيضا بسداد أية مبالغ إضافية للبنك الأهلي المصري مقابل الالتزامات الضريبية التي تزيد عما تم اعتماده بتقرير الفحص التحققي المالي والضريبي لبنك المهندس.

كذلك تم الانتهاء من دمج بنك التجارة والتنمية (التجاريون) اعتبارا من انتهاء عمل يوم الخميس الموافق 2005/12/29، وذلك بعد أن قرر البنك المركزي بتاريخ 2005/12/20 دمجه في البنك الأهلي المصري وفقا للقرار رقم 2406 الذي تضمن أيضاً شطب بنك التجارة والتنمية (التجاريون) من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري. ونظير إتمام عملية الدمج هذه، صدر قرار البنك المركزي رقم 2405 بتاريخ 2005/12/20 بمنح البنك الأهلي المصري قرضاً مسانداً آخر بدون ضمان وبدون عائد أو عمولات قدره 288 مليون جنيه مصري لمدة 12 عاماً - ويدرج ضمن عناصر رأس المال لدى حساب معيار كفاية رأس المال - على أن يتم سداد هذا القرض دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، وتقديم البنك المركزي تعهداً يمثل التحوط اللازم لمواجهة المطالبات الضريبية والدعاوى القضائية ضد بنك التجارة والتنمية (التجاريون) وفى حدود 166 مليون جنيه مصري وفقاً للجداول التفصيلية التي سترفق بعقد القرض.

ومن حالات الدمج القسري أيضا ما تم بتاريخ 2006/6/29، حيث صدر قرار البنك المركزي رقم 1404 بالموافقة على دمج المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية والبنك المصري المتحد وبنك النيل في المصرف المتحد اعتباراً من انتهاء عمل يوم الخميس الموافق 2006/6/29 وفقاً لحكم المادة (79) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 والقواعد المقررة لتطبيق أحكام المادة (79) المشار إليها الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 2004/8/31، على أن يحل المصرف المتحد محل البنوك الثلاثة المشار إليها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات مع اتخاذ الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لذلك، وشطب تسجيل كل من المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية والبنك المصري المتحد وبنك النيل من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري. وقد اتُخِذَ قرار الدمج بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للمصرف المتحد بتاريخ 2006/6/28.

وكان المصرف المتحد (مملوك بنسبة 99.9% للبنك المركزي المصري) قد تأسس في 2006/6/21 كشركة مساهمة مصرية برأس مال مصدر ومدفوع مليار جنيه مصري. وقد صدر قرار البنك المركزي رقم 1305 بجلسته المنعقدة بتاريخ 2006/6/25 بالموافقة على تسجيل المصرف المتحد بسجل البنوك لدى البنك المركزي المصري والسماح له بمزاولة أعمال البنوك. وقد قام البنك المركزي بهذه الخطوة بهدف دمج بنوك الإسلامي للاستثمار والتنمية والنيل والمصري المتحد في البنك الجديد بعد أن استعصت البنوك الثلاثة على الدمج أو البيع وأصبحت بمثابة حجر عثرة في مسيرة الإصلاح المصرفي.

وتم اندماج البنك المصري الأمريكي في بنك كاليون - مصر اعتبارا من نهاية عمل 2006/8/31، حيث صدر قرار البنك المركزي المصري رقم 1604 بتاريخ 2006/7/25 بالموافقة على اندماج البنك المصري الأمريكي في بنك كاليون - مصر وشطب تسجيل البنك المصري الأمريكي من سجل البنوك بالبنك المركزي. وقد جاء قرار البنك المركزي بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من البنكين والمنعقدة بتاريخ 2006/6/27، ومن المتوقع أن يتغير اسم بنك كاليون مصر ليصبح بنك كريدى أجريكول.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك مجموعة أخرى من البنوك جارى تنفيذ خطة الدمج الخاصة بها يأتي على رأسها بنك القاهرة وبنك مصر، والبنك العقاري المصري العربي وبنك التعمير والإسكان.

فقد صدرت موافقة البنك المركزي رقم 605 في 2005/3/22 بالموافقة – من حيث المبدأ – لكل من البنك العقاري المصري العربي وبنك التعمير والإسكان بالسير في إجراءات الاندماج ومطالبة كل من إدارة البنكين بتطبيق الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لإتمام هذا الاندماج، وجاري الانتهاء من عمليات التقييم للبنكين [1].

وكذلك تقرر في نهاية سبتمبر 2005 دمج بنك القاهرة في بنك مصر والتي كان من المفترض أن يتم تطبيقها على مرحلتين:

المرحلة الأولى : الدمج القانوني والمالي وكان مخطط الانتهاء منه خلال النصف الأول من عام 2006.

المرحلة الثانية : خلق كيان مصرفي جديد يتماشى مع المقاييس المصرفية العالمية - من خلال خطة إعادة الهيكلة - بحلول نهاية عام 2009

ولكن في الواقع لم يحدث ذلك .

[1]- علاء محمد مرزوق، مرجع سابق.

و- تجربة فلسطين

وفي فلسطين في عام 2005 م تم دمج البنك الإسلامي الفلسطيني مع بنك القاهرة عمان– فرع المعاملات الإسلامية، ويعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني من أوائل المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي في فلسطين برأس مال (10.000.000) دولار، وانتهج منذ بداية عمله في العام 1995 م النهج الإسلامي أي انه يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية، بعدد فروع قدره (7فروع). وفيما يلي دراسة الآثار المترتبة عن عملية الدمج [1]:

1- الآثار المترتبة على قرار الدمج المصرفي من الناحية الإدارية:

- بالنسبة لمجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني فقد ازداد عددهم إلى اثنين؛

- أما عن موظفي بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية فقد بقي وضعهم كما هو عليه ولكن تحت اسم البنك الإسلامي الفلسطيني.

- وبالنسبة لفروع البنك الإسلامي الفلسطيني فقد كانت فرعين(في غزة والخليل) ولكن بعد عملية الدمج أصبح هناك 14 فرع.

2- الآثار المترتبة على قرار الدمج المصرفي من الناحية المالية:

- زادت القيمة الدفترية لأسهم البنك الإسلامي الفلسطيني، حيث زاد رأس المال بـ 10.000.000 دولار أي 10.000.000 سهم وكان سعر السهم عند طرحه للاكتتاب1 دولار ،حيث اقبل كثير من العملاء على شراء أسهم البنك بعد عملية الدمج مما يشير إلى زيادة ثقة العملاء في البنك الإسلامي الفلسطيني والجدول التالي يوضح التغير في عدد عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني بعد عملية الدمج:

جدول (14): يوضح التغير في عدد عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني في تاريخ الدمج وبعد مرور ست أشهر على الدمج:

عدد العملاء	تاريخ الدمج 2005/6/20	بعد مرور ست أشهر على الدمج 2005/12/31	نسبة التغير %
عملاء الحساب جاري	11.754	25.088	1.134
عملاء القروض (تسهيلات مباشرة وتمويل)	1960	2356	%20
المجموع	13.714	27.444	-

المصدر: خلود ريحان، مرجع سابق، ص. 438.

[1]- لمزيد من التفاصيل راجع: خلود ريحان، " **الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين**" مؤتمر :تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 13- 15 فبراير 2006.

هذا الجدول يدل على زيادة ثقة الجمهور والعملاء بالبنك الإسلامي الفلسطيني بعد قيامه بعملية الاندماج، وهؤلاء العملاء منهم من عملاء بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية ومنهم من انضم حديثا للبنك وأيضا هناك عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني قبل عملية الدمج، وأصبح الإجمالي رأس مال المصرف بعد الاكتتاب 18.675.609 دولار أي انه لم يصل بعد إلى20.000.000 دولار.

- بالنسبة للتغيرات على إجمالي الودائع والموجودات والأرباح فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (15) :التغيرات على إجمالي الودائع والموجودات والأرباح

القيم بالدولار

	تاريخ الدمج في 2005/6/30	بعد مرور ست أشهر على الدمج 2005/12/31	نسبة التغير %
الموجودات	39.780.236	167.170.108	342
الودائع	28.338.252	96.257.634	233
نسبة التسهيلات للودائع	% 70	%68	%2-
رأس المال	10.004.396	18.675.609	%86.6
الأرباح	2.527.653	3.347.000	%32
خسائر مرحلة	2.772.979 -	2.772.979-	-

المصدر: خلود ريحان، مرجع سابق، ص. 438.

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني بعد الشراء ازدادت بنسبة 342%من مباني وأثاث وموجودات متداولة .أما عن الودائع فقد فاقت نسبتها 200 % مما يتطلب من إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني استثمار هذه الأموال لتحقيق الأرباح ودعم التنمية الاقتصادية في الوطن،وبلغت نسبة التسهيلات للودائع في المصرف(68 %) ، وبالنسبة لرأس مال المصرف فقد كانت نسبة الزيادة 86.6 % ولم يصل إلى عشرين مليون دولار كما كان يطمح البنك الإسلامي الفلسطيني.أما الأرباح الناتجة عن عمل المصرف فقد زادت لتصل إلى (32 %) مقارنة بالفترة الزمنية في تاريخ الدمج.مع مراعاة أن السنة المالية للمصرف لم تنتهي بعد.

3- الآثار المترتبة على عملية الدمج المصرفي على كلا من:

- الدائنون: يلتزم البنك الإسلامي الفلسطيني بالوفاء بديون بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية وتبقى الديون قائمة بجميع ضماناتها وشروط تسديدها.

- المدينون: الاندماج الذي حدث هو انتقال شامل للذمة المالية لبنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية للبنك الإسلامي الفلسطيني ويحق للأخير متابعة هذه الديون.

4- الآثار المترتبة على عملية الدمج المصرفي من ناحية العنصر البشري:

تم في البنك الإسلامي الفلسطيني بعد عملية الدمج التركيز على إعادة تأهيل الكوادر البشرية الموجودة في المصرف، وذلك بإعطاء دورات تدريبية لهم بالإضافة لاستقطاب خبرات جديدة متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

5- معايير نجاح تجربة الدمج في البنك الإسلامي الفلسطيني:

وضعت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني لها عدة معايير حتى تستطيع قياس نجاح تجربتها في الدمج وهذه المعايير كانت كالآتي:

- النتائج الملموسة للمصرف من زيادة موجوداته وحجم ودائعه وتوفر حجم سيولة له. بالإضافة لارتفاع الإيرادات التي ترتب عليها زيادة ربحية المصرف حيث حقق المصرف أرباح بعد الدمج 6000.000 دولار منها 3000.000 دولار غطى بها خسائره من رأس المال و 3000.000 دولار هي صافي أرباح للمصرف.

- زيادة قدرة البنك الإسلامي الفلسطيني على المنافسة وذلك من خلال تنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها وإيجاد صيغ إسلامية لم يكن يعتمد عليها قبل عملية الدمج كالاستصناع والتركيز على التأجير التمويلي وزيادة عدد عملائه حيث عملاء البنك من أصحاب الحساب الجاري ازدادت نسبتهم لتصل إلى 1.134 أما المقترضين فنسبة الزيادة(20 %) .

- زيادة فروع البنك الإسلامي الفلسطيني. حيث كان فرعين قبل عملية الاندماج، وبعد الاندماج أصبح هنالك 14 فرعا ما بين موجودة فعلا ومن حصلت على الترخيص وهي قيد الإنشاء.

جدول (16): دور البنك الإسلامي الفلسطيني في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين قبل وبعد عملية الاندماج المصرفي

القطاع الاقتصادي	تاريخ الدمج 2005/6/30	الأهمية النسبية لدعم القطاع	بعد مرور ست أشهر على الدمج 2005/12/31	الأهمية النسبية لدعم القطاع	نسبة التغير (التحليل الأفقي %)
الزراعة	300.764	0.012	314.533	0.0062	0.045
الصناعة والتعدين	1.336.000	0.057	1.376.351	0.027	0.030
الإنشاءات	10.877.049	0.46	18.655.859	0.37	0.71
التجارة العامة	7.130.377	0.30	21.352.995	0.42	1.99
خدمات النقل	2.865.499	0.12	6.532.371	0.13	1.27
أغراض أخرى	717.208	0.030	1.708.581	0.034	1.38
المجموع	**23.226.897 $**	**%100**	**$49.940.690**	**%100**	-

المصدر: خلود ريحان، مرجع سابق، ص. 441.

من خلال الجدول السابق تتضح الآثار الايجابية الحاصلة للبنك الإسلامي الفلسطيني بعد عملية الاندماج المصرفي، فالآثار تمس البنك بحد ذاته خاصة رأس ماله وأرباحه (حسب الجدول رقم 15) ، بالإضافة إلى التأثير الايجابي الجيد على القطاعات الاقتصادية المختلفة الأخرى في فلسطين وهذا ما يبرزه الجدول السابق خاصة قطاع التجارة العامة وخدمات النقل.

من خلال الدراسة السابقة يمكن لنا إدراك مفهوم عن حالة ناجحة للاندماج المصرفي وآثاره الايجابية على الاقتصاد وهذا من ضمن محاور الدراسة والبحث .

وفيما يلي بعض المؤشرات لعمليات الاندماج بين البنوك العربية:

جدول رقم (17): أهم عمليات الاندماج بين المصارف العربية
للفترة 1999- 2002 (مليون دولار أمريكي)

قبل الاندماج					بعد الاندماج			
اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات	تاريخ الاندماج	اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات
بنك الخليج الدولي البنك السعودي العالمي	17 -	731 377	10.209 4.948	أبريل 1999	بنك الخليج الدولي	8	1.138	15.679
البنك السعودي الأمريكي البنك السعودي المتحد	6 11	1.302 847	13.327 7.294	يوليو 1999	البنك السعودي الأمريكي	2	2.202	20.548
مصرف فيصل الإسلامي الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	69 - -	135	1.092	يونيو 2000	بنك البحرين التجاري	53	256	1.316
البنك الأهلي التجاري بنك الكويت المتحد بنك البحرين التجاري	74 - -	127 207	866 2.562	يوليو 2000	البنك الأهلي المتحد	35	385	3.512
الشركة التونسية للبنك بنك التنمية للاقتصاد التونسي البنك القومي للتنمية السياحية	66 - -	142	1.931	سبتمبر 2000	الشركة التونسية للبنك	50	274	2.619
بنك مسقط بنك عمان التجاري بنك عمان الصناعي	65 57 -	144 189	1.942 1.335	2000 2001	بنك مسقط	52	259	3.477 3.810

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، سبتمبر، 2002.

المبحث الرابع: الدروس المستفادة من تجارب الدول في خوصصة واندماج البنوك وأثرهما على الاقتصاد :

تدخلت الدولة في البلاد المتقدمة بشكل واسع في المجال الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة البناء السريع لإقتصاداتها التي دمرتها الحرب. واتّخذ هذا التدخّل بشكل خاص تأميم المشروعات الاقتصادية الخاصة. أما في البلاد المستعمرة سابقا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في إدارة الإقتصاد الوطني خلال عقدي الستينات و السبعينات في العديد من الدول النامية بصفة عامة.

و كرد فعل للدور الاستعماري، وسعيا في الحصول على الاستقلال الاقتصادي، امتد واتسع تدخل حكومات تلك الدول، وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي من خلال تقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة. إن تلك الإجراءات لم تنل اهتمام الدول المتقدمة و النامية على السواء، في توزيع مواردها ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلا في السنوات الأخيرة. وقد نجم عن ذلك أن تضخم حجم القطاع العام، وعجز عن تحقيق ما كان مستهدفا – بعد أن كان ينظر إليه على أنه وسيلة جيدة وفعّالة لتحقيق التنمية الاقتصادية – أصبح عالة عليها.

وإزاء هذه المظاهر السلبية لانخفاض الكفاءة الإنتاجية التخصيصية في وحدات القطاع العام، ساد الاعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية، بان القطاع العام بات أكبر مما ينبغي، و أن تكلفة الاحتفاظ به أصبحت مرتفعة على اقتصادها، و تطلعت حكومات تلك الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية و فنية من البنك الدولي و صندوق البنك الدولي. و اتخذ الإصلاح الاقتصادي مسارات و اتجاهات عديدة. وأصبحت الخوصصة والاندماج منهجا وأسلوبا اعتمدت عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام بصفة خاصة. ومن بين الدروس المستفادة من تجارب الدول في خوصصة البنوك واندماجها وتأثير ذلك عل الاقتصاد نذكر في هذا المجال:

1- ضرورة إصدار قانون شامل لجميع البنوك يتناسب مع حجمها وظروفها وطبيعة عملها وذلك قبل البدء في إجراءات الخوصصة ، مع مراعاة الضوابط العامة التي يضعها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا وكذلك حقوق وواجبات المودعين والمقترضين .

2- ضرورة احتفاظ الدولة بقوة تصويتية عالية سواء عن طريق حصتها في رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل السهم الذهبي الذي له قوة اعتراض في التصويت ، وذلك لان الدولة هي الوحيدة

القادرة على حل الأزمات وبالذات في مجال العمل المصرفي حيث تصدر السندات وأذون الخزانة المضمونة من قبلها والتي تلقى إقبالا شديدا على الاكتتاب فيها .

3- ضمان أن يكون المالك الجديد للبنك أو الشركة التي تخوصص مؤسسة مصرفية عملاقة تتميز بمركز مالي قوى وإدارة محترفة والتزامها بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك المركزي .

4- وضع ضوابط كفيلة بتحسين الأداء وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات في مجال العمل المصرفي مع الاستفادة من التجارب السابقة لتجنب ظواهر مثل القروض بدون ضمانات والقروض الموجهة للمضاربات في أسواق المال لتقليل معدلات المخاطر والديون المتعثرة وضمان توفير السيولة الكافية.

5- مراعاة التدرج في التطبيق العملي لبرنامج الخوصصة والاندماج في مجال العمل المصرفي.

6- يجب اختيار الأسلوب المناسب للخوصصة والاندماج بما يتناسب وظروف البنوك والمؤسسات والمشاريع المطروحة للتحويل إلى القطاع الخاص، مع الأخذ بالاعتبار المناخ الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية الخوصصة والاندماج[1].

7- يجب إتباع قواعد الشفافية وأساليب جديدة في إدارة المخاطر واستخدام تكنولوجيا حديثة في جمع المعلومات وعمل استعلامات ائتمانية عن العملاء والالتزام بمعايير كفاية رأس المال كما حددتها اتفاقية بازل الدولية .

8- محاولة تفعيل السياسات النقدية التي يتخذها البنك المركزي لتكون حصن الأمان لأموال المودعين وتوسع البنوك في عمليات صيارفة التجزئة وتقديم خدماتها بصورة أكثر كفاءة لتقليل المخاطر وزيادة أرباح البنوك من خلالها .

9- تحديد مبادئ توجيهية واضحة: من أهم آثار الخوصصة والاندماج هو ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط مجحفة من قبل الإدارة الجديدة، وهنا تلعب الحكومات دورًا رائدًا في تحديد مبادئ توجيهية، مثل ألا يكون هناك إضرار بالعمالة عند إجراء الخوصصة، وأن يتم استيعابهم بشروط مناسبة وعادلة أو ضمان حصولهم على مكافآت مناسبة. والسماح للعمال بشراء أسهم المؤسسات المخصصة، مما يخفف حدة المعارضة لهذه الخطوة التي غالبًا ما يكون هؤلاء العمال ضحيتها، وهو الدرس الذي تعلمته الدول النامية من تجربة بريطانيا عندما باعت مؤسسة فريت الوطنيـــة 82% من أسهمها إلى العمال السابقين والجدد.

[1]- مادلين الياس الربضي، **التوجه نحو الخصخصة في الاقتصاد السعودي**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، ص. 102.

10- إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة للسياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي والقطاعي ولهذه النقطة أهمية بالغة، فالتحول الذي يتم في ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار وتقييد حرية التجارة لا يكتب له النجاح طويلاً.

11- خطورة مقايضة الدّين الخارجي بملكية المشروعات الوطنية: تنطوي عملية مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية في المشروعات العامة على عدة مخاطر من أبرزها [1]:

*إن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنيها الملاك الجدد - خاصة الأجانب - ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، رغم ما يكون في الأجل القصير من تخفيض عبء الدّين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايض بحقوق الملكية.

* يصبح للأجانب المستثمرين نصيب في الدخل المحلي المخفض، وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية، وسيظل مستمرا طالما بقيت المشاريع مملوكة للأجانب.

* إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات متعددة الجنسية من خلال امتلاكها للمشروعات المحلية، ويكون ذلك غالبًا في ضوء امتيازات وضمانات سيتضرر منها البلد مثل حرية تحديد الأسعار والأجور، ونوعية التقنية المستخدمة، والإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات القومية.

* تحويل الدّين الخارجي إلى أصول إنتاجية سيدفع البنك المركزي إلى التوسع لإصدار النقود لمواجهة طلب تحويل الدين الخارجي إلى نقد محلي، مما يسهم في زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، ويذكر في هذا الصدد أن تحويـــل 5% من الدين المستحق في أربع دول في أمريكا اللاتينية قد أدى إلى زيادة عرض النقود المحلية بنسب تتراوح بين 33 و59% .

12 - مراعاة المصلحة العامة: لا بد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة؛ ولذلك نجد بعض الحكومات تختار سياسة الاحتفاظ بالأغلبية في ملكية المؤسسات. وعند إتمام عمليات البيع بالكامل ينبغي توفير الإطار السياسي المناسب لنقل الملكية، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بنسبة الأسهم المطروحة للمستثمرين المحليين مقابل التي تطرح للمستثمرين الأجانب.

13 - تجنب القرارات غير المدروسة: من الخطأ أن يتم البيع أو نقل ملكية المؤسسات العامة أو الاندماج المصرفي دون دراسات وافية، فكثيرًا ما أدت القرارات الارتجالية وغير الشورية إلى بيع

[1]- الخصخصة من موقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/

المؤسسات بأقل من سعرها في السوق إلى مجموعة من أصدقاء الحكومة، وكان ذلك فتحًا لباب من الفساد والرشاوى.

14 - التدرج والانتقائية: التدرج في إتمام عملية الخوصصة والاندماج يفضي إلى نتائج إيجابية، وفي المقابل التسرع يؤدي إلى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخوصصة؛ لذلك نجد أن بريطانيا التي يضرب بها المثل في تجربة الخوصصة كانت انتقائية ومتدرجة، ولم تتعدّ عمليات الخوصصة أصابع اليد خلال حكومة المحافظين التي تبنّت هذه السياسة في عهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، في الوقت الذي بيعت فيه كل المؤسسات العامة بلا حدود وفي أي وقت في دول الاتحاد السوفييتي السابق، وحسب تعبير أحد السياسيين في هذه البلاد فإن عمليات البيع والخوصصة كانت تتم كل ثلاث أو أربع ساعات. بينما نجد أن التجربة الصينية في الخوصصة كانت متدرجة وانتقائية في آن واحد[1].

15 - يتعين بداية تعبئة المجتمع وتهيئته لمرحلة الخوصصة والاندماج، و تحسين أوضاع البنوك قبل بيعها ، و البدء بخوصصة إدارات البنوك قبل خوصصة ملكيتها [2].

16 - قد يكون من المفيد أن تصر الحكومات على أن تسبق خوصصة البنوك واندماجها إصلاحات هيكلية في النظام المصرفي ،بما يؤمن الحد من تهريب الأموال مستقبلا من ناحيةوعودة الأموال المهربة من ناحية أخرى، كما أنها تبقى ضد أي شكل من أشكال الاحتكار أو إساءة التصرف. فقد عمد معظم الدول المتقدمة إلى تشريع قوانين تمنع الاحتكار، وإيجاد إدارات حكومية مستقلة تعنى بتنظيم آلية السوق والأسعار، وتتابع التزام الشركات بالمواصفات ومعايير الجودة والسلامة، والمحافظة على حقوق العاملين في الشركات[3] .

17 - تهيئة مناخ الاستثمار من خلال الحد من تدخل الدولة في آليات السوق الحر، وفى الحدود التي تمنع التقلبات غير المطلوبة باستخدام أدوات اقتصادية غير مباشرة، وكذلك استبعاد الدعم الذي يخل بقواعد السوق مما يساهم في خلق جوا مناسبا للابتكار وتنشيط طبقة رجال الأعمال.

---

[1]- " **الخصخصة تعريف الخصخصة مفهوم الخصخصة تاريخ الخصخصة**" مقال منشور على الانترنت في الموقع:
http://www.brooonzyah.net/vb/t26911.html بتاريخ 2011/01/30

[2]- **على مصر الإسراع في خصخصة البنوك الخاصة الصغيرة**" ، مجلة الجزيرة، العدد 129، 31 ماي 2005. منشورة على الموقع:
http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/31052005/ektsad11.

[3]- محمد هشام خواجكية، احمد حسين الرفاعي، "**القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص**"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص. 31.

خلاصة الفصل الثالث

في ظل تنامي التوجهات العالمية نحو الخوصصة و الاندماج والتكتلات الاقتصادية باعتبارها لغة العصر، تصاعدت الأصوات المنادية بضرورة اندماج البنوك لتعمل وكأنها فروع لبنك واحد لتستطيع مواجهة الكيانات المصرفية العملاقة التي تتجاوز أصولها مئات المليارات من الدولارات.

وفي هذا الفصل تمت دراسة تجارب الدول في الخوصصة والاندماج المصرفيين، وذلك بإعطاء بعض نماذج الخوصصة والاندماج لكل من الدول المتقدمة اقتصاديا، والدول العربية عامة، وهذا بعد إعطاء لمحة عن سمات كل منهما، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر من بينها:

- أن كل دول العالم مرت بعدة مراحل لتغيير النظام المصرفي، كما مرت معظم دول العالم بثلاث مراحل أساسية في تطور أنظمتها المصرفية، تمثلت المرحلة الأولى في التأميمات المصرفية و المرحلة الثانية في الإصلاحات المصرفية فيما تمثلت المرحلة الثالثة في خوصصة ودمج البنوك.

- أن الجهاز المصرفي العربي يعاني من كبر عدد البنوك، حيث أن معظمها صغير ولا يملك مراكز مالية قوية.

- أن أكبر التحديات التي تواجه المصارف العربية في القرن الواحد والعشرين هي بناء وحدات مصرفية كبيرة ورفع كفاءة الخدمات المصرفية وتطويرها.

- رغم تطور أداء الجهاز المصرفي العربي إلا أنه مازال بحاجة إلى إجراءات، تؤهله لمواجهة تحديات مصيرية تتعلق بالعولمة والاندماج والتشريعات المنظمة لعمل البنوك والحجم الكبير للمصارف، التي تتجاوز حدود الدولة لتعمل على أساس إقليمي، وأحياناً تتجاوز الحدود الإقليمية.

- أن الاندماجات الأجنبية تهدف إلى تكوين كيانات ضخمة تسيطر على السوق وتخفض تكاليف التشغيل وتضاعف الخدمات المصرفية المتميزة، لجذب عملاء جدد وتحقيق أرباح وإيرادات أعلى، بينما نجد أن معظم حالات الاندماج القليلة التي تمت في الساحة العربية كانت لأسباب اضطرارية.

- لكي ينجح برنامج الخوصصة والاندماج ينبغي تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة.

وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بأربع مسائل رئيسية، هي: المنافسة، التمويل، والتسعير، والعمالة. فالمعوقات التي صادفت تنفيذ برنامج الخوصصة في دولة تشيلي على سبيل المثال كانت ناتجة عن الفشل في صياغة سياسات تسعيرية.

- لقد اعتادت منشآت القطاع العام في الكثير من الدول النامية، على العمل في مناخ احتكاري أو يكاد ينقصه الدافع على تحسين الأداء، حيث لا مساءلة عن النتائج. وما زاد من عمق المشكلة، أن الأهداف الاجتماعية قد أخذت موقعها في كثير من الحالات على قمة سلم أولويات منظومة الأهداف المنشودة، وفي تحرك الحكومة نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي يصبح لزاماً عليها خلق مناخ تنافسي، باعتباره مسألة حتمية لرفع كفاءة الأداء.

- ضرورة وجود برنامج زمني للخوصصة لمراعاة قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع وللاستفادة من ردود الأفعال وخبرات التقييم والتسعير والبيع في المراحل الأولى لتكون دعما للمراحل التالية للخوصصة.

- ضرورة الترويج لبرنامج الخوصصة قبل البدء بتطبيقه، وذلك لأن الكثير لديه مفاهيم خاطئة أو مغلوطة عنها.

- ضرورة التدرج في تطبيق برنامج الخوصصة، حتى تكون النتائج الناجحة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخوصصة.

- جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج الخوصصة، درسا يمكن الاستفادة منها، وليس شرطا أن يتم تطبيقها بحذافرها.

- ضرورة تطوير الأسواق المالية، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة.

- أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي العربي سنة 2005 تشمل تسارع عمليات الخوصصة والاندماج، التنافس الشديد على إقامة مراكز مالية ومصرفية دولية، تنامي حركة الانفتاح والتحرر المصرفي، تصاعد وتيرة التوسع المصرفي عبر الحدود، ازدياد التوجه لإنشاء مصارف إسلامية، اشتداد الطلب الإقليمي والدولي على الأوراق المالية في البورصات العربية، ولجوء الكثير من المصارف العربية في مختلف الدول العربية إلى زيادة رساميلها.

- تعتبر لبنان أكثر الدول العربية حصل فيها اندماج مصرفي، ومع توسع عملية التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المرتقب أن تشهد الأسواق المصرفية توسعاً للمصارف عبر الحدود ضمن هذه المنطقة، كما يرتقب أن يتوسع بعضها إلى الأسواق العربية الأخرى تبعاً لكبر حجم هذه المصارف المتزايد وحاجتها إلى إستغلال كامل إمكاناتها في أسواق صاعدة في المنطقة العربية.

- يعاني القطاع المصرفي العربي من ارتفاع درجة التركيز، إذ يستأثر 25 مصرفا عربيًا بأكثر من 50 % من النشاط المصرفي،وبنحو 59 % من الموجودات، كما تستأثر المصارف في6 دول عربية بحوالي 75 % من الموجودات المصرفية.

- على السلطات توفير حوافز قانونية وتنظيمية ومالية مباشرة وغير مباشرة، لتشجيع المصارف على الخوصصة ، كما في الدول الأوربية وأمريكا، إضافة إلى بعض الدول العربية مثل لبنان ومصر.

- الاندماج لا يؤدي بالمطلق إلى خلق كيانات ناجحة وقوية، فاندماج مصرفين ضعيفين قد يؤدي إلى خلق مصرف كبير وضعيف.

- تتمثل أبرز مشاكل الخوصصة و الاندماج صعوبة المزج بين أساليب العمل، والاحتكار والعمالة الزائدة، وتزايد البيروقراطية والمركزية.

- قلة عدد الاندماجات والخوصصة في الدول العربية مقارنة بالدول الأوربية والأمريكية، حيث اقتصرت معظمها على تملك المصارف الكبيرة لمصارف صغيرة، كما أن معظمها كان داخل حدود الدولة الواحدة.

الفصل الرابع

إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية واندماجها

تمهيـد

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: مساعي فتح رأسمال البنوك العمومية الجزائرية

المبحث الثالث: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية

المبحث الرابع: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في اندماج البنوك العمومية

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية واندماجها

تمهيـد

رغبة منها لمسايرة الاقتصاد العالمي، قامت الدولة الجزائرية بعدة تغييرات في نظامها المصرفي. والملاحظ انه لا يمكن لدولة ما أن تسلك طريق التعديل والتنمية طالما لم يتم تحويل وإعادة هيكلة الاقتصاد في مجمله، وعلى رأسه البنوك، وفي ظل تحولات عالمية نحو نمط اقتصادي موحد يتميز بالانفتاح وحرية التجارة وسيطرة قواعد السوق، أصبح على الجزائر مسايرة الركب، وبهذا فان الخوصصة والاندماج تعد أدوات لمسايرة التطور الاقتصادي العالمي ووسيلة لترقية التعامل مع التكتلات الاقتصادية المختلفة ، وعلى هذا قامت الجزائر بهيكلة بنوكها استعدادا لخوصصتها واندماجها.

وعليه سيتم في هذا الفصل دراسة تطور خوصصة البنوك واندماجها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في الجزائر؛

المبحث الثاني: مساعي فتح رأسمال البنوك العمومية الجزائرية ؛

المبحث الثالث: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية ؛

المبحث الرابع: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في اندماج البنوك العمومية .

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في الجزائر

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للنظام الأجنبي و قائم على أساس الاقتصاد الليبرالي.

و على الصعيد الهيكلي، مرّ النظام المصرفي في تطوره على مراحل مختلفة و التي كان مفعولها تجريده من مهمته الأولى و هي الوساطة المالية، لدرجة أن المحاولات التشريعية آنذاك لم تغير الوضع كثيرا[1] بسبب هشاشة هياكله الأساسية.

و لهذا كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تطور النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي و بعد الاستقلال، و كذلك دراسة هياكله ثم الإصلاحات التي قام عليها النظام الحالي للنظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي [2] :

أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19م لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا و يساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد. و قد بدأ هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1948م. و لكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 1948/02/28 من تلك السنة في فرنسا. و في جويلية ألغي المشروع و جرى تعويض المساهمين.

و ثاني مؤسسة مصرفية في الجزائر كانت " Le Comptoir National d'Escompte" تقتصر وظيفتها على الائتمان - أي لم تتمتع بحق إصدار النقود - لكن لم يكتب لها النجاح بسبب قلة الودائع.

وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر " La Banque de l'Algérie" سنة 1851م. حيث زاول نشاطه، منذ نشأته، كبنك إصدار و بنك ائتمان في آن واحد. و بعد نصف قرن من إنشائه بدأت وظيفته الثانية تتقلص شيئا فشيئا إلى أن تخصص - بعد قرن من تاريخ تأسيسه – كبنك مركزي.

و باختصار، فبالنسبة لوظيفته الأولى، كان بنك الجزائر مجرد فرع ميداني لبنك فرنسا و وزارة المالية الفرنسية، و علاقة التبعية تتضح أكثر من خلال الشروط المفروضة على بنك الجزائر بشأن

---

[1] - Mourad Benachenhou,"La Banque et le financement de l'économie en Algérie", ***L'Entreprise et la Banque : Dans les mutations économiques en Algérie***. Ouvrage collectif, Alger, Ed.O.P.U, 1994, p 11 .

[2] - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص.49.

العملات الأجنبية، و كذلك في أن التغييرات في القاعدة النقدية الفرنسية كانت تؤثر آليا على الجزائر لوجود نظام مصرفي جزائري مرتبط بفرنسا .

أما وظيفة بنك الجزائر كبنك ائتمان فإنه كان مسؤولا عن ائتمان الحكومة –أي الإدارة الاستعمارية- يقدم لها تسليفات بدون فائدة و يدير استثمار قسم من إيراداتها و يمسك حسابا جاريا للخزينة و يمنحها اعتمادا غير محدود من أجل تحقيق مرونة الاستبدال بين العملتين الجزائرية و الفرنسية .

أما بالنسبة للائتمان الخاص فقد وجّه البنك ، منذ بداياته ،جزءا هاما من موجوداته لتمويل القطاع الزراعي بقروض متوسطة و طويلة الأجل لعدم وجود بنوك تقوم بذلك .و قد تعرض بسبب ذلك لاختلال كبير في المالية و التسيير .

و تدهور وضع البنك في الخمس الأخير من القرن التاسع عشر بسبب هبوط سعر النبيذ - السلعة الزراعية الوحيدة التي كانت تسوق بغزارة - و تلف أجزاء من المحصول بفعل الكوارث الطبيعية الشيء الذي أدّى إلى عجز المزارعين عن الوفاء بديونهم للبنك .

و اعتبارا من سنة 1900م و ما بعدها انبثقت شيئا فشيئا المؤسسات المصرفية الزراعية، مما حرر بنك الجزائر من العبء الزراعي و جعله يتفرغ للتمويل التقليدي للمبادلات التجارية و خاصة مع فرنسا .

والجدول التالي يوضح الهياكل المصرفية الموجودة خلال هذه الفترة:

جدول رقم (18) : الهياكل المصرفية الموجودة في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي

البنك	الوكالات	المكاتب الدورية	المجموع
بنك الجزائر	-	-	-
القرض العقاري الجزائري التونسي CFAT	53	7	60
الشركة الفرنسية للقرض والبنوك CFCB	36	3	39
القرض الليوني	10	-	10
البنك الوطني للتجارة والصناعة إفريقيا BNCIA	9	-	9
الشركة المارسيلية	8	-	8
القرض الصناعي والتجاري	4	-	4
الشركة العامة	6	1	6
القرض الشمالي	3	-	3
بنك الصناعة الجزائرية والبحر الأبيض المتوسط BIAM	2	-	2
بنك بركلاي	2	-	2

بنك فرنسا للتجارة الخارجية	2	-	2
بنك فرنسا والدول المتقدمة	1	-	1
القرض الخاص	1	-	1
المكتب الوطني للخصم الباريسي	1	-	1
البنك الشعبي العربي	1	-	1
بنك الجزائر مصر	1	-	1
البنك الثانوي للودائع والسندات	1	-	1
مكتب صرافة للخصم معسكر	1	-	1
الصندوق الجزائري لقرض الشعب	18	4	22
المجموع	160	15	17

المصدر: دوفي قرمية، مرجع سابق، ص. 111.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال :

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة و ترعرع كامتداد و كظل للنظام الفرنسي . و كانت وظيفته خدمته المحتلين و مصالحهم.أمّا سياسة الائتمان فقد ظلت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا.

و كان من أهم وظائف ذلك النظام:

1- اقتطاع الموارد على الأغلبية المسلمة و إعادة توزيعها على المعمرين.

2- تمويل الزراعة الاستعمارية.

3- تمويل النشاطات التجارية لا سيما نشاط تصدير الخمور و الحمضيات أي ما ينتجه المزارعون المعمرون - و تناقضت فورا هذه الوظائف مع الأهداف التي كانت تطمح إليها البلاد بعد استقلالها . و كان أهم شيء هو مواصلة النشاط الاقتصادي مع ظروف لا توجد فيها الضمانات العادية لتحقيق عمليات القرض البنكية، و هي الظروف التي ورثتها البلاد بعد سبع سنوات و نصف من الحرب. و هكذا رفضت البنوك تمويل النشاط الزراعي بعد الاستقلال بسبب هجرة و فرار الملاك الأوروبيين و عدم وجود ضمان لهم، أمّا السبب الحقيقي هو رفض البنوك الرأسمالية تمويل لجان العمال التي أخذت تسير المزارع مكان ملاكها الأجانب و زيادة على ذلك كانت البنوك تسهل و تساعد المعمرين في تهريب أموالهم إلى فرنسا. و هكذا عرفت الجزائر أزمة مالية و مصرفية غداة الاستقلال[1].

[1] - أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص ص. 66-67.

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري :

يعتبر تطور النظام المصرفي الجزائري في صورته الحالية نتيجة التأميمات و الإصلاحات التي عرفها النظام بعد استقلال البلاد في 1962م و ذلك من خلال عدة مراحل. و يهدف عرض هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى تقديم المؤسسات البنكية المشكلة له ، و هي البنك المركزي و البنوك التجارية التابعة له .

البنك المركزي الجزائري :

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة ،و ذلك في 13 ديسمبر 1962م بموجب القانون رقم 62-144 .و قد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار[1] ،و أصبح على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي[2].

و قد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم. فهو المسؤول عن إصدار النقود و تدميرها ،و تحديد معدل إعادة الخصم و كيفيات استعماله ،و البنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ،و يجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية و السياسة الاقراضية .و هو أيضا بنك الحكومة ،لذا عليه أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها .

و الحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة و وضوح هذه المسؤوليات ،و لكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان. فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية و ليس تحت سلطته كبنك للبنوك [3].

و رغم شروع البنك المركزي الجزائري في نشاطه سنة 1963م ،إلا أن البنوك الأجنبية قد تابعت ممارسة نشاطها ،و لكن بوتيرة ضعيفة إلى حين تأميمها بين 1966م-1967م .و قد تميزت الفترة بين 1963م و 1967م بتغيير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الاستعمار ،كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد عرفت إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية الذي أصبح فيما بعد البنك الجزائري للتنمية [4] . و كذا ظهور البنوك التجارية الأخرى .

---

1 - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص 186 .

2 - محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 . ص 125 .

3- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 186.

4 - محمود حميدات ، مرجع سابق، ص. 129 .

البنك الجزائري للتنمية (BAD):

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963م و تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972 [1].

و بهذا يمكن القول أنه تأسس في وقت مبكر نسبيا ،و ذلك لملئ الفراغ الذي أحدثه توقف بنوك كبرى فرنسية – قطاع عام و شبه عام – كانت تتعامل بالائتمان متوسط و طويل الأجل.

و بهذا فقد أنشئ البنك الجزائري للتنمية بقصد التمويل متوسط و طويل الأجل .و بذلك فهو بنك تنمية متخصص بتمويل ،تكوين – أو تجديد - رأس المال الثابت ،في حين تتخصص البنوك التجارية، بصفة أساسية، بتمويل الاستغلال و ما يستلزمه من احتياجات السيولة [2] .

وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية و هو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج و المخططات الخاصة بالاستثمارات .و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني و تشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة و المناجم و قطاع السياحة و النقل و التجارة و التوزيع و المناطق الصناعية و الدواوين الزراعية و قطاع الصيد و مؤسسات الإنجاز .كما أنشأت في هذه الفترة (1963-1967) البنوك التجارية العمومية الثلاثة الأولى [3].

البنك الوطني الجزائري (BNA):

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 و هو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة [4]. ليكون أداة للتخطيط المالي و دعامة القطاع الاشتراكي و الزراعي [5].

و قد عوض تأسيس البنك الوطني الجزائري البنوك الأجنبية التالية [6]:

- القرض العقاري للجزائر و تونس في شهر جويلية 1966 ؛
- القرض الصناعي و التجاري في شهر جويلية 1967 ؛
- البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا ؛
- بنك باريس و البلاد المنخفضة في شهر جوان 1968 ؛
- مكتب معسكر للخصم .

---

1 - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص. 186 .
2 - شاكر القزويني، مرجع سابق ، ص. 63 .
3 - محمود حميدات، مرجع سابق ، ص. 130 .
4 - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص. 188 .
5 - محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص. 130 .
6 - شاكر القزويني ، مرجع سابق ، ص. 156 .

و من أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري ،إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع : تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا[1].

القرض الشعبي الجزائري (CPA) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 29 ديسمبر 1966 م . و هو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ* و التي نعددها فيما يلي :

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي الوهراني ؛
- البنك التجاري و الصناعي للجزائر ؛
- البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة ؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

تم دمج جميع هذه المصارف و أنشئ على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966م؛ حيث تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968 م و ضم الشركة المارسيلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 م و أخيرا ضم الشركة الفرنسية للتسليف والبنك في عام 1971م.

و القرض الشعبي الجزائري كغيره من المصارف الجزائرية يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية باعتباره بنكا تجاريا .حيث يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل،و ابتداءا من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل أيضا [2] ،كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعات المحلية و التقليدية و المهن الحرة ،و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان التجارة و الصناعة الحرفية و السياحة [3] .

البنك الخارجي الجزائري (BEA) :

أنشئ هذا البنك بتاريخ 1 أكتوبر 1967 م .و قد جاءت هذه المؤسسة بتملك بنك كريدي ليوني في 12 أكتوبر 1967 م و الذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية .و في سنة

---

1 - محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص. 131 .

* أنظر الأمر رقم 66- 36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل و المتمم بالأمر رقم 67- 75 المؤرخ في 11 ماي 1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري .

2 - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص. 189 .

3 - أحمد هني ، مرجع سابق، ص. 68 .

1968م تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة و بنك باركيز الفرنسي و البنك الصناعي للجزائر و بنك البحر الأبيض المتوسط و بنك تسليف الشمال [1].

و يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، من جمع الودائع و الإقراض و إلى جانب ذلك يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية. فهو يقوم بمنح القروض للإستراد ،كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم [2] .

و قد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 م حيث هو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سوناطراك ،نفطال) و الكيمياوية و البتروكيمياوية و التعدين و النقل البحري و مواد البناء.و هو الذي يمدها بالقروض[3] .

كان كل واحد من هذه البنوك الثلاثة متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي غير أن الإطار القانوني الذي وضعه القانون 62-441 المتعلق بإنشاء و تحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بدأ يفقد فعاليته تدريجيا .

و ابتداءا من الإصلاح المالي لسنة 1971 م أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث صفات هي:

- التمركز ؛
- تغلب دور الخزينة؛
- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

و في هذا الإطار تم إرساء القواعد الجديدة لتمويل قطاع الإنتاج؛ التي أصبحت الخزينة بموجبها وسيطا ماليا أساسيا؛ حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالآتي[4]:

- القروض طويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المجمعة من قبل الخزينة و المقدمة من طرف الهيئات المالية المتخصصة؛

- القروض المصرفية متوسطة الأجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار ؛

- القروض الخارجية .

إن نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 م متعددة من الناحية العملية ،بحيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية ؛و بالتالي انكمش دور البنك المركزي الجزائري و أصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها "عمليات السوق النقدية ".

---

1 - محمود حميدات ، مرجع سابق ،ص. 132 .

2 - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص. 190 .

3 - شاكر القزويني ، مرجع سابق ، ص. 61 .

4 - أنظر المادة السابعة من قانون المالية لسنة 1971 .

كما تخلى البنك المركزي الجزائري، في نفس الوقت، عن التحديد المباشر للسياسة النقدية. و خلال هذه الفترة، أصبح عرض النقد يشكل، في إطار التخطيط، متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد. و هكذا، ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة، الوسيط المالي الأساسي للاقتصاد، بشكل كبير بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير.

تخلل سنتي 1978 م و 1979 م فترة مراجعة للمخططات الإنمائية السابقة مما أعطى إشارة الانطلاق في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الوطنية قصد إعطائها نوعا من الاختصاصات في أنشطتها؛ فجاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية عام 1982 وبنك التنمية المحلية عام 1985 ليمولا جانبا من هذه الأنشطة.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR):

أنشئ هذا البنك بتاريخ 13 مارس 1982 م [1]، و من أهم وظائفه الأساسية تمويل:

- الهياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع؛
- الهياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية؛
- الهياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الريفية.

إن إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية لم تعط دفعا قويا لهذه المؤسسات، نظرا للصعوبات المالية التي كانت تعاني منها. و عليه، جاء التطهير المالي المتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة 1983 م، هذا التطهير الذي تمخض عنه ظهور بنك جديد ينشط على المستوى المحلي، و بذلك سمي بنك التنمية المحلية.

بنك التنمية المحلية (BDL):

أنشئ هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 م [2] و من أهم الوظائف الأساسية لهذا البنك هي تمويل:

- عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية ؛
- عمليات الرهن.

1 - أنظر المرسوم 82 – 106 بتاريخ 13 مارس 1982.

2 - أنظر المرسوم 85 – 85 بتاريخ 30 أفريل 1985.

و بذلك يعتبر بنك التنمية المحلية بنكا للإيداع يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية [1]. و هو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري [2].

كانت الآليات التقليدية للسياسة النقدية، خلال هذه الفترة (1962-1985)، تستعمل بشكل ضيق جدا. كما أن تكلفة القرض محددة إداريا؛ بحيث تقوم وزارة المالية، في نفس الوقت،بتحديد سعر الفائدة و مختلف العمولات المستحقة للبنوك و المتعلقة بعملية القرض.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن سلطة المراقبة لم تعد من اختصاص البنك المركزي فحسب، بل يتقاسمها مع البنك الجزائري للتنمية، هذه المؤسسة التي كلفت بمراقبة تطابق التمويل المتوسط الأجل للاستثمارات المخططة و التي هي مطالبة كذلك بإعادة خصمه من طرف البنوك التجارية.

و من خلال هذا العرض، نلاحظ أن تشكل النظام البنكي الوطني ما فتئ يتطور كما أن علاقات التمويل المحددة في صورتها الأولى لم تستقر على حال، و أن أنماط التنظيم المحددة في بداية عهده ما زالت تأخذ أشكال أخرى، و تتغير مع تغير المراحل و الظروف. و يمكن القول أن التكييفات التي تدخل من حين لآخر على هذا النظام، لهي دليل على عدم الاستقرار على صورة واحدة نهائية له، بل ويمكن القول انه وبالرغم من كل ذلك كانت تلك الإصلاحات قاصرة، ونجاعتها محدودة للغاية، الأمر الذي بات معه إجراء إصلاح عميق يعيد لهذا النظام هويته البنكية، و يسترجع له صلاحياته و وظائفه الأساسية .

و على هذا الأساس أصبح الإصلاح العميق للمنظومة المالية لازما .و قد شرع في هذا الإصلاح سنة 1986 م بالمصادقة على نظام البنوك و القرض [3].و كذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية [4].ليأتي بعد ذلك القانون المتعلق بالنقد و القرض [5] سنة 1990 م .

المطلب الرابع: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري :

سنتطرق هنا إلى الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990م، و التي جاءت بعده. مع إعطاء هيكل النظام النقدي و المالي الجزائري حاليا.

---

1 - محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص. 132-135.

2 - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 191.

3 - شرع في الإصلاحات المالية ابتداءا من المصادقة على القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتعلق بنظام البنوك و القرض .

4 - أنظر القانون 88 – 01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية .

5 - انظر القانون 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 م، والمتعلق بالنقد والقرض.

الفرع الأول: الإصلاحات الأساسية قبل سنة 1990 م:

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات و في بداية الثمانينات محدوديتها. و عليه، أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به، بما ينسجم والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية .

سجلت سنة 1986 م [1] الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة [2]. و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات ،و اتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض .

استعاد البنك المركزي، في نفس الوقت، صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية؛ حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض [3].

بالإضافة إلى ذلك، أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة، إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض [4].

المخطط الوطني للقرض: يدخل المخطط الوطني للقرض ضمن المخطط الوطني للتنمية وذلك وفقا للقانون 86-12، بحيث يحدد الأهداف التي يجب بلوغها في جمع مصادر النقد والأولويات في توزيع القروض، إذ يعمل على تحديد ما يلي [5]:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛
- حجم القروض الخارجية المجندة؛
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد؛
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

شرعت الجزائر منذ 1988 م في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية.و قد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، و التي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية.

---

1 - أنظر القانون 86 – 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتضمن نظام البنوك و القرض

2 - أنظر المادة 11 من القانون 86 – 12 أعلاه .

3- أنظر المادة 19 من القانون 86 – 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتضمن نظام البنوك و القرض .

4 - أنظر المادة 26 من القانون 86 – 12 أعلاه .

5 - محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.41.

منح القانون 88-01[1] للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية كما أظهر بشكل جلي مفهومي الفائدة و المردودية. و في هذا الصدد، تعلن النصوص المصادق عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي عن سلسلة من المبادئ هدفها إدخال المرونة و إعادة تهيئة القواعد المطبقة في ميدان التنظيم و تشغيل المؤسسة العمومية الاقتصادية. بما في ذلك العلاقات التي تربطها بالغير، لا سيما بالدائنين.

لقد تم التأكيد في إطار هذا القانون (88-01) بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري [2]، كما تم تمييزها على الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية [3]. بالإضافة إلى ذلك ،تتمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة[4] ،و بهذه الصفة فإن لها القدرة على الالتزام و التعاقد بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة و الأحكام التشريعية المعمول بها في المجال المدني و التجاري .

على هذا الأساس، تضع نصوص الإصلاح نهائيا، نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة، بطرح المبدأ التالي: "هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها".

فضلا عن ذلك و بمقتضى نفس النص ،فإن ممتلكاتها قابلة لإجراءات تحصيلية، طبقا للقانون الساري المفعول ،مثلما هو الشأن لشركة تجارية ذات رؤوس أموال خاصة [5] .

تعتبر المصادقة على القانونين 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل (إذا استثنينا بنك البركة) للقطاع العمومي. و انتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة و حتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة. و عليه، أصبح القانون المصرفي لسنة 1986م المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم.

حاول أن يحدث القانون 88-06 [6] بعض التطابقات الضرورية؛ حيث ترجم نص هذا القانون الإرادة الواضحة في التغيير بتعديله لبعض الأحكام و توضيحه للبعض الآخر.

---

1 - أنظر القانون 88 – 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 و المتضمن توجيه المؤسسات العمومية .

2 - أنظر المادة الثالثة من القانون 88 – 01 السابق ذكره .

3 – أنظر المادة الرابعة من القانون 88 – 01 أعلاه .

4 – أنظر المادة السابعة من القانون 88 – 01 أعلاه .

5 – أنظر المادة الثامنة من القانون 88 – 01 أعلاه .

6 – أنظر القانون 88 – 06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86 – 12 و المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتضمن نظام البنوك و القرض .

يذكر هذا القانون بأن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية[1] و هو ما يدرج البنوك بالتأكيد ضمن دائرة المتاجرة لتحضيرها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة التي تحددها القواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق الحرة .كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض و الهيئات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية و السوق الخارجية[2].

نتيجة لما سبق يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988 م و هذا طبقا للقوانين التي تمت المصادقة عليها في هذه السنة.

في الأخير نجد تأكيدا واضحا على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية [3]؛ فهو مكلف بموجب ذلك بإعداد و تسيير السياسة النقدية بما في ذلك تحديد شروط البنوك و تحديد سقوف إعادة الخصم.

و على الرغم من هذه التعديلات،اتضح أن القانون المصرفي لعام 1986 م الذي ميز مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة .و قد كان من المقرر أن تتواصل العملية بالمصادقة على نص جديد.لهذا جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لا سيما البلدان المتطورة.

يأخذ قانون النقد و القرض سمة التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري و بنظام البنوك و القرض في آن واحد فهو:

- يجعل هيكلة النظام المصرفي أرضية لعصرنته؛
- يعطي للبنك المركزي الجزائري استقلاليته؛
- يمكن البنك المركزي الجزائري من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.و

تندرج هذه المحاور، بالتأكيد، ضمن الأفكار الأساسية التي يحملها هذا القانون .إذ أن قانون النقد و القرض، يحدث فعلا، قطيعة مع ما كان سائدا من قبل؛ حيث لا يقتصر دور هذا القانون على ضمان استقلال نسبي نظامي وظيفي للبنك المركزي الجزائري من خلال المهام و الأهداف المنوطة به فقط ، بل و يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي[4].

---

[1] – أنظر المادة الثانية من القانون 88 – 06 أعلاه .

2 – أنظر المادة السابعة من القانون 88 – 06 أعلاه .

3 – أنظر المادة الثالثة من القانون 88 – 06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 .

4 – محمود حميدات , مرجع سابق , ص 142 .

الفرع الثاني: الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990م :

إن التحول الذي بدأ يعرفه القطاع المصرفي في الجزائر منذ عقد أو أكثر هو جزء من تحول اقتصادي عام يتمثل في التحول من الاقتصاد المخطط أو الممركز إلى اقتصاد حر أو اقتصاد السوق.التحول من اقتصاد تديره الدولة إلى اقتصاد يديره الأفراد، وهو ما يعني الانطلاق في تحويل هيكلي تنحصر فيه أدوار الدولة ،بعدما كانت هي كل شيء في ضمان المناخ الملائم للمبادرات الفردية.

و من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن التحولات الاقتصادية الوطنية تندرج في إطار أشمل من ذلك في ظل التحولات العالمية تحت شعار العولمة الاقتصادية ،التي أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكي و خمود ما كان يسمى بالحرب الباردة ،و التي تعني تحرير الأسواق على المستوى الدولي ،أو بالأحرى السعي نحو تحقيق سوق عالمية حرة تزول فيها كل الحدود و القيود .

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد ،أو الاقتصاد المعولم ،يقتضي إصلاح اقتصادي هيكلي، و هو ما لم يكن خيارا بقدر ما كان شرطا تفرضه المؤسسات الدولية التي تعمل منذ أمد على تجسيد هذا المشروع (مشروع العولمة) ،و على رأسها الثالوث الذي يقود الاقتصاد العالمي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية [1] .

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد و القرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له، على السواء، شروط تعيين مسيريه و شروط ممارسة وظائفهم؛ حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له و مجلس النقد و القرض و مراقبون بتولي شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي. يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات و يعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات و لا تجدد مدة ولايتهم إلاّ مرة واحدة و لا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلاّ بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح.

إن استقرار مدة الولاية و امتداد آجالها و عدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك ضمانا قانونيا للاستمرارية.

أولا: استقلالية بنك الجزائر [2] :

تقاس الاستقلالية العملية لهذه الهيئة من خلال المهام و الأهداف المكلفة بها . كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد و القرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير و ضمان التنفيذ الخاص بما يلي:

---

1 – حسين رحيم ،**"البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل و الخصخصة"**،ملتقى وطني حول النظام المصرفي الجزائري : واقع و أفاق، جامعة قالمة،05و06 نوفمبر 2001 ، ص. 108 .

2 – بنك الجزائر هو التسمية الجديدة للبنك المركزي الجزائري طبقا لأحكام القانون 90-10 السابق ذكره .

- تنظيم التداول النقدي في الاقتصاد (الإصدار النقدي)؛

- تحديد المعايير و الشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي (الخصم، إعادة الخصم، إيداع و رهن السندات العمومية و الخاصة ،...)؛

- تحديد الأهداف الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية؛

- شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

هذا مع العلم أن مجلس النقد و القرض بطبيعة الحال يتمتع بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأي سلطة نقدية كتحديد القواعد و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية لاسيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة و الملاءة و هو ما يعكس الاهتمام بسير و أمن النظام المالي .

من هنا، فإن شكل المنظومة المصرفية المنبثق عن أحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، يهدف إلى فعالية أكثر للبنوك و المؤسسات المالية ،و هو ما يؤدي بموجب المنافسة التي يرمي هذا القانون إلى تحفيزها، إلى مخاطر مرتبطة بالنشاط المصرفي و ينبغي تفاديها .

من المحتمل أن تؤثر هذه المخاطر على استقرار النظام المالي من جهة ،و من جهة أخرى على أمن الزبائن (حماية المودعين بشكل خاص) .لهذا السبب ،كلف القانون لجنة خاصة سميت باللجنة المصرفية تم تعيينها خصيصا لهذا الغرض لتقوم بمراقبة نشاط البنوك و المؤسسات المالية .

ثانيا- اللجنة المصرفية:

كلفت اللجنة المصرفية بعد تأسيسها، بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها[1] وبذلك يمكن تصنيف صلاحيات اللجنة المصرفية إلى صنفين: فهي تجمع تارة كسلطة إدارية، وأخرى كهيئة قضائية [2].

يتجلى من خلال فحص أحكام القانون 90-10 أن اللجنة المصرفية قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة دون أن يتم تحديد هذه المراقبة بشكل دقيق؛ و هو ما يترك لهذه الأخيرة مجالا كافيا لتنظيم عملها و تكييفه مع التغييرات المترتبة عن التحول الهيكلي للنظام المالي.و هذا ما يجعلنا نستنتج أن مهمة اللجنة المصرفية تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية، أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية و التنظيمية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.و يتمثل الغرض من هذه المهمة في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير.

1 – نص المادة 143 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض .

2 - محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص.69.

و يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة وأن تمارس العملية الوقائية.و بالفعل، ففي كل حالة يكون فيها بنك ما في وضعية صعبة بل و خطيرة دون أن يكون قد خالف حكما تشريعيا أو تنظيميا، تتدخل اللجنة المصرفية لإصلاح وضعيته.و يتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد نصفها بغير المنتظمة و مراقبة للتسيير.

تظهر المراقبة غير المنتظمة من خلال مراقبة الوضعية المالية للبنوك و المؤسسات المالية المنصوص عليها في القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض[1].

و على الرغم من أن إصلاح المراقبة غير دقيق في حد ذاته و غير محدد بشكل وافي في إطار هذا القانون،فإنه لا يجوز اعتبار هذه المراقبة فرصة متاحة للجنة المصرفية في التدخل في سياسة الإقراض و تحصيل موارد البنك ؛بل و ينبغي اعتبارها وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة ؛و بعبارة أخرى السهر على أن لا تنجز عن هذه القرارات تطورات تعرقل ملاءة البنك و/أو المؤسسات المالية.و نخلص هنا إلى أنه يجب أن ينبثق عن متابعة تطبيق تنظيمات و تعليمات بنك الجزائر تقييم لمدى فعالية تنفيذها.كما ينبغي أخذ عدة مؤشرات بعين الاعتبار للتوصل إلى تقييم البنك تقييما محددا.

تتجلى مراقبة التسيير من خلال تقدير شروط تشغيل المؤسسات المصرفية.غير أن السؤال ما زال قائما فيما يتعلق بطبيعة و مدى هذه المراقبة.إلا أنه يمكن أن نستنتج بالإضافة إلى ذلك مهمة متابعة مدى استمرار إيفاء البنوك بالمتطلبات التي يفرضها القانون و نظام بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط.و تتمثل هذه المتطلبات أساسا فيما يلي :

- نسب الأموال الخاصة إلى إجمالي الالتزامات؛
- معامل السيولة؛
- النسب بين الأموال الخاصة إلى إجمالي القروض؛
- النسب بين الودائع و التوظيفات ؛
- توظيفات الخزينة ؛
- الأخطار بشكل عام .

يمكننا أن نستنتج من ذلك أيضا أن للجنة المصرفية حقا معترفا به يتمثل في القيام بعدد من التحريات حول تسيير و تنظيم البنوك ،خاصة و أن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل

1 – أنظر الفقرة الثانية من المادة 143 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض .

إجراء من شأنه أن يصحح أساليب التسيير[1] كما أنها مكلفة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها وكذلك المعاقبة على الاخلالات التي تتم معاينتها، هذا وتفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية [2].
و على كل حال فإن اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقسيم و تغطية الأخطار، تصنيف الديون حسب درجة الخطر المستوجب و تشكيل احتياطي لمخاطر القرض .

ثالثا: السوق النقدية[3]:

من أجل أن يلعب السوق النقدي دوره كوسيلة لإعادة تمويل البنوك و أداة مميزة للسياسة النقدية، السلطات النقدية الجزائرية أجرت انطلاقا من 1991 م توسيعا لقاعدة هذه السوق التي كانت مخصصة فقط للبنوك التجارية. بالإضافة إلى"BAD،CNEP" و الخزينة نجد أيضا شركات التأمين، صناديق التقاعد و صندوق منح البطالة.

علاوة على هذا الإجراء ، السلطات النقدية الجزائرية اتخذت أيضا إجراءات لمراقبة قواعد عمل هذه السوق ،و هذا من أجل جعلها فعالة في مسار تكوين معدلات الفائدة .و بالفعل ،عكس الفترة السابقة أين تكون معدلات السوق النقدية محددة من البنك المركزي الجزائري ،هذه المعدلات هي حاليا، حسب مسؤولي مؤسسة الإصدار،محددة حسب تعادل مستوى العرض و الطلب على السيولات في السوق ما بين البنوك ،هذه المعدلات تحدد انطلاقا من قوى السوق و يجب أن يعكس قلة الموارد و يقدم بالتالي معدل « pivot » و إيجار النقد بالأجل القصير .

في هذا الظرف الجديد ،أين تدخلات البنك المركزي الجزائري على مستوى السوق ،قد توسعت من أجل إزالة صعوبة البنوك التجارية في عدم قدرتها على تغطية عجزها في إطار السوق ما بين البنوك، مؤسسة الإصدار تقدم عمليات حاضرة يوميا للنظام المعمول بالمعاش لـــ 7 أيام .

و بالموازاة مع هذا التوسع للسوق النقدية و إعادة هيكلية تدخلات البنك المركزي الجزائري على مستوى هذه السوق ،فالسلطات النقدية الجزائرية تبحث أيضا لإدخال شكل جديد للوساطة في السوق بتقاليد النظام المصرفي الذي كان خلال مدة يضمن التمويل لاقتصاد مدين، و خاصة بحث البنوك على تنمية مبادراتها في شكل اختراعات لإيداعات مالية .

إضافة إلى كل ما سبق، وبعد أن كانت المهمة التقليدية للخزينة العمومية تتمثل في تنفيذ الإيرادات والنفقات لميزانية الدولة وذلك في إطار قانون المالية السنوي، وهو بذلك لا يتمتع بشخصية

---

1 – المادة 154 من القانون 90-10 السابق ذكره .

2 - مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية** ، ط2 ، دار هومة، الجزائر،2006، ص.146.

3 - Ammour Benhalima, ***Monnaie et Régulation Monétaire : avec référence à l'Algérie*** , Edition Dahlab ,Alger, 1997, PP.83-84 .

معنوية مستقلة بل يعتبر مرفقا عاما من مرافق الدولة [1]. فإنه تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي و الخزينة و هذا بتحديد سقف لمكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى بنك الجزائر بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية ،كما تم تحديد آجال قصوى مدتها خمسة عشرة سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة[2] .

وهكذا و في إطار القانون 90-10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة و بموجب ذلك، فقد تم إنشاء بنك البركة الجزائري على شكل شركة بين مجموعة البركة (السعودي) و بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائري) [3].

ومن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض ما يلي[4] :

* **الأمر رقم 03-11**: الصادر في 26 أوت 2003 والذي يؤكد سلطة البنك المركزي النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث انه أضاف شخصان تابعان لوزارة المالية معينان من رئاسة الجمهورية من اجل تدعيم الرقابة، ولقد دعم هذا الأمر شروط إنشاء ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

* **القانون رقم 04-01**: الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـــ 500 مليون دج وبـــ 10 مليون دج للمؤسسات المالية ، أما بصدور النظام رقم 04-01 أصبح على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر أن تمتلك عند تأسيسها رأسمال محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل 2,5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

* **القانون رقم 04-02**: الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و % 15 كحد أقصى.

* **القانون رقم 04-03**: الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائع من بنوكهم، يودع هذا الضمان لدى بنك الجزائر وتقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع البنكية " تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل

---

1 - محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص.74.

2 - بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،" **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**"، ملتقى دولي حول السياسة الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29 و 2004/10/30.

3 – محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص. 150 .

4 - بن عيشي بشير، عبد الله غانم، " **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية-انجازات وتحديات**" ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، يومي 6 و 7 جوان 2005، ص.5.

سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، يتم اللجوء إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، بحيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

و بصفة مجملة يمكن القول أن تكوين و تطور النظام المصرفي الجزائري مرّ بثلاث مراحل منذ الاستقلال و هي [1]:

1- مرحلة التأسيس من 1962 م إلى 1970 م :

بعد الاستقلال ،انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية .و لذا كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم المؤسسات المالية و النقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر .

2- مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد من 1970م إلى 1986م :

تميزت هذه المرحلة بتسيير إداري و مركزي للنظام المصرفي ،و كان النظام المصرفي مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية و المالية للدولة. فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا .

و بذلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات.فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالمواد النقدية حسب احتياجاتها. مصدر هذه المواد غالبا ما كان إصدار للنقود من طرف البنك المركزي. فاستيقظت الجزائر في 1986 م على مشاكل نقدية كبيرة و بنوك تجهل وظيفتها الأصلية : الوساطة المالية .

3- مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ 1986 م :

يمكن اعتبار سنة 1986 م بداية الإصلاحات الاقتصادية بصدور ثلاثة نصوص أساسية تمهد و تقود التحول إلى اقتصاد السوق و هي :

- قانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986م المتعلق بنظام القروض و البنوك
- قانون 88-16 المؤرخ في 12-01-1988م المتعلق باستقلالية المؤسسات
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990م المتعلق بالنقد و القرض .

روح هذه القوانين هي إعادة للنظام المصرفي وظيفته و تنظيمه الأرطودوكسي .يعمل على جمع الموارد الادخارية و تقديم قروض على أساس المردودية أي استرجاع مبلغ القرض مع الفوائد .كل

[1] - – بخراز يعدل فريدة ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 70 .

هذا تحت هيمنة السلطة النقدية – قيمة الهرم المصرفي- البنك المركزي الذي استرجع في ظل هذا القانون استقلاليته[1].

فقبل الإصلاحات، كانت البنوك التجارية الجزائرية تفتقر إلى الإطار المؤسسي و الخبرة للنهوض بأعمال الوساطة المالية التي تتسم بالفعالية .فقد كانت ترزح تحت تركة من الإقراض الإجباري للمؤسسات العامة .و التخصص في الائتمان القطاعي و وجود أنظمة احترازية غير كافية مما أضعف نوعية حوافظ هذه البنوك بدرجة كبيرة. و تدهورت الملاءة المالية للقطاع المصرفي بدرجة كبيرة عبر السنين لدرجة أن 65 في المائة من أصول المصارف كانت غير مدرّة لعائد في عام 1990م، و تزايد اللجوء إلى إعادة التمويل من البنك المركزي بمعدلات تثير الانزعاج. و للتصدي لهذه المشكلات، اعتمدت السلطات مجموعة مهمة من تدابير الإصلاح المالي في ماي 1991م لإعادة هيكلة القطاع المصرفي و قطاع المؤسسات العامة. و تم هذا الإصلاح بمساندة مالية و فنية بقرض من البنك الدولي في إطار برنامج تصحيح المؤسسات و القطاع المالي، الذي اعترف بالعلاقة المالية الوثيقة بين البنوك و المؤسسات العامة [2].

المطلب الخامس: الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري:

يتكون القطاع المصرفي، في نهاية 2012 ، من تسع وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة، والتي يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة. كما أن بنك التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة تحول في عام 2009 إلى صندوق الاستثمار الوطني. وتتوزع الهيئات المصرفية والمؤسسات المالية كما يلي[3]:

- ست (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- أربع عشر (14) بنكا خاصا، من بينها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة؛
- تعاونية تأمين واحدة (01) معتمدة لإجراء العمليات المصرفية في المجال الفلاحي؛
- ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛
- خمس (05) شركات للقرض بالإيجار، من بينها اثنان خاصة.

تجمع البنوك الموارد لدى الجمهور، وتوزع القروض، وتضع بحوزة الزبائن أدوات دفع وتضمن تسييرها. كما تقوم أيضا بعمليات مختلفة ملحقة.

---

1 – بخراز يعدل فريدة، مرجع سابق ، ص. 74 .

2 – كريم النشاشيبي و آخرون ،" **الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق**"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.66.

3 - Banque of Algeria, Rapport 2012, juillet 2013, P.80.

في مجال العمليات المصرفية ومقارنة مع البنوك، فان المؤسسات المالية غير مرخص لها بجمع الودائع لدى الجمهور.

أولا: بنك الجزائر :

طبقا لما جاء في قانون النقد و القرض لـــ 14 أفريل 1990م، بنك الجزائر أو البنك المركزي الجزائري،مكلف بإصدار النقود ،إصلاح الدورة النقدية ،مراقبة توزيع القروض للاقتصاد ،تسيير احتياطيات الصرف ،منح مساعدات للدولة بالإضافة إلى النشاطات التي يمارسها يوميا ،إعادة الخصم، تسيير السوق النقدية،غرف المقاصة و سوق الصرف ،و منح الموافقات بفتح مكاتب تمثيل أو إنشاء بنوك أو مؤسسات مالية أجنبية[1] .

و يعرف قانون النقد و القرض[2] بنك الجزائر في مادته 11 بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ". و منذ صدور هذا القانون ،أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر .

و يسير بنك الجزائر جهازين هما : المحافظ و مجلس النقد و القرض[3].

ثانيا: البنوك التجارية العمومية :

البنوك التجارية العمومية عددها ستة (06) : البنك الوطني الجزائري ،القرض الشعبي الجزائر، البنك الخارجي الجزائري ،بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك التنمية المحلية ، وصندوق التوفير.

وطبقا لهيكلهم الأصلي، فإن هذه البنوك التجارية لها صفة "بنوك الودائع" .أنشأت في البداية على أساس أن تكون بنوك متخصصة في نشاطاتها .

طبقا للقانون المصرفي الصادر في 1 أوت 1986م ،فإن النشاط الرئيسي لهذه البنوك يتمثل في" تقبل كل الودائع من الجمهور سواء من حيث الشكل أو المدة و إجراء كل عمليات القرض بدون تقيدها بشكل أو مدة معينة" .و لقد طبق على هذه البنوك مبدأ الاستقلال في التسيير بنص القانون الصادر في 12 أفريل 1988م .

و طبقا لما جاء في قانون النقد و القرض لـــ 14 أفريل 1990م .البنوك التجارية العمومية اكتسبت صفة "البنك الشامل "و هكذا يصبح لهذه البنوك الحق في إجراء العمليات الآتية:

1 - Ammour Benhalima**, Le système bancaire algérien – Textes et réalité**–, édition Dahlab, Alger ,1996,P.99.

2 - المؤرخ في 27 أوت 2003 .

3 - الطاهر لطرش , مرجع سابق ,ص. 199 .

أ- العمليات الأساسية: و هي مجموع العمليات التي يقوم بها البنك أي تجميع الأموال العمومية، عمليات الإقراض، وضع تحت تصرف العملاء كل وسائل الدفع الممكنة مع وجوب التكفل بتسييرها .

ب- العمليات الإضافية: عمليات الصرف ،عمليات على الذهب ،المعادن الثمينة و القطع ،عمليات التوظيف، الاكتتاب، الشراء، حفظ و بيع القيم المنقولة و كل منتوج مالي، النصح و المساعدة في إطار تسيير الشركة، إنشاء و تنمية المؤسسات، القيام بتجميع الأموال من العامة و توجيه توظيفها نحو المشاركة في مؤسسة و ملكية حصص في الشركات.

جدول رقم (19) : قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 02 جانفي 2012

البنوك التجارية	المؤسسات المالية	مكاتب القرض الايجاري
البنك الخارجي الجزائري BEA البنك الوطني الجزائري BNA بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنك التنمية المحلية BDL القرض الشعبي الجزائري CPA صندوق التوفير والاحتياط CNEP BANQUE بنك البركة الجزائري المؤسسة العربية المصرفية ABC ناتيكسيس بنك سوسيتي جنرال- الجزائر ستي بنك البنك العربي الجزائر بي. ان. بي. باريس الجزائر ترست بنك- الجزائر بنك الخليج الجزائر بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر فرانسا بانك الجزائر كاليون- الجزائر ش. ذ. أ. السلام بنك- الجزائر ش. ذ. أ. H.S.B.C. الجزائر (فرع بنك)	**المؤسسات المالية للاستعمالات العامة:** الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA صوفينانس شركة إعادة التمويل الرهني SRH الشركة العربية للقرض الايجاري سيتلام المغرب للقرض الايجاري شركة القرض الايجاري ش.ذ.أ. **المؤسسات المالية للاستعمالات الخاصة:** بنك الجزائر للتنمية BAD	البنك التجاري البريطاني العربي اتحاد البنوك العربية والفرنسية القرض الصناعي والتجاري القرض الفلاحي اندوسيي بنك تونس العالمي بنك فورتيس بنك BANCO SABADEL

المصدر: من موقع بنك الجزائر الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz تاريخ الزيارة 1013/09/18.

ولقد تم إعداد إستراتيجية شاملة للإصلاح من طرف الوزارة المنتدبة للإصلاح المالي والمعتمدة من قبل الحكومة نهاية 2004 لتجسيد خلاصات وتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي، ولقد استفادت الجزائر من دعم خبراء صندوق النقد الدولي من خلال مساعدتها على تقييم ما وصلت إليه من إصلاحات وتحديد مخطط للعمل يتناول إصلاح البنوك العمومية وتحسين سير النظام البنكي وتطوير الخدمات المالية غير البنكية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (20) : مخطط العمل لإصلاح البنوك العمومية

مجال النشاط	أهم المنتجات
فتح رأسمال البنوك العمومية	- متابعة مدققة لأشغال بنك الأعمال المسؤول عن خوصصة القرض الشعبي الجزائري. - القيام بدراسات جدوى وتقدير فائدة المستثمرين المحتملين في البنكين الآخرين المزمع خوصصتهما لاحقا وهما بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري.
تحسين تسيير البنوك العمومية	- طلب دائرة المراقبة البنكية لبنك الجزائر لنسخ من عقود التجلية ومتابعة التقدم المسجل من وجهة نظر المراقب. - متابعة حثيثة لسير تدقيق الحسابات الخارجية للبنوك المطلوبة من اللجنة المصرفية ونتائجها.
متابعة دعم المراقبة المصرفية	- مواصلة برنامج التعاون التقني مع صندوق النقد الدولي المشتملة خصوصا: * المراقبة على المستند وفي المكان؛ * المراقبة الداخلية للبنوك؛ * البحث عن تعاون تقني لإصلاح مخطط المحاسبة البنكية.
تنمية السوق المالية	- بعث سوق البورصة استنادا إلى الطاقم التقني الموجود دون استثمار معتبر.

المصدر: وفي قرمية، مرجع سابق، ص. 124.

المبحث الثاني : مساعي فتح رأسمال البنوك العمومية الجزائرية

تعتبر فترة الثمانينات مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق، و مع بداية هذه الفترة تم إعداد مجموعة من القوانين و النصوص التشريعية التي تهدف إلى إعداد المؤسسات العمومية و تهيئتها لعملية الخوصصة والاندماج، إلا أن فترة التسعينات تعتبر المرحلة الأساسية التي تبلورت فيها هذه النية و ذلك من خلال سن مجموعة من القوانين من أهمها قانون النقد و القرض 90-10 الذي نص على استقلالية البنك المركزي و إنشاء السوق المالي و تفعيل العلاقة ما بين البنوك التجارية و المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الخوصصة حسب المشرع الجزائري

حددت المادة الأولى من الأمر رقم 22/95 مجال تطبيق الخوصصة و بينت القطاعات والمؤسسات التي سيشملها هذا البرنامج، و هي المؤسسات التي تمتلكها الدولة و الأشخاص المعنويين التابعة للقانون العام بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و بذلك يمكن تعريف الخوصصة على أنها " تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو تحويل رأسمالها الإجتماعي كله أو جزء منه أو تحويل تسيير المؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص". و لم يظهر القطاع البنكي ضمن قائمة القطاعات التي شملها برنامج الخوصصة ضمن المادة 25 من الأمر 22/95 [1].

المطلب الثاني: المسار التاريخ لتطبيق الخوصصة في الجزائر

انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر الثمانينات، وجاءت فكرة التحول إلى اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية، التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين. وتندرج فكرة الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، خاصة من خلال برنامج التعديل الهيكلي، الذي يؤكد على ضرورة الخوصصة في الجزائر، والهدف منها هو تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني[2].

تم التدرج في القوانين الجزائرية لإدخال مفهوم الخوصصة و ذلك على النحو التالي[3] :

1- Leila Abdeladim,**Les privatisation d'entreprises publique dans les pays du Maghreb, maroc,Algérie, Tunisie**, édition internationale,Algie,1998,P. 266.

[2] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص.128.

3 - مفتاح صالح، "**الخوصصة، أسبابها، أهدافها، طرقها، مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، - الملتقى الدولي : اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص ص 5- 6 .

* سنة **1988** : تم إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية بصدور القانون رقم 88-01 و منحها الاستقلالية بهدف إعطاء المؤسسة العمومية الحرية في تحقيق ما عجزت عليه الدولة، و تأكيد منح الفعالية الاقتصادية لهذه المؤسسات.

* **المرسوم رقم 93- 8** : تم من خلاله إلغاء القانون رقم 88-4 بإصدار المرسوم القانوني رقم 93-8 المؤرخ في 25 أفريل 1993 و التي تعكس أحكامه توجها جديدا مع تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية للمؤسسات، و اعتماد مبدأ إنفتاح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية العمومية من خلال المساهمة في الرأسمال الخاص.

* **المرسوم رقم 94- 8 المؤرخ في 26 ماي 1994** : و المادة 25 من قانون المالية لسنة 1994 تعرف المؤسسات الاقتصادية العمومية من الناحية القانونية على أنها " شركات رؤوس أموال تملك فيها الدولة أو أشخاص معنويين آخرين من القطاع الخاص الأغلبية القصوى من الأسهم أو الحصص الاجتماعية".

و وفقا لذلك فإن المؤسسة الاقتصادية العمومية تأخذ أحد الشكليين التاليين :

- شركة رأسمال عمومي كليا؛

- شركة رأسمال عمومي جزئيا تملك الدولة أو أشخاص معنويين من القطاع العمومي أو شركات الرأسمال العمومي فيها 51 %، و 49% للمساهمين الخواص وطنيين أو أجانب.

* **الأمر رقم 95- 22 المؤرخ في 25- 09- 1995** : المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة ولقد أنهى هذا الأمر تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية عن طريق صناديق المساهمة، هذه الأخيرة التي تم إلغاؤها و استبدالها بالشركات العمومية القابضة التي تملك مجموع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.وبهذا الأمر فان اللجان التشريعية لبرامج الخوصصة قد حددت القطاعات التي تعنيها عملية الخوصصة وهي المؤسسات التنافسية، وهذا في المادة الثانية من الأمر 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وكذا المادة الثالثة من نفس الأمر والتي تؤكد على عدم انسحاب الدولة بصفة كلية، بل على العكس تضل الدولة تضمن استمرار الخدمة العمومية عندما تخوصص مؤسسة عمومية تضطلع بمهمة الخدمة العمومية[1].

* **المراسيم التنفيذية رقم 96- 104، 96- 105، 96- 106 المؤرخة في 11 مارس 1996** : و التي تتعلق بسير و مهام كلا من :

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 48، 03 سبتمبر 1995

- المجلس الوطني للخوصصة؛

- لجنة مراقبة عمليات الخوصصة

- الهيئة المكلفة بتنفيذ عمليات الخوصصة.

* **المرسوم 96- 134، المؤرخ في 13 أفريل 1996** :و المتعلق بشروط و كيفيات امتلاك الجمهور للأسهم المالية و القيم المالية الأخرى للمؤسسات العمومية القابلة للخوصصة، و بموجبه تنازلت الدولة عن الاحتفاظ بالسهم النوعي.

المطلب الثالث: مبررات خوصصة البنوك واندماجها

بالرغم من وجود بنوك عمومية وخاصة في تشكيلة الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنها تعاني من عدة نقائص كانت السبب في تبني سياسة الخوصصة والاندماج،والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- عدم قيام البنوك بدورها في الوساطة المالية لتمويل التنمية الاقتصادية خاصة في ظروف غياب السوق المالية، بالإضافة إلى عجزها عن تمويل الاستثمارات خاصة في القطاع الخاص وهذا بسبب تفشي الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية في هذا القطاع [1]، فالبنوك العمومية كانت دوما انعكاسا لتسيير فوقي وإملاءات بيروقراطية إدارية تحددها السلطة الإدارية و هي منذ الاستقلال ضحية الوصايا السياسية ولا تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار في مجالات التسيير، فالسلطة الإدارية كانت وراء ظاهرة القروض غير مضمونة الدفع التي قدرت خلال 2005 بأكثر من 1400 مليار دينار و كانت السبب وراء عمليات التطهير و إعادة رسملة البنوك العمومية الست التي بلغت 2400 مليار دينار خلال الفترة 1990 – 2005 و رغم ذلك فإن هذه المبالغ التي تم تمويلها من طرف الخزينة العمومية لم تؤدي إلى تحسين أداء البنوك العمومية[2] .

- بعد دراسة تشخيصية أنجزت في إطار مسعى تطهير وتأهيل البنوك في الجزائر من طرف ثلاثة مكاتب دولية في عامي 1993/1992 بتمويل من البنك الدولي، حيث خلصت هذه الدراسة المالية والمحاسبية إلى استنتاج جملة من النقائص والثغرات مؤداها أن هذه المؤسسات لا تستوفي أدنى شروط العمل المصرفي، سواء من حيث جمع الموارد أو من حيث تقديم القروض، وقد أوصى هؤلاء الخبراء بضرورة وضع خطة لتأهيل البنوك العمومية من اجل تحسين الأداء، مع ضرورة احترام القواعد التي

---

1 - بعلوج بولعيد، "**إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر**"،الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مخاطر، منافسة، تقنيات، جامعة جيجل، يومي 6 و7 جوان 2005، ص. 9.

2 - عبد الحفيظ صوالينى، "**بعد انتقادات بوتفليقة : البنوك ضحية الوصايا السياسية** "،جريدة الخبر ، 10 أفريل 2005.

تضمنتها لجنة بال المتعلقة خصوصا بقواعد الحذر والتزام الشفافية، كما أوصوا بعزل المستحقات المشكوك فيها من محفظة الحقوق مع تكفل الدولة بها، تمهيدا لفتح رأسمالها .

- قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقاريره عن وضعية البنوك العمومية في الجزائر، عرضا سلبيا عن وضعية وأداء هذه البنوك، حيث رأى المجلس انه لابد من مرحلة انتقالية تأهيلية يحاول فيها القائمون على الجهاز المصرفي استخدام التكنولوجيا وإدخال مفهوم التسويق على مستوى المصارف مع الاهتمام بالتكوين المستمر للإطار البشري لترقية أعمالها وتحسين أدائها تمهيدا لدخول مرحلة تنافسية التي اقرها قانون النقد والقرض. كما رأى المجلس ضرورة وضع مخطط توجيهي للنظام المصرفي والمالي يهدف إلى تحقيق نجاعته وزيادة كفاءته[1].

- تندرج الخوصصة ضمن برامج التكييف والتعديل الهيكلي التي تقترحها أو تفرضها مختلف الهيئات المالية الدولية للاستجابة لتقديم المساعدات المالية، والمبرر في هذا الصدد هو فشل تجربة القطاع العام والعجز المالي الذي حققه نتيجة غياب مفهوم المردودية والتسيير الإداري وتحديد الكميات الاقتصادية خارج نطاق السوق[2].

- في تقرير لصندوق النقد الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر وبدراسته لعينة تتمثل في 562 مؤسسة محلية في سنة 2003 في الميدان المالي خلال ثلاثة السنوات السابقة لهذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي[3]:

- صعوبة الحصول على القروض، بحيث أن 11% فقط من هذه المؤسسات مولت رأسمالها العامل و16% من الاستثمارات بواسطة القروض، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة 7% تمول رأسمالها العامل و13% من استثماراتها بواسطة القروض مقارنة بـ 13% و29% في المؤسسات الكبيرة، أما السحب على المكشوف فتستفيد منه 23% من المؤسسات الصغيرة مقارنة بـ 69% في المؤسسات الكبيرة الخاصة وهذا ما يؤكد تحيز البنوك للمؤسسات الكبيرة سواء عامة أو خاصة بالإضافة إلى ضعف مستوى الوساطة المالية.

- تستعمل البنوك العمومية القروض بدرجة أقل من القطاع الخاص، كما يلاحظ أن البنوك تتعامل مع المؤسسات القديمة مقارنة بالجديدة وهذا يبين عدم وجود الديناميكية والمنافسة في القطاع البنكي.

---

1 - علي قابوسة، " **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**" ، مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، ليبيا، يومي 15-2009/12/16.

2 - شبايكي سعدان،" **معوقات الخوصصة في الجزائر**" ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 15، ديسمبر 2006، ص.146.

3 - بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص. 9.

- 72% من هذه العينة لا يحصلون على القروض القصيرة أو الطويلة، والحصول على الموافقة على القرض يتطلب انتظار في المتوسط 22 شهرا، أما المؤسسات الصغيرة فإن81% لا يحصلون على القروض و هذا ما يؤكد وجود معاملة تمييزية بالنسبة للمؤسسات الكبيرة مقارنة بالصغيرة التي تجد صعوبة في الدخول إلى سوق الائتمان.

- التأخر في تقديم القرض، فإن الفترة اللازمة للحصول على القرض هي في المتوسط 4.5 شهرا للقروض القصيرة و8.8 شهرا بالنسبة للقروض الاستثمارية، و الفترة اللازمة لحصول المؤسسات الصغيرة على القرض تصل إلى 10.2 شهرا.

- ضمان القروض سواء برهن المباني أو الأراضي يصل إلى 90% من المؤسسات الراغبة في الحصول على قروض استثمارية و77% في حالة القروض القصيرة.

- التأخر في أداء المعاملات البنكية وهذا لضعف مستويات الخدمة في البنوك العمومية، فصرف صك يتطلب أسبوعين في المتوسط إذا كانت العملية بين فرعين من نفس البنك وفي نفس المدينة، وخمسة أسابع إذا كان البنكان مختلفان ومتباعدان، وأصبحت البنوك العمومية غير قادرة على دراسة ملف المستثمر في أسرع وقت خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن هذه الدراسة تتطلب وقتا طويلا قد يصل إلى سنة كاملة في حين نجد البنوك الأجنبية تقوم بدراسة الملفات في 10 أيام فقط، و بالتالي فإن هذه الوضعية السيئة للبنوك العمومية تجعل من عملية الخوصصة والاندماج عملية حتمية، لأن فتح رأس مال هذه البنوك ودمجها سيغير تركيبة النظام المصرفي و المالي الجزائري ليواكب الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[1].

- تزايد التجاوزات والفضائح المالية ، حيث أن المتتبع لأخبار البنوك يعلم مدى خطورة وتكرار الفضائح على مختلف أنواع البنوك الموجودة في الجزائر ، فبعد فضائح بنك الخليفة وغيره من البنوك التي تم مسحها من قائمة البنوك العاملة في الجزائر، فانه لاتزال التجاوزات تتكرر، فخلال عرضه للتقرير السنوي الذي نشره بنك الجزائر، كشف محافظ بنك الجزائر، أن سنة 2009 شهدت تعزيزات رقابية على المؤسسات البنكية انتهت بالكشف عن تجاوزات وخروق أفضت إلى إيداع شكاوى لدى المحاكم المختصة ضد 10 بنوك و56 متعاملا اقتصاديا بسبب مخالفات تمسّ عمليات التجارة الخارجية. وأضاف التقرير ذاته إن الشكاوى المودعة قدرت المبلغ الإجمالي للعمليات المالية بـــ 1.1 مليار دج، وقد قام مفتشوا بنك الجزائر بفحص أكثر من 20 ألف ملف توطين عبر 12 بنكا خاصا و5

[1] - الخبر، جريدة يومية، العدد 4989، بتاريخ الإثنين 16 أفريل 2007، ص. 11

بنوك عمومية، سمح لهم بتسجيل 19 محضر معاينة لمخالفات تمسّ عمليات للتجارة الخارجية بقيمة 944 مليون دج [1].

- تبني البنوك للمعايير الدولية: حيث أصبحت البنوك مطالبة بتبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية من خلال الجودة وفي نمط تعاملاتها مع العملاء وهذا ما يعني ضرورة قيام البنوك المحلية بأقصى الجهود لتحسين منتجاتها وتحسين نتائجها، حيث أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين بالحذر والاحتياط ومجابهة هذه الآثار وذلك عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك واحتياطاتها[2].

- تحتكر البنوك الجزائرية التابعة للقطاع العمومي أكثر من 90% من النشاط المالي في الجزائر، و تتوفر على شبكات ووكالات هامة و موزعة على كامل التراب الوطني، بينما تقتصر البنوك الخاصة على المدن الكبرى بحيث تضم شبكة البنوك العمومية أكثر من 1126 وكالة و فرع، في حين أن شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة تضم حوالي 152 وكالة بمجموع 1278 شباك مصرفي مفتوح. وهذا ما توضحه مؤشرات البنوك في الجزائر.

المطلب الرابع: مؤشرات البنوك في الجزائر[3]

تواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة بشكل واسع على كامل التراب الوطني، إذ تتكون شبكة البنوك العمومية من 1072 وكالة وفرع، في الوقت الذي لا تمثل فيه شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة سوى 252 وكالة. ويرتفع مجموع الشبابيك إلى 1324، أي بواقع شباك واحد لكل 26700 ساكنا في 2008 و 2009 .

من زاوية مؤشرات الصلابة المالية، تستجيب البنوك العمومية والخاصة إلى التنظيم الاحترازي في مجال نسبة الملاءة المالية. في نهاية 2006، ترتفع هذه النسبة إجمالا إلى 15,5 % . حيث تقدر نسبة الملاءة المالية بـــ 14,37 % بالنسبة للبنوك العمومية و 21,59 % بالنسبة للبنوك الخاصة. وينتج التحسن في هذا المؤشر بالنسبة للبنوك العمومية، الذي كان بواقع 11,69 % في 2005 ، من الأثر المتزامن لإعادة شراء من طرف الخزينة العمومية للديون المصرفية غير الناجعة على المؤسسات العمومية التي تعاني وضعية صعبة وارتفاع أموالها الخاصة المنجز في 2006. على العكس من ذلك، فقد عرفت هذه النسبة فيما يتعلق بالبنوك الخاصة في سنة 2006 تراجعا طفيفا مقارنة

---

1 - يومية الجزائر نيوز، الأربعاء 20 أكتوبر 2010

2 - علي قابوسة، " **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**" ، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، ليبيا، يومي 15- 2009/12/16.

3 - Banque of Algérien, rapport d'activité banque d'Algérie " **évolution économique et monétaire en Algérie**" , juillet 2010, PP .101-104.

مع مستواها في سنة 2005 حيث كانت تمثل23,66%، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع القروض في 2006 في ظل الاستقرار النسبي في أموالها الخاصة.

في نهاية 2009، توظف البنوك 34932 شخصا، من بينهم 19021 شخصا توظفهم البنوك الخاصة.

ارتفعت الموجودات الإجمالية للبنوك الجزائرية خلال الربع الثاني من سنة 2011 بنسبة 1.24 في المائة لتبلغ نحو 8400.2 مليار مع نهاية شهر جوان 2011.

ومع بداية العام (2011)، فان هذا الإجمالي يكون قد نما بنسبة 5.15 في المائة . كما شهدت القروض والسلفيات المقدمة للقطاع الخاص خلال الشهور الستة الأولى من العام 2011 نموا بلغت نسبته نحو 5.5 في المائة لتصل إلى 1903.4 مليار دينار بنهاية شهر جوان 2011 . وفيما يتعلق بالودائع المصرفية، فقد شهدت ودائع القطاع الخاص نموا ملموساً خلال نفس الفترة، وبنحو 7.4 في المائة لتصل إلى 3055.6 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من عام 2011 [1] .

الفرع الأول: نشاط البنوك (بما في ذلك صندوق الادخار)

من زاوية النشاط الإجمالي للقطاع، تبقى البنوك العمومية مهيمنة بحصة نسبية تقدر بـــ 89 % في نهاية 2009، أي بارتفاع طفيف مقارنة بالمستوى الذي بلغته نهاية 2008 (90,8 %) .

داخل البنوك العمومية ولغاية نهاية 2009، يمثل البنك الأول 32,6 % من مجموع أصول القطاع مقابل 20,5 % بالنسبة للبنك الثاني، مقابل 38,3 % و 19,1 % نهاية 2008. أما فيما يتعلق بالبنوك الخاصة، تمثل البنوك الثلاث الأولى 5,2 % من مجموع أصول القطاع، و 47,3 % من مجموع أصول البنوك الخاصة. مقابل 4,8 % و 52,1 % في نهاية 2008.

على الرغم من أن الوساطة البنكية ما فتئت تتحسن بشكل تدريجي، إلا أن المؤشرات تبقى دون النسب المسجلة في البلدان المتوسطية المجاورة للجزائر. في نهاية 2006، تمثلت القروض للاقتصاد، بما في ذلك الديون غير الناجعة التي أعيد شراؤها من طرف الخزينة، 32 % من إجمالي الناتج المحلي. أما إذا ما تمت المقارنة مع إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، فان هذا المعدل يصل إلى 59,2 % .

[1] - النشرة الفصلية، "أداء أسواق الأوراق المالية العربية"، صندوق النقد العربي، العدد 66، الربع الثالث 2011، ص.92.

الفرع الثاني: الموارد

عرف نشاط جمع الموارد من طرف البنوك انخفاضا معتبرا في 2009 نتيجة لانخفاض سعر البترول، نسبة هذا الانخفاض تقدر بـــ 4,2 % مقابل النمو بـــ 14,3 % في 2008 و27,1 في 2007. ويبين الجدول التالي المعطيات المتعلقة بالبنوك وصندوق الادخار إلى غاية نهاية 2009 .

جدول رقم (21) : نشاط جمع الموارد في البنوك العمومية والبنوك الخاصة

(بملايير الدنانير؛ نهاية الفترة)

السنوات	2006	2007	2008	2009
ودائع تحت الطلب	**1750,432**	**2560,8**	**2946.9**	**2502.9**
البنوك العمومية	1597,514	2369,7	2705.1	2241.9
البنوك الخاصة	152,918	191,1	241.8	261.0
ودائع لأجل	**1766,105**	**1761,0**	**1991.0**	**2228.9**
البنوك العمومية	1670,127	1671,5	1870.3	2079.0
بما فيها ودائع بالعملة الصعبة	(211,290)	(207,1)	(224.3)	(238.3)
البنوك الخاصة	95,978	89,5	120.7	149.9
بما فيها ودائع بالعملة الصعبة	(29,506)	(22,4)	(26.9)	(27.3)
مجموع الموارد المحصلة	**3516,537**	**4517,3**	**5161.8**	**5146.7**
حصة البنوك العمومية	% 92,9	% 93,1	% 92.2	% 90.0
حصة البنوك الخاصة	% 7,1	% 6,9	% 7.8	% 10.0

Source : Banque of algeria,Rapport 2009, Op.Cit, P.105.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حصة البنوك الخاصة من الموارد خلال السنوات الأخيرة (من 7.1% في 2006 إلى 10.0 % نهاية 2009 ، وذلك بسبب تصفية بنكين خاصين سنة 2003 و هما بنكي " منى" و " آركو" ، في المقابل انخفضت هذه النسب من 93.1 % سنة 2007 إلى 92,2 % سنة 2008 لتصبح 90% نهاية 2009 فيما يخص حصة البنوك العمومية من نشاط جمع الموارد .

الفرع الثالث: القروض

فيما يتعلق بتخصيص الموارد من طرف البنوك، ارتفعت القروض للاقتصاد ولكنها اقترنت بالارتفاع النسبي في الديون ذات المخاطر المحتملة. وقد تطور نشاط القرض للاقتصاد الذي قامت به البنوك بما في ذلك صندوق الادخار كما يلي:

جدول رقم (22) : القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة

(بملايير الدنانير؛ نهاية الفترة)

السنوات	2006	2007	2008	2009
قروض للقطاع العام	848,408	989.3	1202.2	1485.9
البنوك العمومية	847,305	987.3	1200.3	1484.9
البنوك الخاصة	1,103	2.0	1.9	1.0
قروض للقطاع الخاص	1055,694	1214.4	1411.9	1599.2
البنوك العمومية	879,275	964.0	1086.7	1227.1
البنوك الخاصة	176,419	250.4	325.1	372.1
مجموع القروض الموزعة	**1904,102**	2203.7	2614.1	3085.1
حصة البنوك العمومية	% 90,7	% 88.5	% 87.5	% 87.9
حصة البنوك الخاصة	% 9,3	% 11.5	% 12.5	% 12.1

Source : Banque of algeria,Rapport 2009, Op.Cit, P.108.

انتقل مبلغ القروض الموزعة من طرف البنوك، بما في ذلك الدون غير الناجعة التي أعيد شراؤها من طرف الخزينة، من 2614.1 مليار دينار في نهاية 2008 إلى 3085.1 مليار دينار في نهاية 2009 .

المطلب الخامس: بعض جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي الجزائري:

الفرع الأول: التركيز في نصيب المصارف:

يشكل التركز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري حيث تمتلك البنوك العمومية الستة المملوكة للدولة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية و تحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي و ما لذلك من إنعكاسات سلبية على أداء البنوك و تطوير الصناعة المصرفية.

الفرع الثاني: ضعف تغطية و انتشار و توزيع شبكة البنوك:

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في إنتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني إلا أن هناك سوء توزيع هذه الشبكة و تبلغ حاليا شبكة البنكية 1183 وكالة (منها 1063 للبنوك العمومية و للبنوك الخاصة 120) موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني[1]، كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000 نسمة وكالة مصرفية، فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لأكثر من 27000 نسمة و هذا الرقم بعيدا كل البعد عن المعايير العالمية، كما نجد سوء توزيع للوكالات البنكية بحيث تتمركز في مقرات الولايات[2] و في الولايات ذات الكثافة في النشاط الإقتصادي و التجاري و هي الولايات الشمالية من الوطن.

الفرع الثالث: تجـزئة النشاط المصرفي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر و المرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الإقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي و سيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، و انعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي و ما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا و هي المنافسة في السوق المصرفية و كذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية و تسيير المخاطر المترتبة عنها.

---

[1] - Abderahmene benhkalfa, **facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire**, édition alpha,Alger, 2004, P. 165.

[2] - دراسة فريد يايسي، " **دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية** "، الملتقى الوطني الأول حـول المنظومـة المـصرفية الجزائرية، جامعة الشلف، بتاريخ 14-15 ديسمبر 2004.

الفرع الرابع: القروض المتعثرة:

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الإقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الإئتمان على وجه الخصوص و بفعل التسيير الإداري للبنوك تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث وصلت إلى أكثر من 50% [1] من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، الأمر الذي تطلب تطهير محافظ البنوك و تحمل الخزينة العمومية هذه التكلفة الباهظة، و كلفت هذه العملية أكثر من 2400 مليار دينار أي ما يقارب 26 مليار دولار[2].

الفرع الخامس: هيكل ملكية البنوك:

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و بالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من عشرين سنة (20 سنة) إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على النشاط المصرفي فمن بين أكثر من 15 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك (06 بنوك) عمومية تستأثر بحصة تفوق 95 % من السوق المصرفي. إن بقاء هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة و هذا ما دفع بكل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى التأكيد على ضرورة خوصصة البنوك العمومية، و بالفعل تم الشروع في طرح فكرة خوصصة أول بنك عمومي و هو القرض الشعبي الجزائري CPA منذ سنة 2001 إلا أن العملية لم يكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك و ثقل محفظته بالقروض المتعثرة، من جهة، و من جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـــ 49% فقط، و هذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية بالجزائر إلى التخلي عن هذا الشرط و إعلان بإمكان تملك الأجانب لأكثر من 50 % من رأس مال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة[3]، كما تم إبداء الرغبة في خوصصة كل من بنك التنمية المحلية و البنك الوطني الجزائري، و يبقى مجرد مشروع في الوقت الراهن.

---

[1] - بوعتروس عبد الحق، "**الإصلاح المصرفي في الجزائر الإنجازات و التحديات**"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وأفاق، جامعة قالمة، يومي 05-06 نوفمبر 2001.

[2] - جريدة الخبر ، الأحد 25 سبتمبر 2005.

[3] - تصريح وزير المالية، مراد مدلسي، ليومية الخبر الأحد 25 سبتمبر 2005.

الفرع السادس: ضعف قاعدة رأس المال للبنوك الجزائرية:

تتسم وحدات الجهاز المصرفي بصغر حجم رأس مالها فأول بنك عموم جزائري من حيث رأس المال– و هو بنك BADR لا يتعدى رأسماله 440 مليون دولار أمريكي[1]. و رغم قرار السلطات الجزائرية برفع رأس مال البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري بموجب النظام 04-01 الصادر عن بنك الجزائر و القاضي برفع رأس مال البنوك إلى 2.5 مليار دينار بالنسبة للبنوك و 500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، غير أن الوضع لم يكن له تأثير يذكر على حجم رأس المال بالنسبة للبنوك العمومية، و تبقى بعيدة عن المعايير الدولية، بل بعيدة كل البعد عن حجم رأس المال بالنسبة للبنوك في المنطقة المغاربية و العربية، أما بالنسبة للبنوك الخاصة و خاصة برأس مال الوطني فلم تستطع استيفاء الحد الأدنى و خرجت من السوق.

إن ضعف حجم رأس المال بالبنوك الجزائرية يحرمها من توسيع خدماتها و منتجاتها، و القدرة على خلق الإئتمان الطويل الأجل و الكبير الحجم، و من هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الدمج التي ستمكن البنوك من الاستفادة من وفورات الحجم المتأتية عن ذلك.

الفرع السابع: ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:

تعاني أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك، و استخدام المقاصة اليدوية و البطء في تحصيل الشيكات و التحويلات المالية حيث تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك بأكثر من 21 يوما في المتوسط و تصل أحيانا مدة ثلاثة أشهر، مما شجع المتعاملين الإقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي بحيث قدر حجم المعاملات التي تتم نقدا بـــ 80%، كذلك ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد و فيما بين البنوك، و رغم إحساس السلطات المعنية بأهمية هذا الجانب، إلا انه يلاحظ تعثر مشروع الربط الشبكي بين البنوك منذ إعلان انطلاق مشروع "ريس Ris " سنة 2001 .

و على العموم يلاحظ أن نقاط الضعف التي تسيطر على الجهاز المصرفي تتركز في العديد من النقاط و لعل أهمها ما يلي:

1- انخفاض كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي و خاصة في البنوك العمومية.

2- ضعف و سوء و انخفاض عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية الجزائرية.

3- سيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك الجزائرية و غياب روح الابتكار و الإبداع.

[1] - تم حساب هذا المبلغ 440 مليون دولار بقسمة 33 مليار دينار على 75 دينار، على أساس سعر الصرف 1 دولار يساوي 75 دينار.

4- سيطرة نمط الصيرفة التقليدية على عمل البنوك الجزائرية و المتمثلة في جلب الودائع و منح القروض.

5- ضعف و قلة استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

6- ضعف القاعدة الرأسمالية في الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.

7- سوء محفظة الإئتمان لدى الجهاز المصرفي و خاصة ببنوك القطاع العام و ارتفاع القروض المتعثرة.

8- ضعف الرقابة على نشاط البنوك بالرغم من صدور قوانين صارمة في هذا المجال و تعدد هيئات الرقابة و انتشار الفضائح المصرفية في الآونة الأخيرة.

9- عدم الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى البنوك، و يلاحظ في المرحلة الراهنة إرتفاع حجم السيولة بالبنوك الجزائرية و لكن تبقى غير موظفة بشكل عقلاني و سليم.

10- ضعف تطبيق مفاهيم الحكم السليم (الحوكمة) في البنوك الجزائرية.

11- عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك .

12- غياب أو نقص نظام المعلومات والتسويق والمواصلات .

13- غياب المنافسة[1] .

إن هذه النقاط السالفة الذكر تمثل في مجملها التحديات الداخلية للجهاز المصرفي الجزائري و التي تستوجب عليه مواجهتها، إضافة إلى التحديات الخارجية الناتجة عن التطورات الإقتصادية و المالية العالمية.

و عليه فإن قدرة المنظومة المصرفية الجزائرية على مواجهة هذه التحديات الداخلية و الخارجية سيمكنها من زيادة قدرتها التنافسية في ظل تغيرات البيئة المصرفية على المستوى الداخلي و الخارجي، و هذا لا يتأتى إلا بالأخذ بالأساليب الحديثة في التسيير و اكتساب القدر الكافي من المرونة لمسايرة هذه التطورات.

[1] - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "**دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**" ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات- ،جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص.485.

المطلب السادس: فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال جزائري:

شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة – برأسمال خاص وطني- ، و جاء قرار مجلس النقد و القرض[1] بتاريخ 28 ديسمبر 2005 و القاضي بسحب الإعتماد من البنكين الخاصين و هما "منى بنك و أركو بنك" بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد و القرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك و المقدر بـــ 2.5 مليار دينار، و سجل قرار سحب الإعتماد من "منى بنك و أركو بنك" بعد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 27 ديسمبر 2005 و القاضي بسحب الإعتماد من بنك "الشركة الجزائرية للبنك" نهاية البنوك الخاصة الوطنية و خلو الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي و التي أصبحت تهيمن عليها البنوك الفرنسية.

و عليه يمكن القول بأن النظام رقم 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية هو المتسبب في نهاية و خروج البنوك الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى التضييق الذي كانت تعاني منه البنوك الخاصة الجزائرية و عدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري سنة 2003 الذي أدى إلى سحب الأفراد و المتعاملين الإقتصاديين لأرصدتهم من البنوك الخاصة و فقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام.

فإذا كان قانون النقد و القرض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي و فتحه أمام المنافسة، إلا أنه و بعد مضي 20 سنة على ذلك لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة و بقيت مساهمتها ضئيلة في السوق، الأمر الذي أدى بعدم اكتراث السلطات العمومية لخروج و زوال البنوك الخاصة الجزائرية من السوق المصرفية فحسب وزير المالية السيد "مراد مدلسي" أن خروج البنوك الخاصة الوطنية لا يؤثر على القطاع المصرفي نظرا لصغر حصتها من السوق و التي لا تتعدى 2% [2].

و برأينا أن فشل تجربة البنوك الخاصة الوطنية و خروجها من السوق بهذا الشكل من شأنه أن يسيء إلى السمعة المالية للجزائر على المستوى الخارجي خاصة، و يعطي الانطباع المتعاملين الأجانب بأن القطاع الخاص الجزائري غير قادر على الاستثمار في المجال المالي و المصرفي كما يقلل من ثقة الأجانب للدخول و الاستثمار في القطاع المالي و المصرفي.

و كان يجدر بالسلطات العمومية التعامل بمرونة مع القطاع المصرفي الخاص الجزائري و تفهم مشاكله و انشغالاته، خاصة و أن تجربته جد فتية في السوق، و ذلك بهدف المحافظة على المنافسة في السوق المصرفية.

---

[1] - حفيظ صوالبي، يومية الخبر ، الأربعاء 28 ديسمبر 2005.

[2] - تصريح وزير المالية ليومية الخبر ليوم 2005/12/31 .

و بالتالي فإن بقاء الساحة المصرفية الوطنية بهذا الشكل (هيمنة البنوك العمومية الجزائرية من جهة و البنوك الأجنبية)، تمكننا تصور إحدى الوضعيتين التي يمكن أن يكون عليهما النظام المصرفي الجزائري في المرحلة المقبلة:

- إما نشهد زيادة و نمو حصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري و سيسمح ذلك بتنويع مجالات نشاطها و منتجاتها و خدماتها نظرا لخبرتها المكتسبة و قدرتها على امتلاك تكنولوجيا الصناعة المصرفية، و هو أمر من شانه تحفيز البنوك العمومية على تحديث و عصرنة تسييرها و تطوير منتجاتها وخدماتها و تطوير قدراتها التنافسية لمسايرة وتيرة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية، و عليه يمكننا تصور بأن تصبح السوق المصرفية الجزائرية أكثر تنافسية مما يشجع دخول بنوك أجنبية أخرى إلى السوق الجزائري.

- أما الوضع الثاني الذي يمكن أن يكون عليه النظام المصرفي في المرحلة المقبلة هو بقاء حصة البنوك الأجنبية جد محدودة في السوق (لا تتجاوز 15%) في تقديرنا، و بقاء هذه البنوك الأجنبية محدودة النشاط و مقتصرة على قطاعات و شركات تابعة لبلدانها الأصلية و بالتالي تصبح البنوك الأجنبية موجودة فقط لرعاية مصالح هذه الشركات و القيام بالتحويلات المالية نحو الخارج.

إن بقاء الحال بهذا الشكل يبقي على هيمنة البنوك العمومية على السوق و بالتالي ضعف التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير الخدمات المصرفية و مواكبة أحدث التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية في العالم، وعليه سيكون من المفيد أن تتم عمليات الاندماج بين البنوك الخاصة وذلك لتكوين كيانات كبيرة قادرة على منافسة البنوك العمومية من جهة و البنوك الخاصة من جهة أخرى.

المبحث الثالث: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية

إن انتهاج الجزائر لسياسة الخوصصة والاندماج لم يكن إراديا بل هو ناتج لضغوطات الهيئات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير شأنها في ذلك شأن أغلب الدول النامية، حيث تعتبر الخوصصة والاندماج من ميكانيزمات صندوق النقد الدولي التي يفرضها على كل البلدان الواقعة في مشاكل التسيير وذلك لإرغامها على تبني اقتصاد السوق .

المطلب الأول: تأهيل البنوك للخوصصة والاندماج

بادرت البنوك التجارية الجزائرية إلى إعداد دراسات لعملية تأهيل شاملة بناءا على طلب وزارة المالية، ولتأهيل البنوك العمومية أنفقت الدولة العديد من المبالغ من خلال عمليات التطهير المالي، فعملية التطهير الأولى لمحافظ البنوك التي تحمل ديون مستحقة على المؤسسات الأم و التي قدرت بـــ 35,4 مليار دينار جزائري تمت في نهاية ديسمبر 1990، قامت الخزينة بشراء هذا المبلغ على شكل سندات بقسيمة صفرية " coupon Zéro " (21,9 مليار دينار جزائري) لمدة 20 سنة و معدل فائدة 5 % ، تحولت هذه السندات بالقسيمة صفرية إلى سندات عادية سنة 1996 [1]، و شراء ديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية تمت انطلاقا من 1991 ، وفق ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1991 :

من خلال تقييم بنك الجزائر و البنوك لديون 23 مؤسسة هامة، تم التعامل مع الديون المشكوك فيها على أنها ديون مجمدة (64,7 مليار دينار)، و بدون تكليف هذه المجموعة من المؤسسات بالفوائد لموازنة حسابات النتائج في 1991 و 1992، و قامت الخزينة بدفع عمولة تسيير تقدر بـــ 7,5 مليار دينار، و في مطلع التسعينيات وبالضبط سنة 1991 ونظرا لتدهور الملاءة المالية للقطاع المصرفي بسبب الوضعية التي كانت تعاني منها البنوك وما نجم عنها من ضعف كبير في المردودية المالية تم وبمساعدة تقنية ومالية من طرف البنك الدولي تحويل 275 مليار دج كديون مشكوك فيها وديون مستحقة على المؤسسات العمومية إلى البنوك إلى سندات حكومية لمدة 12 سنة وبأسعار فائدة سنوية تقدر بـــ10 % وهو ما يمثل 60% من إجمالي القروض المستحقة على الإقتصاد الوطني آنذاك و 23% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1991 ، بالإضافة إلى وضع مخطط لإعادة هيكلة البنوك وتحسين قدرتها التنافسية الذي بدأ تجسيده في أفريل 1995 [2].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1996- 1998:

تعلقت بمكاتب الاستيراد لأحد المنتجات الأساسية بما فيها المؤسسات المتخصصة، نتج عن التقييم مبلغ 186,7 مليار دينار ديون مشكوك فيها، قامت الخزينة بشرائها على شكل سندات لمدة 12 سنة بمعدل فائدة 10 % .

---

1 - Banque of algeria,Rapport 2002, Op.Cit, PP. 50 - 51.

2 - رحماني موسى، مسمش نجاة، "**وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي**"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر و تقنيات، مرجع سابق، ص. ص. 14- 15 .

و في نفس الفترة (1996-1998)، اتخذت بعض الإجراءات لإعادة هيكلة البنوك تحت مسمى " آلية البنوك - مؤسسات "، لتحسين العلاقة بين البنوك و المؤسسات.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 2000-2001 :

قامت الخزينة بشراء الديون بقيمة 364,5 مليار دينار بما فيها الشراء الجزئي لقروض الصرف و فوارق الفوائد (21,293 مليار دينار)، هذه الديون تم شراءها من الخزينة في 2001 عن طريق سندات لمدة 20 سنة بمعدل فائدة 6 %.

كما قررت الخزينة شراء الديون الفلاحية بمبلغ 15 مليون دينار، و لكن لم يتم ذلك فعلا إلا في نهاية 2001، و الجدول التالي يوضح ميزانية التطهير المالي للبنوك :

الجدول رقم (23) : ميزانية التطهير المالي للبنوك (خارج صندوق التوفير و الاحتياط)

الوحدة مليون دينار

الاتفاقيات	نهاية 2000	نهاية 2001
اتفاقية تدعيم باسم المرحلة الأولى و الثانية لشراء ديون البنوك.	238730	214857
اتفاقية باسم المرحلة الثالثة لشراء ديون البنوك.	346228	311605
مجموع السندات المستحقة من طرف البنوك.	584958	526462

Source : Banque of algeria,Rapport 2001, Op.Cit, P.52.

قامت الخزينة العمومية بإعادة رسملة البنوك، بدأت هذه العملية بمساعدة تقنية ومالية من طرف البنك الدولي، و في هذا الإطار أنفقت الدولة مبالغ هامة لإعادة تأهيل المؤسسات المصرفية بحيث منحتها ما قيمته 217 مليار دج نقدا موزعة كما يلي[1] :

- 8 % في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناتجة عن عمليات الاقتراض الخارجي.
- 20 % المتبقية دفعت لإعادة رسملة البنوك، وفي هذا المجال أعيدت رسملة بنك الجزائر الخارجي سنة 1995 من خلال مساهمات تقدر بـــ 10 مليار دينار من الميزانية العامة، كما تمت عمليات أخرى لإعادة الرسملة وبتمويل إضافي، تهدف هذه العمليات إلى تطهير هذه المؤسسات وتحسين وضعيتها المالية قبل إعتماد الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي، و بالإضافة إلى ذلك تم اتخاذ مجموعة أخرى من التدابير المكملة والتي يمكن إختصارها فيما يلي :

1 - رحماني موسى، مسمش نجاة، المرجع السابق، ص. 15.

* تحويل ما قيمته 24.9 مليار دج في شكل سندات مدتها 20 سنة لرسملة أربعة بنوك تجارية لسنة 1996؛

* أعيدت رسملة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط حيث قدر المبلغ المخصص لذلك بـــ 8 مليار دج؛

* تحويل ما قيمته 187 مليار دج أو ما يعادل 24 % من رصيد إئتمان البنوك التجارية الموجه للإقتصاد الوطني سنة 1996 لسندات خزانة مدتها 12 سنة؛

* تحويل بنك التنمية إلى بنك تجاري.

و الجدول التالي يوضح عمليات إعادة الرسملة :

جدول رقم (24) : إعادة رسملة البنوك (بما فيها صندوق التوفير و الاحتياط)

الوحدة مليون دينار

السنوات	نقدا (مليون دينار)	سندات مشاركة
1991	8800	-
1993	9000	-
1995	14000	24900
1997	18000	10000
2001	24600	25200
المجموع	**74400**	**60100**

Source : Banque of algéria,Rapport 2001, Op.Cit, P. 54.

و مع نهاية 2001 حققت إعادة الرسملة لستة بنوك بما فيها صندوق التوفير و الإحتياط ما يلي[1]:

- 74,4 مليار دينار دفعت نقدا، تتضمن مبلغ 66 مليار دينار دفعت فعلا سنة 2002.
- 60,1 مليار دينار تم تسويتها بسندات تتضمن 10 مليار دينار، في بداية 2002.

- فيما يخص الديون على الدولة في نهاية 2006، فتعتبر البنوك العمومية الوحيدة التي تمتلك ديونا على الخزينة في شكل سندات بموجب مختلف مشتريات الديون غير الناجعة (590,9 مليار دينار)، وسندات تساهمية (51,2 مليار دينار) أو أيضا في شكل أذونات الخزينة (200,2 مليار دينار). وترتفع ديونها باسم العمليات الأخرى إلى 49 مليار دينار مقابل 172 مليار دينار في نهاية 2005.

1 - Banque of Algeria, Rapport 2001, Op, Cit, P. 54.

خلال سنتي 2005 و 2006، قامت الخزينة العمومية بعمليات شراء جديدة لديون غير ناجعة تحوزها البنوك العمومية على المؤسسات العمومية غير المهيكلة و/أو المحلة. وارتفعت هذه المشتريات الجديدة في نهاية 2006 إلى 227,135 مليار دينار. أما الديون المعاد شراؤها في 2006، والتي تم تسجيلها محاسبيا في نهاية 2005 على أساس أنها قروض للاقتصاد، فارتفعت إلى 90,803 مليار دينار[1].

- الاهتمام أكثر بالمخاطر البنكية : وفي هذا المجال فان مركزيات المخاطر، التي وضعها وينظمها بنك الجزائر، قد تم تأسيسها بواسطة القانون 90-10 ثم تم تعزيزها بواسطة المادة 98 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. تعمل هذه المركزيات في شكل قواعد معطيات مشكلة من المشاركين وتسمح بتجميع، تخزين وتوفير المعلومات للبنوك والمؤسسات المالية، المشتركة في هذه المركزيات، يحصلون عليها سواء بشكل مباشر على الخط في الشبكة (on line) أو حسب الطلب.

وقد خصت الأعمال التي تم القيام بها في الفترة 2004-2006 أساسا القيام بإنشاء نظام استشاري " على الخط" والاستفادة منه على مستوى البنوك. وتم الانتهاء من هذه العملية في 2006 بالنسبة لجميع البنوك. إضافة إلى ذلك، تم الشروع في إنشاء مركزية جديدة للقروض للأفراد بالمساعدة الفنية للبنك العالمي. وبمناسبة هذا الإنشاء، يتم بالتوازي القيام بتحديث المركزية الموجودة.

يسير نشاط مركزية المخاطر بواسطة النظام رقم 92-01 المتضمن "تنظيم مركزية المخاطر وعملها" والتعليمة التطبيقية رقم 70-92 المتعلقة "بمركزة المخاطر البنكية وعمليات القرض بالإيجار".

- تحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع[2]: بعد مرحلة تشخيص ودراسات، قام بنك الجزائر والبنوك العاملة في الساحة بعزم، اعتبارا من 2003، بتنمية وتحديث أنظمة الدفع وذلك انسجاما مع التوجيهات الحكومية. وكان الهدف هو إنشاء نظامين حديثين وفعالين للدفع بين البنوك، يتمثلان في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ونظام للدفع خاص بالمبالغ الصغيرة. وتتمثل أدائية هذين النظامين في ضمان تحويل الأموال بصفة فعالة، ومضمونة، وسريعة ومؤمنة، وذلك بالانخراط في التوصيات العالمية حول أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية.

ترمي الأهداف المخولة لتحديث أنظمة الدفع إلى تحسين الخدمات المصرفية الأساسية لصالح الزبائن، وترك آثار عمليات الدفع من أولها إلى آخرها وتحسين قنوات انتقال آثار السياسة النقدية. وينصرف تحقيق هذه الأهداف إلى تحقيق الخطوات التالية:

* تكييف أنظمة الدفع، والمقاصة والتسوية بين البنوك مع حاجيات الإدارات، والمؤسسات والإفراد والأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد الحديث، ولاسيما بترقية وتنمية الوسائل الالكترونية الجديدة؛

1 - Banque of Algeria, Rapport 2007, Op, Cit, P. 110.
2- Banque of Algeria, Rapport 2009, Op, Cit, P. 127

* تقليص آجال الدفع، خصوصا، بالنسبة للمعاملات خارج الميزانية؛

* ترشيد وتحسين إجراءات وآليات تحصيل وسائل الدفع القائمة على أداة ورقية مثل الشيكات والسند لأمر؛

* تشجيع تنمية وسائل الدفع الالكترونية، خصوصا، البطاقة، التحويل والاقتطاع الأوتوماتيكي؛

* تخفيض التكلفة الإجمالية لتسيير المدفوعات وكذلك تكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في البنوك؛

* إدخال المعايير الدولية في مجال تسيير مخاطر السيولة، ومخاطر القروض والحماية ضد المخاطر النظامية (النسقية) خاصة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة؛

* دفع فعالية أمن المبادلات؛

* دعم فعالية السياسة النقدية.

لقد وضع بنك الجزائر هيكلا أساسيا يسمح بتحقيق أقصى فعالية في معالجة العمليات بين البنوك والعمليات بالسوق المالية وذلك بتأسيس نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل. كما شارك بنشاط في تحديث نظام الدفع الخاص بالمبالغ الصغيرة بواسطة فرع أنشأ لهذا الغرض بمعية البنوك العاملة في الساحة والمصالح المالية للبريد. كما اشترك بنك الجزائر أيضا وبطريقة مباشرة في تأسيس نظام المقاصة الالكترونية.

تكفل بنك الجزائر بتحضير الإطار التنظيمي المتضمن تنظيم نظامي الدفع وعملهما، وكذلك النظام المتعلق بأمن أنظمة الدفع. ولهذا الغرض، قام مجلس النقد والقرض بإصدار ثلاثة (03) أنظمة في نهاية 2005.

وقد دخل نظامي الدفع هذين في الإنتاج (التشغيل) في 2006 ، نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل في 08 فيفري 2006 والمقاصة الالكترونية في 15 ماي 2006. وتسمح تنمية وتحديث هذين النظامين للدفع بتسهيل تنمية الوساطة البنكية، والمساهمة في تحسين تسيير المخاطر ودعم الروابط المؤسساتية والمالية مع الأسواق.

- نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة: يسمى هذا النظام بـــ "آرتس" (Algeria Real Time Settlements, ARTS) ، وقد بدأ العمل به طبقا لأحكام النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005. ويستجيب هذا النظام لمجموع المبادئ التي أوصت بها لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية، إن كان ذلك على مستوى الإطار التنظيمي، والهياكل الأساسية للإنتاج والنجدة أو على مستوى عدم قابلية إلغاء المدفوعات والتسهيلات الموصى بها من أجل عمله.

- نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات صغيرة الحجم: وهو نظام مقاصة يعمل بشكل آلي للشيكات، والسندات، والتحويلات، والبطاقات والاقتطاعات الآلية. ويشكل هذا النظام عنصرا مكملا لنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة. ومن أجل تعزيز عملية التوحيد القياسي وتحديث مقاصة الشيكات، تكفل بنك الجزائر بنسخ الشيكات المؤمنة للخزينة العمومية، والبنوك وبريد الجزائر.

في 2004، أنشأ بنك الجزائر فرعا له (مركز مقاصة القبلية بين البنوك)، بمشاركة البنوك وبريد الجزائر، من أجل ضمان انجاز نظام المقاصة الالكترونية، وقد وقّعَ مركز المقاصة القبلية بين البنوك (CPI) اتفاقية ساحة مع جميع البنوك المشاركة في النظام وكذلك مع بريد الجزائر وتحدد هذه الاتفاقية الإطار العام المسير للعلاقات بين المركز، ومتعامل النظام المسمى "أتكي" (Algéria Télé-Compensation Interbancaire, ATCI) ، والمشاركين، ويحدد حقوق وواجبات كل عضو.

كان انطلاق العمل بهذا النظام في 15 ماي 2006. قام مركز المقاصة القبلية بين البنوك، بالتعاون الفني الأجنبي، بإنشاء قواعد إنتاج في مواقع الربط الخاصة بالمشاركين التسعة عشر (ثمانية عشر بنكا وبريد الجزائر). وقد انطلق نظام المقاصة الالكترونية، في مرحلة أولى، بمقاصة الشيكات التي تبعتها التحويلات، في جويلية 2006، ثم المعاملات المتعلقة بالنقد الآلي (monétique) في أكتوبر 2006.

- الاهتمام بالعنصر البشري حيث أن نقص تأهيل هذا العنصر يعد مشكلة النظام المصرفي الجزائري عمومًا، لذا يجب على مسؤولي البنوك العمومية أن يعتمدوا في التوظيف على العنصر البشري المتخصص، و هذا يتطلب بدوره إنشاء مدارس عليا متخصصة في البنوك على غرار المدرسة العليا للصيرفة، ومن جهة أخرى يتعين على هؤلاء المسؤولين أيضا إقامة دورات تدريبية متخصصة لموظفي و إطارات البنوك لمسايرة آخر التطورات في العمل الصيرفي[1].

المطلب الثاني: انعكاسات التأهيل على أداء البنوك

الفرع الأول: على المستوى القانوني:

عرف النشاط البنكي تحسنا ملحوظا منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990. الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الذي جاء نتيجة للاختلالات المسجلة في مسار الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة والإصلاحات البنكية بصفة خاصة. أبطل هذا الأمر القانون السابق

[1] - سليمان ناصر، " **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب والمبررات**"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17و 18 افريل 2006، ص.597.

والذي جاء في نفس السياق، يمنح إطارا قانونيا جديدا لممارسة العمليات البنكية شبيها بالقوانين المطبقة في الدول الرأسمالية، و كذلك يتمتع البنوك باستقلالية كاملة تجاه الخزينة العمومية.

سمح هذا الأمر بتوضيح بعض الإجراءات التي لم تكن واضحة في القانون السابق حول النقد والقرض الذي ألغي وأدخل تدابير جديدة في مجال متابعة البنوك والمؤسسات المالية[1].

لقد سمح الإطار القانوني للنشاط المصرفي ، المدعم بواسطة الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وضع النشاط البنكي الجزائري في محيط جديد كما سمح بظهور تدريجي للمنافسة داخل النظام المصرفي إثر إقامة بنوك ومؤسسات مالية ذات شهرة عالمية بالجزائر.

الفرع الثاني: على المستوى التنظيمي:

واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر مجهوداتهما لتعزيز شروط ممارسة النشاط والتقارير المصرفية. وبالتوازي مع ذلك، عمل بنك الجزائر واللجنة المصرفية، بنشاط، على تدعيم الإشراف المصرفي بجعله صارما أكثر فأكثر ومطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال. لقد قام بنك الجزائر، على وجه الخصوص، وبعد المصادقة على الأمر المشار إليه أعلاه، بوضع آليات أكثر دقة للمراقبة، واليقضة والإنذار.

الفرع الثالث: تطوير وتحديث البنوك العمومية :

أحدثت خطط التطوير والتحديث التي تبنتها البنوك العمومية قفزة كبيرة في نشاط البنوك، فمن بين التطورات التي حصلت، تطورات في جمع الموارد و تقديم القروض المباشرة وهو ما تبينه الجداول التالية حسب تقرير بنك الجزائر، على التوالي:

جدول رقم (25) : تطور موارد البنوك العمومية بما فيها صندوق الادخار

بملايير الدنانير؛ نهاية الفترة

	2006	2007	2008	2009
ودائع تحت الطلب	1597,514	2369,7	2705,1	2241,9
ودائع لأجل	1670,127	1671,5	1870,3	2079,0
منها ودائع بالعملة الصعبة	(211,290)	(207,1)	(224,3)	(238,3)
حصة البنوك العمومية من مجموع الموارد المحصلة	% 92,9	% 93,1	% 92,2	% 90,0

Source : Banque of Algeria, Rapport 2010, Op, Cit, P. 105.

[1] - Guide Investir en Algérie, KPMG Algérie, Edition 2013, P. 120.

حسب الجدول السابق تميزت موارد البنوك العمومية بما في ذلك صندوق الادخار بالنمو المعتبر فيما يخص الودائع لأجل، بينما تتسم الودائع تحت الطلب بالتذبذب فارتفعت سنة 2008 من 2369,7 مليار دينار إلى 2705,1 مليار دينار، لتنخفض بعد ذلك سنة 2009 وتصبح قيمتها 2241,9. كما تزايدت الودائع بالعملة الصعبة من جهتها ولكن بشكل متواضع.

جدول رقم (26): توزيع القروض المباشرة للاقتصاد الذي قامت به البنوك العمومية بما في ذلك صندوق الادخار

بملايير الدنانير؛ نهاية الفترة

	2006	2007	2008	2009
قروض للقطاع العام	751,664	900,1	1112,2	1400,3
قروض للقطاع الخاص	874,746	959,6	1081,7	1216,4
قروض قصيرة الأجل	819,346	902,5	1025,8	1141,3
قروض متوسطة وطويلة الأجل	907,234	1048,8	1261,2	1570,7
حصة البنوك العمومية من مجموع القروض الموزعة	% 90,7	% 88,5	% 87,5	% 87,9

Source : Banque of Algeria, Rapport 2009, Op, Cit, PP. 108-110.

ضمنت البنوك العمومية تقريبا كامل تمويل القطاع العمومي في 2008 و 2009. بالإضافة إلى ذلك، بقيت حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة.

وبالنسبة لتطور القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف البنوك العمومية في نهاية 2009 فقد ارتفعت بمعدل أكثر أهمية من معدل القروض قصيرة الأجل. ويتعلق الأمر هنا باتجاه جديد يعود إلى تطور القروض طويلة الأجل الموزعة لتمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه.

الفرع الرابع: تطور مردودية البنوك العمومية:

في نهاية 2006 مثلت البنوك العمومية بما فيها صندوق الادخار في المتوسط 92,7 % من إجمالي أصول مجموع البنوك، و 86,5 % من صافي الناتج البنكي و 88,5 % من الشبكة المصرفية الوطنية.

والجدول التالي يبرز ويبين مؤشرات مردودية البنوك العمومية بالمقارنة مع البنوك الخاصة حتى نهاية 2009:

جدول رقم (27) : مردودية البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة

	2007		2008		2009	
	البنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير	البنوك خاصة	البنوك عمومية بما فيها صندوق لتوفير	البنوك خاصة	البنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير	البنوك خاصة
مردودية رأس المال*	% 23,64	% 28,01	% 25,01	% 25,60	% 25,93	%21,84
مردودية رأس المال (قبل المؤونات)	% 26,42	% 32,73	% 33,26	% 30,43	% 29,28	%22,58
مردودية الأصول**	% 0,87	% 3,21	% 0,99	% 3,27	% 1,16	%3,28
الرافعة المالية***	27	9	25	8	22	7
معيار :تغطيةالمصاريف بالنواتج	% 69,24	% 61,60	% 60,03	%61,37	% 54,74	%64,43

المصدر: من إعداد الباحثة، بناءا على إحصائيات بنك الجزائر لسنة 2010.

* مردودية رأس المال: النتيجة / متوسط الأموال الخاصة

** مردودية الأصول: النتيجة / متوسط إجمالي الميزانية

*** الرافعة المالية: متوسط إجمالي الأصول / متوسط الأموال الخاصة

يعود التراجع المسجل في 2009 في نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بشكل أساسي إلى ارتفاع أموالها الخاصة المترتب عن رفع رؤوس أموالها لكي تمتثل إلى التنظيم الجديد حول رأس المال الأدنى، وذلك على الرغم من ارتفاع مبلغ نتائجها. ويرتبط انخفاض نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بانخفاض رافعتها المالية التي انتقلت من 9 في 2007 إلى 8 في 2008 و 7 في 2009؛ وعليه يظهر أن ارتفاع الأموال الخاصة للبنوك الخاصة هو أكثر أهمية من ارتفاع حجم نشاطها.

وعلى العكس من ذلك، يفسّر الارتفاع الهام في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية أساسا بواسطة مردودية أصولها التي ارتفعت، ولكن بتناسب اقل من ارتفاع نتائجها.

الفرع الخامس: تطوير أنظمة الدفع وتحديثها :

من منظور أهداف تطوير أنظمة الدفع وتحديثها، يشهد ما تحقق في سنة 2006 عن النتائج الجيدة في مجال إصلاح أنظمة الدفع والتحسن في نوعية الخدمات المصرفية.

فقد تقلصت فترات تحصيل المدفوعات (الشيكات، التحويلات) بشكل جوهري وتحسنت نوعية الخدمات المصرفية للدفع، إضافة إلى انخفاض تكلفة تحصيل المدفوعات الكتابية، نظرا لأن البنوك لم تعد تستعمل أنظمة الشيكات المنقولة المكلّفة والتي تتطلب تسييرا داخليا شاقا وطويلا.

إضافة إلى ذلك، تحسن تسيير خزينة البنوك بشكل جيد كما يشهد على ذلك الانخفاض المنتظم في الاحتياطيات الحرة للبنوك وتَطَوّرَ توظيف الفوائض لدى بنك الجزائر في التسهيلة الهامشية للودائع بالفائدة. وساهم هذا التحسن في متابعة أفضل للاحتياطيات الإجبارية، مدعومة بتوقع أفضل للسيولة.

يشكل نظاما الدفع (نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات صغيرة الحجم) الجديدان، اللذان دخلا حيز التشغيل في 2006، عنصرا يساهم في تعزيز جهاز الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[1].

الفرع السادس: تطور شبكة البنوك والمؤسسات المالية:

تطورت شبكة البنوك والمؤسسات المالية نحو الارتفاع بين 2004 و 2009، منتقلة من 1183 شباكا (وكالة وفرع) في نهاية 2004 إلى 1230 في نهاية 2005 و 1278 شباكا في 2006 لتصل إلى 1324 شباكا نهاية 2009. حيث تمثل شبابيك البنوك العمومية 89,8 % في 2004، و 88,1 % في 2006. إضافة إلى ذلك، تشغّل البنوك في نهاية 2009 عمالا يصل عددهم إلى 34932[2] شخصا، من بينهم 29021 شخصا توظفهم البنوك الخاصة. بعد أن كان عددهم 32577 عونا حيث تمثل نسبة المُشَغَّلين من طرف البنوك العمومية حوالي 89,5 %[3].

- رغم اعتماد برنامج لنظام الدفع الآلي منذ منتصف التسعينيات إلا أن النظام المالي والمصرفي لا يزال يعاني من نقائص عديدة جعلته حبيس آليات التسيير التقليدية المرتبطة بالقرارات الإدارية والسياسية للوصاية. ومن بين المؤشرات التي تبين ذلك إقدام السلطات العمومية على إلغاء العمل بإلزامية التعامل بالصك البنكي في كافة المعاملات المصرفية التي تفوق 50 ألف دينار والمعتمدة نهاية 2005 لتكون ملزمة في سبتمبر 2006.

1- Banque of Algeria, Rapport 2007, Op, Cit, P. 137
2 - Banque of Algeria, Rapport 2010, Op, Cit, P. 103.
3- Banque of Algeria, Rapport 2007, Op, Cit, P. 137

المطلب الثالث: تطورات ملف الخوصصة في الجزائر

في التقرير الذي أعدته الوزارة المالية حول وضعية القطاع المالي في الجزائر في جوان 2004 تم اقتراح الطريقة الفعالة لخوصصة كلا من القرض الشعبي الجزائري " CPA " و بنك التنمية المحلية "BDL" و البنك الوطني الجزائري و ذلك من خلال البيع بالتراضي " gré à gré " نظرا لخصوصية العملية و سريتها.

أما بالنسبة لكلا من بنك الفلاحة و التنمية الريفية " BADR " و صندوق التوفير و الاحتياط " CNEP Banque " و البنك الخارجي الجزائري " BEA " فقد اقترح التقرير إبقاء هذه البنوك تابعة للقطاع العام للاعتماد عليها في سياسة الدولة في تنمية قطاعات السكن و الزراعة و أن يتم التعامل معها وفق الإستراتيجيات التالية[1] :

- المساعدة التقنية بالنسبة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية " BADR ".

- التوأمة بالنسبة لصندوق التوفير و الاحتياط " CNEP Banque ".

- خوصصة التسيير بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري " BEA ".

وفي 1995 وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية " BDL " لإعادة هيكلته لتتم خوصصته بعد ذلك كليا وهذا لما كان يمتاز به عن باقي البنوك في ذلك الوقت و من بين هذه المميزات ما يلي [2]:

- خوصصة وحل المؤسسات المحلية التي كانت تتعامل معه، فقد تم التخلص من أغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محفظته المالية عند عملية التطهير.

- يتميز هذا البنك بخصائص تجعله يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه وهذا ما سمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلق عدد من البنوك الإقليمية الصغيرة لتتم خوصصتها لاحقا.

و مشروع خوصصة بنك التنمية المحلية " BDL "بدأ من خلال الدراسة التحضيرية لفتح رأس ماله التي أنجزت من طرف الهيئات الأجنبية و بمساعدة من طرف البنك الدولي، إلا أن هذا المشروع رفض من طرف فئات عديدة كالعمال و الأفراد. وكذلك لم ينفذ هذا المشروع نظرا لعدم وجود نوايا حقيقية للقيام بذلك لأن هذه العملية تدخل في إطار التعهدات المقدمة للمؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي بالإضافة إلى انعدام الشفافية وعدم توفر المعلومات حول الخوصصة وغياب إستراتيجية واضحة لها. و بهذا توقف مسار خوصصة بنك التنمية الريفية في 2004 بقرار من الوزارة المالية إلى حين الإنتهاء من التقييم المالي.

---

1 -Belgahersa Abdelatif, " **Questionnement sur la privatisation Des banques publiques en Algérie**" Revue des Sciences Humaines, Université Mohamed khider, Biskra_Algerie, N0 11, Mai 2007, PP. 80-81.

2 - بعلوج بولعيد ، مرجع سابق، ص.10.

أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري بفتح رأسماله كخوصصة جزئية، و لقد رفع رأس مال البنك سنة 2000 إلى 21.6 مليار دينار و 25.3 مليار دينار في 2004، ليصل في 2006 إلى 29.3 مليار دينار بعد ضخ 4 ملايير دينار بقرار من مجلس النقد والقرض[1].

وعن الأسباب التي دفعت بالحكومة لتدشين خوصصة البنوك العمومية بالقرض الشعبي، فان وزارة المالية ترى بأنها تتلخص في أن القرض الشعبي، يتمتع بصحة جيدة إضافة إلى انه يستجيب للمعايير الدولية المعروفة في الأسواق الدولية، كما انه يملك حصة سوقية تقدر بـــ 12 في المائة من السوق الجزائري، وهذا ما يجعله يحظى باهتمام كبير من جانب البنوك والمستثمرين الأوربيين بوجه خاص[2]، و لقد تم التفاوض حول خوصصة البنك عدة مرات إلا أن المشكل الذي أخر العملية هو نسبة التنازل فالدولة تريد التنازل عن 49 % أما المؤسسات المالية فتريد الحصول على51 % لكي تتحكم في تسير البنك.

الفرع الأول: البنك المسؤول عن عملية الخوصصة

أوكلت الحكومة الجزائرية عملية خوصصة أول بنك عمومي جزائري إلى بنك الدراسات " روتشيلد كومبني " الذي تكفل بإعداد الدراسة و استدعاء البنوك المهتمة بهذه الخوصصة لسحب ملف التأهيل الأولي، لأن قيام بنك أجنبي بعملية التقييم يضمن نوع من الشفافية و الدقة و عدم التضخيم فيما لو قامت الجزائر بتقييم بنكها الوطني، لأن من مصلحتها أن ينتهي التقييم إلى تحديد قيمة كبيرة للبنك لتستفيد من تلك المبالغ كإيرادات إضافية تستعملها في مشاريع أخرى، و لكي يكون البنك الشريك مؤهلا للدخول إلى هذه العملية، اشترط أن يكون هذا البنك يمتلك شبكة من 400 وكالة على الأقل في نفس البلد وأموال خاصة لا تقل قيمتها عن 3 مليارات أورو بتاريخ 30 جوان 2004، لأن الحكومة الجزائرية وضعت شروطا جد صعبة للمشاركة في رأس مال هذا البنك، بحيث يسمح فقط للبنوك ذات التنقيط العالي لكي تعلن المشاركة في هذه العملية بالإضافة إلى حجم البنك وانتشاره، و أن يكون الشريك من أعلى المستويات ليس فقط من ناحية التنقيط بل من ناحية شبكة الوكالات، لأن الحكومة الجزائرية قررت فرض أعلى تنقيط في النظام الدولي يبدأ بحرف "س" وينتهي بحرف "الدال" وآخر شيء هو "ألف موجب " ، معنى ذلك أن العملية ذات طابع استراتيجي وستأخذها الجزائر كمثال وكتجربة، كما أنها فرضت شرطا أساسيا وهو البنوك ذات الشبكات لأن هناك بنوك كبيرة ولكن لديها وكالات قليلة هي التي تعمل مع العمليات المعقدة، في حين ما تحتاجه الجزائر هو الاثنين معا[3].

1 - جريدة النصر، الاثنين 16 جويلية 2007.

2 - جريدة الخبر، الخميس 26 اكتوبر 2006

3 - الخبر، جريدة يومية، الثلاثاء 17 أكتوبر 2006، ص 13.

الفرع الثاني: الطريقة المتبعة في خوصصة البنك

يمكن اعتبار أن الأسلوب المتبع في خوصصة القرض الشعبي الجزائري هو "البيع إلى مستثمر أجنبي إستراتيجي "، كخوصصة جزئية من خلال التنازل عن نسبة 51% من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي، لأنه من الخطأ خوصصة كل البنوك الحكومية دفعة واحدة، ولأن الحكومة تعتمد عليها في برنامج إصلاح الاقتصاد فهي بحاجة إلى مؤسسات مصرفية تساعدها على تحقيق هذا الهدف.

هذا الأسلوب مهم من الناحية التمويلية يؤتي ثماره على التنمية المستدامة على المدى البعيد، بحيث يضيف المستثمر الأجنبي ضخا ماليا يستثمر داخل البلد بالإضافة إلى أن أسعار البيع للشريك قد تزيد و في الغالب عن السعر التقويمي للسهم عند الاكتتاب العام، بالإضافة إلى عدم امتصاص السيولة الوطنية التي قد توجه إلى مشروعات جديدة تعمل على زيادة القيمة المضافة الصناعية من خلال زيادة الأصول الإنتاجية[1].

لقد عبرت البنوك الفرنسية التي تملك فروعا لها في الجزائر عن إهتمامها بخوصصة القرض الشعبي الجزائري، خاصة بعد قرار الحكومة الجزائرية القاضي بفتح رأس مال البنك بنسبة تفوق 50 % وفي مقدمة هذه البنوك الشركة العامة " سوسيتي جنرال "، والبنك الباريسي "بي أن بي باريبا" وهما البنكان اللذان يتوفران على شبكات بنكية صغيرة في الجزائر، و القرض الفلاحي المتواجد في الجزائر من خلال البنك التابع له والمختص بتمويل الإستثمارات "كاليون".

وإلى جانب أكثر من سبعة بنوك فرنسية تم تسجيل أكثر من 40 عرضا لبنوك دولية أغلبها أوروبية فنجد أسماء بنوك كبيرة عالميا مثل " فورتيس البلجيكية " و " أش أس بي سي " البريطانية و "سيتي بنك الأمريكية "و " سانتندار " الإسباني، هذه البنوك على غرار المؤسسات المالية والمصرفية الفرنسية أرسلت وفودا إلى الجزائر للإطلاع عن قرب على وضعية البنك الجزائري والفرص المتاحة.

ولقد التحق بنك عربي بقائمة البنوك المهتمة بنيل حصة من رأسمال القرض الشعبي الجزائري في إطار مسار خوصصته، وهو ما يعني أن هذا البنك العربي قد تقدم لسحب ملف الاختيار الأولي من قبل بنك روتشيلد، في عملية شرعت فيها بداية من شهر أكتوبر 2006 و لكن لم يتم الإعلان عن اسم هذا البنك.

---

1 - محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات- الخصخصة-العولمة- الاقتصاد المعرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007 ، ص 27.

الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة لخوصصة البنك

أما بخصوص سير هذه العملية التي تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر فلقد مرت بعدة مراحل، تبدأ بتقييم البنك وتحديد إستراتيجية البيع، ثم الإعلان عن مناقصة للانتقاء الأولي للبنوك التي تقدمت بطلب الشراء وإعداد الوثائق القانونية (عقد التنازل وعقد الأسهم)، فضلا عن انجاز عملية "داتا روم"[1]، وهي بمثابة زيارة استطلاعية تقوم بها البنوك المؤهلة حيث يسمح لها في هذه الغرفة بتقديم كل التساؤلات التي تريدها، كما يمكن لها من خلالها أن تَطَّلِعَ على أسئلة البنوك الأخرى، وحتى يستفيد البنك من الانتقاء الأولي ينبغي أن يتحصل الشريك الاستراتيجي في تاريخ 30جوان 2006 على أموال خاصة تقدر بـ 3 ملايير أورو على الأقل وشبكة تقدر بـ 400 وكالة على الأقل في نفس البلد والتسعير يحدد مسبقا بهذه المناقصة.

ثم تأتي مرحلة الفرز للبنوك الأجنبية التي أبدت استعدادا لتقديم عروض بخصوص فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري بنسبة 51 بالمائة، بعد استكمال كافة الإجراءات خاصة بعد تسليم بنك الأعمال روتشيلد لتقييمها العام لوزارة المالية و مختلف تقديراته بعد مرور سنة على اختياره في مناقصة تمت في سبتمبر 2005، وقد كانت مهمة البنك الفرنسي مصاحبة عملية فتح رأسمال البنك الجزائري وإيجاد بنك أجنبي يقدم مزايا عديدة للطرف الجزائري، وقد تم الانتقاء الأولي لـــ 6 بنوك دولية لاقتناء 51 % من رأسمال القرض الشعبي الجزائري، أربع بنوك فرنسية تتمثل في بنك " بي-أن- بي- باريبا " و " القرض الفلاحي " و" البنك الشعبي- ناتكسيس " و " سوسييتي جنيرال " بالإضافة إلى " سيتي بنك " الأمريكي " و" سانتندر " الأسباني " وقد تم استدعاء الشركاء المهتمين بهذه الخوصصة لسحب ملف الانتقاء الأولي لدى المستشار الوحيد لهذه المناقصة روتشيلد وشركاؤه[2].

و لقدت شرعت البنوك العالمية الستة التي تتنافس على شراء حصة 51 % من رأس مال البنك في إرسال وفودا للقيام بجولات ميدانية تفقدية للوكالات الرئيسية بهدف الإطلاع عن قرب على وضعيته و ظروف العمل و مستوى الأداء و إمكانيات البنك، و ما يوفره من قدرة انتشار في السوق المصرفية الوطنية وهي بمثابة زيارة استطلاعية تقوم بها البنوك المؤهلة قصد التعرف بدقة على البنية العامة والشبكات وعمال القرض الشعبي الجزائري والبيئة البنكية في الجزائر، و بعد هذه الزيارة الاستطلاعية تنتقل العملية إلى مرحلة تسليم العروض التقنية والمالية للتنازل النهائي عن القرض الشعبي الجزائري[3] بحيث يمكن أن يجني الفائز بالصفقة أكثر من 1.1 مليار أورو حسب تقديرات مالية فرنسية أذيعت في نشريات البورصة الفرنسية على موقعها الإلكتروني[4].

---

1 - مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة المحاسبة بالمديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بير مراد رايس بتاريخ 2008/03/24.

2 - سليم بن عبد الرحمان، "**خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستتم قبل نهاية سنة 2007**"، جريدة الشروق، 2007/04/10،

3 - جريدةالخبر، العدد 5029، 2 جوان 2007، ص 5.

4 - جريدة الخبر، العدد 5119، 16 سبتمبر 2007، ص5.

الفرع الرابع: تعثر عملية الخوصصة

لم تتمكن الحكومة الجزائرية من احترام الآجال التي حددتها لإنهاء عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري بحيث كان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية (بعد انسحاب بنك " سانتاندار " الإسباني)، و يرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خوصصة البنك مما أخر البنوك المعنية بالصفقة من تقديم عروضها التقنية والمالية، و من بين الأسباب التي أخرت هذه العملية كذلك إلغاء التعليمة الصادرة في عهد رئيس الحكومة السابق " أحمد أويحي " المتعلقة بمنع إيداع الأموال العمومية في البنوك الخاصة وهو ما أعاد لهذا البنك 25% من رقم أعماله التي كان سيفقدها في حال بقاء تلك التعليمة سارية إلى غاية خوصصته، لذلك اضطرت البنوك المرشحة للفوز بنسبة 51 % من رأس مال البنك إلى مراجعة حساباتها فيما يخص القيمة المالية المقترحة، بحيث ستقوم بإدراج المعطيات الجديدة الناجمة عن هذا القرار و التي ستمكنها من الاحتفاظ بمحافظ القطاع العمومي في البنك و المقدرة بـــ 45 %، بحيث كان تقييمها الأولي للحصة المطروحة للتنازل يتراوح بين المليار و المليار و نصف أورو، هذه القيمة التي يمكن لها بعد إلغاء هذه التعليمة أن تتجاوز 2 مليار أورو[1].

و قد كانت السلطات العمومية السبب وراء وقف مسار خوصصة هذا البنك عام 2001 بعد تقدم سجل في هذا المجال حيث قام البنك الفرنسي سوسيتي جنرال آنذاك بدراسات جدوى و تدقيق حسابي من قبل مكتب الدراسات و الخبرة " كابي أم جي "، إلا أن الاختلاف الآن يكمن في نسبة التنازل التي حددت في 2001 بـ 49 % أم الآن فلقد حددت النسبة بـــ 51 %.

و لقد أعلنت الوزارة المالية في نهاية نوفمبر 2007 تأجيل عملية الخوصصة ولم تحدد أي تاريخ جديد لعملية الخوصصة، وأنها تنتظر وضوح الوضع الناتج عن أزمة القروض الرهنية التي أثرت في عدد من البنوك و على رأسها سيتي بنك الذي قرر الانسحاب من العملية. وحسب الوزيرة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي فتيحة منتوري، فان تداعيات أزمة القروض الرهنية ورفض السلطات الحصول على سعر أدنى من حقيقة السوق وراء قرار الحكومة بإلغاء الصفقة.كما أنها شددت على الخيارات التي تم تبنيها في مجال الإصلاحات البنكية والمصرفية أنها غير قابلة للمراجعة، وأن القرار المتخذ بخصوص القرض الشعبي الجزائري تم بكل سيادة.

وحسب مسار خوصصة القرض الشعبي الجزائري الذي انطلق في 2005، مع اختيار بنك الأعمال "روتشيلد"، الذي شرع في العمل في 20 فيفري 2006، تقرر اعتماد إستراتيجية خاصة بالخوصصة، ليتم بعدها اختيار – في مرحلة أولى- المتعهدين أو المستثمرين المحتملين في أكتوبر 2006، مع تحديد تاريخ أكتوبر 2007 لإيداع العروض، ثم تأجلت إلى 26 نوفمبر 2007. وفي تلك

1 - جريدة الخبر، العدد 5158، 03 نوفمبر 2007،ص5.

الفترة، تم تحرير اتفاق المساهمين والوثائق المختلفة كما تقرر فتح عروض لمعرفة كافة الجوانب المتصلة بالبنك ابتداء من 26 جويلية 2006. وذكرت السيدة منتوري أنه تم احترام الرزنامة التي سمحت باختيار ست بنوك السابق ذكرها، إلا انه في ماي 2007 قرر بنك سانتدر الاسباني الانسحاب لانشغاله بعملية دمج كبيرة، وفي أوت برزت أولى مظاهر أزمة القروض الرهنية.

اعترفت الوزيرة بأن آثار أزمة القروض الرهنية لم تؤخذ بجدية واعتبر الأمر عابرا، لكن الأزمة تفاقمت ومست بالخصوص بنوك مثل سيتي بنك، هذا الأخير طلب أول مرة تأجيلا لعملية تقديم العروض التي كانت مقررة في 15 أكتوبر 2007، فتأجلت العملية إلى 26 نوفمبر 2007، إلا أن البنك الأمريكي قرر الانسحاب في 21 نوفمبر 2007، بعدها طلب القرض الفلاحي الفرنسي تأجيلا في 23 نوفمبر 2007.

وفي مارس 2008 أعلنت المجموعة البنكية الأمريكية، سيتي غروب، رسميا عن انسحابها من السباق لشراء حصة الأغلبية في رأس مال القرض الشعبي الجزائري الذي أجلت الحكومة عملية خوصصته في نوفمبر2007 على خلفية أزمة الرهون العقارية التي عصفت بسوق الرهن العقاري الأمريكية، والتي تسببت في خسائر كبيرة للمجموعة الأمريكية سيتي غروب، قدرت بـ15 مليار دولار، خلال الثلاثي الأول من 2008 [1].

بانسحاب سيتي غروب الأمريكية من عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري ، أصبح التنافس ينحصر بين سوسيتي جنرال والقرض الفلاحي الفرنسيين، وهكذا برزت مخاوف من الحصول على أسعار للبنك أقل من قيمة البنك الفعلية، كما أن الضبابية التي سادت، على خلفية استمرار أزمة القروض الرهنية التي قدرت خسائرها ما بين 400 و 500 مليار دولار، دفعت بالسلطات إلى تأجيل العملية دون تحديد تاريخ جديد لها[2]. و كشفت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي فتيحة منتوري، أنه إذا قررت السلطات المالية الجزائرية بعث خوصصة القرض الشعبي الجزائري قبل جويلية 2008، فإن عملية الخوصصة ستستأنف من حيث توقفت في نوفمبر 2007 . ولكن في حالة ما إذا تم اتخاذ قرار بعث الخوصصة بعد جويلية 2008 فإن عملية الخوصصة ستنطلق من البداية [3].

و لقد أوضح الخبير المالي " كاميل ساري " من خلال قيامه بدراسات حول تطور المنظومة المصرفية في المغرب العربي، أن مثل هذه القرارات التي تتضمن خلفيات سياسية تؤثر كثيرا في الأوساط المالية و تضر بمصداقية الهيئات و المؤسسات، لأن أزمة الرهون العقارية التي عرفتها الأسواق المالية الأمريكية بالخصوص ليست بالسبب الأساسي لاتخاذ مثل هذا القرار، خاصة و أن

1 - جريدة الشروق،2008/03/08.

2 - حفيظ صواليني، جريدة الخبر، 27 نوفمبر 2007.ص.5.

3 - جريدة المساء ، 2008/03/10.

تأثيرها في أوروبا خاصة فرنسا كان ضعيفا جدا لأن السياسات النقدية و سياسة القروض المعتمدة في أوروبا مختلفة كثيرا عن تلك المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى التدخل العقلاني للبنوك المركزية و اعتماد أنظمة مختلفة لتوزيع القروض، و بالتالي فإن هذه الأوضاع لا تستدعي اتخاذ قرار فوري خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يظل بعيدا عن تأثير أزمة الرهون العقارية كما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي[1].

هذا وقد أعلن رئيس الحكومة "عبد العزيز بلخادم" عزم الحكومة عرض نسبة 30 بالمائة من رأسمال بنك التنمية المحلية للبيع بعد الانتهاء من عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري ، مؤكدا أن القرار يندرج ضمن الإصلاحات الجارية في القطاع المالي.

وقال وزير المالية كريم جودي على هامش اللقاء الذي حضره بمعية مجموعة من أعضاء الحكومة ، أن الشروع في إجراءات فتح رأسمال البنك سينطلق مباشرة بعد الانتهاء من عملية التنازل عن حصة 51 بالمائة من القرض الشعبي الجزائري الذي مازال محل تنافس ،كون العمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض، و حفاظا على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية و على وجه الخصوص العمومية منها، فإن رئيس الحكومة أكد أن الدولة لن تستمر في التطهير المالي لمؤسسات اقتصادية عمومية عاجزة على إيجاد مكانا لها في السوق الاقتصادية ، بسبب العجز المالي الكلي الذي تعانيه في الوقت الراهن هذا الوضع الذي يجعلها عبأ على البنوك العمومية كون حلها الوحيد يكمن في لجوئها إلى البنوك العمومية مع أن عجزها يجعلها غير قادرة على الالتزام بتسديد ديونها [2].

المبحث الرابع: إشكالية وتأهيل تجربة الجزائر في اندماج البنوك العمومية

بعد دراسة تجارب الاندماج المصرفي في الدول العربية، يظهر لنا من خلال الجدول رقم (13)، الذي تمت دراسته في الاندماج المصرفي في الدول العربية، أن الجزائر لم يتم ذكرها في هذا الجدول، وهذا يعني انه لم تحدث أي عملية إندماج مصرفي على الرغم من انه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خصوصا أن هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، الهدف منها زيادة المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة.

فإذا كانت البنوك في معظم دول العالم تتجه بخطى سريعة نحو الاندماج كضرورة حتمية لمواجهة المنافسة الحادة على المستويين ،المحلي والعالمي، نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المالية

1 - الخبر جريدة يومية، العدد 5178، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2007، ص : 5.

2 - سميرة بالعمري،جريدة الشروق، 2007/10/01

والمصرفية، إلا أننا وبعد توجهنا إلى البنوك الجزائرية من أجل إسقاط الموضوع على أرض الواقع ومعرفة حيثياته وتطوراته، فإنهم أكدوا لنا أنه لم يطبق الاندماج المصرفي في الجزائر إلى حد الآن.

رغم أن الوساطة المصرفية في الجزائر ما فتئت تتحسن بشكل تدريجي، إلا أن المؤشرات تبقى دون النسب المسجلة في البلدان المتوسطة المجاورة للجزائر، فحسب أرقام صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 2004 تبلغ مساهمة البنوك في تمويل الاقتصاد الوطني 34 % من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 66 % في تونس و 88 % في المغرب [1] ، أما في نهاية سنة 2006 فمثلت القروض للاقتصاد بما في ذلك الديون غير الناجعة التي أعيد شراؤها من طرف الخزينة 32 % من الناتج الداخلي الإجمالي، أما إذا تمت المقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات فان هذا المعدل يصل إلى 59,2 % [2]، ولهذا فان الاندماج المصرفي سيكون عاملا مهما في توفير التمويل اللازم لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير سوق المال لتكون مصدر مهم في الحصول على التمويل.

المطلب الأول : معوقات اندماج البنوك العمومية الجزائرية

بالرغم من ايجابيات برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها الدولة الجزائرية، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المأمول، لتحقيق عمليات الاندماج المصرفي، وبالرغم من كل المبررات، المذكورة سابقا، للاندماج المصرفي إلا أن هناك عدة عوائق تحول دون تحقيق الاندماج المصرفي في الجزائر، أهمها:

- القصور الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم وتشجع عملية الاندماج وتحدد أطرها، وفي هذا الشأن لم يتضمن قانون البنوك أي نص يتعلق بتشجيع الاندماج، ماعدا النظام رقم 01/04 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـــ 2,5 مليار دينار، والذي قد منح مهلة الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال مدتها سنتان ابتداءا من تاريخ صدور هذا النظام [3]. وبالرغم من ذلك لم نشهد أي عمليات اندماج في الساحة المصرفية الجزائرية.

هذا وقد أقر مجلس النقد والقرض بتاريخ 2008/12/25 رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى 10 ملايير دج، أي ما يعادل 141 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى عامل السيولة البنكية الفائضة لدى البنوك العمومية واعتماد القروض المشتركة للمشاريع الكبيرة مثل مشاريع سوناطراك وسونلغاز، حيث

---

1 - محمد بلقاسم حسن بهلول، " **الاصلاح المالي والتنمية المستديمة**" ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11و 12 مارس 2008.

2 - Banque of Algéria, rapport 2007, P. 104

3 - المادة رقم 02 من النظام رقم 01/04 الصادر في 2004/03/04.

أمهل مجلس النقد والقرض البنوك 12 شهرا لتنفيذ هذا القرار [1] ، غير أن هذا لم يكن حافزا للاندماج بسبب أن البنوك العمومية لديها سيولة فائضة تمكنها من رفع رؤوس أموالها دون الحاجة إلى أي عمليات اندماج.

- عدم وجود سوق مال نشطة في الجزائر، وهذا ما ينعكس سلبا على تقييم رؤوس أموال البنوك بغرض الاندماج.

- ضعف المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية، بسبب احتكار البنوك التجارية العمومية أكثر من 90%من النشاط المالي في الجزائر، إضافة إلى أن شبكة البنوك العمومية قدرت بـــ 1093 وكالة وفرع، مقابل 196 وكالة للبنوك والمؤسسات الخاصة [2].

وترجع أسباب سيطرة البنوك التجارية العامة على السوق المصرفية الجزائرية، وانخفاض حصة البنوك الخاصة فيها إلى ما يلي[3]:

* إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا.

* البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية هي في حالة انتظار وملاحظة للسياسة الجزائرية فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، والإصلاحات البنكية بصفة خاصة.

* توجه البنوك الخاصة الجزائرية نشاطها بوجه مكثف إلى تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة (تمويل الواردات).

* هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الخاصة الأجنبية فيما يخص السوق النقدية، بحيث لا يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

* أدى سحب الاعتماد من بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري إلى زعزعة ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أجانب في البنوك الخاصة لا سيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة، ونتيجة لذلك سارع المودعين إلى سحب أموالهم من معظم البنوك الخاصة وإيداعها في البنوك العمومية لأفضلية هذه الأخيرة باستفادتها من ضمان الدولة.

- عدم وجود نية واضحة أو ثقافة مصرفية لفكرة الاندماج المصرفي لدى مسيري البنوك الجزائرية.

---

1 - جريدة الشروق، 2008/07/14.

2 - جريدة الخبر، 2008/12/27.

3 - بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، " **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر** – " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات- ، مرجع سابق.

- تقارب البنوك العمومية الجزائرية من حيث حجم رؤوس الأموال، ودرجة التكنولوجيا المصرفية المستخدمة ودرجة احتكارها... ، بمعنى آخر ، لا يوجد بنك عمومي قوي وآخر ضعيف.

- عدم وجود رغبة حقيقية من جهة السلطات أو المسيرين أو الجهة الواضعة للقرارات لاتخاذ قرار الاندماج المصرفي.

- عدم وجود مناخ ملائم للاندماج المصرفي وحتى للخوصصة نظرا للجدل الكبير بين المؤيدين والمعارضين، فمؤيدو الاندماج يرون فيه كبر حجم البنوك وقدرتها على تأمين الأموال اللازمة للمشاريع التنموية الكبيرة، واتجاهها نحو تقديم خدمات البنوك الشاملة، إلا أن المعارضين يرفضون وبشدة عمليات الاندماج المصرفي أو التخلي عن القطاع العمومي بصفة مجملة لتميز العمليات السابقة، حسب وصفهم، بالضبابية ضاربين المثل بتجارب القطاعات الاقتصادية الأخرى كمؤسسات الاسمنت والكوابل وغيرها من تجارب تخلت الدولة فيها عن جزء من ملكيتها، وبالتالي فان هناك تخوف اكبر في حالة البنوك.

- من بين العوائق التي تحول دون اندماج البنوك العمومية الجزائرية هو أن البنوك العمومية لها "وظيفة توزيعية" باعتبار أن هذه المنشآت تلعب دورا هاما في توزيع الثروات (مواطن عمل، توزيع أجور) وخاصة في المناطق الأقل نموا، ويمكن أن ينتج عن عملية الاندماج تقلصا في توزيع الموارد مما يؤدي إلى انعكاسات على المستوى الاجتماعي وبالتالي على المستوى السياسي.

- من المعوقات ما يتعلق بالموضع المالي والاقتصادي للمنشآت. فمعظم منشآت القطاع العام تعرف مشاكل مالية واقتصادية. وكان من الواجب إيجاد حلول لهذه المشاكل قبل التفويت في هذه المنشآت والبنوك[1].

- هناك مشاكل هيكلية ترتبط بالاستغناء عن العاملين الفائضين [2] ،فإذا كان من الصعب إيجاد وظائف عمل في حال البنوك العمومية فكيف الحال بالتوظيف إذا تم اندماج هذه البنوك مع بعضها البعض لتشكل كيان مصرفي واحد.

- مصالح المجموعات الضاغطة، حيث أن هذه المجموعات تعترض على عملية الاندماج مع بنوك أخرى غير عمومية أو خوصصة البنوك العمومية، ومن بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية وهذا نابع من نزعات أيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.

- إستراتيجية الاختيار، كون اختيار البنوك المراد اندماجها يتطلب دراسة عميقة لهذه الأخيرة من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، هذه الدراسة لن تكون بالشيء السهل على دولة تفتقر إلى

---

[1] - احمد صقر عاشور، **التحول إلى القطاع الخاص**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1996، ص. 130.

[2] - حسين عمر، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001، ص.101.

الخبرة والتجربة في هذا المجال(صعوبة اختيار البنوك التي يجب اندماجها لنقص التجربة وافتقارهم للخبرة الكافية في هذا المجال).

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

- تهيئة البيئة التشريعية للقيام بعملية الاندماج، وذلك عن طريق تعديل قانون البنوك وإبراز مواد تتضمن توفير حوافز مشجعة ومقنعة ومرضية لطرفي الاندماج ، ومن أهم الحوافز التي يمكن تقديمها على هذا الصعيد نذكر:

* الحوافز المالية: وتشمل الإعفاءات الضريبية ولعدد من السنوات، كالإعفاءات الضريبية على الأنشطة المتعلقة بالجوانب التقنية وتكنولوجيا المعلومات وذلك في إطار ما سينتج عن عملية الاندماج، والإعفاءات الضريبية على الأرباح، ومنح القروض طويلة الأجل بشروط ميسرة ، واستبعاد خسائر البنك المدموج من الوعاء الضريبي للبنك الدامج في السنوات اللاحقة للاندماج وإلغائها من الأرباح المحققة سواء لسنة واحدة أو عدة سنوات.

* الحوافز غير المالية: وتشمل إعفاء البنك الناتج من الاندماج لفترة زمنية من الالتزام جزئيا بنسبة الاحتياطي النقدي، والسماح له بفتح فروع إضافية.

- تنشيط بورصة الجزائر في سبيل تقييم حقيقي لرؤوس أموال البنوك [1].

- العمل على رفع كفاءة النظام القضائي وعمل المحاكم التجارية لكي تسير عملية الاندماج بشكل سليم، إضافة إلى استقرار الأوضاع المصرفية والتنموية.

- ضمان استمرار درجة المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج، وذلك لأن عملية الاندماج بما تؤدي إليه من انخفاض في عدد البنوك العاملة في السوق المصرفي قد تحد من المنافسة وتزيد من درجة التركز، ومن أجل ذلك يجب على المشرع الجزائري أن يعمل على الإسراع بإصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار لكي تستمر المنافسة ويمنع الاحتكار بعد القيام بعملية الاندماج.

- أن يعمل البنك المركزي الجزائري، وبالتنسيق مع الوزارة المختصة، بتشكيل جهاز متخصص، جهاز للاندماج المصرفي، يكون كادره من المختصين وأصحاب الخبرات العلمية والعملية في المجالات المصرفية ويتبع هذا الجهاز مباشرة للبنك المركزي وتكون وضيفته القيام بالآتي[2]:

---

1 - مفتاح صالح، " **الاتجاهات التنظيمية والرقابة الحديثة في البنوك مع الإشارة لحالة الجزائر**" ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق.

2 - شنافر وردة، " **أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-** " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص.180.

- الترويج لفكرة الاندماج عموما والاندماج بين البنوك الصغيرة والمتوسطة خصوصا، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات اللازمة لإقناع وتشجيع البنوك الوطنية على الاندماج وذلك عن طريق إظهار ايجابيات وسلبيات الاندماج فيما بينها.

- إعداد دراسات علمية وتحليلية متكاملة، وبشكل دوري للقطاع المصرفي الجزائري للتعرف على مدى الحاجة لدمج بعض وحدات هذا القطاع وما يمكن أن تحققه عمليات الاندماج من فوائد للقطاع المصرفي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

- تعيين لجنة متخصصة لتقدير موجودات ومطلوبات البنك المراد دمجه وذلك لإتمام عملية الاندماج بكل سهولة ويسر.

وقد أدى قانون النقد والقرض إلى تنامي القطاع الخاص من جهة وكذلك تزايد تغلغل البنوك الأجنبية العالمية من جهة أخرى وما لذلك حتما من أثر بالغ على القطاع المصرفي بفعل كفاءتها وقدرتها الائتمانية الهائلة، فضلا على امتلاكها لأفضل وأحدث التقنيات والخدمات التي من شأنها مزاحمة البنوك التجارية العمومية تحديدا، خاصة وأن الساحة المصرفية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات، لذلك نرى أنه من الضروري على البنوك الجزائرية أن تعتمد على سياسة الاندماج المصرفي وأن تولي لها أهمية كبيرة لمواجهة التحديات والمبررات التي سبق الإشارة إليها، ومن ثم نقترح ثلاث نماذج لاندماج البنوك الجزائرية وهي:

- اندماج البنوك الخاصة فيما بينها سواء محلية أو أجنبية؛
- اندماج البنوك العمومية فيما بينها؛
- اندماج ما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

وفيما يتعلق باندماج البنوك العمومية فيما بينها فان ذلك سيؤدي إلى تشكيل بنك كبير، وكأول خطوة نحو سياسة الاندماج المصرفي تكشف الوزيرة المكلفة بالإصلاح المالي، عن نية الحكومة في إنشاء قطب بنكي عمومي من الوزن الثقيل، من خلال اندماج بين أكبر بنكين عموميين في الساحة المصرفية الجزائرية، وهما البنك الوطني الجزائري (البنك المندمج) وبنك الجزائر الخارجي (البنك الدامج)، وأوضحت الوزيرة أن البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي موجهان نحو تمويل القطاع الصناعي العمومي والخاص في الجزائر، على اعتبار أن 75 % من محفظة البنك الوطني الجزائري هي مؤسسات صناعية، فيما تقدر نفس النسبة لدى بنك الجزائر الخارجي بـــ 80 % ، مما دفع بالحكومة إلى دراسة إمكانية دمج البنكين من اجل تأسيس قطب مالي كبير يليق بسمعة الجزائر [1].

1 - جريدة الشروق، 2008/04/12.

خلاصة الفصل الرابع

تعددت دواعي الخوصصة والاندماج، إلا أن أكثرها أهمية ما يمكن أن تحققه من عملية نقل ملكية البنوك العمومية إلى بنوك ذات خبرة عالمية وكبيرة في المجال المصرفي من آثار ايجابية على النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة والتخفيف من الضغوط المتنامية على الموازين الداخلية والخارجية والقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية والتغاضي على محاسبة المخطئين والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع.

مع تزايد الدعوة على تأكيد الآثار الايجابية للخوصصة والاندماج في المجال الاقتصادي وبعض المجالات الاجتماعية يتزايد الخوف من آثارها السلبية على بعض الجوانب الاجتماعية مثل تزايد البطالة ، استنادا إلى الانتقاد بضعف اهتمام المستثمر الخاص بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي وغلبة العقلية الريعية.

إن الخوصصة والاندماج يوفران مناخا أفضل لاستخدام رؤوس الأموال بكفاءة، ونجاحهما يتطلب الالتحاق بسوق رأس المال وعدم تمتع الأعمال الخاصة بمزايا احتكارية معينة، مع ضرورة وجود دولة قوية ذات دور فعال ومؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات غير المباشرة واعتمادها على الشفافية في كل خطواتها.

شهد النظام المصرفي في الجزائر ومنذ الاستقلال إلى العديد من الإصلاحات والتعديلات وكان آخرها ما تعلق بقانون النقد والقرض الذي يضع النظام المصرفي ضمن مسار يتماشى وتوجهات اقتصاد السوق.

وبالرغم من الإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري إلا أنها تبقى دون تحقيق التطلعات المرغوب فيها، كون التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر، سواء التحديات الداخلية أو الخارجية، أكبر بكثير من إمكانية تحقيقها بالوضعية الحالية للبنوك.

تحتكر البنوك العمومية في الجزائر ما لا يقل عن 90 في المائة من النشاط المالي في الجزائر، وتعاني هذه البنوك من مجموعة من النقائص التي تعد مبررات ودوافع تدعو الجزائر إلى اختيار الخوصصة و الاندماج المصرفي كسياسة لإعادة هيكلة الصناعة المصرفية.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أول بنك عمومي ستبدأ به عملية خوصصة البنوك العمومية، وقد تعثرت هذه العملية لعدة أسباب آخرها أزمة القروض الرهنية التي عصفت بالبنوك الأمريكية، ومع بقاء بنكين فرنسيين في ساحة المنافسة لعملية الخوصصة، تقرر تجميد الخوصصة خوفا من تقييم البنك بأقل من قيمته الدنيا.

أما بالنسبة للاندماج المصرفي فانه ولحد الآن لم يتم اندماج أي من البنوك العمومية في الجزائر، إلا أن هناك نوايا من طرف الحكومة في إنشاء قطب بنكي عمومي من الوزن الثقيل، من خلال اندماج بين بنكين عموميين في الساحة المصرفية الجزائرية، وهما البنك الوطني الجزائري (البنك المندمج) وبنك الجزائر الخارجي (البنك الدامج).

الفصل الخامس

الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها

تمهيـد

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الجهاز المصرفي

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على التمويل

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها

خلاصة الفصل

الفصل الخامس: الآثار الاقتصادية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها

تمهيد

تتطلب الجوانب المتعلقة بالجانب الاقتصادي قدرا كبير من المعلومات لتحديد الآثار المترتبة على الخوصصة والاندماج بشكل دقيق، ومع هذا سوف أتعرض لأكثر الآثار بروزا. وينبغي أن نضع هدف أساسي من برنامج الخوصصة والاندماج وهو كسر الجمود وخلق مثال ناجح، لهذا عمدت في هذا الفصل لعدم المقارنة بحالة مثالية، بل أردت أن تكون الآثار وفق لحالة ناجحة أو على الأقل مقارنة الوضع في ظل الخوصصة والاندماج بالوضع بدونهما. فأي تغير أو تحول اقتصادي ينتج عنه آثار سواءا كانت إيجابية أو سلبية، و خوصصة البنوك أو اندماجها في الجزائر كذلك لديها مجموعة من الآثار المحتملة تشمل الجانب الاقتصادي والجانب التمويلي، كما لها آثار على الجهاز المصرفي .

ونتيجة لتعثر مسار خوصصة البنوك العمومية في الجزائر ولم تقم بعد بعمليات اندماج فعلية، فسيتم في هذا الفصل دراسة الآثار المحتملة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الجهاز المصرفي؛

المبحث الثاني: الآثار الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد؛

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على التمويل؛

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الجهاز المصرفي

انطلاقا من واقع وطبيعة هيكل الجهاز المصرفي الجزائري اختلفت التوقعات حول انعكاس الخوصصة والاندماج على الجهاز المصرفي الجزائري، منها ما هو ايجابي كارتفاع رؤوس أموالها وزيادة المنافسة، ومنها ما هو سلبي، ومن بين الآثار الايجابية نذكر:

المطلب الأول: تحسين الخدمات البنكية وادخال التقنيات الحديثة:

الفرع الأول: تحسين مستوى المنافسة بين البنوك و إدخال التقنيات الحديثة

تساعد الخوصصة والاندماج على تحسين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك و اكتساب قدرة على المنافسة، لأن الاندماج مع بنك ذو مستوى عالمي أو البيع إلى مستثمر استراتيجي لديه الموارد المالية والخبرة المصرفية والكفاءة البشرية ونظم المعلومات الحديثة لاستكمال إعادة هيكلة البنك، يساعد على الاعتماد على التكنولوجيا المصرفية الحديثة كأداة لاكتساب ميزة تنافسية، كما تساهم الخوصصة والاندماج في تطوير صناعة البنوك والمنافسة من خلال تقديم أفضل الخدمات، لأن صناعة القطاع المصرفي لا تقل أهمية عن القطاعات الصناعية الأخرى وبالتالي فإن الحماية لهذا القطاع قد تؤدي لتدهور وانهيار الخدمات المصرفية، لذلك فإن التوسع في السوق المصرفي وفتح أبوابه للجميع تحت رقابة البنك المركزي قد يساهم في توفير التمويل اللازم للاستثمار بأسعار مناسبة و يساهم ذلك في تشجيع الاستثمار وتطوير الخدمة المصرفية.

و من أهم الإنجازات التي تمت على مستوى جميع البنوك الجزائرية فيما يخص تطوير البنية التكنولوجية ما يسمى بنظام الدفع الشامل، فلقد انطلقت منظومة الدفع الشامل في الجزائر و تم تطبيقها عمليا ابتداءا من 16 ماي 2006، و من بين هذه الأنظمة نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل " RTGS "و نظام ما بين البنوك الخاصة بالجمهور العريض ATCI.

ومن خلال هذا النظام تم استحداث شيكات جديدة التي تتضمن معلومات أكثر دقة مما يسمح لجهاز "scanner " بالتعرف عليها بسهولة من خلال كشف الهوية المصرفية، و من بين مزايا تطبيق أنظمة الدفع ما يلي :

* تحويل المبالغ الكبيرة و المستعجلة في وقت سريع؛
* ملائمة آجال التغطية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين و احتياجات السيولة اليومية؛
* السهر على المتابعة الدقيقة للاحتياطي الإجباري مما يؤدي إلى تدعيم السياسة النقدية؛

* التقليل من حالات الغش و التزوير في الصكوك الصادرة بحيث يسجل أي تغيير أو تعديل في رموز و أرقام الشيكات عند معالجتها آليا.

غير أن إرسال المعطيات المتعلقة بالشيكات التي يقل مبلغها عن 50 مليون دج دون إرسال صورة الشيك لا تسمح لمستقبل هذه المعطيات من التأكد من إمضاء صاحب الشيك.

من جهة أخرى وخاصة في مجال الاندماج المصرفي، فانه بتقليص عدد البنوك العاملة، فقد تتعطل المنافسة التي يجب أن تسود هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يخشى أن يترافق ذلك مع قيام مصارف محدودة بالاستيلاء على القسم الأكبر من السوق والتحكم فيه، بما يسمى بحالة احتكار القلة، ومخاطر هذا الموضوع لا تنحصر في انعدام الميزات التي توفرها المنافسة فحسب، بل تتعدى ذلك إلى مساوئ تجميع قوى مالية واقتصادية، وبالتالي سياسية، في يد قلة، وما يستتبع ذلك من تسلط وتحكم.

وللحيلولة دون ذلك، نجد بعض البلدان قد عمدت إلى سن تشريعات لمراقبة عمليات اندماج البنوك، خشية أن يؤدي ذلك إلى تفشي درجة من الاحتكار في القطاع المصرفي. من هذه البلدان، الولايات المتحدة الأمريكية بقانون صدر عام 1960 (Bank Merger Act) وعدل عام 1966. وفي إحدى القضايا ، قضت المحكمة بعدم جواز اندماج مصرفين، هما فيلاديلفيا ناشيونال بنك وبنك جيرار، بسبب أن الاندماج يعطل المنافسة، مما يخالف القانون.

ومن هذه البلدان أيضا فرنسا التي تمنع نقل ملكية المؤسسات إذا كان من نتائج نقل الملكية إحداث أثر هام على مؤسسة أو مؤسسات أخرى (المادة 29 من القرار الصادر بتاريخ أول ديسمبر 1986).

وباستثناء القانون الأردني الذي أجاز إعلان بطلان الاندماج، إذا أدى إلى احتكار وتبين انه يلحق أضرارا بالمصلحة العامة، فلا نجد نصوصا مشابهة في التشريعات العربية الأخرى[1].

الفرع الثاني: تحسن تصنيف البنوك ضمن قائمة أحسن البنوك

أصدر اتحاد المصارف العربية، مؤخرا، تقريرا سنويا، ضمّنه قائمة لأحسن 1000 بنك عالمي، منها 84 مصرفا عربيا ، وبلغت الميزانية المجمعة لتلك المصارف العربية حوالي 1.35 مليار دولار، وتضمّنت القائمة 17 مصرفا إماراتيا، و11 مصرفا سعوديا، 9 مصارف بحرينية،9 لبنانية، 8 مصارف كويتية، 8 مصارف قطرية، 6 مصارف مصرية،5 مصارف عمانية، 3 مصارف أردنية، 3

[1] - اتحاد المصارف العربية، **الدمج المصرفي**، لبنان، 1992،ص.168.

مصارف تونسية و3 مصارف مغربية، ومصرف ليبي واحد ومصرف سوري، ولم تظهر البنوك الجزائرية.

وأظهر التقرير العربي أن قائمة لأكبر 100 مصرف عربي حتى نهاية عام 2009، تدير حوالي 1.67 مليار دولار من الموجودات، وتمتلك ودائع بـــ 1.12 مليار دولار، ورؤوس أموال بلغت 190 مليار دولار، كما أنها قدمت قروضا للقطاعين العام والخاص في حدود 883 مليار دولار، وتضم هذه القائمة 15 مصرفا إماراتيا، 12 مصرفا من مصر والسعودية و10 مصارف من البحرين ولبنان و9 مصارف قطرية و8 كويتية و7 مصارف مغربية و5 مصارف ليبية و3 مصارف بكل من الجزائر وعمان وتونس، مصرفان من الأردن ومصرف من سوريا، ولم يذكر التقرير اسم البنك الجزائري المصنف في هذه القائمة، مكتفيا بالتصنيف العام[1].

وبذلك فإننا نأمل أن ترتقي البنوك الجزائرية بعد عمليات الخوصصة والاندماج إلى مصاف كبريات البنوك بعد تحالفها مع بنوك ذات تصنيفات عالمية ، وهي الشروط التي وضعتها الجزائر لخوصصة البنوك العمومية. وهذا بدوره سيؤثر في فعالية عمل البنوك، وتطوير القطاعات الأخرى وتحريك الاستثمار، كما أنه سيعزز موقع البنوك الجزائرية ضمن البنوك العالمية.

الفرع الثالث: تحسين الخدمات وزيادة جودتها

لقد شهد النظام المصرفي في الجزائر مرحلة مهمات مازالت آثارها مسيطرة على الأداء و المعاملات المصرفية منذ مرحلة التسيير الموجه الذي يعتمد على دور الدوائر الحكومية و الخزينة في تسيير التنمية الاقتصادية، وإبعاد دور المصارف في دراسات الجدوى الاقتصادية.

و قد وجدت المصارف الجزائرية العمومية نفسها وسيلة لصرف الأموال و تسيير حسابات المؤسسات العمومية و لا تبدي أي رأي في القيمة الاقتصادية للمشروع، و في حالة الخسائر فإن الخزينة العمومية تغطي العجز، إن هذا الدور الهامشي الذي استمر على مدار سنوات أكسب المصارف العمومية الجزائرية طريق الأداء و التفكير متأخرا مقارنة بما وصلت إليه المصارف العالمية.

إن هذه الحالة جعلت من المصارف العمومية الجزائرية لا تتكيف مع المستجدات العالمية في المجال المصرفي بسهولة و هو ما جعلها تفتقر إلى العناصر التالية [2]:

---

[1] - عبد النور جحنين،"**التقرير العربي يؤكد إقصاء الجزائر من قائمة لأحسن 1000 بنك عالمي** "، مقال منشور على الموقع: http://www.assala-dz.net تاريخ الزيارة 2011/02/16.

[2] - جمعي عماري، " **التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية** " ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص. 46.

- عدم وجود كفاءات بشرية مكونة تسويقيا لإضفاء أسلوب جديد في الأداء.

- الاعتماد على وضعية الاحتكار التي مازال النظام الاقتصادي يكلفها لهذه المصارف.

- عدم البحث عن تطوير التعاملات و الخدمات المصرفية وتفتح أكثر على التنويع في التعاملات المصرفية.

- التأخر التكنولوجي في التجهيزات المستعملة في البنوك .

- المستوى التعليمي المتدني لأغلب العاملين و إطارات المصارف الجزائرية خاصة ذات الشهادات العالية لا تتوفر على تكوين متخصص.

- عدم وجود منافسة حقيقية في السوق المصرفي الذي يسمح بدفع خطوات التطور في المصارف الجزائرية نحو التقدم.

- غياب الصرامة في استرجاع موارد البنوك من الكثير من المتعاملين .

كل تلك السلبيات وغيرها دفعت بالتفكير انه عند خوصصة البنوك العمومية واندماجها فإنها ستخفض من حدتها، كما يتوقع تغير وضعية البنوك وطريقة التسيير.

إن التغيير نحو ارتفاع حدة المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية ، وبتبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية سوف يتم تقديم أفضل الخدمات، وما ينتج عنه من رفع لكفاءة الجهاز المصرفي، وبتحسين الخدمات في ظل المنافسة سوف يتم تخفيض تكاليفها وتحسين مستوى جودتها وتطويرها باستمرار، كذلك يكون للمصرف الجديد القدرة على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

المطلب الثاني: الارتقاء بالموارد البشرية وتشجيع نشأة البنوك الاجنبية

الفرع الاول: الاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية

من بين آثار الخوصصة والاندماج على الجهاز المصرفي هو الاستفادة من تضافر الخبرات الإدارية والمصرفية بين المصارف المخوصصة والمندمجة، والاستفادة من تجارب بعضها البعض، وتبادل تلك الخبرات ، وبالتالي انعكاس ذلك على مجمل الأداء الإداري والمصرفي تحسينا وتنظيما .

فقد تسعى المصارف التي تعاني من ضعف في الكفاءات الإدارية الموجودة، أو نقص في الخبرات المصرفية المتوفرة لديها إلى التغلب على ذلك عن طريق الخوصصة أو الدمج مع مصارف أخرى ذات إطارات إدارية أقوى وخبرات مصرفية أفضل، وبالتالي الاستفادة من ميزة تمازج وتبادل الخبرات

والمهارات الناتجة عن عملية الخوصصة و الاندماج المصرفي خاصة إذا كان بين مصرف محلي وآخر أجنبي.

الفرع الثاني: الارتقاء بالموارد البشرية

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية في الارتقاء بالأداء المصرفي، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل البنوك العمومية الجزائرية لتطوير الخدمات المصرفية، والاستفادة من أحدث ما توصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا والمعرفة المصرفية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة ما لم يواكبها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية، بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك العمومية التي تمت خوصصتها أو اندماجها، وبالتالي فان اتباع المصرف الجديد لأحدث أساليب نظم العمل الإداري سيؤدي إلى الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بما يؤدي إلى رفع درجة ولائهم وانتمائهم، مما يزيد من استقرار معدلات دوران العمالة وزيادة العائد للمصرف الجديد.

الفرع الثالث: تشجيع نشأة البنوك الأجنبية

أتاح قانون النقد والقرض إنشاء فروع للبنوك والمؤسسات الأجنبية وبواسطة التنظيم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 حدد شروط إنشاء وإقامة فروع المؤسسات البنكية والمالية الأجنبية وذلك بسبب العجز الكبير في السوق المالي الجزائري بغرض الاستفادة من التقنيات والإجراءات التكنولوجية والخدمات الجديدة وطرق التسيير الحديثة وتأهيل المتعاملين والمستثمرين الجزائريين وفي الأخير المساهمة في إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري.

ففي ظل المحيط الدولي الجديد وعولمة النظام المالي وتحرير التجارة والخدمات المالية لا بد من التعامل مع المصارف والشبكات الدولية للاستفادة منها والإسراع في الإصلاحات ورفع العراقيل الإدارية، النقدية والمالية.

إذن من الأحداث الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض في إطار التعامل مع الخارج هو السماح بإقامة بنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر.

في هذا الإطار فان مجلس النقد والقرض هو الذي يحدد شروط إقامة هذه البنوك والمؤسسات المالية ويمنحها التراخيص، كما يرخص المجلس بفتح فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وهذه التراخيص تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل. " يمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات

المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية"[1].

تطورات النظام المصرفي الجزائري[2]:

عرف النظام المصرفي الجزائري تغيرا كبيرا في هياكله منذ 1990 بحيث يعيش تطورات وتغيرات تمس من جهة تنظيمه ومن جهة أخرى شروط عمل البنوك.

فالجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 هو التيار العام لتحرير العمليات البنكية والمالية الذي فتح المجال للقطاع البنكي الخاص والأجنبي وبالتالي تقوية وتدعيم المنافسة. وهكذا فان الوظيفة البنكية دخلت في التسيير العقلاني لهياكله والتي تم تدعيمها منذ 1995 .

يعرف النظام المصرفي الجزائري حاليا ظاهرتين في تنظيمه:

- يتطور.

- يتنوع.

عندما جاء قانون النقد والقرض في 1990 كان النظام البنكي يتكون أساسا من خمسة بنوك تجارية وصندوق للادخار CNEP وبنك للتنمية BAD وشبكة لوكالات تمتد على كامل التراب الوطني. ولكن منذ 1991 تكونت عدة بنوك جديدة منها:

- البنك المشترك "AL BARAKA" فرأس مال هذه المؤسسة هو موزع ما بين BADR بنسبة49 % وبين التجمع المالي للشرق الأوسط بنسبة 51 % يستخدم هذا البنك موارده وفقا للشريعة الإسلامية.

أما في 1995 فقد سجل النظام المصرفي خلق عدة مؤسسات مالية وعدة تغيرات منها:

- تحويل الصندوق الوطني للادخار والاحتياط من CNEP الى CNEP – Banque.

- خلق الصندوق الوطني للسكن CNL caisse nationale du logement .

- خلق شركة إعادة التمويل العقاري société de refinancement hypothécaire .

- صندوق ضمان القروض العقارية caisse de garantie des crédits immobiliers .

- أموال ضمان الترقية العقارية fonds de garantie de promotion immobilière .

- صندوق ضمان الأسواق العامة Caisse de garantie des marchés publics.

---

[1] - المادة 128 من قانون النقد والقرض.

[2] - محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، " **التحرير المالي والبنكي وأثره على الطلب على النقود: دراسة حالة الجزائر**" ، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، يومي 29- 30 ديسمبر 2004، ص. ص. 06-08.

وتماشيا مع خلق هذه المؤسسات المالية منذ 1995 ظهر عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة وأيضا ذات مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية.

تدفع هذه السياسة التفتحية الاقتصادية المدعمة بالنصوص القانونية، البنوك الخارجية للاستثمار داخل الوطن والتي سمحت في بداية الأمر بمتابعة حسن تسيير التطور وظهور مكاتب تمثل ذلك منذ 1991 منها:

- CitiBank التابع للبنك الأصلي المتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية.
- القرض الليوني Crédit lyonnais .
- BNP.
- الشركة العامة الجزائرية société générale algérienne وهي فرع لبنك في فرنسا بنسبة 60.99 % من رأسمالها وتملك شركة FIBA Holding de Luxembourg نسبة 28.99 % من رأس المال ونسبة 10 % هي ملك لشركة دولية تابعة للبنك الدولي أما النسبة المتبقية أي 0.02 % هي مساهمة لبعض الخواص.

شهد المحيط البنكي منذ 1997 ظهور للبنوك والمؤسسات المالية الخاصة إما جزائرية أو أجنبية وبالتالي أصبح النظام البنكي غني بـ 14 مؤسسة بنكية جديدة:

- Union Bank . 1995 (مؤسسة بنكية).
- Mouna Bank . 1998 (مؤسسة بنكية).
- البنك التجاري والصناعي الجزائري Banque commerciale et industrielle d'Algérie (بنك).
- البنك الخارجي الجزائري Algerian international bank (مؤسسة بنكية).
- الخليفة- بنك El-Khalif Bank (بنك).
- الشركة الجزائرية البنكية compagnie algérienne de banque (بنك).
- البنك العام المتوسط banque générale de la méditérannée (بنك).
- Sofinance (مؤسسة بنكية عامة)
- CitiBank Algeria.

- Arab banking corporation algeria فرع مراقب من طرف التجمع "ABC" للبحرين بـ 70 % و BIRD لـ SFI بـ 10 % والشركة العربية للاستثمار بـ 10 % لجدة و 10 % للمستثمرين الجزائريين.

- الشركة العامة الجزائرية société générale algérienne بحيث الشركة العامة لباريس تسير 51% و 29 % بالنسبة للشركة المالية المنشأة في لوكسمبرغ Luxembourg (FIBA) و 10 % لكل من SFI لـ BIRD والبنك الإفريقي للتنمية NATEXIS ALGERIE التابع لفرنسا (باريس).

- الريان بنك El Ryan Bank بنك برأسمال قطري يقدر بـ 90% .

- شركة الليزينغ Leasing التابعة لـ CNMA caisse nationale de mutualité et d'assurance.

هناك نوعان من المؤسسات في قانون النقد والقرض البنك والمؤسسة المالية فهما يكونان العنصرين القانونيين الوحيدين المقبولين من طرف قانون النقد والقرض.

وعليه فإنه بموجب قانون النقد والقرض تم توسيع السوق المصرفية في الجزائر، ولكن حسب التحليل الذي قام به المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عن النظام المصرفي فإن البنوك العمومية هي التي تسيطر على التمويلات في الاقتصاد وهذا راجع ربما إلى المعايير الصارمة التي تطبقها هذه البنوك أو راجع الى أن البنوك الخاصة هي مازالت في طور انطلاقة phase de démarrage . إن هذا الانفتاح للنظام المصرفي وهذه التغيرات التي أجريت على السلطات الخاصة بتنظيم تقنين ومراقبة النظام المصرفي أدى إلى تحول هيكل النظام المصرفي في الجزائر ليصبح مع نهاية 2012 يضم 29 مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة موزعة كالتالي[1]:

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- 14 مصرفا خاصا براس مال اجنبي، من بينها واحد برؤوس اموال مختلطة؛
- 03 مؤسسات مالية، من بينها اثنان عموميتان؛
- 05 شركات للقرض الايجاري، من بينها اثنان خاصة؛
- 01 تعاونية التأمين الزراعي، معتمدة لاجراء العمليات المصرفية.

أصدر مؤخرا بنك الجزائر تعليمات للبنوك الوطنية العمومية والأجنبية الناشطة على مستوى الساحة المصرفية، لتكثيف شبكتها البنكية، بفتح وكالات جديدة، بعد التأكد مؤخرا من عزوف البنوك

[1] - Banque of Algéria, Rapport 2012, juillet 2013, P.80.

الأجنبية عن طلب الاعتماد لفتح فروع لها بالجزائر مباشرة بعد المصادقة على قانون الاستثمار الجديد واعتماد قاعدة 49/51 بالمائة، التي تمنح الأغلبية للشريك الوطني.

حيث ان البنوك الأجنبية التي كانت قد أودعت طلباتها منذ اكثر من 5 سنوات على مستوى بنك الجزائر، (التابعة لبنوك أو فروع بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، منها بنوك عربية من الإمارات وقطر ولبنان، إلى جانب بنوك مغربية وتونسية) .والتي كانت تقوم بتحيينها سنويا بطلب من البنك المركزي (بنك الجزائر)، لم تشعر البنك المركزي منذ اعتماد قاعدة 51/ 49 بالمائة بنيتها في متابعة ملفاتها المودعة على مستواه لفتح فروع لها في الجزائر، واعتبرت أن فتح فروع في ظل قانون الاستثمار الجديد، يبقى صفقة غير مربحة لها، زيادة على صعوبة إيجاد شريك جزائري من غير الدولة لامتلاك نسبة 51 بالمائة في بنك استثماري تجاري. ويأتي تجميد هذه البنوك لملفاتها وطلباتها، في ظل التصريحات المتعاقبة للمسؤولين الجزائريين على رأسهم الوزير الأول، عبد المالك سلال، والتي تنفي اعتراض المتعاملين الاقتصاديين في جميع الدول على إدراج قاعدة الأغلبية للشريك الوطني وربط العزوف عن الاستثمار في الجزائر بمشاكل مثل البيروقراطية وغياب العقار الصناعي وغيرها من العراقيل التي تشهدها الساحة الوطنية، منذ العديد من السنوات.

من جهة أخرى اصدر مؤخرا بنك الجزائر تعليمات لجميع البنوك الوطنية، سواء العمومية أو الخاصة، لتكثيف شبكتها، بتوسيع تواجدها على مستوى جميع الولايات، لتغطية الطلب المتزايد على الخدمات البنكية، مؤكدا الحاجة الماسة لتوسيع الساحة المصرفية، حيث تبقى المعايير المعمول بها في السوق المصرفية الوطنية تحت مستوى المعايير الدولية، إذ بلغ العدد الإجمالي لوكالات سواء البنوك الوطنية العمومية أو الأجنبية، ما لا يتعدى الـــ 1500 وكالة تقوم بتغطية خدمات أكثر من 33 مليون نسمة وذلك دون إدماج عدد الوكالات التابعة لبريد الجزائر. كما أن السيولة البنكية في ارتفاع مستمر، حيث تجاوزت 2000 مليار دينار، نتيجة عدم توظيفها، في ظل تخوف البنوك العمومية من منح قروض غير ناجعة، تساهم في الرفع من المستحقات المشبوهة على مستوى محافظها المالية. وأن قيمة المستحقات غير المضمونة الدفع في انخفاض مستمر، غير أنها تبقى في مستويات مهمة لا تتوافق والمعايير المعمول بها دوليا[1] . من هنا يظهر جليا ان خوصصة البنوك العمومية واندماجها ستكون المحفز لتطوير النظام المصرفي وكذا لجلب البنوك الاجنبية وبالتالي جذب لمختلف الخدمات والتكنولوجيات المتطورة التي تحملها معها البنوك الاجنبية المستثمرة في الجزائر.

[1] - سمية يوسفي، " **البنوك الاجنبية تجمد مشاريع توسعها بالجزائر**" ، جريدة الخبر الصادرة في 2013/01/02.

المطلب الثالث: القدرة على مواجهة المصاعب المالية وتحقيق نسبة كفاية راس المال

الفرع الأول: القدرة على مواجهة الأزمات الطارئة

إن خطة الاندماج والخوصصة لابد أن تتدرج ضمن إستراتيجية واضحة، هدفها تكامل المنتجات المصرفية المقدمة ونوعيتها أو الأسواق المستهدفة أو الموارد البشرية والفنية المتاحة، بحيث يحقق الهدف المنشود وهو رفع كفاءة استخدام الموارد وخفض النفقات، كما أن قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطيات علنية وسرية من خلال زيادة تنوع مصادر الودائع، من شأنه أن يدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال)، كما ويتوقع أن ترفع من قدرته على مواجهة المنافسة والمخاطر والأزمات الطارئة وكذلك تحسين إدارتها وزيادة مستوى الأمان، وبالتالي ينعكس ذلك على سلامة وضمان حقوق المودعين والمتعاملين مع المصرف وتعزيز الشعور بالأمان لدى المودع والإستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة.

الفرع الثاني: تحقيق أرباح صافية إضافية

إن زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد من شأنه أن ينتج عنه زيادة في قيمته ومن ثم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد، وهذا ما يزيد من ربحيته، وتحسين الربحية هو ناتج للأثر التجميعي لعمليات الخوصصة والاندماج، هذا الأثر يحتوي على الأثر التجميعي التشغيلي والأثر التجميعي المالي الذي ينتج عنهما ما يلي:

- الأثر التجميعي التشغيلي ينتج عنه زيادة الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية؛

- الأثر التجميعي المالي ينتج عنه الحوافز والمزايا الضريبية وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض احتمالات تحمل المصرف الجديد لتكاليف الإفلاس.

الفرع الثالث: تفادي المصاعب المالية أو التصفية

من مزايا لجوء بعض المصارف إلى الخوصصة والاندماج مع مصارف اخرى هو تدعيم لقدرتها على تأمين و تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي فرضته عليها السلطات النقدية أو لتمكنها من مجاراة المصارف الكبيرة في المنافسة أو لسقوف التعامل السائد في السوق.

إن خوصصة أو دمج المصرف الذي يعاني من اختلالات وتعثرات مالية أو من مكشوف بنكي كبير أو ارتفاع نسبة الديون المشكوك في استرجاعها وغيرها من المشاكل، مع مصرف ذو قوة مالية ومصرفية كبيرة ، قد يجنبه الكثير من المخاطر التي من بينها مخاطر التصفية والإفلاس.

الفرع الرابع: تحقيق نسبة كفاية رأس المال

توافقا مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الذي أصدرته اللجنة سنة 1988 (اتفاق بازل I) أو ما أطلق عليه بنسبة كوك « Ratio Cooke » ، ألزم بنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال المحدد بـــ 8% . وتعني هذه النسبة أن الأموال الخاصة (الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية) لأي مؤسسة مصرفية أو مالية لابد أن تغطي على الأقل 8% من المخاطر المحتملة، أي القروض والتوظيفات الأخرى، المرجحة حسب درجة المخاطر (0% , 5% , 20% , 100%).

ومع دخول المعيار الجديد لكفاية رأس المال « Ratio Mac Donough » حيز التطبيق ابتداء من سنة 2007 ليعوض سابقه « Ratio Cooke » ، تجد البنوك الجزائرية نفسها أمام تحد كبير يتمثل أساسا في إصلاح التسيير الاحترازي للتوافق مع معايير بازل الدولية خاصة في مجال وضع أساليب إدارة وتقييم المخاطر على مستوى البنوك الأكثر ملائمة لأوضاعها وذلك لاحتساب المتطلبات الرأس مالية الجديدة التي ترتكز على ثلاث أنواع من المخاطر وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية[1] .

المطلب الرابع: الانتشار الجغرافي وتطوير مفهوم التسويق المصرفي والصيرفة الالكترونية

الفرع الأول: الانتشار الجغرافي

مما لا يمكن تجاهله هو زيادة قدرة المصرف الجديد، سواء المندمج أو المخوصص، على زيادة عدد فروعه في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر تساهم في جذب عملاء جدد، مما يمكن المصرف الجديد من الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة وخارجها، وكذلك تنوع الخدمات التي يقدمها مما يساعده على توزيع المخاطر وزيادة

[1] - بوراس أحمد، عياش زبير، " **الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية**" ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة منتوري بقسنطينة، ديسمبر 2008، ص.234.

مستوى الأمان، كما ستؤدي خوصصة واندماج المصارف إلى تعزيز الخدمة المحلية للبنوك لكون الهدف من الخوصصة والدمج هو تعزيز تواجدها محلياً في مواجهة المنافسة العالمية، وهو ما يلزم نشر الخدمة المصرفية في المناطق النائية والمحرومة واستحداث خدمات جديدة.

الفرع الثاني: تبني وتطوير مفهوم التسويق المصرفي

يعد تبني مفهوم التسويق المصرفي الحديث من طرف البنوك العمومية أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، والتي تبلورت أهم ملامحها في احتدام المنافسة، حيث يساهم هذا المفهوم في اكتساب قدرات تنافسية تمكن البنوك من زيادة مواردها ومن ثم تحقيق التوازن في هيكل موارد البنوك واستخداماتها.

أصبح من المؤكد أن وجود إدارة في البنك تحت اسم الإدارة التسويقية ضرورة ملحة تقع تحت مظلتها المهام التالية [1]:

1- القيام ببحوث السوق المصرفي وجمع المعلومات في هذا المجال.

2- تطوير وتنمية المنتجات المصرفية.

3- الاتصالات التسويقية بما تشمله من دعاية وإعلان.

4- وضع خطط مبيعات فروع البنك مع مراعاة البيئة المصرفية للبنك.

5- التدريب المستمر لرجال البيع.

6- التنسيق مع الإدارات الأخرى بالبنك.

يهدف التسويق المصرفي إلى ابتكار وأداء الخدمات وإيصالها نحو العميل عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج المتاحة، وهذا قصد إرضاء العملاء الحاليين و جذب عملاء جدد بما يحقق الربحية للبنوك.

[1] - زيدان محمد، " **دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك**" ، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2003، ص. 11.

الفرع الثالث: تطور الصيرفة الالكترونية

إن البنوك الجزائرية مازالت تمارس العمل التقليدي في المصارف نتيجة لضعف التقنية وضآلة حجم رؤوس الأموال وضعف الكادر البشري، حيث أن تطور التقنية من خلال الخوصصة والاندماج ستؤدي إلى تقليص العمل التقليدي والاتجاه إلى الصيرفة الإلكترونية وإلى خدمات التجزئة المصرفية المتطورة.

منذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والمصرفي من خلال مشروع تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية والعصرنة، وإن كان ذلك لا يمثل إلا جزءا من إصلاح شامل لهذا القطاع الحساس، الذي يمكن وصفه بعجلة الاقتصاد، إلا أنها تعتبر أبرز جوانبه وأكثرها حيوية، خاصة ونحن مقبلون على عمليات خوصصة واندماج فعلية وبالتالي الاندماج الفعلي في الحركية الاقتصادية الدولية.

من ناحية أخرى ينصرف مدلول العصرنة إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، وما يتطلب ذلك من عصرنة كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (مثل كشوف الحسابات)، التنظيم الداخلي للمصرف.

التعريف بالمصرف الالكتروني (e-banking) [1]:

يمثل المصرف الالكتروني أحد مواضيع ما اصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للمصرف الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت.

فالمصرف الالكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الالكترونية والتي تعد الإنترنت من أهم أشكالها، ويمكن الحصول على خدماته عن طريق الضغط على مجموعة أزرار في الهاتف أو الكمبيوتر من أي مكان، وقد أدى هذا النوع من المصارف إلى تغيير المفهوم التقليدي للمصرف، وكذلك غير نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف وطريقة تقديمها، بل إنه غير النقود بمفهومها التقليدي الذي نعرفه، لأن عنوان المصرف الالكتروني عبارة عن رقم مُخَزَّن في ذاكرة هاتف العميل يتصل به من خلال هذا الرقم، أو عبارة عن عنوان إلكتروني على شبكة الإنترنت العالمية.

[1] - معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، **"المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية"** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ، مرجع سابق، ص. ص. 197- 198.

يستخدم المصرف الالكتروني نوعًا جديدًا من النقود يُعرف بالنقود الإلكترونية، وهي عبارة عن نقود غير ملموسة، ولكنها تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتُخزّن في مكان أمين جدًّا على "الهارد ديسك" لجهاز الكمبيوتر للعميل يعرف بالمحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل أن يستخدم هذه الحافظة في إتمام عمليات البيع أو الشراء والتحويل وغيرها.

يقدم المصرف الالكتروني خدمات مصرفية متميزة عن بُعْد في جميع الأوقات وطوال أيام الأسبوع بلا انقطاع وذلك باستخدام الاتصال التليفوني أو الإلكتروني عن طريق الإنترنت، ومما لا شك فيه أن هذا النوع الجديد من المصارف الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة له مزايا كثيرة للمصارف نفسها وللعملاء، وتتلخص أهم هذه المزايا فيما يلي:

مزايا المصرف الالكتروني التي تتحقق للمصرف:

- يوفر هذا النوع من المصارف الوقت والجهد،

- اتساع رقعة الخدمات المعروضة،

- تخفيف العديد من التكاليف على عاتق المصرف، إذ يقر العاملون في المجال المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال المصارف العادية تكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال المصارف الالكترونية، ومن ثم فإن من أهداف المصرف الالكتروني هو تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعميل وتحسين جودتها.

المزايا التي تتحقق للعملاء:

- امكانية طلب الخدمة من أي مكان به هاتف و حاسوب،

- يوفر هذا النوع من المصارف درجة عالية من الراحة للعميل، حيث تعرض الخدمات طوال ساعات اليوم وخل ال كل أيام الأسبوع،

- تنفيذ العمليات وتأكيده بسرعة فائقة،

- يحقق هذا النوع من المصارف سرية الحسابات التي يرغب بها الكثير من العملاء.

وفيما يخص تطوير هذا النوع من المصارف في الجزائر فانه لا بد من تظافر جهود عدة جهات لتجديد هذا المشروع، حيث يتطلب تحقيق أي مشروع تجديدي توفر ثلاثة مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز؛

- تخصيص الموارد (المالية والبشرية) اللازمة؛

- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، ...) ملائمة، ليس فقط مساعدة، ولكنها محفزة.

ومشروع التجديد هذا يتمثل في الصيرفة الإلكترونية. فلو نظرنا إلى المشروع من منظور جزئي، أي من منظور مصرف واحد، بل وحتى من منظور المصارف مجتمعة، لوجدنا أنه يستحيل إقامة مثل هذا المشروع. فالوضع الراهن للمصارف الجزائرية، بما فيها العمومية، والتي ما تزال تهيمن على نحو 90% من السوق (ودائع وقروض)، لايسمح لها بتخصيص موازنات بقدر ما يحتاج إليه مثل هذا المشروع. فالبنوك العمومية خرجت للتو من تطهير مالي وإعادة رسملة كلفت خزينة الدولة في مجملها أكثر من 194 مليار دينار، منها نحو 125 مليار دينار خاص بديون المؤسسات العمومية[1]، وما تزال تبحث الآن عن استقلالية فعلية لتدبير شؤونها، بل وتسيير سيولتها التي أضحت تشكل بالنسبة إليها مشكلة حقيقية، كما أن البنوك الخاصة، على ضعفها، ما تزال تفتقد في عمومها إلى استراتيجية نمو، إذ أنها توجه مواردها نحو أنشطة أكثر ضمانا وأسرع ربحا، حتى أن استخداماتها تكاد تكون منحصرة على تمويل التجارة الخارجية.

لذلك فإننا نرى أنه من الضروري أن يؤخذ هذا المشروع التجديدي الهام كمشروع وطني، تكون فيه الدولة طرفا أساسيا وحاسما. ويتمثل دور الدولة هنا في جانبين:

- المساهمة في إرساء قاعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي؛

- المساهمة في مجال البحث والتطوير، وذلك في إطار المخطط الوطني للبحث والتطوير.

ولعل ما يشجع على تأكيد هذا الدور الوضعية المالية للجزائر، التي تبدو جد مريحة حسب ما تؤكده التقارير الرسمية، حيث أن احتياطي الصرف بلغ 186.32 مليار دولار في نهاية جويلية 2012 (بارتفاع بلغ اربعة مليارات دولار بالنسبة للاحتياطي حتى نهاية سنة 2011 والبالغة 182.22 مليار دولار)[2]، اما الحساب الجاري فسيظل يسجل فائضا سنة 2013 بنسبة 7.1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ، مما يسمح بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وانشاء مشاريع جديدة.

ولاشك في أن هذه الوضعية تشكل فرصة نادرة للانطلاق في تنمية مستديمة حتى نضمن راحة مستديمة. ومفهوم التنمية اليوم ينطلق من مفهوم الاقتصاد الجديد، الذي نرغب في الاندماج فيه. والصيرفة الإلكترونية تمثل أهم أركانه.

ويبدو أن العناية بمثل هذا المشروع الهام والضخم لم تستوف حظه بعد، على الرغم مما نسمع من تصريحات متكررة في هذا الشأن من ممثلي السلطات العمومية ومسيري المصارف. ويتجلى نقص العناية هذا في عدة مظاهر:

---

[1] - Banque of Algéria, Rapport 2012,P.85.

[2] - تصريحات محافظ بنك الفجزائر محمد لكصاسي في ندوة حول التطورات النقدية والمالية الاساسية، منشورة في الموقع الالكتروني:
www.akhbarak.net/news/2012/09/10. تاريخ الزيارة: 2013/03/10.

- التأخر في إطلاق المشروع والتباطؤ الحاصل في الإنجاز. ونشير هنا إلى أن آخر التصريحات (وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال) تؤكد على أن مشروع الدفع الإلكتروني (e-paiement)، والذي هو حاليا قيد الإنجاز مع شريك أجنبي، كان يتوقع ان ينتهي مع نهاية سنة 2005؛

- حجم الإنفاق المتواضع المخصص له من جهة ثانية.

إلا أن ضمان راحة مستديمة تقتضي أن توجه مخصصات مخطط الإنعاش هذا لبناء القاعدة الصناعية التي ستخلق مداخيل مستمرة، ليس في الحاضر فحسب، ولكن أيضا في المستقبل. ومن أهم جوانب هذه القاعدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي أصبحت تعد حاليا أساس كل تنمية.

إن الحديث عن قاعدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تجرنا الى توفير شبكة الهاتف (السلكي أو اللاسلكي)، ذلك أن الهاتف هو وسيلة الاتصال بالإنترنت، والتي تمثل المتغير الحاسم في مجال الصيرفة الإلكترونية؛ كما تستلزم توفير الانترنت. أما بالنسبة للإنترنت فلا يزيد عدد الجزائريين الذين يتصلون بهذه الشبكة عن 4.5 مليون شخص[1]. ويرجع ذلك إلى أحد الأسباب الآتية أو كلها:

- عدم امتلاك كمبيوتر مجهز بموديم؛

- عدم امتلاك خط هاتفي؛

- ارتفاع تكلفة الاتصال (تكلفة الاتصال الهاتفي وتكلفة الاشتراك لدى أحد الموزعين)؛

- المستوى الثقافي أو التعليمي المتواضع.

- نقص الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، أو حتى انعدامها بالنسبة لمجال التبادل التجاري والصيرفة (الدفع الإلكتروني، الفوترة، وغير ذلك من الخدمات على الخط).

وعلى كل فالإنترنيت ما تزال حديث الخاصة، ولا تستعمل إلا في مجالات محدودة كالبحث العلمي والبريد الإلكتروني أو الدردشة والمكالمات الهاتفية الدولية، بالإضافة إلى خدمة الإطلاع على الرصيد، أو استخراج بيان للحساب، بالنسبة لأصحاب الحسابات البريدية، ولكنها تشهد تطورا ملحوظا، وقد كان يتوقع أن يتسع نطاقها إلى مجال التجارة الإلكترونية أو الدفع الإلكتروني ابتداء من سنة 2006 الا ان المشروع لم يحترم الآجال المحددة.

إن ثمة مشاريع هامة في هذا الصدد هي قيد الإنجاز حاليا، لعل أبرزها مشروع الحظيرة الإلكترونية بسيدي عبد الله (نحو 30 كلم غرب العاصمة)، والذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار من مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو مبلغ متواضع بالنظر إلى أهمية المشروع واستعجاليته، ومع ذلك

[1] - زين العابدين جبارة، " **75 بالمائة من الجزائريين يتصفحون الجرائد عبر الانترنيت**"، جريدة الشروق الصدرة في 2010/10/18.

فهي خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح، خاصة وأنه من المقرر تشييد مدن أخرى مماثلة في مناطق أخرى من الوطن. والهدف المنتظر من هذه الحظائر هو تطوير التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال في الجزائر من خلال آليات متعددة: البحث والتطوير المتخصص، التكوين، إنشاء محاضن للمؤسسات المجددة المنشأة لهذا الغرض ...الخ.

وفي إطار الورشة المفتوحة في مجال تطوير الصيرفة الإلكترونية والنقد الإلكتروني تجدر الإشارة إلى الجهود القائمة، سواء كانت محلية أو مع الشريك الأجنبي، من أجل إقامة هذا المشروع، ولكن بطء عمليات الإنجاز تجعلنا نتساءل عن الأسباب. وسوف نشير هنا إلى حالتين: أولهما تتمثل في العقد المبرم في شهر أفريل من سنة 2003 ما بين شركة ساتيم (Satim : société algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique) والشركة الفرنسية Ingenico Data Systems من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية، وكان من المقرر أن تبزغ ثمرته في نوفمبر من نفس السنة بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية، ثم إصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004 ، غير أنه ولحد الآن لا توجود اي بطاقة دفع في الجزائر. أما الحالة الثانية فتتعلق باتفاق شراكة تم في نفس الفترة ما بين المجموعة الفرنسية "Diagram-Edi"، الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي MAGACT Multimédia و Soft Engineering و مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist)، لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـــ "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" [1](AEBS : Algeria E-Banking Service). والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو حل يهم طبعا كل المصارف الجزائرية [2].

وهكذا، وإن كان الوعي بأهمية المشروع موجودا والنية قائمة، فإن ما ينقص هو الحزم والسرعة في التنفيذ. ونأمل أن يرى هذا الشروع ثمراته مع خوصصة البنوك العمومية واندماجها.

[1] - لمزيد من المعلومات راجع الموقع: www.aebs.dz .

[2] - رحيم حسين، هواري معراج، "**الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**" ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ، جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص.ص.326- 329.

المبحث الثاني: الآثار الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد

بما أن للبنوك دور فعال وهام في التعاملات الاقتصادية فان خوصصتها واندماجها سوف يكون له آثار على الاقتصاد، من بين هذه الآثار نذكر:

المطلب الأول: زيادة الكفاءة الاقتصادية وتطوير المؤسسات

الفرع الاول: زيادة الكفاءة الاقتصادية

يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خوصصة واندماج البنوك العمومية، من بين الاهداف الاساسية لبرامج الاصلاح، حيث ان البنوك العمومية غالبا ما تتميز بعدم الكفاءة في عملياتها الداخلية، اذا ما قورنت بالبنوك الخاصة وذلك يرجع لعدة اسباب، منها ان البنوك العمومية غالبا ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي الى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي الى تحقيق الا الحد الاعلى من توظيفها او استثمارها. كما ان البنوك العمومية غالبا ما تتوصل الى راس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي الى نشاطها بصورة لا تعكس التكلفة الحقيقية.

وعليه فان حافز الادارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفا في حالة الملكية العامة، وذلك لان البيروقراطية وغياب حملة الاسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الارباح، سوف يكون لهم دور في تقليل الضغط على الادارة في السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الحد الاعلى من الربحية[1].

الفرع الثاني: تطوير القطاعات الأخرى بخلاف البنوك

من الآثار المهمة المحتملة عند خوصصة البنوك العمومية واندماجها هو استفادة مختلف القطاعات الاقتصادية من مزايا التحسين الذي سيطرأ على البنوك ، نتيجة لتحسن الوضعية المالية للبنوك ، وبالتالي قدرتها على تمويل المشاريع الكبيرة وتمويلها بالقروض اللازمة بعد استيفاء الشروط، فبعد تحسين وضعية البنوك فانه والى غاية 2006، استفادت الصناعة من 49,7 % من القروض، وقطاع البناء من 15,6 % والتجارة من 9,5 % وقطاع الفلاحة من 4,8 % من القروض المصرفية الكلية الممنوحة[2].

[1] - عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص. 128.

[2] - Banque of Algéria, Rapport 2007,P.162.

ففي ظل البنوك العامة لا يتم دراسة ملف القرض و تحديد جدوى المشروع بدقة كما لا يتم التدقيق في الضمانات المقدمة، فعلى سبيل المثال فقد يتم تقديم ضمانا متمثلا في رهن منزل للحصول على قرض بقيمة 1 مليار دينار، في حين أن هذا الضمان هو في الأصل لا يساوي قيمة القرض الممنوح.

بالإضافة إلى الإحصائيات غير الدقيقة المجمعة من قبل البنوك حول المستثمر طالب القرض، فقد يكون هذا المستثمر غير مسجل في السجل التجاري تهربا من الضرائب و لذلك يكون من الصعب الحصول على المعلومات الخاصة به من غرفة التجارة و إن توفرت فهي غير دقيقة، فبسبب عدم دقة الإحصائيات فإن البنك يوافق على منح القرض رغم درجة المخاطرة الكبيرة و هذا ما يؤدي إلى ضياع حق البنك في استرداد قيمة القرض، أما في حالة دخول البنوك الأجنبية فهذه الأخيرة لا ترضى بهذه الأوضاع كما أنها تدقق كثيرا قبل منح القرض من خلال دراسة ملف القرض باستخدام طرق حديثة ومعلومات كبيرة و دقيقة، و لا تقدم القرض إلا إذا كان لديها اقتناع كبير بأن المستثمر يستحق الحصول عليه و لديه الإمكانيات الكافية لسداده مما يؤدي إلى ضمان استرداد القرض، و هذا التشدد من قبل البنوك الأجنبية سيضطر المستثمرين المحليين إلى تطبيق القوانين بدقة و التسجيل في السجل التجاري و يدفع بمراكز الإحصائيات إلى التطوير، و بالتالي فإن التحسن و التطور الذي سيطرأ على البنوك المحلية نتيجة دخول المستثمرين الأجانب سيدفع بالقطاعات الأخرى للتطوير و التحسين من خدماتها نتيجة الارتباط الوثيق بين مختلف القطاعات و التعامل الكبير بينها، فأي قطاع من القطاعات الاقتصادية يحتاج إلى التمويل و بالتالي فهو بحاجة دائمة للبنوك، فإذا كانت هذه الأخير متشددة و لا ترضى إلا بالمعلومات الدقيقة فإن ذلك يضطر القطاعات التي تتعامل معها على التحسن و التشدد و التدقيق في المعلومات التي تقدمها للبنوك، و بالتالي انتقال الأثر من الجزء إلى الكل.

الفرع الثالث: دعم البنوك لبعض المؤسسات

يمكن لعمليات الخوصصة لمستثمر استراتيجي أجنبي أو عمليات الاندماج خاصة مع البنوك الأجنبية، تخفيض دعم هذه البنوك لبعض المؤسسات خاصة الصناعية التي يتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية، وعليه يجب أن تتم عملية الخوصصة والاندماج المصرفي بتوافد إطارات مصرفية سواء محلية أو أجنبية، ماهرة ومؤهلة وقادرة على التكييف مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية، و دون المساس بالمسار والجهود التي وضعتها الدولة للإصلاحات الاقتصادية.

ان تتبع مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر يبين ان هناك علاقة بين البنوك التجارية العمومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية[1]، فلقد عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى و التنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات و التغييرات، خاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل النظام المالي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، لعبت فيه الخزانة دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك التجارية العمومية، إلى نظام مالي يعتمد على قواعد السوق.

وإلى غاية سنة 1986، كانت البنوك تمثل حلقة وصل فقط بين الخزينة و المؤسسات العمومية، لكن منذ صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22جمادى الأولى 1408هـ الموافق لـ 12 جانفي 1988 و الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، تغيرت العلاقة بين البنوك و مختلف المتعاملين الاقتصاديين، خاصة المؤسسات الاقتصادية.

لقد نصت المادة 07 من هذا القانون، على تمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة، فتشترط و تلتزم و تتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض[2].

كما نجد أيضا القانون رقم 88-06 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408هـ الموافق لـ 12 جانفي 1988 يعدل و يتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض، و الذي أدخل تعديلات مختلفة ، منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي ومؤسسات القرض و اعتبرهما مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية[3].

ثم جاء القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض[4]، و هو من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، حيث اعترف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ثم تلاه الإصلاح الاقتصادي الشامل لعام 1994 (برنامج التصحيح الهيكلي).

لقد تغيرت العلاقة الجوهرية بين البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية، خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولم تعد البنوك مجبرة على تمويل هذه المؤسسات، و أصبح لها الحرية في ذلك، بعد اعتبارها مؤسسة تجارية هدفها تحقيق الربح و العوائد بأقل التكاليف و المخاطر، وبناءا على ذلك قامت السلطات باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تطوير عملية الوساطة البنكية، و ضمان

---

[1] - احلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، " **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997/ 2000)** " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - ، مرجع سابق، ص. 109.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12.

[3] - المادة 02 من القانون 88-06.

[4] - الجريدة الرسمية، العدد 16.

التخصيص الجيد للموارد، وذلك بقيامها بتطهير و إعادة هيكلة البنوك العمومية خلال سنوات التسعينات، حيث اعتمدت عملية التطهير المالي لهذه البنوك على إعادة شراء الحقوق البنكية غير الفعالة على المؤسسات العمومية من طرف الخزينة، ولقد بلغت هذه الحقوق سنة 1991-1992 حوالي 275.4 مليار دج وهي الخطوة الأولى، أما الخطوة الثانية فكانت خلال الفترة 1996-1998 ، حيث بلغت الحقوق غير الفعالة 168.7 مليار دج، تم إعادة شرائها من طرف الخزينة بواسطة سندات لمدة 12 سنة و بمعدل فائدة 10% .

أما خلال الفترة 2000-2001 فتم التركيز على إعادة شراء حقوق المؤسسات التي تم حلها، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي لهذه الحقوق إلى 346.5 مليار دج، في خطوتها الثالثة [1].

و الجدول التالي يبين لنا حصيلة التطهير المالي لنهاية سنة2000 و 2001.

الجدول رقم (28): ميزانية التطهير المالي للبنوك(ماعدا صندوق التوفير) المبالغ بـــ: مليون دج.

السنوات	نهاية 2000	نهاية2001
الاتفاقيات المدعمة للخطوتين الاوليتين لعمليات اعادة شراء حقوق البنوك	238.730	214.857
الاتفاقيات الموقعة للخطوة الثالثة لاعادة شراء حقوق البنوك	346.228	311.605
مجموع السندات التي تحوزها البنوك	584.958	526.462

المصدر: احلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، " **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997/ 2000)** " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - ، مرجع سابق، ص. 109.

أما بالنسبة لإعادة الرسملة، فلقد تم إعادة رسملة بنك الجزائر الخارجي و بنك القرض الشعبي الجزائري في سنة 1995، حيث كانت هذه العملية مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة و مديري البنوك، أين يتحمل مديرو البنوك المسؤولية الخالصة عن احترام نسب كفاية رأس المال، كما منحت

[1]- Banque d'Algerie,Rapport 2001,p.52

البنوك استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات بشأن توزيع الائتمان، وعلى الأخص رفض تقديم أي قروض للمشاريع ذات المخاطر المالية[1]. والجدول التالي يبين المبالغ المخصصة لإعادة رسملة البنوك.

الجدول رقم (29):إعادة رسملة البنوك وصندوق التوفير

السنة	نقدا	سندات مساهمة
1991	8800	00
1993	9000	00
1995	14000	24900
1997	18000	10000
2001	24600	25200
المجموع	74400	60100

المصدر: احلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 109.

من خلال الجدول السابق يتضح مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات العمومية دون ان ننسى طبعا مساهمتها للبنوك الخاصة ، وذلك بتوفير القروض اللازمة للمؤسسات.

عند خوصصة البنوك العمومية واندماجها فان القروض الممنوحة للمؤسسات سواء عمومية اوخاصة ستكون بعد دراسات للجدوى الاقتصادية للمشاريع لضمان استرجاع الحقوق لان البنوك المخوصصة والمندمجة ستكون ذات كفاءة اعلى واقدر على تسيير الموارد المتاحة ، كما ان قدرتها على التمويل سوف تزداد وذلك لدعم مركزها المالي من خلال الشريك الجديد وبالتالي سيعود بالفائدة على البنوك الجديدة وعلى المؤسسات والشركات.

[1] - كريم النشا شيبي و آخرون،الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، مرجع سابق،ص.68.

المطلب الثاني: مواكبة التطورات العالمية وتقليص دور الدولة

الفرع الأول: مواكبة التطورات العالمية

إن تحويل جزء من رأس مال بنك وطني إلى بنك أجنبي يعتبر إجراء مهم لمساعدة الدولة على عولمة النظام المصرفي بهدف تطويره، تعظيم قيمته، و زيادة قدرته التنافسية لأن البنوك العمومية الجزائرية غير قادرة على مواكبة انفتاح السوق الجزائرية نحو الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الإيجابية لعملية التحول فتفضيل أن يكون للشريك الأجنبي الأغلبية في رأسمال بنك بنسبة 51% مما يعني أنه ستكون له سلطة القرار على الساحة المالية الجزائرية، و بما أن البنوك الجزائرية مرت بمرحلة التطهير والتحديث للتحضير للدخول مع المجموعات الدولية، فهي تحتاج أن يتطور فيها الأداء المصرفي لأنها بهذه الشراكة سيقفز البنك إلى الطابع الدولي مما يؤثـــر بالإيجاب على الاقتصاد، وينتج عن ذلك القضاء على التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية.

بالإضافة إلى تغيير معايير وأساليب التسيير، وبما أن البنوك الحالية لم تستطيع التأقلم مع المشاريع الكبيرة فالبنوك الأجنبية ستكون قادرة على مواكبة حجم المشاريع الكبرى التي انطلقت الجزائر في إنجازها.

الفرع الثاني: تقليص دور الدولة من خلال التحرير الاقتصادي

تتضح طبيعة العلاقة بين الخوصصة خاصة والاندماج وبين التحرير الاقتصادي اذا اخذنا في الاعتبار ان مفهوم التحرير الاقتصادي سوف يتمحور بالدرجة الاولى حول حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وحسب طبيعة ودور الدولة (بالتوسع او الانكماش) يتحدد حجما القطاعين العام والخاص، وبالتالي طبيعة دوريهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا لوجهة النظر الحديثة (والتي تميل الى تقليص دور الدولة الاقتصادي) فان سياسة التحرير الاقتصادي تمثل السياسة التي تدير الاقتصاد القومي بنظام قوى السوق، بحيث يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيس في النشاط الاقتصادي وليس القطاع العام، ويصبح الدافع على النشاط الاقتصادي حافز الربح وليس القرار الاداري.

يتطلب تحقيق التحرير الاقتصادي توافر مجموعة من الشروط يصب معظمها في اتجاه تقليص دور الدولة، وافساح المجال لآليات السوق، وتشجيع القطاع الخاص ليساهم بمدخراته ومبادراته في بناء الاقتصاد القومي، وتخفيف الاجراءات البيروقراطية، وتوفير المناخ السياسي والاجتماعي والنفسي الذي يؤدي الى تحرير ارادة متخذ القرار الاقتصادي.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار العلاقة طردية بين الخوصصة والاندماج وبين التحرير الاقتصادي، حيث تمثل الخوصصة والاندماج جزءا من سياسات الاصلاح الاقتصادي وما تشمله من اجراءات تجعل الاقتصاد اكثر تحررا، وتعمل على تنمية المنافسة في السوق، وتدفع الى الاعتماد على اقتصاديات السوق الحر من خلال تحرير السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، والمتمثل معظمها في تحرير اسعار السلع والخدمات، وتحرير سياسات التوزيع، وتحرير سوق العمل، وتحرير قطاع التجارة الخارجية، وتحرير القطاعين المالي والنقدي، والتخفيف من القيود المفروضة على القطاع الخاص[1].

المطلب الثالث: التأثير على السياسة المالية والنقدية وسوق راس المال وميزان المدفوعات

الفرع الأول: التأثير على السياسة المالية والنقدية

إن تحرير حركة رؤوس الأموال، مع صعوبة التحكم في حركة دخولها وخروجها، سيؤثر على السياسة النقدية، إذ غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسع النقدي، وكذلك الزيادة في سعر الصرف الحقيقي، مما قد يتسبب في حدوث أزمات فجائية خطيرة. كذلك مخاطر هروب الأموال الوطنية ودخول الأموال القذرة، بالإضافة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية[2]، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، وكنتيجة لما حدث من أزمات للجهاز المصرفي، عانت خلالها العديد من الدول من عجز في بنوكها المركزية، وانخفاض في عملاتها الوطنية، وتدهور أسعار الصرف، مما أدى إلى إضعاف قدرة البنوك المركزية في التحكم في السياسة النقدية[3].

اما عن الآثار الايجابية للخوصصة والاندماج على كل من السياستين النقدية والمالية. فتأثيرها على السياسة النقدية يظهر في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يصعب تطبيق الخوصصة والاندماج دون وجود سوق نشط للأوراق المالية، ولا يمكن تنشيط الأوراق المالية دون وجود مشروعات خاصة تطرح أسهمها فيها.

أما في السياسة المالية فالخوصصة والاندماج يؤديان إلى ترشيد النفقات العامة من جهة وتنمية الموارد المالية من جهة أخرى، حيث يتم ترشيد النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم المقرر للمشروعات العامة. وفي نفس الوقت تزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وزيادة أسعار

---

[1] - مولاي لخضر عبد الرزاق، " **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر-** " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص. 179.

[2] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص ص.169- 170.

[3] - عطيوي قارة علي سميرة، " **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي**" ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2006.

الخدمات التي تقدمها بعد رفع الدعم عنها مثل أسعار الطاقة والنقل والمواصلات. كما يؤدي تحرير سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب إلى تقييم أسعار السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى دقة الحسابات للدولة وجذب الموارد الأجنبية من خلال البنوك وشركات الصرافة. كما يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى المنافسة بين البنوك، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات المصرفية، ورفع استخدام القروض من جهة أخرى.

كما أن للخوصصة والاندماج آثارها على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما سيترتب عن الأولى زيادة الحصيلة الضريبية الممولة للميزانية العامة للدولة. أما الثانية فتزداد حصيلتها بعد الخوصصة والاندماج بسبب الانعاش الاقتصادي وزيادة الدخول التي ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة المبيعات بين كافة فئات المجتمع، مع ملاحظة أن الآثار الإيجابية للخوصصة والاندماج على الضرائب المباشرة لن تتحقق بصورة فعالة إلا بزيادة الكفاءة ووجود نظام ضريبي كفء[1].

الفرع الثاني: انتعاش سوق رأس المال

تعد البورصة المحرك الأساسي للأداء الاقتصادي، والذي يمثل تطويرها من بين الأهداف المرجوة في الجزائر، ولذلك فان زيادة حجم ومدى التبادل الذي يتم في نطاق هذه السوق، نتيجة الخوصصة والاندماج، له اثر كبير في جذب الاستثمارات الرأسمالية، كما يؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها من خلال سوق رأس المال إلى أوجه استثمارية إنتاجية[2]، وتعد جامايكا كدولة نامية مثالا واضحا لتطور سوق رأس المال خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي بصفة عامة والنصف الأخير منه بصفة خاصة، حيث زادت القيمة المرسملة للسوق ومعدل دوران السوق كنسبة من إجمالي الناتج من (0,2 % -0,11%) عام 1980 إلى(0,25 %-2,32%) عام 1989. حيث يرجع هذا النمو إلى تنفيذ برنامج الخوصصة [3].

وفي الجزائر فان حجم السوق المالية الحالي يمكن أن يعوق حجم الأسهم التي يمكن جذبها واستيعابها، فرغم محاولات الحكومة لإنعاش عملية الخوصصة مؤخرًا عن طريق تفعيل "بورصة القيم المنقولة"، إلا أنّ محاولاتها منيت بالفشل، حيث خاب مسعى خوصصة 11 مؤسسة عمومية عن طريق فتح رأسمالها عبر البورصة ولم تتمكن من ذلك، كما عجزت وزارة المساهمات وترقية الاستثمار عن

---

[1] - علي عبد الله، مسعود كسرى، مرجع سابق، ص. 04.

[2] - آدم مهدي احمد، **الخصخصة في البلدان النامية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ابوظبي، 2001، ص.82.

[3] - عبد السلام مسعود رحومة، " **تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية** " ، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن. مقال منشور على الموقع: www.siironline.org تاريخ الزيارة 2012/02/10 .

اقتراح مؤسسات جديدة لدخول البورصة، هذه الأخيرة عرفت ركودًا في نشاطها، خصوصًا غداة انسحاب شركة "الرياض للعجائن" من التداول بها.

ويرى المختصون أن مسار الخوصصة من شأنه أن يعرف تسريعًا أكثر، إذا ما تمّ خوصصة القطاع المصرفي، إذا ما استأنفت عمليات خوصصة بنك "القرض الشعبي الجزائري"، وكذا مصارف أخرى على غرار "البنك الجزائري للتنمية الريفية" و"الصندوق الجزائري للتوفير والاحتياط"، علمًا أنّ وزارة المالية الجزائرية أوعزت أنّ العملية لن يتّم الحسم فيها إلى حين اتضاح الرؤية في أسواق المال العالمية، مع الإشارة إلى أنّ عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري عرفت تأخرًا منذ العام 2003، بسبب تشبث الحكومة في السابق بعدم فتح رأسمال القرض بأكثر من 49 في المئة، بمعنى أنها كانت تريد الإحتفاظ بنسبة أغلبية أسهم القرض الشعبي، خلافًا لتوصية أصدرها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بفتح رأسمال القرض الشعبي، كخطوة لتحديث النظام المصرفي والدفع بوتيرة إصلاحه، ناهيك عن تحسين قدراته على تمويل الاستثمار والنمو[1].

وتسعى الجزائر إلى خوصصة 40 في المئة من مصارفها العمومية ومنحها للقطاع الخاص ، علمًا أنّ شبكة البنوك العمومية تضم 1.097 وكالة و فرع، في حين تضم شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 130 وكالة بمجموع 1.227 شباك مصرفي.

ولكن مع ازدياد عمليات الخوصصة والاندماج فان المتوقع أن هذا العائق يبدأ في الزوال، كما يتوقع رفع كفاءة وقدرة المؤسسات المالية والمصرفية من خلال برامج الخوصصة والاندماج وهذا ما سيساهم في تعبئة المدخرات، وتنشيط وتفعيل بورصة القيم المنقولة.

الفرع الثالث: تحقيق نسب نمو مرتفعة

سيحقق الاقتصاد المحلي نسب نمو مرتفعة نتيجة للخوصصة والاندماج، حيث يتوقع على نطاق واسع أن تستمر معدلات النمو هذه في السنوات التي تلي الخوصصة والاندماج المصرفيين، وذلك بفضل النمو المتسارع للقطاعات الاقتصادية مدفوعة بتضاعف عائدات النفط، كما ينتظر تنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة في قطاع الصناعات التحويلية والعقارات والمواصلات والبنى الأساسية تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

1 - من الموقع الالكتروني: http://www.esgmarkets.com/forum/archive/index.php/t-17780.html تاريخ الزيارة 2013/02/28.

إن ذلك يتطلب وجود مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تلبية احتياجات عمليات التمويل الكبيرة لهذه المشاريع المزمع تنفيذها في الفترة القادمة، وبالأخص إقامة مشاريع صناعية جديدة وبناء مرافق للبنية الأساسية والتوسعات المرتقبة في أساطيل الخطوط الجوية الجزائرية والموانئ المحلية.

لقد تم تلبية احتياجات التمويل المتنامية في العقد الماضي من خلال مؤسسات مالية ومصارف محلية ، حيث فاقت بعض المتطلبات التمويلية إمكانيات مؤسسات التمويل القائمة في الوقت الحاضر والتي تتراوح قدراتها ما بين عمليات التمويل الصغيرة والمتوسطة بصورة أساسية.

وإذا ما أخذنا قطاع الصناعات التحويلية على سبيل المثال، فإنه يمكن من خلاله إدراك مدى الحاجة لمؤسسات تمويل كبيرة، فالتغيرات الجارية في العلاقات التجارية الدولية تتطلب تطوير الصناعات التي تتوفر لها أفضليات إنتاجية والتي يتمحور أغلبها في قطاع الصناعات البترولية وتلك المعتمدة على الطاقة، وهي في معظمها صناعات كبيرة بحاجة لقدرات مالية وتمويلية هائلة.

في هذا الجانب، فقد كلف مشروع الطريق السيار شرق- غرب مثلا، خزينة الدولة أكثر من 14 مليار دولار[1]، كما كشف فاروق شيعلي، المدير العام للصندوق الوطني للتجهيز من اجل التنمية، عن تخصيص 150مليار دج (1.9 مليار دولار) لتنفيذ أشغال إضافية متعلقة بالطريق السيار شرق - غرب، بعد إعادة تقييم المشروع الذي رصد له في البداية مبلغ 11.2 مليار دولار .

ضف إلى ذلك المشاريع الكبرى الأخرى المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية والاجتماعية التي تقدر قيمتها بـ 6092 مليار دج أي ما يعادل 81 مليار دولار منها 59 مشروعا قيد المتابعة من قبل الصندوق بقيمة 4186 مليار دج أي ما يعادل 56 مليار دولار أو 96 % من إجمالي المشاريع الكبرى المسجلة وطنيا في إطار المخطط الخماسي 2005 إلى 2009 و 2010 إلى 2014 [2] .

وفي هذا الصدد فقد شدد وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار الشريف رحماني بأن السياسة الصناعية الجديدة بالجزائر تهدف إلى "إقامة أسس قوة اقتصادية جهوية حقيقية من خلال القطيعة مع جميع أشكال التبعية بالتوجه بشجاعة و عزم نحو استئناف عملية التصنيع".

وقد شدد الوزير في مداخلة خلال افتتاح لقاء جهوي حول الإنتاج الصناعي الوطني على أن الحكومة ستوفر جميع الإمكانيات "لإعادة خلق الصناعة الوطنية ومحاربة الاستيراد الذي يؤدي إلى تهميش الإنتاج المحلي". وقد تحدث الوزير عن عزم السلطات العمومية التي قررت التوصل تدريجيا إلى زيادة الآلة الإنتاجية الوطنية حيث يقدر معدل الاستعمال في الوقت الحالي 50 بالمائة.

---

[1] - س.ب. " **مشاريع الجزائر تكلف أضعاف ما تكلفه في تونس والمغرب**". جريدة الخبر الصادرة يوم 17 أوت 2012.

[2] - عبد الوهاب بوكروح " **15 ألف مليار" إضافية "لإتمام الطريق السيار شرق – غرب**". جريدة الشروق الصادرة يوم 2013/02/27

ومن أجل ذلك تحث الدولة على ضرورة "استبعاد جميع العراقيل التي تعيق العملاء الاقتصاديين وتنقص من إرادة مسيري القطاع الصناعي الإنتاجي في المضي قدما باتجاه زيادة وتنمية المنتجات و كذا المهارة. و قد عرض الوزير الاستراتيجيات الرئيسية لإعادة نشر إنتاج المواد المصنعة من خلال وضع أقطاب متخصصة للامتياز.

كما أوضح الوزير بأن القطاعين الخاص و العام يعدان من الآن فصاعدا "متكاملين" و "يستفيدان من نفس الفوائد بالخضوع لنفس القواعد". و في ما يتعلق بآفاق إنعاش القطاع الصناعي فانه تم تخصيص غلافا ماليا بقيمة 360 مليار د.ج. كما دعا إلى المضي قدما في الترقية التي من شانها أن تسمح في النهاية بإزالة مخاوف المتعاملين الذين وافقوا على اللعبة التنافسية وحكم السوق[1].

وإذا ما أضيف إلى ذلك حجم متطلبات التمويل في مجال البنى الأساسية والنقل الجوي والعقارات ومشاريع الطاقة الكهربائية، فإن متطلبات التمويل لمعظم هذه المشاريع ستتجاوز قدرات المصارف الصغيرة والمتوسطة وستفوت عليها تحقيق أقصى استفادة من زخم النمو في الاقتصاد المحلي والاقتصاديات العالمية، لذا نرى انه من الأهمية أن تقوم عمليات الخوصصة والاندماج في المجال المصرفي لتعزيز قدرة البنوك على الإقراض والتمويل بما يؤثر على التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: التأثير على ميزان المدفوعات

تتوقف آثار الخوصصة والاندماج المترتبة على ميزان المدفوعات على المدة التي سوف تستغرقها عمليات الشراء وعمليات الدمج، كما أنها ستتوقف على السياسة النقدية والمالية المتبعة كما يلي[2]:

- يؤدي دخول رؤوس الأموال (غير المعقمة) إلى زيادة الكتلة النقدية والى زيادة التضخم على المدى القصير، والى إعادة تقييم العملة. ويمكن للسياسة النقدية أن تتحكم في تلك الآثار.

- وعلى المدى المتوسط، سيؤدي استرداد أرباح الأسهم إلى تخفيض الكتلة النقدية ويسبب بذلك آثار عكسية (مثل تخفيض قيمة العملة والانكماش). ويمكن للسياسة النقدية أن تتحكم في تلك الآثار أيضا.

ان التحسين في ميزان المدفوعات يتم برفع الكفاءة، تخصيص الموارد المتاحة، وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي مع تحسين شروط التبادل التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات للواردات مع العمل

---

1 - تصريح وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار السيد الشريف رحماني منشور في الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/729-l-algerie-decidee-a-reprendre-le-processus-d-industrialisation-ministre تاريخ الزيارة 2013/03/04.

2 - علي توفيق الصادق وآخرون، **"تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية"**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السابع، شركة ابوظبي للطباعة والنشر ، ابوظبي، 23 ديسمبر 2001، ، ص.244.

على زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض الديون الخارجية وأعبائها. كل هذه الإجراءات والنتائج لا يمكن تحقيقها في الفترة القصيرة بل تستدعي فترة متوسطة وطويلة من الزمن حسب الاستجابة لعملية الخوصصة والاندماج والتغيرات الهيكلية التي تحدث بدءا بـ:

تحرير المعاملات التجارية السلعية والخدمية مثل نظام حفز الاستيراد وتخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا.

ترشيد هياكل الحماية وتحقيق التوازن بين معدل التعريفة الجمركية على السلع تامة الصنع وبين المعدل المفروض على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة.

هذا التوازن يعتبر حماية فعالة للقيمة المضافة المحلية. ومع تحرير الحساب الجاري يتم تدريجيا تحرير حساب المعاملات الرأسمالية مما يؤدي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة وكذا يؤدي إلى وضع حرج لهروب رؤوس الأموال للخارج فيتحقق الرفع من نمو معدل الإنتاج حتى يؤدي إلى زيادة الصادرات على حساب الواردات ويتم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الزيادة في الموارد الذاتية، وخاصة الزيادة في النقد الأجنبي. كما تتكون الثقة وتزيد التدفقات من العملات الأجنبية ويتشجع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب على الاستثمارات[1].

المطلب الرابع: توفير استراتيجية اقتصادية قوية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: توفير إستراتيجية اقتصادية قوية

يعمل المصرف الجديد على توفير إستراتيجية اقتصادية دفاعية قوية تكون إلى جانب مؤسسات مصرفية قوية تستخدمها السلطات الرقابية للإشراف على إنقاذ مؤسسات مصرفية أخرى ضعيفة، وذلك من خلال العمل على دمجها وبالتالي ينتج عنها ظهور كيانات مصرفية ومالية ضخمة يكون لها دور هام في تكوين المشروعات الكبرى والمساهمة بقدر كبير في توفير الموارد المالية الضخمة التي تحتاجها هذه المشروعات، هذا ما ينعكس ايجابيا على قوة وفعالية النظام المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام، وكما تترتب عن عملية الاندماج مزايا الحجم الكبير التي ينتج عنها زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصارف المندمجة ما يمكنها من تمويل مشروعات التنمية العمرانية

[1] - علي عبد الله، مسعود كسرى، " **الخوصصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**" ، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 03 الى 07 اكتوبر 2004، ص. 04.

والصناعية العملاقة في ظل القيود المفروضة على تمويل أي مشروع كنسبة من رأس مال المصرف، وبذلك تخفض تكلفة الحصول على الأموال وتقليل المخاطر[1].

الفرع الثاني: الآثار المحتملة على العمالة

ستصحب عملية التحول من ملكية الدولة للبنوك العمومية إلى الخوصصة والاندماج، تعرض مجموعة من العمال للبطالة، وهذا يقتضي وضع برنامج يحمي هذه الفئات ويقلل من سلبيات الظاهرة وما عليها من آثار سلبية على العامل نفسه وعلى المجتمع ككل.

فمن مشكلات القطاع العام مشكلة العمالة الزائدة والتي أظهرت القطاع العام على انه مستودع لتخزين العمالة غير المنتجة وغير الكفأة وهو ما يعلق عليه بظاهرة البطالة المقنعة.

فبعد خوصصة البنوك العمومية واندماجها في بنوك أخرى كبيرة وذات صبغة عالمية فقد يتأثر العمال، ومن بين الآثار على العمال نذكر:

- مشكلة المعاش المبكر: حيث أن الذين يحالون إلى المعاش المبكر نتيجة للخوصصة أو الاندماج في البنوك التي كانوا يعملون بها سيصبحون متعطلون وهو ما يعني العجز لهؤلاء العمال.

- مشاكل ترتبط بالعدالة الاجتماعية: وهو ما يتصل أساسا بزيادة الأعباء على محدودي الدخل وزيادة أو اتساع نطاق الفقر والجهل والمرض نتيجة تدني الدخل الحقيقي للأفراد، واتساع نطاق البطالة في المجتمع، ومن ثم فقد يترتب على سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي حدوث اختلالات هيكلية في المجتمع تؤدي إلى:

- انهيار مصالح محدودي الدخل.

- اتساع التفاوت في الدخول والثروات.

- انخفاض القوة الشرائية لشريحة من المجتمع وبالتالي يحجمون عن شراء المنتجات المعروضة في السوق مما يؤدي إلى الانكماش في الاقتصاد القومي.

لاشك أن الشريك الاستراتيجي الذي ستتم معه عملية الخوصصة، أو في حالة حدوث الاندماجات المصرفية، فان فرص العمل ستنخفض كثيرا، لان الشريك وفي كل الحالات لا يرضى إلا بالعدد المطلوب والمناسب فقط للعمل مع اختيار الكُفأة والمؤهلة منها.

على صعيد آخر، وبالنسبة للشباب الخريجين أو غير المؤهلين فستواجههم مشكلة، حيث أن السياسة الطاردة للعمال، لن توفر لهم فرصة للتعيين، لان الاتجاه نحو الخوصصة أو الاندماج تؤدي

[1] - من موقع الانترنت: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31953616 تاريخ الزيارة: 2013/02/28.

إلى تكثيف العمليات، وكذلك تبني استخدام الآلات لتحديث البنك مع استخدام عدد قليل من العمال، مما يخلق البطالة الدائمة لهؤلاء الشباب وندرة مجال العمل، وللقضاء على هذه الحالة فانه يحتمل أن يتجه هؤلاء الشباب الخريجين إلى العمل في مجال غير اختصاصهم مما يؤدي إلى مشكل آخر لا يقل أهمية، وهو عمل خريجي طلبة البنوك، وهي الشريحة المؤهلة للعمل في هذا الميدان، في مؤسسات وشركات أخرى – إن كان لهم الحظ – تتطلب كفاءات وخبرات علمية في تخصصات أخرى.

أما بالنسبة للآثار الايجابية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على العمال، هو الاهتمام أكثر بالعامل وترقياته وحتى يمكن أن تكون فيه زيادة في راتبه، كما انه سيتم تقدير جهده، وأن عمله سوف يظهر وتبرز كفاءته وتمييزه ومثابرته ونشاطه.

كما أن التوظيفات لا تتم إلا لذوي الكفاءات والقادرين على تطوير البنك وخدمته وتنقص أو تتضاءل التوظيفات عن طريق أساليب ومعايير اختيار ليس لها علاقة بكفاءة طالبي العمل.

لذلك على الدولة الجزائرية قبل البدء في عمليات خوصصة البنوك العمومية واندماجها أن تسن قوانين تحمي كل الموظفين داخل البنوك حسب العقود ، مستمرة كانت أم حسب مدة عقد معينة، وعلى الشريك الذي ينوي شراء البنك أو الاندماج فيه احترام كل العقود المبرمة من قبل البنوك محل الدراسة حتى تحفظ للعمال استقرارهم، كذلك أن هذا الإجراء سوف يخفض من التخوفات الدائمة حول تبني فكرة خوصصة البنوك العمومية واندماجها.

وبالرغم من انطلاق الخوصصة في الجزائر منذ فترة إلا انه وحسب مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بالجزائر فقد سجلت نسبة البطالة تغيرا قياسيا حيث انتقلت من 30% سنة 2000 إلى 10% في 2011 [1] ، هذا الارتفاع يمكن أن يفسر بإمكانية التوظيف حتى في ظل خوصصة البنوك العمومية واندماجها.

الفرع الثالث: الفرص المصرفية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثلت نظرة البنوك في الماضي إلى سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها سوقا محفوفة المخاطر وباهظة التكلفة ومن الصعب خدمتها .ولكن هناك شواهد متزايدة تشير إلى عثور البنك على حلول فعالة لمعالجة التحديات، مثل تحديد المخاطر الائتمانية وتخفيض تكاليف العمليات وتحقيق الربحية في خدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالنسبة لهذه البنوك، أصبح طلب هذه المؤسسات على

[1] - من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/736-le-fmi-felicite-l-algerie-pour-ses-bonnes-performances-economiques تاريخ الزيارة 2013/03/04.

الخدمات المالية الذي لم تتم تلبيته مؤشرا على وجود فرصة لتوسيع نطاق نصيبها في هذه السوق وزيادة أرباحها .

تشير تقارير الكثير من البنوك الآن إلى أنها تلمس وجود فرص كبيرة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوضح بيانات استقصائية من دراسات متعددة أنه بدلا من تجاهل أو اجتناب السوق، بدأت البنوك في استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشريحة للمعاملات المربحة . فعلى سبيل المثال، وجد استقصاء حديث شمل 91 بنكا في 45 بلدا ناميا ومتقدما، أن هذه البنوك قدمت تصورات مؤكدة عن أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل سوقا كبيرة ذات آفاق جيدة.

والواقع أن الزيادة الأخيرة في ارتباطات البنوك الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم اختبارها في الأزمة المالية العالمية الراهنة (2009). ومع ذلك، وحتى في منطقة أمريكا اللاتينية التي أعربت عن شيء من انعدام اليقين والاحتمالات المجهولة بشأن مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد وجد الاستقصاء الخاص بالبنوك في عام 2008 أن نحو ثلاثة أرباع البنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم ونصف البنوك الصغيرة مازالت تعتبر هذه المؤسسات جزءا إستراتيجيا من أنشطة العمليات المصرفية. وبالإضافة لذلك، يشير نحو 90 في المائة من البنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم إلى تطبيق سياسة نشطة بشأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبينما تمثل هذه الأرقام انخفاضا طفيفا بالمقارنة بأرقام استقصاء 2006 ، إلا أنها تدل على أن استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح القاعدة وليس الاستثناء بالنسبة لمعظم البنوك.

تعتبر نماذج الأسعار المعدلة لمراعاة المخاطر أدوات مهمة أيضا لتمكين البنوك من تحقيق الربح في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبدلا من اجتناب المخاطر، وجدت البنوك طرقا لدمج مخاطر خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسعير منتجاتها المالية. وتستطيع بعض البنوك استخدام آليات حساب المخاطر في وضع مناهج متعددة الجوانب لأسعار الخدمات الخاصة بفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استعدادها لدفع الأسعار المعدلة لمراعاة المخاطر إدراكا منها لقيمة الخدمات التي تقدمها لها البنوك ونظرا لزيادة تكلفة الخدمات المقدمة من الجهات البديلة. ونتيجة لذلك، تمكنت البنوك من النجاح في خدمة هذه السوق الجديدة غير المستغلة.

بعد تطوير التركيز الإستراتيجي على هذا القطاع وتطبيق نماذج بنكية جديدة، تشير تقارير البنوك إلى أن معدلات نمو الدخل والعائد على الأصول من العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجاوز مثيلتها الخاصة بالعمليات المصرفية العامة. والجدير بالذكر أن البيانات المستقاة من دراسة لمؤسسة التمويل الدولية في عام 2007 ، بعنوان: " المعايير المرجعية للممارسات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأسواق الصاعدة "، توضح حالات لتحقيق الإيرادات وتحقيق الربحية في العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة. وقد استعرضت هذه الدراسة أوضاع11 بنكا من البنوك ذات "الممارسات السليمة" في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأسواق الصاعدة وحصلت على بيانات من بعض هذه البنوك بشأن الدخل والعائد على الأصول من العمليات البنكية الخاصة بشريحتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلصت بنتيجة مفادها أن العمليات البنكية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البنوك مربحة وشهدت نموا سريعا.

وفي ذات السياق ، يشرح أحد البنوك أن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 10 في المائة من أرقام حافظة البنك، ولكنها تحقق 50 في المائة من دخل الأنشطة البنكية". إلا أن الصعوبات تحيط بالبيانات اللازمة لإجراء تقدير كمي أكثر عمومية بشأن ربحية العمليات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأن الكثير من بنوك الأسواق الصاعدة لا تستطيع تحديد بيانات دقيقة بشأن توزيع التكاليف فيما بين فئات العملاء والمنتجات والأدوات البنكية .ومع ذلك، توضح بنوك أخرى أيضا أن العمليات الخاصة بهذه المؤسسات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الدخل والأرباح. وقد تم تضمين 12 بنكا إضافيا لاستكمال استقصاء مؤسسة التمويل الدولية عبر شبكة الانترنت المعني بالمعايير المرجعية للعمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2008 ، وتشير تقارير هذه البنوك إلى ان مداخيل العمليات البنكية وأرباح هذه العمليات مرتفعة في المتوسط بنسبة 28 في المائة و 35 في المائة على التوالي كنسبة مئوية من الأصول الخاصة بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإقراض البنكي ككل.

على الرغم من قيام البنوك إلى حد ما بخدمة مؤسسات الأعمال الصغيرة على مدى أجيال، فإن الخدمة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورت كصناعة متميزة وواضحة المعالم في الآونة الأخيرة فقط. ففي الولايات المتحدة مثلا، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 98 في المائة من جميع شركات أصحاب الأعمال، بدأت الإدارة المعنية بالأعمال الصغيرة في تتبع مسار إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 1994. ومنذ ذلك الحين، زاد عدد قروض الأعمال الصغيرة (حسب تعريف الإدارة المعنية بالأعمال الصغيرة لهذه القروض التي يقل الواحد منها عن مليون دولار) بأكثر من أربعة أمثال ليصل إلى ما يزيد عن 27 مليون قرضا بما قيمته أكثر من 700 مليار دولار (أو 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2008[1].

أ- أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر :

تلعب المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم دورا فعالا في معظم اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى وضع استراتيجيات و هيئات لتفعيل دورها في الاقتصاد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت إدارة الأعمال الصغيرة S.B.A ومكتب

[1] - بير ستاين، **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة**، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2009، ص. ص. 14- 17.

نطاق الأحجام office of size standards بغية رفع كفاءة قطاع المؤسسات الصغيرة، وكذلك هي السلطات العمومية الجزائرية أين قامت بإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات التقليدية، و تنظر إليها خلال هذه المرحلة على أنها النواة الأولى للنهوض بالاقتصاد الوطني، نظرا لعددها الكبير حيث تمثل نسبة 99% من إجمالي عدد المؤسسات، كما تساهم بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة وتسريح عدد كبير من العمالة، حيث وصل العدد الإجمالي الذي يضمه قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الجزائر سنة 2006 أكثر من 924746 عامل، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتشغل ما يفوق عن نسبة 58% من اجمالي الوظائف المتاحة.

تساهم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بنحو 75 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، وهي من أعلى النسب مقارنة بنسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في العديد من الدول؛ ففي فرنسا مثلا يساهم القطاع بنحو 27,3%، ألمانيا 35%، ايطاليا 57%، اليابان 50%، الولايات المتحدة الأمريكية 43%، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الصادرات العالمية حيث تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمتها في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، تحتل الصادرات الايطالية من الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصدارة بـ 53 % ثم الدنمارك وسويسرا بـ 46 % و 40 % على التوالي، في حين تبلغ هذه النسبة في الصادرات الآسيوية معدلات عالية.

إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الناتج الداخلي الخام ودورها الفعال في امتصاص البطالة، تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الركيزة الأساسية لنشأة وتطور المؤسسات الكبرى، إذ تعتبر مجالا خصبا لتطوير المهارات الادارية والفنية والانتاجية والتسويقية و بالتالي تشكل منبعا للإبتكار والابداع، كما تساهم بدرجة كبيرة في خلق التكامل بينها وبين المشاريع الكبرى ولنا أن نستدل على ذلك من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاملة مع شركة رونو RENAULT الفرنسية والتي يفوق عددها 50000، ضف إلى ذلك أنها تقع في محور اهتمامات و سياسات السلطات العمومية نظرا لدرجة مرونتها العالية تجاه معالجة التقلبات الاقتصادية[1].

ب- تطور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ساهمت البنوك العمومية بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من المشاكل والصعوبات التي واجهت هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحددة، وعلى الرغم من

[1] - روابح عبد الباقي، العايب ياسين، " **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق راس المال المخاطر حالة الجزائر** "، مقال منشور في الموقع الالكتروني: http://financement.pme.algerie.over-blog.com/article-46404494.html. تاريخ الزيارة: 2013/03/10.

ذلك فإن القروض البنكية على اختلاف أنواعها والموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية الألفية الثالثة قد بلغت حجما معتبرا كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (30) : حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الوحدة :مليار دينار

السنوات	حجم القروض	النسبة المئوية
2000/2001	42	40
2001/2002	68	47
2002/2003	117	42
2003/2004	182	38
مجموع القروض من 2000 الى 2004	409	

المصدر: محمد زيدان، " **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. ص.122.

تترجم التسهيلات المالية الممنوحة من طرف البنوك العمومية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قامت بها هذه المؤسسات، والتي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

إن الجدول الموالي يبين مدى مساهمة البنوك العمومية في تمويل مختلف المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000 - 2003.

جدول رقم(31): حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو PME /PMI في 2004.

البنوك العمومية	حجم التمويل(مليار دينار)	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
CPA	80.4	1577	33384
BNA	22.1	963	15343
BEA	28.5	299	8350
BDL	8.9	460	4730
BADR	149.7	50961	218985
المجموع	289.6	54260	280792

المصدر: محمد زيدان، " **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص.123.

أما خلال سنة 2004 فقد مولت البنوك العمومية 2650 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ قدر بـ 160مليار دينار (بدون الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والقطاع الفلاحي).

إن هذا الحجم الهائل من الأموال يبين مدى مساهمة ودعم البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الأموال لهذه المؤسسات، باعتبار أن العائق الرئيسي الذي يواجهها هو مشكل التمويل.

الإجراءات الجديدة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :بالنظر للضعف المسجل على مستوى الأموال الخاصة(ضآلة رأس المال التأسيسي) لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها، فإن القطاع المصرفي الجزائري قد بدأ في استحداث أدوات تمويل جديدة تستجيب لاحتياجات هذه المؤسسات، نذكر من بينها التمويل التأجيري(Le Leasing) .

بدأ العمل بهذه الوسيلة في بداية عام 2000 حيث تم إنشاء شركتين شركة الاعتماد الإيجاري (SALEM) مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي، وهي فرع لـ (CNMA) إلى جانب مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك (ABC) في إنشاء الشركة العربية للتمويل التأجيري(ALC) ومهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات.

من جانب آخر ساهمت البنوك العمومية عن طريق مختلف فروعها في تعميم استخدام القروض الايجارية وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي ليس لديها حجم كافي من الأموال الخاصة لتغطية أصولها الثابتة.

للعلم فان امر 96- 09 المؤرخ في 1996/01/10 ينظم تطبيق الاعتماد الايجاري باعتباره عملية تجارية ومالية، إلى جانب النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كيفيات تأسيس شركات الاعتماد الايجاري[1].

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على التمويل

للبنوك العمومية دور فعال في عمليات التمويل، لذلك فعمليات خوصصة واندماج البنوك سوف تؤثر على تطور التمويل وحركته من خلال:

المطلب الأول: التأثير على الموازنة العامة والأعباء المالية للدولة

الفرع الأول: التخلص من الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة

وذلك بتقليل حصة القطاع العام ومن ثم تخفيف الأعباء الإدارية الواقعة على عاتق الدولة، واستعمال الموارد الناتجة عن عملية الخوصصة والاندماج في تخفيض العجز في الموازنة.

انعكس ضعف الاداء المالي للبنوك العامة على ضآلة وجود مصادر ذاتية لتمويل استثماراتها او تغطية خسائرها، الامر الذي انعكس في صورة زيادة عجز الميزانية وارتفاع نسبة الديون بسبب تحويلات الحكومة المباشرة، بالاضافة الى ضمان الحكومة لديون هذه البنوك وغيرها من البنود التي لا تظهر صراحة في الميزانية، وقد اثبتت معظم الدراسات التطبيقية ان منشآت القطاع العام تعاني من اختناقات في السيولة، واختلالات في هياكلها المالية، حيث تبلغ قروضها عدة اضعاف راس مالها ومواردها الذاتية، فضلا عن الخسائر الضخمة ومحاولة سدها، اما من خلال الموازنة العامة او الاقتراض الذي يعد استنزافا للموارد[2].

الفرع الثاني: التأثير على الموازنة العامة للدولة

ومن الناحية المالية فان هناك اثر في الموازنة العامة، إذ أن بيع بنوك الدولة يترتب عليه حصول الدولة على إيرادات فورية، ولكن يحرمها من موارد مالية في شكل تدفقات نقدية صافية إذا

---

[1] - محمد زيدان، " **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. ص. 122- 124.

[2] - عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص. 130.

كان البنك يحقق أرباحا مالية في شكل تدفقات نقدية سنوية[1] كما هو الحال في القرض الشعبي الجزائري وغيره من البنوك المرشحة للخوصصة والاندماج في الجزائر.

كما يترتب على الخوصصة والاندماج عدم تحمل الميزانية العامة للدولة أعباء تمويل عجز البنوك العمومية وخسارتها، وهو ما يساعد على تخفيف العجز الدائم والمستمر في الموازنة العامة للدولة وتوجيه تلك المبالغ لاستخدامات يعتمد عليها كمصادر تمويل مستقبلي مع التوقف عن تمويل العجز وذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد والتمويل من موارد حقيقية وليست وهمية وكذا تخفيض معدل الأجور الحقيقية مع وضع هيكل ضريبي فعال وعادل، مع زيادة حصيلة الإيرادات والاعتماد على الإيرادات السلعية كمصدر رئيسي للإيرادات الهامة مع ضرائب الاستهلاك النهائي كالضرائب على المبيعات وكذا الاهتمام بضريبة القيمة المضافة على تجارة الجملة مع جعلها تشمل كل السلع والخدمات، مع العمل على توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي[2].

المطلب الثاني: الاستفادة من عوائد خوصصة واندماج البنوك

الفرع الأول: زيادة إيرادات الدولة من عملية الخوصصة والاندماج

تؤدي عمليات الخوصصة والاندماج إلى حصول الدولة على رؤوس أموال نتيجة تحويل البنوك العمومية إلى القطاع الخاص، من ناحية أخرى فان برامج الخوصصة والاندماج تخفض من الإعانات الحكومية الصريحة والضمنية للبنوك العمومية.

يعتمد وقع الخوصصة المالي على حجم العوائد وكيفية توجيهها وتوحي دراسات في الاقتصاد القياسي الإحصائي أن إيرادات الخوصصة، الموجهة نحو الميزانية، جرى توفيرها لا إنفاقها؛ وهو أمر يتفق مع الجهود المبذولة لتدعيم الأموال العامة . وقد أسهمت إيرادات الخوصصة، بالتضافر مع إجراءات التعزيز المالي (تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات)، في سد ثغر للميزانية . بصيغة أخرى، كانت إجراءات تخفيض العجز أكثر فعالية عندما جمعت مع الخوصصة . وتشير الأدلة إلى حقيقة أن عائدات الخوصصة، المحولة إلى الميزانية، استعملت برمتها تقريبا لتخفيض التمويل الداخلي ؛ علما بأن الاقتصاديات اللاإنتقالية شهدت توجيه عشرين في المئة من العائدات نحو تخفيض التمويل الأجنبي [3].

---

[1] - زين العابدين بن عبد الله بري، **خصخصة المشروعات العامة (منظور اقتصادي)**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص.16.

[2] - علي عبد الله، مسعود كسرى، مرجع سابق، ص. 04.

[3] - كمال شحادة، " **عبر من الخصخصة: خواطر برسم الدول العربية** "، ترجمة غسان غصن، وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جانفي 2002، ص.21.

الفرع الثاني: استخدامات عوائد الخوصصة والاندماج

لاشك أن عمليات الخوصصة والاندماج تدر دخلا للدولة مقابل التنازل عن حصتها، ولهذا على الدولة حسن استخدام هذا العائد بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي وعلى المجتمع، فيجب عليها وضع أهداف للاستغلال الأمثل لهذه العوائد إما ببناء مدارس أو مستشفيات أو مرافق ترفيه أو غيرها مما يضمن مشروعات تفتح باب التوظيف والعمل.

المطلب الثالث: القدرة على تمويل المشروعات وتجنب مخاطر التصفية

الفرع الأول: القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة

وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى البنك المندمج أو المشتري لحصة البنك المخوصص.

كذلك زيادة قدرة البنك الذي تمت خوصصته أو المندمج على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج وبالتالي تقريب البنك من الزبائن خاصة في المناطق التي يقل بها عدد البنوك، وبالتالي إمكانية تمويل اكبر عدد من العملاء وفي نفس الوقت جذب لمدخراتهم.

الفرع الثاني: تجنب مخاطر التصفية

إن التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع التزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج أو المصرف المخوصص، يدل على أن عملية الخوصصة والاندماج لا تؤدي إلى إسقاط التزامات وديون المصارف المندمجة والمخوصصة، من هنا نلاحظ أن عملية الخوصصة والاندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية.

المطلب الرابع: اثر الخوصصة والاندماج المصرفيين على المديونية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية

الفرع الأول: أثر الخوصصة والاندماج على مديونية الدولة

يؤدي تطبيق الخوصصة والاندماج إلى تخفيض قيمة ديون الدولة وهذا نتيجة لما كانت تتحمله من أعباء البنوك عن طريق الدعم الذي كانت تقدمه، وهو ما كان يستدعي عقد القروض الداخلية في شكل أذون خزانة وسندات، وكذا الاقتراض من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب الدعم

المقدم، أو بسبب تصحيح أوضاع البنوك الخاسرة وأيضا لسد احتياجاتها. وتستخدم عوائد بيع الشركات العامة وتوجيهها لتغطية وتسديد هذا العجز بصفة تدريجية.

إن الإجراءات السابقة الذكر تحقق نتائج إيجابية حيث يؤدي إلى التقليل من عملية الاقراض، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المديونية، وكنتيجة لذلك التحسن في ميزانية الدولة والحاصل من التقليص أو التخلص من المديونية نتيجة استخدام عائد بيع المؤسسات العمومية وتوجيهه إلى تسديد الديون أو مبادلة الديون التي هي على عاتق المؤسسات بأسهم في تلك المؤسسات[1].

الفرع الثاني: جذب الاستثمارات الأجنبية

يمكن أن يكون للخوصصة والاندماج محرك و أثر إيجابي طويل الأجل لتوفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخوصصة والاندماج. فقد تم الاعتقاد بان تنمية وتطوير الاقتصاديات في المدى الطويل يعتمد على قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها وغير المباشرة. ونعني بالاستثمارات الأجنبية قيام شركة أو عدة شركات أجنبية بالاستثمار في دولة ما لإنتاج سلع أو خدمات معينة عن طريق إنشاء مصنع أو شركة أو بنك، أو قيام تلك الشركة الأجنبية بتملك نسبة معينة من رأسمال شركة أو مؤسسة وطنية قائمة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار بأقل من 10% من رأس مال شركة قائمة يعتبر استثمار محافظ مالية[2]. وعليه فان برامج الخوصصة والاندماج الجذابة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي : الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية . ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع البنوك التي تمتلكها الدول بيعاً مباشراً، وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .وهكذا تؤثر برامج الخوصصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق ابزرها : إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وأخيراً إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص [3].

---

[1] - علي عبد الله، مسعود كسرى، " **الخوصصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**" ، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 03 الى 07 اكتوبر 2004، ص. 4.

[2] - عدلي شحادة قندح، **التخاصية: أحدث نماذج التنمية الاقتصادية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.98.

[3] - حسان خضر، " **الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا**" ، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص. 18.

تقييم بيئة الاستثمار في الجزائر :

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت، في مجموعها، رضى و استحسان الهيئات العالمية المراقبة و المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لاتزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل حتى لإسهام القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

فإذا كان صندوق النقد الدولي قد أشاد في تقريره لسنة 2000 بأهمية النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية بسبب إدماج الجزائر لبرامج الإصلاح الهيكلي المقترحة من قبله ، فإنه قد أكد في تقريره لسنة 2001 على أن الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الاقتصادي و تهيئة بيئة الاستثمار لا تزال غير كافية، بل وصفت من قبله بأنها "ضعيفة و بطيئة للغاية" ، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج الخوصصة التي شهدت تباطؤا كبيرا، إذ لم تسجل، وإلى منتصف سنة 2001 ، أية عملية خوصصة سواء كانت جزئية أم كلية، و لعل ذلك ما جعل الجزائر تسارع إلى اتخاذ إجراءات أكثر عملية على المستوى التنظيمي بإصدار في أوت 2001 أمر رئاسي يمنح لوزارة الخوصصة المسماة رسميا "بوزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات" صلاحية و سلطة الفصل في قرارات الخوصصة عن طريق جهازها الجديد " مجلس مساهمات الدولة " الذي يشرف عليه رئيس الحكومة شخصيا، و قد عقد هذا المجلس أول اجتماع له في نوفمبر 2001 للفصل في ثلاثة مشاريع استثمارية أجنبية بقيمة 500 مليون دولار في مجالات الإسمنت و العجلات و الحديد و الصلب كان قد اقترحها وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات و تخص مشروع "أوراسكوم" لشراء مصنع للإسمنت ، و مشروع "دانييلي " لإنشاء مصنع لاستخراج الحديد، و مشروع إعادة ترميم و استغلال مصنع لصناعة عجلات "ميشلان ".

لقد أشار تقرير الصندوق إلى أن معظم قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر قد فتحت أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، كما أشار إلى أن عددا من المؤسسات العمومية قد تمت تصفيتها و هيكلتها في شكل مؤسسات مصغرة ، و أن عددا آخر منها هو في طريق البيع الكلي أو الجزئي، لكن التغيير الحقيقي نحو فتح المجال أمام القطاع الخاص لم يحصل بعد ، إذ أن عرض 20 % من أسهم ثلاث مؤسسات اقتصادية عمومية للبيع في بورصة الجزائر (رياض سطيف ، صيدال و الأوراسي) تعد في نظر الصندوق مؤشرا غير كاف[1].

إن استعمال الإطار القانوني والتنظيمي الحالي يعد كافيا، من وجهة نظر الصندوق ، لتهيئة بيئة استثمار مواتية إذا ما تم تدعيم ذلك بالشفافية اللازمة والإرادة الحقيقية و عدم التمييز و اعتماد أسلوب

[1] - مرداوي كمال، " **الاستثمار الاجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر** " ، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، من 29 الى 30 ديسمبر 2004، ص. 06.

عرض الصفقات الاستثمارية أمام المنافسة في شكل مزايدات بدل تسليم المشاريع مباشرة إلى المستثمرين وفق طرق غير واضحة.

وبقدرة البنوك المخوصصة والمندمجة على تمويل المشروعات الكبيرة والضخمة وتوفير السيولة وبالكفاءة المنتظرة، فان هذا أيضا سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي تحتاج إلى بنوك كبيرة وذات كفاءة عالية. لكن وفي الجزائر يجب أن يتم ذلك من خلال قوانين تضمن وتضبط حركية هذه الأموال. كما يجب توجيه هذه الاستثمارات بما يخدم الاقتصاد الوطني وتنميته.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها

على الرغم من تلك المزايا والآثار الايجابية للخوصصة والاندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن بينها:

المطلب الأول: تضارب الأهداف والأوضاع الاقتصادية بين البنوك العمومية والبنوك الأخرى

الفرع الأول: إنشاء أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية

من سلبيات خوصصة البنوك العمومية واندماجها ظهور مؤسسات مالية كبيرة الحجم تعمل على ترسيخ وتعميق الاحتكار مما يؤدي إلى فرض شروط تعاملها في السوق المصرفي وعلى المتعاملين، في غياب بنوك صغيرة على استعداد للمناقشة وتقديم شروط أفضل وأسعار ارخص، ولكن يمكن الحد من ذلك إذا ما فرضت السلطات أو بنك الجزائر قيودا من شأنها أن تحد من الاحتكار وان تراقب نشاط البنوك مع الأسعار والشروط السائدة محليا و عالميا.

أما ما يتعلق بالآثار السلبية المتوقعة على الجهاز المصرفي الجزائري نذكر [1] :

- التخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، وبالتالي سيطرة البنك المخوصص أو المندمج.

- أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

[1] - علي قابوسة، " **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**" ، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات- طرابلس – ليبيا، يومي 15- 2009/12/16.

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على سياسات الاقتصادات الكلية للدولة، وبالتالي على سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث أن هناك مجالات رئيسية في السياسات الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية وغيرها.

الفرع الثاني: استمرار الضغوط في إدارة البنوك

إن أزمة البنوك العمومية الراهنة هي جزء من أزمة القطاع المالي ككل، الضعف العام والموارد الشحيحة، والتعثر، وغياب الأسس الاقتصادية السليمة لإدارة هذا القطاع، و سوء أوضاع العاملين والسياسات النقدية الكلية المتخبطة، وعليه فان الاختلالات الموجودة في البنوك العمومية موجودة أيضا في البنوك الخاصة وبصورة أكبر، فمن ضمن هذه الاختلالات هناك دوافع الخرصصة البنوك العمومية وهي أن ترفع عنها الضغوط السياسية وتركها للعمل وفق الأسس الاقتصادية والمالية السليمة، وفي هذا المجال فان تجارب الدول أكدت أن بنوك القطاع الخاص ليست حرة من ضغوط مشابهة وهي ضغط مالكي الأسهم والأسهم المملوكة لهذه البنوك بل وكذلك الضغوط الحزبية، وبالتالي فان بنوك القطاع الخاص في معظمها تعمل وفق أسس إدارية بدائية (المالك هو المدير)، كما أن تحفظاتها في مجال الاستثمار تجعلها غير قادرة على المساهمة في تحريك قطاعات الاقتصاد القومي، وإذا كان ذلك كذلك في شأن القطاع الخاص المحلي، فان هناك خطورة كبيرة في تسليم الجهاز المصرفي برمته لرأس المال الأجنبي فلهذا أهدافه الإستراتيجية التي تتعارض مع احتياجات الاقتصاد الوطني والتنمية المستقلة[1].

الفرع الثالث: تضارب الأهداف الإستراتيجية بين البنوك العمومية والبنوك الأخرى

استطاع الجهاز المصرفي الجزائري أن يلعب الدور المنوط به في تحريك قطاعات الاقتصاد الوطني وفي عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في فترات سابقة، فهنالك مكتسبات اقتصادية لا يمكن للبنوك الخاصة القيام بها نسبة لطبيعتها الساعية لتحقيق وتعظيم الربح، فقد عزفت البنوك الخاصة لفترة طويلة عن تقديم التمويل وعن دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية بالبلاد نسبة لمخاطرها العالية. ولذلك فانه من الضروري الإبقاء على بعض البنوك العمومية القائمة لتلعب دورها الريادي في

1 - "**إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتوفيق أوضاع البنوك.. النجاح والفشل**"، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147491391 تاريخ الزيارة 2013/03/05.

الاقتصاد الوطني وفي تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، فالبنوك العمومية اضطلعت تاريخيا بدورها الكبير في سد الفجوة في الموارد الميسرة الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أسهمت في تحمل تمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية «صناعة، زراعة، تجارة». فبعد سياسة التحرير الاقتصادي قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير. وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج.

وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد، حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد[1]. ويعتبر الآن نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية.

وبذلك فقد واجهت الصناعة أزمات شائكة نتيجة تحرير التجارة الخارجية وإغراق السوق المحلي بالسلع المستوردة وهذا ما جعل القطاع الصناعي غير مغر للمصارف للدخول في تمويله، وبالتالي ابتعدت عنه البنوك الخاصة، إلا أن البنوك العمومية تصدت للمشكلة فأسهمت في تمويل الصناعة خاصة خلال فترة التسعينيات.

المطلب الثاني: فقدان فرص العمل وصعوبة مزج أساليب العمل بين المصارف

الفرع الأول: فقدان فرص العمل

هناك مخاوف حول فقدان عدد من الموظفين وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد. كما حصل بعد اندماج بنك "أوني كريديتو" الإيطالي مع بنك " اتش.في.بي " الألماني في أكبر صفقة مصرفية من نوعها بين بنكين مختلفي الجنسية يشهدها القطاع البنكي الأوروبي. قيمة هذه الصفقة نحو 20 مليار يورو (24 مليار دولار). عند الإعلان عن عملية الدمج هذه أعلن مسؤولون كبار في المصرفين أن المجموعة المصرفية الجديدة ستقوم بتخفيض سبعة في المئة من مجموع العاملين بها على مدى السنوات الثلاث المقبلة بهدف خفض النفقات، وهذا يعني أن أكثر من 10000 عامل في المصرف الجديد مهدد بأن يصبح ضحية لعملية الاندماج [2].

---

[1] - بطاهر علي، " **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص. 196.

2 - "اندماج مصرفين ألماني وإيطالي يؤذن بولادة تاسع أكبر مصرف أوروبي" ، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1613685,00.html تاريخ الزيارة 2013/03/05.

ازدادت مشكلة البطالة استفحالا خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأن الاقتصاد لم ينمو بالمعدلات الكافية التي تسمح له باستيعاب القادمين إلى سوق العمل - رصيد البطالة القائم الذي مصدره العجز المتراكم- المسرحون من عملية تحويل الملكية.

لقد عانت اقتصادات الدول النامية من سياسة التشغيل الشبه تام للعمالة التي كانت تقوم على مبادرات سياسية واجتماعية وليست اقتصادية، وهو ما نتج عنه بطالة مقنعة مما أدى إلى عدم تناسب رأس المال مع العمل.

لقد ترتب عن الخوصصة والاندماج فقدان بعض الأفراد لوظائفهم والاستغناء عن الكثير منهم، ومن كانوا يمثلون بطالة مقنعة في البنوك العمومية حيث أن صاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع بأي حال من الأحوال نظرا لأنه يبحث عن أعلى عائد ممكن من وراء استثمار أمواله، ومن ثم لن يقبل إلا العامل الذي يكون البنك في حاجة ماسة إليه. في ظل هذا الوضع سيتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الزائدة.

تعتبر عملية التخلص من العمالة الزائدة من أهم المشاكل. فعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ينتج عنها وجود طاقات إنتاجية معطلة، وهي من أهم الحجج التي يعتمد عليها المعارضين للخوصصة والاندماج وذلك أنها تسلب حقوقا اكتسبها العمال عند عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. تعتبر عملية التخلص من العمالة الزائدة مشكلة حقيقية في غياب برامج زمنية لعلاج هذه المشكلة قبل الدخول في عملية الخوصصة.

يواجه عملية الاستغناء عن العمال صعوبات متعددة ومتباينة في غياب رؤية مستقبلية كفيلة بتدنية التكلفة المالية والاجتماعية. قد يزيد الطالبين وذلك بسبب التعويضات السخية الممنوحة لهم، وقد تواجه البنوك الصعوبة المالية في تغطية المعاشات والطالبين للاستغناء، أو قد يكون الأشخاص الذين يشملهم أو يحق لهم أن يستفيدوا منه يمثلون العصب الرئيسي للبنك وذلك بسبب الخبرة التي اكتسبوها بالبنك. ويبقى البنك مثقل بالعمال الحديين وهو ما يؤدي إلى نقص الكفاءة بالبنك[1].

الفرع الثاني: اختفاء الكفاءات والمؤهلات في البنوك المحلية

هناك مخاطر أن تختفي الكفاءات والمؤهلات في البنوك المحلية إذا ما ضمت إلى بنوك رؤساؤها ومديروها ذوو ثقل سياسي ونفوذ كبير ولكن بدون مؤهلات مهنية ومصرفية مشهود لها، خاصة إذا تمت الخوصصة والاندماج بين بنوك محلية، وهذا خطر لا يجب التقليل من شأنه، إذ أن

1 - علي عبد الله، مسعود كسرى، مرجع سابق، ص. 06.

فقدان تلك العناصر يؤدى إلى اللجوء إلى الخبرات الأجنبية وهو ما يضر بالموارد البشرية المحلية ومالا نريده من وراء خوصصة البنوك العمومية واندماجها في الجزائر.

كما أن كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الخوصصة والاندماج قد يؤدى إلى عدم الاهتمام بالعملاء، وانصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تعمل الإدارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف.

الفرع الثالث: صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين المصارف

أن عملية الخوصصة والاندماج بين المؤسسات المصرفية قد تترتب عنها قيام السلطات النقدية (بنك الجزائر) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدى إلى فقدان هذه المصارف المخوصصة والمندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.

المطلب الثالث: زيادة مخاوف المخاطرة لعدم وجود تجربة حقيقية

الفرع الأول: وجود نوايا خفية وغير معلن عنها من طرف البنوك المستثمرة الأجنبية

من مشاكل خوصصة البنوك العمومية واندماجها المشاكل المتعلقة بالأراضي. فالقانون الجزائري ما يزال يكتنفه الغموض بخصوص الأراضي التي تؤول ملكيتها إلى المؤسسة الأجنبية التي تريد شراء المؤسسة العمومية بالأرض المقامة عليها، فأحيانا يكون على الأرض نزاع قضائي وليست ملكا للمؤسسة.

وغالبا ما يهتم المستثمر بالأرض أكثر مما يهتم بالمؤسسة ذاتها أو عمالها.

وقد اكتشفت الدولة نية غالبية المستثمرين وهي الاستحواذ على الأراضي بينما تقوم بتسريح العمال، وبالتالي فشل مشروع الخوصصة والاندماج.

من جانب آخر يرى مدير معهد الدراسات الاقتصادية عبد الحق لعميري أن الخوصصة نظام لابد منه لتطهير الاقتصاد الوطني، وتحقيق فاعلية اقتصادية، لكن الخلل يكمن في أن السياسة المتبعة تفتقر للإستراتيجية والتسيير المحكم.

وذكر لعميري أن التحضير لخوض غمار الخوصصة كان ضعيفا جدا فيما يخص الموارد البشرية والمؤهلات التقنية. وحذر من أن الدولة لا تمتلك مؤسسات ذات خبرة لتقييم أملاكها، ولم ترسم إستراتيجية اقتصادية لتحديد ما يجب الحفاظ عليه كمؤسسات عمومية وما يمكن خوصصته.

اقترح لعميري حلولا للنهوض من جديد ببرنامج الخوصصة بوضع إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية، وتوفير موارد بشرية ذات كفاءة وخبرة، وتأهيل المؤسسات. كما دعا إلى وقف برنامج الخوصصة بعض الوقت لإعادة ترتيب الأمور، ومناقشة الموضوع على المستوى الوطني باختيار خبراء ومسيرين لإيجاد حلول والانطلاق من جديد.

وأوضح مدير معهد الدراسات الاقتصادية أنه بعد تجربة الخوصصة لعدة سنوات وعلى عدة مؤسسات ، أثبتت المؤشرات أن الجزائر حاليا لا تسير بالطريق الصحيح في تطبيقها لهذا البرنامج خاصة أن القطاع الصناعي يعرف تراجعا ملموسا [1].

الفرع الثاني: زيادة المخاطر الناتجة عن الأخطاء وعدم الافصاح

عند اتمام عملية الخوصصة والاندماج فان البنك الجديد سوف يزداد في القوة والحجم وبالتالي زيادة تعاملاته.

فاذا كان هناك خطأ ما في بيانات البنك او عدم الافصاح لبعض بياناته فان ذلك حتما سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وكذلك تزايد المخاطر عن استمرار تلك التصرفات والأخطاء بما يضر باقتصاد الدولة، خاصة فيما يتعلق بتعاملاته مع البنوك الاخرى او المنافسة او التمويل او في المجال الضريبي او افلاس البنك او غيرها.

الفرع الثالث: عدم وجود تجربة حقيقية في الجزائر يزيد من مخاوف التجربة

نظرا لعدم وجود نظرية عامة للخوصصة والاندماج المصرفيين، لهذا كان من الصعب معرفة نتيجة الخوصصة والاندماج المصرفي مسبقا، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة. وهذا ما يزيد من ضبابية ومخاوف الخوض في تجربة خوصصة البنوك العمومية واندماجها في الجزائر.

[1] - تسعديت محمد، " **الجزائر تراجع نفسها وتعيد النظر في برنامج الخصخصة**" ، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E38FAE9-8B33-404E-855E-D6D3CE436481.htm تاريخ الزيارة: 2013/03/05

المطلب الرابع: انحراف البنوك عن الأهداف المسطر لها

الفرع الأول: تعثر البنوك الكبيرة يؤدي إلى مشاكل في الاقتصاد ككل

ومن الناحية السلبية أيضا لخوصصة والاندماج المصرفي فإن كبر حجم المصارف يجعلها تقوم بالاستثمارات ذات مخاطر عالية معتمدة في ذلك على دعم وحماية المصرف المركزي (بنك الجزائر)، مما يؤدى إلى احتمال تعثرها وإفلاسها وقد ينتج عنها حدوث كوارث وأزمات مالية تمتد إلى الاقتصاد القومي ككل، وهذا يمثل مشكلة كبيرة للقطاع المصرفي بشكل خاص وللاقتصاد القومي بشكل عام [1].

ان زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل من خلال إفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية وزيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما يؤدي إلى زيادة الأخطار وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم[2].

الفرع الثاني: تحول البنوك إلى صناديق خاصة لتمويل المستثمرين الأجانب

ومن المخاطر التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الوطني جراء خوصصة البنوك العمومية أو اندماجها مع أطراف غير مدروسة يكمن في تحولها إلى صناديق خاصة لتمويل أنشطة رجال الأعمال الذين يملكونها، من خلال توفير السيولة؛ سواء عن طريق الإيداعات في الحسابات غير الجارية، أم عن طريق شراء سندات الخزينة من بنك الجزائر بأقساط مريحة وبفوائد غير كبيرة.

وفي هذا الاتجاه تبرز التجربة الموريتانية حيث يرى خبير اقتصادي موريتاني أن منح اعتماد بفتح مصرف في موريتانيا، لا يعدو كونه "ترخيصا لمن يمنح له الاعتماد بالحصول على السيولة النقدية بشكل دائم ليتمكن من استيراد ما يريد من بضائع من الخارج" ويستشهد الخبير نفسه على ذلك بكون جل من يملكون مصارف خصوصية في البلد لديهم شركات لتمثيل مصانع للسيارات العالمية في موريتانيا. أو لديهم مصانع تحتاج لاستيراد مواد وتجهيزات باستمرار.

ومن المفارقات أن أغلب البنوك التجارية في موريتانيا قامت على أنقاض مؤسسات مصرفية عمومية أو أجنبية؛ وبالتالي لم تستمر في إقامة مقراتها ولم تكلف نفسها عناء ترميم المقرات الجهوية في المدن الداخلية.

ورغم الدور الذي كانت تلعبه المصارف الأصلية الموريتانية في التنمية من خلال تقديم القروض لأصحاب المشاريع الصناعية والتجارية والتنموية الأخرى، فإن البنوك الحالية لم يسجل لها أي حضور

---

[1] - من موقع الانترنت: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31953616 تاريخ الزيارة: 2013/02/28.

[2] - بركان زهية،" **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ماي 2005، ص.200.

في تمويل أي نشاط تنموي وطني. حتى في مجال القطاعات الوطنية الواعدة مثل الصناعات والزراعة والتنمية الحيوانية، فجمع السيولة وتنمية الأنشطة التجارية لملاك المصارف الخصوصيين تظل الميزة الأساسية للبنوك الموريتانية[1].

الفرع الثالث: كبر حجم البنك قد يزيد في تكلفة الخدمة

إن زيادة حجم المؤسسة المصرفية قد ينتج عنها ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم الانخفاض في الأداء.

كما أنه يحدث تركز في الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، بما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.

إن كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الاندماج المصرفي يمكن أن تكون صحيحة في الأجل القصير من فترة الخوصصة والاندماج، إلا أنها يمكن أن تتناقص وتختفي في الأجل المتوسط والطويل وتبرز المزايا والآثار الايجابية للخوصصة والاندماج المصرفيين، ولكن لكي نتغلب على هذه الآثار السلبية يجب أن يخضع قرار الخوصصة والاندماج المصرفيين إلى دراسة متأنية وعميقة ومن ثم ضرورة توفر شروط وضوابط لإتمام عملية الخوصصة والاندماج بنجاح.

لهذا ولكي تنجح برامج خوصصة البنوك العمومية واندماجها يجب أن تبقى بنوك عمومية في الساحة المصرفية تلجأ إليها الدولة عند الحاجة والاضطرار خاصة فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية.

على الدولة أن لا تقوم ببيع كل البنوك العمومية أو اندماجها إلى الخواص أو بنوك أجنبية ، بل عليها أن تقوم بإصلاحها، عن طريق رفع الضغوط السياسية والبيروقراطية عنها، وتصحيح هياكلها الإدارية حيث يجب أن تدار وفق أسس مصرفية حديثة، وكذلك هناك ضرورة لتصحيح نظمها الإدارية بتأهيل قواها البشرية .

[1] - من الموقع الالكتروني: http://www.essevir.net/spip.php?article552 تاريخ الزيارة: 2013/03/03.

خلاصة الفصل الخامس

مما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

يعتبر موضوع خوصصة البنوك العمومية واندماجها من المواضيع الحساسة على الساحة الاقتصادية لما تكتسيه البنوك من أهمية في تحريك الاقتصاد وتمويله. ولذلك فان خوصصة البنوك العمومية واندماجها له الآثار البالغة على عدة جوانب أهمها الجانب الاقتصادي والجانب التمويلي.

لم تعرف الجزائر حالة فعلية لعملية خوصصة البنوك العمومية واندماجها رغم نية الحكومة الجادة في إطلاق البرنامج لذا كان من الصعوبة البحث في آثار الخوصصة والاندماج.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولنا معرفة الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها، والتي بينت أنها تشمل آثار ايجابية وأخرى سلبية.

أما الآثار الايجابية فتتمثل في :

* تطوير البنوك العمومية وزيادة أرباحها وتطوير خدماتها.

* كما انه سيتم تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى لارتباط القطاعات الأخرى بالجهاز البنكي.

* بدخول بنوك ذات سمعة عالمية، وذات رأس مال كبير، فان هذا سيمكن الجزائر من مواكبة التطورات العالمية، وإيجاد مكان لها في السوق المصرفية العالمية من خلال منافسة البنوك الكبرى مما سيؤدي إلى إمكانية الخوض في الاستثمارات ذات العائد الكبير.

* تنشيط سوق رأس المال الذي ظل راكدا لعدة سنوات.

* جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي الحصول على سلع وخدمات متطورة.

* القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة.

* التوسع والانتشار الجغرافي من خلال إمكانية فتح فروع جديدة وبالتالي تقريب الخدمات من العملاء خاصة في المناطق النائية والبعيدة.

* توفير التكنولوجيا ووسائل الدفع المتقدمة وجعلها متاحة.

رغم الايجابيات التي تحملها خوصصة البنوك العمومية واندماجها إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر ومخاوف وبالتالي سلبيات عن تطبيقها على أرض الواقع.

أهم السلبيات التي تذكر على خوصصة البنوك العمومية واندماجها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي متمثلة في التخلص من العمالة الفائضة. ذلك أن القطاع العمومي كان يوظف بأكثر من الاحتياجات الحقيقية. وبالتالي فبعد التخلص من العمالة الفائضة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وترشيد النفقات، فسوف تظهر مشاكل أخرى كالزيادة في معدلات البطالة وانتشار الفقر.

كذلك من الآثار السلبية هو احتمال وجود نيات غير معلن عنها من طرف المستثمرين الأجانب لشراء البنوك العمومية أو الاندماج فيها، ناهيك عن مخاطر الاحتكارات واحتكار القلة خاصة في الجهاز المصرفي، وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية والخطط التنموية التي تسعى إليها جهود الدولة في الارتقاء بالوضع الاقتصادي للبلاد بشكل متوازن، وتمويل الهياكل القاعدية التي تبدو غير مربحة وذات مخاطر عالية للمستثمرين الأجانب الذين قد لا يجرؤون على تمويلها، بالرغم من كبر حجم البنك الذي تمت خوصصته أو اندماجه.

الخاتمة العامة

الخاتمـــة العامة

الخلاصة العامة

جاءت الخوصصة والاندماج وبدفعة قوية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية في ثمانينات القرن الماضي، وقد برزت بشدة حين عانت الدول النامية من أزمة المديونية الخارجية والانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة وخلل موازين المدفوعات الخارجية وازدياد الفقر.

لهذه الأوضاع اضطرت الدول إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لمساعدتها على معالجة تردي الأوضاع الاقتصادية من خلال تنفيذ برامج الخوصصة والاندماج.

وموضوع الخوصصة والاندماج في القطاع البنكي يكتسي طابع خاص ذو حساسية أكبر من القطاعات الأخرى. لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك العمومية في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، خاصة في ما يتعلق في إدارة الأزمات.

والجزائر كغيرها من دول العالم، وفي ظل هذه التغيرات، فان النظام المصرفي الجزائري يجد نفسه مجبرا على رسم استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية، ولهذا فان البنوك العمومية مطالبة بوضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود والتأقلم والمواجهة من خلال الخوصصة والاندماج، لأنه ورغم كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع المصرفي ومنذ استقلالها إلا انه لا يزال يعاني من تبعات طرق التسيير السابقة، وعليه فان تبني سياسات الخوصصة والاندماج يمكن أن يحسن أداء المنظومة المصرفية. ولهذا كان للخوصصة والاندماج آثار عديدة وعلى عدة جوانب خصوصا ما تعلق بالجانب الاقتصادي.

وحسب الدراسة التي تمت لموضوع خوصصة البنوك العمومية واندماجها توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات نذكرها كما يلي:

نتائج اختبار فرضيات البحث

توصلنا من خلال دراستنا لهذا البحث إلى الإجابة على الفرضيات المطروحة في المقدمة العامة والتي نوضحها كما يلي:

- استطعنا من خلال الدراسة تأكيد الفرضية الأولى، فبعد دراسة الجانب النظري لخوصصة البنوك، اتضح لنا أن خوصصة البنوك العمومية تؤدي إلى آثار ايجابية وسلبية على فعالية الاقتصاد، من خلال زيادة فعالية الإدارة البنكية بعد التخلص من القيود الحكومية، وكذلك تكريس وتبادل الخبرات الإدارية المصرفية والاقتصادية والتكنولوجية، وغيرها من الآثار الايجابية لخوصصة البنوك العمومية على الاقتصاد.

  كذلك هناك آثار سلبية لخوصصة البنوك على الاقتصاد من بينها: مشاكل التدخل الأجنبي، التأثير المباشر السلبي على العمالة بهدف الحصول على تقنيات عالية وحديثة مقابل التخلص من العمالة الفائضة التي تتسم بها البنوك العمومية، كذلك فان خوصصة البنوك العمومية سوف يحرم الدولة من الموارد التي كانت تجنيها من أرباح البنوك.

- لقد تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية، حيث أن للاندماج المصرفي العديد من الآثار الايجابية والسلبية على الاقتصاد. فمن الآثار الايجابية لاندماج البنوك العمومية على الاقتصاد هو قدرة البنوك المندمجة على جلب التكنولوجيا والمهارات وأحدث التقنيات وبذلك يتطور الاقتصاد بتسهيل وتطوير عمليات التمويل والإيداع، كذلك من الآثار الايجابية هو تحقيق الربح من وراء عمليات الاندماج ما يؤدي إلى زيادة نسبة الوعاء الضريبي والجبايات مما يزيد في تمويل خزينة الدولة وبالتالي التقدم الحضاري للمرافق العامة للدولة، كذلك تحسين وضعيات البنوك بعد الاندماج مما يؤدي إلى استقرارها خاصة فيما يخص مواجهة حالات الإفلاس والتعثر وغيرها من الآثار. أما عن الآثار الاقتصادية السلبية لاندماج البنوك العمومية فنجد انه من بين أهم الآثار السلبية هو عملية التسريح للعمالة الفائضة وكثرة البطالة، مما يشكل الآفات وانتشار للفقر وما يؤديه من مشاكل اقتصادية وغيرها، وكذلك احتمالات الاحتكارات وما لها من مساوئ خاصة من جانب قتل روح المنافسة.

- من خلال الدراسة استطعنا تأكيد الفرضية الثالثة، والتي مفادها أن خوصصة واندماج البنوك العمومية الجزائرية سوف يؤثر على الاقتصاد الجزائري من خلال تحسينه وتطويره، ذلك أن نتائج البحث بينت أن هناك الكثير من الآثار الايجابية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد الجزائري، سواء من ناحية الآثار الايجابية المتوقعة على الاقتصاد وعلى التمويل وعلى الجهاز المصرفي بحد ذاته.

ففي حالة خوصصة واندماج البنوك الجزائرية فسوف يتم تحسين وتطوير للاقتصاد الجزائري من خلال القدرة على تمويل القطاعات الأخرى غير البنوك، القدرة على مواجهة الأزمات الطارئة، وغيرها من الآثار الايجابية المتوقعة لخوصصة واندماج البنوك العمومية على الاقتصاد. وبالرغم من ذلك فان هناك مخاوف وتوقعات حول بعض الآثار السلبية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على البنوك تتعلق بتضارب الأهداف والأوضاع الاقتصادية بين البنوك العمومية والبنوك الأخرى، ناهيك عن فقدان فرص العمل، وكذلك مشاكل تعثر البنوك الكبيرة التي تؤدي إلى مشاكل في الاقتصاد ككل.

نتائـــــج البحث

- يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الرئيسية لأي تطور اقتصادي أو اجتماعي، بصفته المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية، وتوجيهها نحو التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها، كما تساهم في تمويل مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- نظرا للأهمية الكبرى التي يتمتع بها الجهاز المصرفي، فيجب تكييفه مع كل التغيرات والظروف، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق، والذي يستدعي رفع القيود الحكومية على نشاطاته وتصرفاته.
- من أهم أسباب التحول نحو خوصصة البنوك العمومية واندماجها، السياسات الاقتصادية الحديثة التي بدأت تنتشر وتتوسع بشكل كبير، خاصة ما تعلق منها بتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية والتي كان الهدف منها هو تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء.
- للخوصصة والاندماج العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها نقل الملكية. ويتوقف نجاح الخوصصة والاندماج المصرفي إلى حد كبير على القائمين به وعلى المتولين مسؤوليته وعلى كفاءة ومهارة المشرفين عليهما وما يتطلب ذلك من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.
- إن خوصصة البنوك العمومية واندماجها تؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، كما تؤدي إلى تطوير وظائف البنوك التقليدية، وزيادة قدرة البنك على التنويع في مجال الخدمات المصرفية من خلال تنويع مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار.

- تؤدي عمليات الخوصصة والاندماج إلى إيجاد كيانات كبيرة تساهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن تطبيق الاندماج والخوصصة مع بنوك أجنبية يساعدها على الحصول على التقنية، وإيجاد مصادر خارجية للتمويل، وضمان التسويق الخارجي للبنوك.
- اتسمت عمليات الخوصصة والاندماج بجدل كبير بين المؤيدين والمعارضين لها، فمؤيدوها يرون أن خوصصة البنوك العمومية واندماجها يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية في البنوك، والتخفيف من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وتعبئة المدخرات الوطنية، وجذب رؤوس الأموال، وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتعمل على القضاء على الفساد الإداري والمحسوبية، إضافة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية. أما المعارضون، فان حجتهم تكمن في أن الخوصصة والاندماج يؤديان إلى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، كما يؤديان إلى الاحتكارات الخاصة والسيطرة على عمليات القروض والتسويق، إضافة إلى عدم وجود ارتباط بين طبيعة الملكية والكفاءة الاقتصادية، بجانب تركيز الثروة والدخل بأيدي قلة من فئات المجتمع، كما يرون أن الخوصصة والاندماج المصرفيين يعملان على توجيه المدخرات الوطنية نحو المشاريع التي تحقق لهم أرباح سريعة، أو تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى تأثيرهما السلبي على تحقيق الأبعاد الاجتماعية التي يعمل القطاع العام على تحقيقها، ولا يستطيع القطاع الخاص تحقيقها، فالهدف الرئيسي للقطاع الخاص هو تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقصى سرعة ممكنة، وان الخوصصة والاندماج سيفتحان الأبواب على مصراعيه أمام الدول الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تركت عملية الخوصصة والاندماج انعكاسات سلبية خاصة فيما يتعلق بالعمالة والتوظيف والبطالة، فمن الآثار الاقتصادية السيئة في حال خوصصة البنوك واندماجها هو التخلي عن العمالة الفائضة، ومحدودية التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة في المجتمع الشيئ الذي يؤدي إلى آثار اجتماعية وخيمة.
- شهد العالم الكثير من حالات الخوصصة والاندماج في القطاع المصرفي والتي تختلف من حيث نتائجها وأساليبها حسب كل دولة:
- فالتجربة الأمريكية كانت دائما هي الرائدة، لأنها راعية العولمة بكل أشكالها، حيث قامت بعمليات الخوصصة والاندماج لتدعيم الموقف التنافسي للمؤسسات المالية وغير المالية الأمريكية في مواجهة المنافسين من الاتحاد الأوربي واليابان؛
- أما التجربة الأوربية: فكان اقتصاد الاتحاد الأوربي يصنف في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث إنتاج الثروة، وفي المرتبة الأولى من حيث المبادلات التجارية،

فبعد توحيد الاتحاد الأوربي، فقد سعت إلى توسيع نطاق الخوصصة والاندماج المصرفيين عبر القارة الأوربية.

- أدركت الدول العربية أهمية عمليات الخوصصة والاندماج، وخصوصا في القطاع المصرفي من حيث هو خط دفاعي، لتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية، وخصوصا بعد أن وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال المصرفي، وتشهد لبنان ومصر وغيرهم من البلدان العربية وعيا متزايدا لعمليات الخوصصة والاندماج، بهدف الارتقاء بترتيبها في قائمة مصارف دولها، أما التجارب العربية عبر الحدود فما تزال محدودة جدا بالقياس إلى ما يحدث عالميا.
- من آثار خوصصة البنوك واندماجها في الدول العربية:
- أنها لم تؤثر على التقسيم السيادي والسيطرة على تلك الدول؛
- تم إدخال التكنولوجيا العملاقة إلى مجال العمل المصرفي؛
- زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الساحة العربية في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية؛
- تم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- زيادة تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارات التي تصب في صالح المجتمع العربي.
- أما في الجزائر فتعتبر خوصصة القرض الشعبي الجزائري أول خطوة نحو خوصصة البنوك العمومية وهي خطوة مهمة وضرورية، لأنها تهدف إلى إصلاح المنظومة البنكية ومنحها أكبر قدر من الفاعلية، كما تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار.
- رغم اعتبار الخوصصة خيارا واضحا في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وبالرغم من إنشاء وزارات ومجالس لهذا الغرض، فان هناك معوقات تقف أمام تحقيق خوصصة البنوك العمومية في الجزائر.
- تعثر تجربة خوصصة القرض الشعبي الجزائري كان نتيجة لعدة أسباب من بينها:
- التخوف الكبير من فشل تجربة خوصصة البنوك العمومية كما أن هناك صراع خفيا بين المنافسين الأجانب لشراء البنك خاصة الفرنسية منها وذلك للفوز بصفقة شراء أكثر من 50 % من رأسمال البنك.

- الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالبنوك الأمريكية وانتشرت في باقي دول العالم والتي كان سببها أزمة القروض الرهنية، جعلت من مسار خوصصة القرض الشعبي الجزائري أكثر ضبابية وتخوفا.
- عدم وجود نوايا جادة لإتمام عملية الخوصصة ويستدل بذلك التأجيل المتكرر لفتح الأظرفة والإعلان عن البنك الفائز بالصفقة.
- عدم حدوث عمليات اندماج بين البنوك العمومية الجزائرية، رغم وجود نية لدى السلطات في القيام بعملية الاندماج للحصول على بنك عمومي قوي ومن الوزن الثقيل.
- ستؤدي عملية خوصصة البنوك العمومية واندماجها في القطاع المصرفي الجزائري إلى عدة آثار ايجابية وسلبية.
- من الآثار الايجابية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية واندماجها هو الرفع من كفاءة البنوك وتوفير الخدمات المتطورة وجعلها متاحة، إضافة إلى القدرة على تمويل المشاريع التي تحتاج إلى أموال ضخمة؛ القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير السلع والخدمات المتطورة.
- أما عن الآثار السلبية المتوقعة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها في الجزائر هو التأثير السلبي السيئ على الجانب الاجتماعي من خلال التخلص من العمالة الفائضة بسبب ترشيد النفقات، وتطوير أجهزة البنوك، ذلك لان القطاع العمومي كان يوظف عمالة اكبر مما يحتاج إليه، وبالتالي فبعد الخوصصة والاندماج فان العمالة سوف تلقى مشاكل كبيرة كالبطالة والفقر وغيرها، ناهيك عن السلبيات الأخرى المتمثلة في النوايا غير المصرح بها من طرف المستثمرين الأجانب، وتضارب أهدافها الإستراتيجية مع أهداف الدولة. خاصة ما يتعلق بتطوير الاقتصاد وتمويل المشاريع القاعدية، التي تعتبر غير مربحة وذات مخاطر عالية وغير جذابة للمستثمرين الأجانب.

التوصيـــات المقترحـــة

- عدم الاعتماد المطلق على عمليات الخوصصة والاندماج، بوصفهما المصدران الوحيدان، للتمويل بعد تقلص مصادر الإقراض المختلفة، بل البحث عن بدائل محلية مثل تطوير الصادرات التقليدية من السلع والخدمات.
- قبل الشروع في تطبيق والتحول نحو الخوصصة والاندماج، على الدول الحرص على القيام بالدراسات المناسبة لتشخيص الانعكاسات المحتملة على اقتصاداتها، لأن فشل أي تجربة فسوف يتحمله الاقتصاد الكلي، وبذلك على الدولة ضمان أن يكون المالك الجديد يتميز بمركز مالي قوي وإدارة محترفة.
- عدم المبالغة في بيع البنوك العمومية التي تعتمد عليها الدولة، بل نوصي بإبقاء بنوك عمومية ترجع إليها الدولة في حالة حدوث أي أزمات أو كوارث.
- إصدار قوانين تمنع الاحتكار، وتمنع سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي، وتطبق أحكامها على عمليات الخوصصة والاندماج باتخاذ الإجراءات اللازمة.
- التدرج في طرح البنوك للخوصصة والاندماج، وان لا تتم بشكل مكثف، واقصد بذلك أن تكون هناك فترة كافية بعد أي عملية خوصصة أو اندماج حتى تظهر نتائجها، ومن ثم تتمكن الدولة من الخروج باستراتيجيات جديدة في الخوصصة والاندماج التالية سواء من حيث طريقة وأسلوب الطرح، أو من حيث فرض شروط جديدة للمستثمرين الحتملين.
- اتخاذ التدابير اللازمة والنظم التشريعية المواتية لامتصاص الآثار السلبية للخوصصة والاندماج خاصة آثارها على العمالة، لحماية الأجراء الذين يمكن أن يمسهم التسريح أو التقاعد المبكر.
- دراسة وتحليل تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال خوصصة البنوك واندماجها، من اجل اخذ الدروس من التجارب الناجحة للاستفادة منها لاكتشاف نقاط القوة، وكذلك التجارب الفاشلة لمعرفة أسباب فشلها، وهذا دون إهمال المقارنة في مجال البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومدى تقدم الجهاز المصرفي في البنوك محل التجربة.
- ضرورة تطوير الأسواق المالية حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية، كما يجب أن تتم عمليات الخوصصة والاندماج بكل شفافية وبإستراتيجية وخطة واضحة المعالم.
- حسن استخدام عوائد الخوصصة والاندماج من قبل الحكومة، وذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد التي يمكن أن تجنيها الدولة، مثل معالجة مشكلة الديون الخارجية، أو القيام باستثمارات محلية، أو توضع كاحتياطي لمواجهة الظروف الطارئة.

- إن التوقيت السليم من العوامل الهامة لإنجاح عملية الخوصصة والاندماج ، فيجب دراسة الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية بشكل موضوعي لتحديد التوقيت الملائم لبدء تنفيذ التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فمثلا إذا كان هناك أزمات مالية عالمية فهذا غير ملائم لطرح أسهم البنوك العمومية المراد خوصصتها واندماجها مع بنوك أجنبية.
- في حالة الخوصصة إلى مستثمر استراتيجي ، فإننا نوصي بالاهتمام أكثر بمن يستطيع أن يدير البنك، ويضيف تكنولوجيا جديدة، وتقديم المزيد من الخدمات وتحقيق الأرباح والعوائد والضرائب، أكثر من الاهتمام بحصيلة البيع والتي تعتبر مهمة في حد ذاتها.

آفـــاق البحـــث

في خطوة تعتبر جد مهمة، ونظرا لعدة اعتبارات، فان المشرع الجزائري ومن خلال التشريعات والقوانين الصادرة في هذا المجال وبعد عدة إصلاحات، قرر التخلي عن القطاع العام وفتح المجال للانتقال إلى اقتصاد السوق.

ويبدو أن الحكومة قررت بعد عدة خطوات برنامجا لخوصصة البنوك العمومية أكثر طموحا وأكثر جدية من مساره السابق الذي بدأ منذ 2001 ، إذا اعتبرنا أن المشكل الجوهري في وقف المسار هو الأزمة المالية العالمية، كما أن نياتها في البدء في مشروع لاندماج البنوك العمومية يعطي تنافسية أكبر لدى البنوك الأخرى لتحسين وضعياتها المالية لمقاومة الخوصصة والاندماج وإيجاد مكان لها في السوق المصرفي الجزائري.

كما أن آفاق خوصصة البنوك العمومية واندماجها تبقى مرتبطة بمدى تجذر القناعة السياسية في جدوى تركيز اقتصاد السوق وفي تحقيق الخوصصة والاندماج دون التمسك بفكرة تواجد الدولة وبكل قوة في البنوك العمومية مما يغير في فلسفة وأهداف خوصصة البنوك العمومية واندماجها ويجعل منها سياسة ترمي إلى تدعيم البنوك العمومية والتحسين من أدائها وكفاءتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1 - أحمد سفر، **الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

2 - أحمد صقر عاشور، **التحول إلى القطاع الخاص**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1996.

3 - أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

4 - أحمد ماهر، **اقتصاديات الإدارة**، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ نشر.

5 - أحمد ماهر، **الإدارة: المبادئ والمهارات**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

6 - أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات**، دار النهضة العربية، مصر، 1977.

7 - أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ نشر.

8 - آدم مهدي احمد، **الخصخصة في البلدان النامية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ابوظبي، 2001.

9 - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

10 - القاضي أنطوان الناشف، **الخصخصة (التخصيص)**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000.

11 - المرسي السيد حجازى، **اقتصاديات المشروعات العامة**، الدار الجامعية، مصر،2004.

12 - أنطوان الناشف، خليل هندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998.

13 - أنطوان الناشف، خليل هندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية – دمج المصارف-**، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

14 - المرسي السيد حجازى، **اقتصاديات المشروعات العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

15 - بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

16 - جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير، **اثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل**، دار الكتب القانونية، مصر،2008.

17 - جمال الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، "**أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، سبتمبر 2009.

18 - جيهان محمد الحفناوي، **تجربة مصر والدول الرائدة في مجال الخصخصة**، دار النهضة العربية، مصر، 1998.

19 - حبش محمد حبش، **الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.

20 - حسنى المصرى، **اندماج الشركات وانقسامها**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

21 - حسين عمر، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001.

22 - خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

23 - رفعت عبد الحليم القاعوري، **تجارب عربية في الخصخصة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.

24 - زين العابدين بن عبد الله بري، **خصخصة المشروعات العامة (منظور اقتصادي)**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2005.

25 - سليمان أبو صبحا، رياض أمين حمزاوي، آدم مهدي أحمد، أبو بكر عابدين بدوي، **الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج**، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، الإمارات المتحدة، 1996.

26 - سهيل محمد أحمد العزام، **التخصيصية وأثرها على المرفق العام**، المكتبة الوطنية، الأردن، 2003.

27 - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

28 - صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003.

29 - صلاح عباس، **الخصخصة: المصطلح والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

30 - ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

31 - طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 1999.

32 - طارق عبد العال حماد، **التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

33 - طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

34 - طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

35 - طارق محمود عبد السلام السالوس، **الدمج المصرفي**، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

36 - عادل فريد محمود، محمد عبد العزيز خليفة، طارق عبد العال حماد، طارق محمد أحمد عرفة، **موسوعة الاندماج**، الجزء الرابع، بدون دار نشر، مصر، 2003.

37 - عدلي شحادة قندح، **التخاصية: أحدث نماذج التنمية الاقتصادية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

38 - عبد الرحمن يسرى أحمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

39 - عبد العزيز سالم بن حبتور، **إدارة عمليات الخصخصة**، دار صفاء عمان، 1997.

40 - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

41 - عبد الفتاح مراد، **موسوعة البنوك**، الهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية، مصر، بدون تاريخ.

42 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

43 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

44 - عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديان – المصارف نموذجا-** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.

45 - عبد الله إبراهيم القويز، **التخصيص**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1999.

46 - عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

47 - عبد الوهاب عبد الله المعمري، **اندماج الشركات التجارية متعددة الجنسيات**، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2010.

48 - عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي، مصر، 2004.

49 - عدلي شحادة قندح، **التخاصية: أحدث نماذج التنمية الاقتصادية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

50 - عدنان الهندي، زهير الخوري، محمد سعيد، هشام البساط، **الدمج المصرفي**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1992.

51 - عزت عبد الحميد البرعي، **الأبعاد القانونية والاقتصادية للخصخصة**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، مصر،2004.

52 - فالح أبو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

53 - فريد النجار، **الاندماج**، مكتب الأهرام للبحث العلمي، مصر، 2000.

54 - فريد النجار، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

55 - مادلين الياس الربضي، **التوجه نحو الخصخصة في الاقتصاد السعودي**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 2000.

56 - مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006.

57 - محسن احمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

58 - محسن احمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.

59 - محسن احمد الخضيري، **العولمة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000.

60 - محسن أحمد الخضيري، **خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

61 - محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

62 - محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات – الخصخصة – العولمة – الاقتصاد المعرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

63 - محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة: آفاقها وأبعادها**، دار الفكر، سوريا، 2002.

64 - محمد سيد عابد، محمد محروس إسماعيل، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ.

65 - محمد صالح الحناوي، **الخصخصة المصرية**، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ.

66 - محمد صالح الحناوي، أحمد ماهر، **الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصري**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1995.

67 - محمد صبري بن اوانج، **تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2000.

68 - محمد عبد الله الظاهر، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجالات علاقات العمل**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.

69 - محمد فريد العربي، **الشركات التجارية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2002.

70 - محمد محروس إسماعيل، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997.

71 - محمود احمد التوني، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

72 - محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

73 - محمود مصطفى الزعارير، **سياسة التخاصية: دراسة قانونية اقتصادية تطبيقية لخصخصة المشروعات العامة في الأردن ومصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

74 - منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1997.

75 - منير إبراهيم هندي، **الخصخصة خلاصة التجارب العالمية**، منشأة المعارف، مصر، 2004.

76 - منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف، مصر، بدون تاريخ.

77 - منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مصادر التمويل**، منشأة المعارف، مصر، 1998.

78 - مهند إبراهيم الجبوري، **اندماج الشركات**، رسائل جامعية متميزة، الأردن، 2003.

79 - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

80 - هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، عمان، 2005.

II- رسائـــل جامعيـــة

81 - دوفي قرمية، " **آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** – "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

82 - شناقر وردة، " **أثر الاندماج المصرفي في القدرة التنافسية للبنوك التجارية، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

83 - مولاي لخضر عبد الرزاق، " **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر-** " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

84 - نزالي سامية، " **التأهيل المصرفي للخوصصة – دراسة حالة الجزائر-** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

III- الملتقيات والمؤتمرات والندوات

85 - أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، " **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997/ 2000)** " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

86 - بعلوج بلعيد، " **إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر**" ، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مخاطر. منافسة. تقنيات، جامعة جيجل، يومي 06 و07 جوان 2005.

87 - بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، " **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية** "، ملتقى دولي حول السياسة الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29 و30 أكتوبر 2004.

88 - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، " **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية** "، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات- ، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

89 - بن عيشي بشير، عبد الله غانم، " **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية-انجازات وتحديات**" ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، يومي 6 و7 جوان 2005.

90 - بوعتروس عبد الحق، " **الإصلاح المصرفي في الجزائر. الانجازات والتحديات** "، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق، جامعة قالمة، يومي 05 و06 نوفمبر 2001.

91 - بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، " **الإصلاح المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية – حالة الجزائر-**"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات- ، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

92 - جمعي عماري، " **التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية** " ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

93 - حسين رحيم، " **البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل والخصخصة** "، ملتقى وطني حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق، جامعة قالمة، يومي 05 و06 نوفمبر 2001.

94 - خلود ريحان، " **الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين** "، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 13-15 فبراير 2006.

95 - دراسة فريد بايسي، " **دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية** "، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.

96 - رحماني موسى، مسمش نجاة، " **وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي** "، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مخاطر. منافسة. تقنيات ، جامعة جيجل، يومي 06 و07 جوان 2005.

97 - رحيم حسين، هواري معراج، " **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**" ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

98 - سليمان ناصر، " **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب والمبررات**"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 افريل 2006.

99 - صالح مفتاح، " **الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة في البنوك مع الإشارة الى حالة الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11 و12 مارس 2008.

100 - صالح مفتاح، " **الخوصصة: أسبابها. أهدافها. طرقها. مع الإشارة إلى حالة الجزائر** "، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-07 أكتوبر 2004.

101 - عطيوي قارة علي سميرة، " **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي**" ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2006.

102 - علي عبد الله، مسعود كسرى، " **الخوصصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**" ، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 03 الى 07 اكتوبر 2004.

103 - علي قابوسة، " **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي** "، مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، ليبيا، يومي 15 و16 ديسمبر 2009.

104 - علي محمد حسن هويدي، " **الاندماج المصرفي: دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية** "، المؤتمر العلمي الرابع ، الإبداع والريادة: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15 و16 مارس 2005.

105 - محمد بلقاسم حسن بهلول، " **الاصلاح المالي والتنمية المستديمة**" ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11و 12 مارس 2008.

106 - محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، " **التحرير المالي والبنكي وأثره على الطلب على النقود: دراسة حالة الجزائر**" ، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، يومي 29- 30 ديسمبر 2004.

107 - محمد بن سليمان الجاسر، " **ورقة عمل عن تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل**"، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التخطيط، الرياض، 19-23 أكتوبر 2002.

108 - مرداوي كمال، " **الاستثمار الاجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر**" ، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، من 29 الى 30 ديسمبر 2004.

109- معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، "**المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية**" ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

IV- المجلات و التقارير والجرائد

110- بركان زهية، " **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.

111- بطاهر علي، " **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

112- بهيج أبو غانم، " **المصارف في مرحلة الدمج** "، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 232، افريل 1999.

113- بوراس أحمد، عياش زبير، " **الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية**" ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2008.

114- بير ستاين، **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة**، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2009.

115- حسان خضر، " **الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا**" ، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

116- رياض دهال، حسن الحاج، " **حول طرق الخصخصة**"، إصدارات سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998.

117- زيدان محمد، " **دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك**" ، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003.

118- زين العابدين بن عبد الله بري، **خصخصة المشروعات العامة (منظور اقتصادي)**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2005.

119- شبايكي سعدان، " **معوقات الخوصصة في الجزائر** "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد15، جامعة باتنة، ديسمبر 2006.

120- صابر محمد حسن، " **تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية** "، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار رقم 03، دار مصحف إفريقيا، 2004.

121- عطيوي قارة علي سميرة، " **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي**" ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد25، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2006.

122- علي توفيق الصادق، على احمد البلبل، محمد مصطفى عمران، "**تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية**"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السابع، شركة ابوظبي للطباعة والنشر ، ابوظبي، 23 ديسمبر 2001.

123- كمال شحادة، " **عبر من الخصخصة: خواطر برسم الدول العربية** " ، ترجمة غسان غصن، وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جانفي 2002.

124- محمد بن سليمان الجاسر، "**ورقة عمل عن تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل**"، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التخطيط، الرياض، 19- 23 أكتوبر 2002.

125- محمد زيدان، " **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

126- محمد هشام خواجكية، احمد حسين الرفاعي، "**القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص**"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

127- ناجي التوني، "**الإصلاح المصرفي**"، مجلة جسر التنمية، المجلد2، الاصدار17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2003.

128- "**الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005.

129- مجلة اتحاد المصارف العربية، **الدمج المصرفي**، لبنان، 1992.

130- مجلة اتحاد المصارف العربية. العدد 226، لبنان، جانفي 1999.

131- مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000.

132- مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، سبتمبر 2002.

133- أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر 2009.

134- أداء أسواق الأوراق المالية العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الربع الثالث 2011.

135- الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

136- آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، افريل 2009.

137- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد48 ، الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 1995.

138- الجريدة الرسمية اللبنانية، رقم 08. الصادرة بتاريخ 24 فيفري 2005.

139- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، 2005.

140- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2004.

141- تقرير اتحاد المصارف العربية، لبنان، لعام 2001.

142- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر :، بنك الجزائر، أكتوبر 2007.

143- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2004.

144- التقرير السنوي الثامن والأربعون، بنك السودان المركزي، 2008.

145- تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، الفصل العاشر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2008.

146- جريدة الخبر الصادرة في: 10 افريل 2005- 25 سبتمبر 2005- 31 ديسمبر2005 - 17 أكتوبر2006 – 26 اكتوبر2006- 02 جوان 2007- 16 سبتمبر 2007- 03 نوفمبر 2007- 26 نوفمبر 2007- 27 نوفمبر 2007- 27 ديسمبر2008- 17 اوت 2012- 02 جانفي 2013.

147- جريدة جزائرنيوز الصادرة في 20 أكتوبر 2010.

148- جريدة الشروق الصادرة في: 10 افريل 2007- 01 أكتوبر 2007- 08 مارس 2008- 12 افريل 2008- 14 جويلية 2008 – 18 اكتوبر 2010- 27 فيفري 2013.

149- جريدة القبس الصادرة في 10 افريل 2010.

150- جريدة المدى الصادرة في 22 جوان 2010.

151- جريدة المساء الصادرة في 10 مارس 2008.

152- جريدة الميدان الصادرة في 19 نوفمبر 2008.

153- جريدة النصر الصادرة في 16 جويلية 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب والمجلات

154- Abderahmene benhkalfa, **facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire**, édition alpha,Alger, 2004.

155- Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, **Lexique d'économie**, 6ème édition, Dalloz, 1999.

156- Ammour Benhalima, **Monnaie et Régulation Monétaire : avec référence à l'Algérie** , Edition Dahlab ,Alger, 1997.

157- Ammour Benhalima, **Le système bancaire algérien – Textes et réalité–**, édition Dahlab, Alger , 1996.

158- Andrw Harvison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Business international et Mondialisation, vers une nouvelle Eroupe**, Edition de Boeck université, Paris, 2004.

159- Belghersa Abdelatif, **" Questionnement sur la privatisation Des banques publiques en Algérie"**, Revue des Sciences Humaines, Université Mohamed khider, Biskra , N^0 11, Mai 2007.

160- Dominique Lacoue, Labarthe, **Les Banque en France : Privatisation, restructuration, consolidation**. Economica, Paris, 2001.

161 - Guy caudamin, Jean Montier, **Banque et marchés financiers,préface de lucien douroux**, édition economica, Paris, 1998.

162- Guy Baudeu, préface de Michel vasseur, **Les privatisation et premières opérations**, éditeur copies proma, Paris.

163- Jean-Paul Piriou , **Lexique de sciences économiques et sociales**, Dictionnaires Approches, Editions la Découverte, Paris, 1996-1997.

164 - John Vickers, George Yarrow**, Privatization : an Economic Analysis**, Third Printing, Maple-Vail, Inc, USA, 1989.

165 - Josette peyrard , **Gestion Financière**, 5éme édition, Vuibert, Paris.

166 - Leila Abdeladim, **Les privatisation d'entreprises publique dans les pays du Maghreb, maroc,Algérie, Tunisie**, édition internationale,Alger,1998.

167 - M.E. Beesley, **Privatization, regulation and deregulation**, Routledge, London, 1992.

168 - Mokhtar Belaiboud, **De la suivie à la croissance de l'entreprise**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1995.

169 - Mourad Benachenhou, **L'Entreprise et la Banque : Dans les mutations économiques en Algérie**, Ouvrage collectif, Alger, Ed .O.P.U, 1994.

170 - Nacer-Eddine SADI, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005.

171 - Pierre Guislain, **Les privatisations : un défi stratégique juridique et institutionnel**, De Boeck-Wesmael, Belgium, 1996.

172 - R. Mandal, **Privatisation in the Third World**, VIKAS Publishing house PVT LTD, New Delhi, 1994.

173 - Vincent Wright, Luisa Perrotti**, Privatization and Public Policy**, Volume I, MPG Books Ltd, Great Britain, 2000.

174 - Zuhayr Mikdashi, **Les Banque à L'ère de La Mondialisation**, édition economica, Paris, 2002.

II- الرسائل الجامعية

175 - Gazal Montassel EL Awasy AHMED , **« LA PRIVATISATION DU SECTEUR BANCAIRE :ETUDE COMPARATIVE ENTRE L'EGYPTE ET LA FRANCE »** , Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'Université de LILLE 2, discipline : sciences économiques, Université du droit et de la santé de LILLE 2, 2007.

III- التقاريـــر

176- Banque de France, Rapport du comité des établissements de crédit et des entreprises d'investissement, Exercice 2004, Paris, 19 juillet 2005.

177 - Banque of algeria,Rapport 2001.

178 - Banque of algeria,Rapport 2002.

179 - Banque of Algeria, Rapport 2007.

180 - Banque of algeria,Rapport 2009 .

181 - Banque of Algérien, rapport d'activité banque d'Algérie "**évolution économique et monétaire en Algérie**" , juillet 2010.

182 - Banque of Algeria,Rapport 2010, juillet 2011.

183 - Banque of algeria,Rapport 2012.

184 - CECEI, Rapport annuel, 2004.

185 - CECEI, Rapport annuel, 2009.

186 - CECEI, Rapport annuel, 2010.

187 - European Central Bank, Annual Report,2001.

188- Guide Investir en Algérie, KPMG Algérie, Edition 2013.

IV- المواقع الالكترونية

189- http ://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=4116.

190- www.akhbarak.net/news/2012/09/10.

191- http://www.alexbank.com

192-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E38FAE9-8B33-404E-855E-D6D3CE436481.htm

193- http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/31052005/ektsad11.

194- http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147491391

195- http://www.amf.org.ae

196-http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/729-l-algerie-decidee-a-reprendre-le-processus-d-industrialisation-ministre

197-http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/736-le-fmi-felicite-l-algerie-pour-ses-bonnes-performances-economiques

198- http://ar.wikipedia.org/wiki/

199- http://www.assala-dz.net

200- http://www.bank-of-algeria.dz

201- http://www.brooonzyah.net/vb/t26911.html

202- http://www.clubnada.jeeran.com

203- http://dvd4arab.maktoob.com/showthread.php?t=1595763

204- http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1613685,00.html

205- http://www.essevir.net/spip.php?article552

206- http://www.esgmarkets.com/forum/archive/index.php/t-17780.html

207-http://financement.pme.algerie.over-blog.com/article-46404494.html.

208- http://www.islamonline.net

209- http://knol.google.com/K/

210- http://www.masrawy.com/News/Economy/Reuters/2008/January/31/BNP.aspx

211- http://www.philadelphia.edu.jo

212- http://www.siironline.org

213- http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=420

214- http://www.slidefinder.net/J/JamalAbuOubeid/10694256.

215- http://www.startimes.com/f.aspx?t=31953616